الأكاديمية العربية في الدنمارك
كلية الإدارة والاقتصاد
الدراسات العليا

إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة

((الإمكانيات والمعوقات))

أطروحة مقدمة إلى
مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
في الأكاديمية العربية في الدنمارك
كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في علم الاقتصاد
تقدم بها

أكبر عمر محي الدين الجباري

بإشرف
الدكتور سناء عبد القادر مصطفى
٢٠٠٧ - ٢٠١٠م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

﴿بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تُحِلُّواْ شعائر اللّهِ وَلاَ الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلاَ الْهَدْيَ وَلاَ القلائد وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُواْ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢﴾ .

((صدق الله العظيم))

سورة المائدة الآية ١، ٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالـــة الموســـــــومة
(إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة)
((الإمكانيات والمعوقات))

التي تقدم بها الطالب (أكبر عمر محي الدين الجباري) قد جرت بأشرافي

في الأكاديمية العربية في الدنمارك، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في علم الاقتصاد

إشراف الدكتور

الأستاذ الدكتور
الدكتور سناء عبد القادر مصطفى

بناءً على التوصيات أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع: .....
رئيس قسم الاقتصاد **د.** .....
التاريخ: ..... /...../

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن رسالة الدكتوراه الموسومة بـ
(إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة)
(الإمكانيات والمعوقات)

التي تقدم بها الطالب (أكبر عمر محي الدين الجباري) قد راجعتها من الناحية اللغوية وأصبحت بأسلوب علمي سليم خالٍ من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت.

المقوم اللغوي
د. محمد أحمد الخريسات
ر. ق. اللغة العربية – كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالسليل
جامعة الخرج

2010 / 10 /12

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تـخويـــــــل

إني الطالب أكبر عمر محي الدين الجباري القائم بإعداد هذا البحث بإشراف الأستاذ الدكتور سناء عبدالقار مصطفى. أخول بهذا مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الأكاديمية العربية بالدنمارك بالتصرف العلمي التام بالرسالة ومنها الطباعة والإهداء لدى المكتبات والأفراد دون أي إلتزام أو حقوق قانونية تترتب على ذلك.

أكبرعمر محي الدين الجباري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة (الإمكانيات والمعوقات)

وأجيزت بتأريخ.....

أعضاء لجنة المناقشة:	**التوقيع**
م .أ. الدكتور لطفي حاتم	**رئيساً**
م .أ. الدكتور عقيل الناصري	**عضواً**
م .أ. الدكتورة أنعام الحيالي	**عضواً**
م .أ. الدكتور سناء عبدالقادر مصطفلى	**عضواً ومشرفاً**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصادقة مجلس الكلية

صودق عليها من قبل مجلس الكلية " كلية الإدارة والاقتصاد" في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

التوقيع:	.....
الاسم :	.....
عميد كلية الإدارة والاقتصاد **الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.**	
التاريخ:	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير
Acknowledgment

قال تعالى : ﴿ لئن شكرتكم لأزيدنكم[1] ﴾

الحمد لله رب العالمين الذي أعانني على إتمام هذا الجهد المتواضع، ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لسعادة الأستاذ الدكتور سناء عبد القادر مصطفى لإشرافه على هذه الأطروحة، ولما أسداه من وتوجيهات وآراء قيمة ونصائح كان لها الفضل في ظهورها بهذا الشكل.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور وليد الحيالي وللأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك التي يترأسها، على حسن رعايته وفائق اهتمامه. كما وأتقدم بالشكر إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لما ستكون لآرائهم وملاحظاتهم القيمة دورٌ كبير في اغناء هذه الدراسة.

كما أوجه شكري إلى كل من قدم لي النصح والمشورة سواء بكلمة أو بمساعدة أو إعارة كتاب أو في طبع الرسالة .....

(١) القرآن الكريم، سورة يونس، الآية ١٠، الجزء ١١.

الباحث
أكبر عمر الجباري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى عائلتي وكذلك أهدي ثمرة جهدي إلى كل عراقي يؤمن بعراق الديمقراطي يسوده الأمن والاستقرار، والعراق لكل العراقيين دون تمييز .

كما قال الشاعر العراقي الكبير الراحل بدر شاكر السياب في "أنشودة المطر" :

أصيح بالخليج "يا خليج يا واهب اللؤلؤ والمحار والردى"

فيرجع الصدى كأنه النشيج:

"يا خليج يا واهب اللؤلؤ والمحار والردى.."

أكاد أسمع العراق يذخر بالرعود..

ويخزن البروق في السهول والجبال...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهرس

قرار لجنة المناقشة ..... و
مصادقة مجلس الكلية ..... ز
شكر وتقدير ..... ح
الفهرس ..... ي
قائمة الجداول ..... ل
قائمة الخرائط والأشكال ..... ن
الملخص ..... س
الفصل الاول ١
الفصل الأول ٢
(١-١) المقدمة ٢
(١-٢) مشكلة الدراسة ٥
(١-٣) أهمية البحث ٦
(١-٤) أهداف البحث ٦
(١- ٥) فرضيات البحث ٧
(١- ٦) منهجية البحث ٩
(١ -٧) خطة البحث ٩
(١- ٨) المصطلحات ١٠
(١-٩) نموذج الدراسة المقترح* ١٢
(١- ١٠) صعوبات الدراسة ١٣
الفصل الثاني ١٦
(٢-١) المقدمة ١٧
(٢- ٢) المبحث الأول : التكتلات الاقتصادية الدولية ١٧
(٢- ٣) الدول الاقليمية الناهضة ٢١
الفصل الثالث ٣٥
(3-١) المقدمة ٣٦
(3-٢) المبحث الأول: التكامل الاقتصادي ٣٦
(3-٣) الأسواق المشتركة ٤٠
(٣- ٤) مجلس التعاضد الاقتصادي(سيف) ٤٧
(٣- ٥)السوق الأوربية المشتركة ٥٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع ٥٨
(٤- ١) المقدمة..... ٥٨
(٤- ٢)المبحث الأول : مجلس التعاون الخليجي ٥٨
(٤- ٣) التكامل الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية..... ٦٤
(٤- ٤) علاقة دول مجلس التعاون الخليجي مع دول المنطقة وأهمية مضيق هرمز..... ٧٢
(٤- ٥) العوامل المشجعة لانضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليجي..... ٨١
الفصل الخامس..... ٨٦
(٥-١) المقدمة..... ٨٧
(٥- ٣) العراق الجديد ٩٤
(٥- ٤) تطور العملية السياسية في العراق الجديد..... ١٠٠
(٥- ٥) مكانة العراق الجديد السياسي..... ١٠٤
الفصل السادس ١١٤
(٦ - ١) المقدمة..... ١١٥
(٦- ٢) الاقتصاد العراقي ١١٥
(6- 3) السوق والتجارة العراقية:..... ١٢٤
(٦- ٤) الاتفاقية الاستراتيجية بين العراق الجديد والولايات المتحدة الأمريكية ١٢٩
الفصل السابع..... ١٣٢
(٧- ١) المقدمة..... ١٣٣
(٧-٢) المبحث الأول: مقومات العراق الجديد..... ١٣٣
(٧- ٣) المبحث الثاني: المقومات الاقتصادية..... ١٣٧
(٧- ٤) المقومات السياحية والتاريخية..... ١٤٤
(٧- ٥) مبررات إنضمام العراق الجديد الى السوق الخليجية المشتركة..... ١٤٩
الفصل الثامن ١٥٦
(٨-١) المقدمة..... ١٥٧
(٨- ٢) المبحث الأول : اختبار فرضيات البحث..... ١٥٧
(٨- ٣) نتائج البحث..... ١٦٩
(٨-٤) خلاصة نتائج الدراسة..... ١٧٦
المصـــأدروالمراجـــع ١٨١
الملاحق ١٨٩
البيان..... ٢١٦
البيان..... ٢١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول LIST OF TABLES

الرقم	البيان.....	رقم الصفحة
٢- ١	تولي كل دولة على الأشراف على أحدى القطعات في المجموعة	٢٥
٣- ٢	تطور قيمة معدلات التجارة العربية البينية	٤٥
٣ – ٣	نسبة التجارة البينية في أجمالي التجارة العربية	٤٦
٣ – ٤	نسبة الصادرات البينية إلى أجمالي الصادرات العربية	٥٦
٤- ٥	معلومات عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٥٩
٤ - ٦	المؤتمرات الدورية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية	٦٣
٤- ٧	المقارنة بين مجلس الحالي والمجلس بعد الانضمام العراق واليمن اليه	80
٤ – ٨	الخلل في ميزان القوى العسكري بين إيران والدول الخليجية الست.	٨٣
٥ - ٩	المقارنة بين نظام الحكم في العهود الثلاثة (الملكي، الجمهوري، ألتعددي).	٩٦
٥ – ١٠	أعضاء رئاسة مجلس الحكم في العراق الجديد	٩٨
٦ - ١١	الناتج الزراعي بالأسعار الجارية ونصيب الفرد منه في العراق*	١١٦
٦ – ١٢	عدد الحيوانات في العراق من سنة (١٩٧٤ – ١٩٩٧).	١١٦
٦ – ١٣	تطور الإنتاج الحيواني في العراق من (١٩٧٨ - ٢٠٠٠).	١١٧
٦ – ١٤	مؤشرات الصناعة التحويلية في العراق من (١٩٩٠ -٢٠٠٠).	122
٧- ١٥	قرارات الوصاية الدولية والسيادة المنقوصة	١٣٣
16-7	معدلات إنتاج النفط في العراق من ١٩٥٠ – ٢٠١٠	141
٧- ١٧	احصائية عدد السكان الاصليين لدول مجلس التعاون الخليجي والعراق	154
٨ – ١٨	نسبة عناصر النظام السياسي (الدستوري)	158
٨ – ١٩	عناصر الامكانيات الاقتصادية	158
٨ – ٢٠	الامكانيات البشرية	158
٨ – ٢١	الموارد المائية	١٥٩
٨ – ٢٢	عدد المصوتين في الاستفتاء محافظة كركوك	١٦٠
٨ – ٢٣	القوانين والتشريعات	163
٨ - ٢٤	نسبة البطالة في العراق ودول مجلس التعاون الخليجي	١٦٤
٨ - 25	اختبار الاستطلاع الرأي حول الملف النووي الإيراني	١٦٥
٨ - 26	نسبة عناصر الإمكانيات	167
٨ - 27	نسبة عناصر المعوقات	167
٨ - 28	مقارنة بين الإمكانيات والمعوقات	170

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق الجداول

الرقم	البيان.....	رقم الصفحة
١- ملحق	معلومات إحصائية عن العراق الجديد 2004	٢٠٤
٢ – ملحق	مجلس التعاون لدول الخليج العربية مؤشرات اقتصادية لعام ٢٠٠٧	٢٠٥
٣- ملحق	معد ل النمو السنوي للعراق ودول مجلس التعاون الخليجي	٢٠٦
٤- ملحق	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس	٢٠٧
٥- ملحق	السكان في دول مجلس التعاون	٢٠٨
٦- ملحق	صادرات دول مجلس التعاون الخليجي البينية	٢٠٩
٧- ملحق	واردات دول المجلس التعاون الخليجي البينية	٢١٠
٨- ملحق	خلاصة سنوية لصادرات النفط العراقي	٢١١
٩- ملحق	المنح والقروض التي قدمتها الكويت للعراق	٢١٢
١٠- ملحق	أنواع الواردات الكويتية من العراق عام ١٩٨٩م	٢١٣
١١- ملحق	الميزان التجاري مع العراق الفترة من ١٩٨٤-١٩٩٠م	٢١٤
١٢- ملحق	إنتاج واستهلاك المياه في دول مجلس التعاون الخليجي	٢١٥
١٣- ملحق	جدول التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي(الصادرات)	٢١٦
١٤- ملحق	جدول التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (الواردات)	٢١٧
١٥- ملحق	جدول نصيب الفرد من الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي	٢١٨

ملحق الوثائق

الرقم	البيان.....	رقم الصفحة
١	كتاب قرار تكليف الدكتور سناء مصطفى عبد القادر مشرفاً	١٩١
٢	كتاب الاكاديمية إلى رئاسة جامعة كركوك حول تسهيل مهمة الطالب	١٩٢
٣	كتاب رئاسة جامعة كركوك إالى كليتي القانون والسياسة والاداراة والاقتصاد	١٩٣
٤	كتاب من شركة سرهنك إلى الأكاديمية العربية في دنمارك	١٩٤
٥	كتاب رئاسة جامعة كركوك إلى الأكاديمية العربية في دنمارك	١٩٥
٦	كتاب كلية العلوم السياسة في جمجمال إلى الأكاديمية العربية في دنمارك	١٩٦
٧	نموذج إستمارة الأستبيان لمحافظة كركوك	١٩٧
٨	نتائج استبيان لمحافظة كركوك	١٩٨
٩	اتفاق الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين العراق وامريكا	١٩٩
١٠	مشروع الشرق الأوسط الجديد	201

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الخرائط والأشكال

LIST OF FIGURES

الرقم	البيان	رقم الصفحة
١- ١	خارطة الساحل الجنوبي للعراق على الخليج	٢
2 – ٢	خريطة دول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي	٢٦
٤- ٣	خريطة منطقة الخليج وموقع الجزر الثلاثة	٧٢
٤- ٤	خريطة أهمية موقع الخليج ومصيق هرمز	٧٨
5- ٥	خريطة العراق في زمن سرجون الأكدي ٢٣٠٠ ق.م	٨٨
٥- ٦	خريطة العراق في العهد البائد	٩٢
7- ٧	خريطة حقول النفط وخطوط امداد الغازفي العراق	١٤٣
٨- ٨	خريطة تمثل أحياء مدينة كركوك	١٦٢
ملحق- ١	خريطة الشرق الأوسط الحالي	٢٠٢
ملحق- ٢	خريطة الشرق الأوسط الجديد	٢٠٢
------	الأشكال	----------
١- ١	نموذج المقترح للدراسة	١٢
٥- ١	الشكل البياني / نتائج الاستفتاء لتحقيق المصالحة الوطنية	١٠٢
٥- ٢	الشكل البياني / نسبة تحقيق المصالحة الوطنية	١٠٢
٦- ٤	الشكل البياني / نسبة الشركات المتعددة الجنسيات في العراق	١٢٥
٧- ٥	الشكل البياني/ كميات الإنتاج للنفط والإحتياط	١٤١
٨- ٦	الشكل البياني /نتائج استفتاء مدينة كركوك	160
٨- ٧	الشكل البياني/مقارنة إنخفاض العمليات الأرهابية.	162
٨- ٨	الشكل البياني / نتائج استفتاء الملف النووي الإيراني	166
٨- ٩	الشكل البياني / مقارنة بين الإمكانيات والمعوقات	171
٨- ١٠	الشكل البياني / نسبة إنخفا ض العمليات الأرهابية	173
٨- ١١	الشكل البياني/ الإمكانيات والمعوقات	175
ملحق١٥	نصيب الفرد من الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي	٢١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص ABSTRACT

إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة
الإمكانيات والمعوقات
إعداد
أكبرعمر الجباري
أشراف
الدكتور سناء عبدالقادر مصطفى

تناولت هذه الدراسة موضوعا هو محط لأنظار واهتمام علماء الاقتصاد والسياسة على حد سواء، لأننا نعيش في عصر التكتلات الاقتصادية، والعنصر الأساس لتكوين هذه التكتلات هو الاقتصاد، وهذه السوق هي نوع من التكتل الاقتصادي الذي قام بين الدول الخليجية الست، وتكون مفتوحة أمام الدول العربية أخرى والتي تطل على الخليج العربي والتي تستوفي شروط الانضمام إليها مثل اليمن والعراق، وبغرض التكامل الاقتصادي بينها، وتحقيق الوحدة الشاملة بينها.

لقد تشكلت الحضارة الأولى في بلاد الرافدين على يد سكان مابين النهرين القدماء بعد سنة ٦٠٠٠ ق.م ، وظهرت المستوطنات التي أصبحت مدناً في الألفية الرابعة ق.م.

لقد صنف العراق جغرافيا بأنه أحد دول الخليج (العربي)، نتيجة لإشرافه على الخليج العربي عبر منفذه البحري الرئيس "ميناء الفاو" لكن كل المعايير الاقتصادية والسلوك الاقتصادي السياسي التي عايشتها حكومات العراق المتعاقبة بعد الاستقلال عن الانتداب البريطاني، يبين وبكل وضوح مدى التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين العراق وباقي دول مجلس التعاون الخليجي.

ويعتبر موضوع البحث في السوق الخليجية المشتركة ودور العراق الجديد*من أهم الموضوعات المهمة لعديد من الدراسات المتخصصة في المجالات الاقتصادية، وخصوصاً في هذه الظروف التي يشهد فيها العالم تحولات اقتصادية هائلة، وصراعات في منطقة الخليج، وتهديدا إيرانيا بغلق مضيق هرمز، فالعراق الدولة العربية الأكثر تميزا في منطقة الخليج العربي لما تمتلكه من إمكانيات اقتصاديه طبيعيه، كالمناخ والأراضي الزراعية والثروات المعدنية الأهم في العالم ففيه ثاني أكبر احتياطي للنفط الخام في العالم، ويشغل المرتبة الثالثة عالميا في إنتاج الكبريت، بالإضافة لثروات الفوسفات والزئبق الأحمر.

إن العراق الجديد: هو العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ والذي تم تداول السلطة فيه عن طريق الانتخابات ومشاركة جميع مكونات العراق دون تهميش أي مكون فيه، وكذلك العراق الذي يتمتع بالدستور الدائم.إذ إن للعراق أكثر من ميناء بحري على الخليج العربي أهمها ميناء أم القصر في البصرة، ولذلك فالعراق أحدى دول الخليج العربي لكنه ليس عضواً في مجلس التعاون الخليجي حيث يبلغ طول الساحل البحري للعراق أكثر من ٦٣ كم.

في حين تميزت دول مجلس التعاون الخليجي كافة بالتوجه نحو الأسواق الحرة المعتمدة على معايير الاقتصاد الرأسمالي، التي شكلت ركيزتها نحو تحقيق بنى استثمارية متنامية بين كافة الأسواق العالمية، ورغم إمكانية العراق الاقتصادية والبشرية التي تفوق كل دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، لكنه كان الأدنى استثماريا وإنمائيا والأقل سوية بالنسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمعدل دخل الفرد الخليجي رغم اعتماده على نظام رأسمالية الدولة حسب اعتقادي. وهي الدولة الأقل استثمارا بين دول الخليج العربي، وهذا ناجم عن طريقة التعاطي الاستثماري الذي انتهجته حكوماتها، فقد توجت موارد خزينة الدولة نحو تنمية للبنى التحتية خلال فترة السبعينات، لتتبعها فترة التوجه نحو الإنفاق العسكري مما أدى إلى خوض الحروب في منطقة الخليج.

إن لدى العراق الجديد مبررات ومقومات لانضمامه إلى السوق الخليجية المشتركة، حيث إن العراق الجديد يتمتع بنظام سياسي تعددي وصاحب الدستور دائم، وكذلك لديه القوى البشرية ويبلغ عدد سكانه يزيد عن ٢٧ مليون نسمة(١)*.

ويتمتع العراق الجديد بقوة اقتصادية بارزة في منطقة الخليج منها النفط والغاز والزراعة والصناعة، والموارد المائية بطول العراق من أقصى الشمال إلى الجنوب وذلك بفضل نهري دجلة والفرات. وفي نفس الوقت يواجه العراق الجديد تحديات منها الديون والتعويضات، وعدم الاستقرار السياسي، والبطالة، وكذلك أثار ومخلفات غزو الكويت.

وهنا توصلت إلى النتيجة النهائية من البحث وهي أن مشروع تأهيل العراق الجديد لانضمامه إلى السوق الخليجية المشتركة ممكن على ضوء المعطيات، من حيث الإمكانات المتوفرة، على الرغم من المعوقات التي يواجه العراق الجديد والتي تعرقل انضمامه.

وقد اعتمدت في هذا البحث على دراسة حالة العراق الجديد، وكذلك السوق الخليجية المشتركة لطرح مشروع انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة طبقاً لمعطيات المرحلة المقبلة والاستفادة من أهدافها.

ونظراً لوجود إمكانيات العراق الجديد لمعظم مقومات وعناصر القوة – لولا دخول العراق الحروب الثلاثة خلال الفترة بين ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٣ والتي أدت إلى تصنيف العراق من المحور الشر وجعلها محط الأنظار للآخرين ومطمعاً لها – فإني وضعت هذا البحث لغرض المساهمة لفتح آفاق جديدة للنقاش العلمي الهادئ والمسؤول حول أهمية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة، ومحاولة الخروج باستنتاجات موضوعية حول هذا المشروع بما يحقق طموحات شعوب دول منطقة الخليج العربي حاضراً ومستقبلاً.

أظهرت نتيجة الدراسة أن إمكانيات العراق الجديد للانضمام أكثر من المعوقات التي تعرقل ذلك، فان قدرات دول مجلس التعاون الخليجي البشرية مجتمعة لا تلبي متطلبات أمن دولهم دون الاستفادة من القدرات البشرية العراقية.

وبالرغم من عدم وضوح أية رؤية في الأفق حول هذا المشروع، إلا أن تطورات منطقة الخليج، خاصة الأزمة النووية الإيرانية وتهديدها لدول الخليج، وكذلك التدخل في العراق، مما تستدعي دول مجلس التعاون الخليجي بأخذ زمام المبادرة بتأهيل وإعادته إلى محيطيه العربي والخليجي.

---

(١) موقع وزراة التجارة العراقية اعتمادا على البطاقة التموينية المعولة بها في العراق منذ ١٩٩٦ ، عندما طبق برنامج النفط مقابل الغذاء حسب قرار الأمم التحدة رقم ٩٨٦ .

***ونظراً لظروف العراق الغير طبيعية منذ ٢٠٠٣ لم تجري عملية الأحصاء للعراق ، وستجري في نيسان ٢٠١١ بشكل شفاف ودقيق.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول
الاطار العام للدراسة والدراسات السابقة

(١-١) المقدمة
(١-٢) مشكلة الدراسة
(١-٣) أهمية الدراسة
(١-٤) أهداف الدراسة
(١-٥) فرضيات الدراسة
(١-٦) منهجية البحث
(١-٧) خطة البحث
(١-٨) مصطلحات الدراسة
١- بلاد الرافدين
٢- العراق الجديد
٣- الموقع الجغرافي
٤- مجلس التعاون لدول الخليج العربية
٥- محافظة كركوك العراقية
٦- التكامل الاقتصادي
٧- مشروع السلام في الشرق الأوسط
٨- مشروع الشرق الأوسط
أ- مشروع الشرق الأوسط الكبير
ب- مشروع الشرق الأوسط الجديد

(١- ٩) نموذج الدراسة المقترح
(١- ١٠) صعوبات الدراسة
(١- ١١) الدراسات السابقة
أ – الدراسات العربية المتعلقة بالعراق الجديد
ب – الدراسات الاجنبية المتعلقة بالعراق الجديد
(١- ١٢) طرق الحصول على المعلومات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الاطار العام للدراسة والدراسات السابقة
إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة

(١-١) المقدمة *Introduction*

إن موضوع العراق الجديد والسوق الخليجية المشتركة هو محط الأنظار واهتمام علماء الاقتصاد والسياسة على حد سواء، لأننا نعيش في عصر التكتلات الاقتصادية، والعنصر الأساس لتكوين هذه التكتلات هو الاقتصاد، وهذه السوق هي نوع من التكتل الاقتصادي الذي قام بين الدول الخليجية الست، وتكون مفتوحة أمام الدول العربية الأخرى والتي تطل على الخليج العربي والتي تستوفي شروط الانضمام إليها مثل اليمن والعراق، وبغرض التكامل الاقتصادي بينها، وتحقيق الوحدة الشاملة بين الدول الخليجية، والهدف في نهاية المطاف تحقيق الوحدة السياسية.

وطالما صنفت العراق جغرافيا بأنه إحدى دول الخليج (العربي)، نتيجة لإشرافه على الخليج (العربي) عبر منفذه البحري الرئيس "ميناء الفاو"، ويمكن ملاحظة الخريطة رقم (١-١) أدناه. وتقع على شط العرب موانئ عراقية مهمة مثل ميناء المعقل وموانئ ايرانية مهمة مثل ميناء خرم شهر ويصب شط العرب في الخليج.

الخريطة رقم (١-١)

خارطة الساحل الجنوبي للعراق على الخليج العربي ويظهر في الصورة خور الزبير وشط العرب

المصدر: موقع ابن الخليج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأما من الغرب خور الزبير وهو جزء من الخليج العربي يقع داخل الاراضي العراقية واقيمت عليه موانئ كبيرة منها ميناء أم قصر العالمي وميناء خور الزبير، ويعد الساحل الجنوبي للعراق على الخليج العربي منطقة حيوية ومهمة جدا للاقتصاد العراقي لأن أهم موانئ النفط العراقية تقع ضمن المياه الاقليميه العراقية في الخليج كالميناء العميق وميناء خور العميه(١).

إن كل المعايير الاقتصادية والسلوك الاقتصادي السياسي التي عايشتها حكومات العراق المتعاقبة بعد الاستقلال عن الانتداب البريطاني، يبين وبكل وضوح مدى التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين العراق وباقي دول مجلس التعاون الخليجي.

فالعراق الدولة العربية الأكثر تميزا في منطقة الخليج العربي لما تمتلكه من إمكانيات الثروة البشرية واقتصاديه طبيعية، كالمناخ والأراضي الزراعية والثروات المعدنية الأهم في العالم ففيه ثاني أكبر احتياطي للنفط الخام في العالم، ويشغل المرتبة الثالثة عالميا في إنتاج الكبريت، بالإضافة لثروات الفوسفات والزئبق الأحمر.

ولكنها الدولة الأقل استثمارا بين دول الخليج العربي، وهذا ناجم عن طريقة التعاطي الاستثماري الذي انتهجته حكوماتها، فقد توجهت موارد خزينة الدولة نحو تنمية للبنى التحتية خلال فترة السبعينات، لتتبعها فترة التوجه نحو الإنفاق العسكري مما أدت إلى خوض الحروب في منطقة الخليج، حيث إن حرب الخليج الأولى (١٩٨٠- ١٩٨٨ حرب الإيرانية – العراقية)، وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠ – ١٩٩١ غزو الكويت من قبل النظام العراقي وتحريرها من قبل التحالف الدولي وبموافقة مجلس الأمن)، وكذلك حرب الخليج الثالثة (٢٠٠٣ غزو العراق وتغيير نظام الحكم فيها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بدون موافقة مجلس الأمن).

في حين تميزت دول مجلس التعاون الخليجي كافة بالتوجه نحو الأسواق الحرة المعتمدة على معايير الاقتصاد الرأسمالي، التي شكلت ركيزتها نحو تحقيق بنى استثمارية متنامية بين كافة الأسواق العالمية، ورغم إمكانية العراق الاقتصادية، والبشرية التي تفوق كل دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، لكنه كان الأدنى استثماريا وإنمائيا والأقل سوية بالنسبة لمعدل دخل الفرد الخليجي رغم اعتماده على معايير رأسمالية الدولة حسب اعتقادي.

-

---

(١) الحلو ، صلاح مهدي ، هل العراق دولة خليجية ؟؟ موقع ابن الخليج . شبكة الإنترنيت.

الهامش

هناك جزء من العراق بالامكان وصفه بانه خليجي وهو الجزء الجنوبي من البلد اقليم الجنوب الذي يسعى بعض العراقيين الى تأسيسه المتكون من محافظات البصرة والناصرية والعمارة والسماوة) ، فهي مناطق خليجية من الناحية القومية والاجتماعية والجغرافية (حيث انها مطلة وقريبة من مياه الخليج وشط العرب وخور الزبير) كما انها مشابهة لمنطقة الخليج في اللهجة والاقتصاد حيث يوجد احد اكبر اجزاء الاحتياطي النفطي العالمي فيها وبعض مناطقها هي امتداد لمنطقة صحراء نجد (مناطق غرب الفرات في السماوة) بل ان البصرة هي رأس الخليج العربي ولذا كان يعرف هذا الخليج في بعض الوثائق القديمة (خليج البصرة)

-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر موضوع البحث في السوق الخليجية المشتركة ودورالعراق الجديد*من أهم الموضوعات المهمة لعديد من الدراسات المتخصصة في المجالات الاقتصادية، وخصوصاً في هذه الظروف التي يشهد فيها العالم تحولات اقتصادية هائلة، وصراعات في منطقة الخليج، وتهديدا إيرانيا بغلق مضيق هرمز.

إن مجال هذا البحث يدور حول الجوانب الرئيسة لمحور الصراع الاقتصادي بين التكتلات الدولية والإقليمية مثل تكتل رابطة الدول المستقلة واتفاقية ايكو والنظام الرأسمالي الذي يحاول الهيمنة على الأسواق العالمية بحجة نظام العالم الجديد والعولمة، أي أن العالم يسير نحو التكتلات التي تعني التعددية القطبية في العلاقات الدولية، ويهدف إلى حمل الدول العربية على المشاركة في منظمة التجارة العالمية لغرض الهيمنة الكاملة على جميع الأسواق التجارية وحسبما تقتضيه مصلحة هذا النظام .

وحيث أصبحت أدوات الصراع اقتصادية وتقنية بالدرجة الأولى، حيث إن امتلاك الطاقة ومصادرها ورؤوس الأموال والتقنية لم تعد تشكل عناصر القوة بمفردها، بل لابد من حمايتها وإدارتها وتسويقها بما استوجب تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية ومنظمات واتفاقيات دولية، فقد بات من المستحيل على دولة ما أن تبقى معزولة عن دول العالم.

حيث أن "سواء اعتبرنا العولمة تطوراً إيجابياً أو سلبياً، فإن الحقيقة والواقع هو أن على البلدان أن تتأقلم مع الدور الجديد الذي بإمكانها أن تلعبه في العالم(١)".

وقد اعتمدت في هذا البحث على دراسة حالة العراق الجديد، وكذلك السوق الخليجية المشتركة لطرح مشروع انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة طبقاً لمعطيات المرحلة المقبلة والاستفادة من أهدافها.

ونظراً لوجود إمكانيات العراق الجديد لمعظم مقومات وعناصر القوة – لولا دخول العراق الحروب الثلاثة خلال الفترة بين ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٣ والتي أدت إلى تصنيف العراق من المحور الشر وجعلها محط الأنظار للآخرين ومطمعاً لها، فإني وضعت هذا البحث لغرض المساهمة لفتح آفاق جديدة للنقاش العلمي الهادئ والمسؤول حول أهمية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة، ومحاولة الخروج باستنتاجات موضوعية حول هذا المشروع بما يحقق طموحات شعوب دول منطقة الخليج العربي حاضراً ومستقبلاً.

وبالرغم من وجود ضبابية في مواقف دول المجلس حول هذا المشروع، إلا أن تطورات منطقة الخليج، وخصوصاً الأزمة النووية الإيرانية وتهديدها لدول الخليج، وكذلك التدخل في العراق، مما تستدعي دول مجلس التعاون الخليجي باخذ زمام المبادرة بتأهيل العراق وإعادته إلى محيطيه العربي والخليجي.

*** ظهر مصطلح العراق الجديد بعد غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها وسقوط نظام البعث في العراق في ٢٠٠٣/٤/٩ وتغيير الحكم الدكتاتوري وأصبح العراق تحت الأحتلال بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم تعين الأمريكي بول بريمر حاكماً على العراق لمدة سنة.**
فالعراق الجديد ، هو العراق ما بعد ٢٠٠٣/٤/٩ والذي تم تداول السلطة فيه عن طريق الانتخابات ومشاركة جميع مكونات العراق دون تهميش أي مكون فيه ، وكذلك العراق الذي يتمتع بالدستور الدائم، وخالي من حزب البعث .

(١) التوم ،عبد الله عثمان، وآدم عبد الرؤوف، العولمة، لندن سنة ١٩٩٩ ،ط١ ، الوراق، ص١١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١-٢) مشكلة الدراسة

تتصدى هذه الدراسة لمهمة إبراز إمكانية تأهيل العراق الجديد بإعادته إلى محيطيه العربي والخليجي على ضوء المتغيرات التي حصلت في القرن المنصرم على الصعيدين السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج العربي، وفي ضوء بروز التكتلات والأسواق المشتركة وأبرزها السوق الخليجية المشتركة كنموذج حي، ومدى تأثيرها على واقع العالم العربي والإسلامي والاقتداء بها، وفي ضوء ملائمة وضع العراقي السياسي والاقتصادي بعد ٩/٤/ ٢٠٠٣ وإظهار دور العراق الجديد قد يسمح له الدور في مجلس التعاون الخليجي مستقبلاً، وكذلك إزالة آثار الماضي مع الكويت.

إنّ كلّ ذلك يُعَدُّ أُطروحة نظرية، لغرض اثبات وجودها، وهنا تكمن المشكلة، لأنّ الباحث في هذه الدراسة يحاول أن يُبرز النظرية لتأخذ طريقها إلى الوجود، ثم يجعل لها دعائم تقف عليها في أرض الواقع.

لقد وجد الباحث من خلال تعامله مع العديد من الأحداث التي حدثت خلال عشرين سنة الماضية في المنطقة مثل الحروب التي حدثت في منطقة الخليج وكان العراق طرفاً رئيساً فيها، حيث مرت علاقات العراق مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين المد والجزر.

وبالرغم من كل ذلك فان الدراسات العربية التي تبحث عن العلاقات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع العراق سابقاً والعراق الجديد حالياً ومستقبلاً إلى حد كبير، وبالإمكان التعبير عن مشكلة الدراسة الحالية في التساؤلات التالية:

١ - ما هي طبيعة العلاقات العراق الجديد مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ؟

٢ - ما هي أهم المبررات التي تدعو العراق الجديد إلى انضمام العراق الجديد الى مجلس التعاون لدول الخليج العربية (السوق الخليجية المشتركة) ؟

٣- هل من الضروري عدم ترك العراق الجديد من قبل الدول الخليجية والدول العربية العربية في هذه الظروف؟

٤- هل ينضم العراق الجديد الى الى مجلس التعاون لدول الخليج العربية – السوق الخليجية المشتركة طبقاً لتوفر الإمكانيات العراق الجديد ؟

٥- هل المعوقات تؤثر في تحديد موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من العراق الجديد من الموافقة على الانضمام من عدمه؟

٦- هل من الضروري تأهيل العراق الجديد لغرض عودتة إلى محيطيه العربي والإسلامي من جهة ومع العالم من جهة أخرى؟

٧- ما هي أهم العوامل التي تشجع على سرعة انضمام العراق الجديد الى مجلس التعاون لدول الخليج العربية (السوق الخليجية المشتركة) ؟

٨- هل تؤثر أزمة الملف النووي الإيراني على إمدادات صادرات النفط يدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق الجديد في الخليج (مضيق هرمز)؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١-٣) أهمية البحث *Research Signification*

إن الأهمية الرئيسة من البحث هي القيام بتحليل تطور السوق الخليجية المشتركة من خلال دراسة مستفيضة لمفهوم السوق المشتركة على الصعيد العالم العربي بصورة عامة وعلى صعيد دول الخليج بصورة خاصة للوصول إلى إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق ، ويمكن إيجاز أهمية الدراسة الحالية بما يلي:

١ . إن هذه الدراسة تحاول إلقاء الضوء على نبذة تاريخية عن العراق وعلاقته مع مجلس التعاون الخليجي وتطورها، وعرض التطورات التي حصلت في منطقة الخليج بعد غزو الكويت ١٩٩٠ من قبل النظام الحاكم في العراق آنذاك ودور العراق الجديد.

٢ . توجيه أنظار الدول العربي إلى تطور مجلس التعاون الخليجي، وكذلك والتوصل إلى إنشائه السوق الخليجية المشتركة في كانون الثاني ٢٠٠٨م.

٣ . عرض الدور الإيراني في منطقة الخليج، وكذلك الهاجس الأمني لدى دول مجلس التعاون من أطماع الإيرانية التوسعية وبرنامجه النووي.

٤ . أهمية اختيار مدينة كركوك للاستفتاء باعتبارها عراقا مصغرا نظراً لتعددية تركيبتها الديموعراقية من مكونات الشعب العراقي من العرب، والكورد، والتركمان، والسريان.

٥. تقديم بعض التوصيات والمقترحات في ضوء نتائج تحليل متغيرات الدراسة والتي يؤمل إن تساهم في تعميق دورالعراق الجديد في منطقة الخليج، والعوامل المشجعة لانضمام العراق الجديد في السوق الخليجية المشتركة، وإبراز العوائق التي تحد من انضمامه وطرق معالجتها، ويُتَّخذ القرار بإمكانية انضمامه وعلى مراحل متعددة.

(١-٤) أهداف البحث *Research Objectives*

نظراً لأهمية موضوع العراق الجديد والسوق الخليجية المشتركة في عصرنا هذا أي عصر العولمة، حيث أصبح الاقتصاد العمود الفقري في العصر الحالي، وأصبحت التكتلات الاقتصادية والأسواق المشتركة لها أهمية قصوى لتطوير الوضع الاجتماعي في العالم العربي والإسلامي، فإن أهداف الدراسة ترتكز على ما يلي :-

١ . التعرف على حقيقة الإمكانيات لدى العراق الجديد منها أهمية الموقع الجغرافي والإمكانيات الاقتصادية والبشرية والموراد الطبيعة وغيرها.

٢ . التعرف على حقيقة العلاقات العراقية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومع دول المطلة على الخليج العربي.

٣ . بيان أهمية انضمام العراق إلى السوق الخليجية المشتركة أسوة بالسوق الأوربية المشتركة والتي انضمت عدد من الدول الأوربية إلى عضويتها ويعتبر نموذجاً حياً.

٤. توضيح مدى تأثير انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة، مما يؤدي إلى طي صفحة الماضي، وإزالة المخاوف ثانية حول مطالب العراق بالكويت .

٥. التعرف على الدور الإيراني المتنامي في منطقة الخليج، وكيفية تقييدها وإعادة الجزر الثلاث لدولة الإمارات، وكف عن المطالبة بدولة البحرين وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١- ٥) فرضيات البحث

يمتلك البحث الحالي ثلاث فرضيات رئيسة ومجموعة من الفرضيات الفرعية وبالشكل التالية:

الفرضية الرئيسة الأولى:

تتخذ هذه الفرضية في حالة أن العراق الجديد يقوم على أساس الدستور الدائم الذي صوت عليه الشعب العراقي بنسبة ٨٠% في استفتاء شعبي في العام ٢٠٠٥.

حيث توجد علاقة بين نسبة إمكانيات العراق مع شروط إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة التي أخضعت للدراسة بحيث تكون إن مجموع نسبة الإمكانيات $\sum A \geq$ ٦٠% أكبر أو تساوي من الشروط المطلوبة أو الإمكانيات المتاحة التي يجب توفيرها، وتتفرع عن هذه الفرضية خمسة فرضيات انسجاما مع امكانيات العراق الجديد وتمثل A مجموع عناصر الإمكانيات وكما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى :

توجد علاقة النظام الحكم (النظام الدستوري) للبلاد التي اخضعت للدراسة، لأن النظام الديمقراطي في أية دولة تبنى عليها أساس في أي تكتل أقتصادي .

الفرضية الفرعية الثانية :

توجد علاقة بين الإمكانيات الاقتصادية للبلاد التي خضعت للدراسة، بين شروط انضمام الى السوق الخليجية المشتركة وتكون الإمكانيات الاقتصادية مقياساً لها.

الفرضية الفرعية الثالثة:

توجد علاقة بين الإمكانيات البشرية للبلاد التي خضعت للدراسة، بين شروط انضمام الى السوق الخليجية المشتركة لأن القوة البشرية تعتبر مقياساً للقوة العاملة في البلاد.

الفرضية الفرعية الرابعة:

توجد علاقة بين مصادر المياه وشروط انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة التي خضعت للدراسة، وتعتبر مقياساً لإمكانيات االمطلوبة.

الفرضية الفرعية الخامسة :

توجد علاقة بين الرأي الشعبي وبين إمكانية العراق الجديد للانضمام والتي اخضعت للدراسة، لأن انضمام العراق إلى التكتل الاقتصادي بحاجة إلى الاستفتاء الشعبي.

الفرضية الرئيسة الثانية:

توجد علاقة بين نسبة معوقات لدى العراق مع إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة التي أخضعت للدراسة بحيث تكون نسبة المعوقات $\sum M \geq$ ٣٩% أصغر أو تساوي ٣٩% من مجموع المعوقات المطلوبة للإنضمام التي يجب تقليلها، وتتفرع عن هذه الفرضية خمسة فرضيات انسجاما مع وجود المعوقات لدى العراق الجديد، وتمثل M مجموع عناصر المعوقات وكما يلي:

الفرضية الفرعية الاولى :

توجد علاقة بين الاستقرار السياسي والأمني مع سرعة قبول العراق الجديد في المجلس، إلا أن عدم الاستقرار السياسي والأمني يعتبر معوقاً لذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الفرعية الثانية :
توجد علاقة بين القوانين والتشريعات مع انضمام العراق إلى مجلس التعاون لدول العربية (السوق الخليجية المشتركة)، لأن توحيد القوانين والتشريعات تسهلان عملية الانضمام الإ أن إختلافها تعتبر معوقاً لها.
الفرضية الفرعية الثالثة :
توجد علاقة بين الديون الخارجية مع مسألة انضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليجي (السوق الخليجية المشتركة)، لأن الديون الخارجية تعتبر عبئاً ثقيلاً على الدولة وإيفائها ترهق الدولة وتعتبرمعوقاً للانضمام.
الفرضية الفرعية الرابعة :
توجد علاقة بين نسبة البطالة والفقر مع مسألة انضمام العراق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (السوق الخليجية المشتركة)، وتعتبر مقياساً للانضمام وتكون أقل نسبة تؤخذ بالاعتبار.
الفرضية الفرعية الخامسة :
توجد علاقة بين آثار ومخلفات غزو الكويت مع مسألة انضمام العراق إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية (السوق الخليجية المشتركة)، لأن بقاء هذه الآثار ومخلفات غزو الكويت تعرقل انضمام العراق الجديد لهذا التكتل الاقتصادي (السوق الخليجية المشتركة).
الفرضية الرئيسة الثالثة:
توجد علاقة بين انضمام العراق الجديد إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية (السوق الخليجية المشتركة) والتطورات الإقليمية والدولية التي خضعت للدراسة، وتتفرع عن هذه الفرضية ثلاث فرضيات أنسجاماً مع عوامل المشجعة للانضمام وكما يلي:
الفرضية الفرعية الاولى :
توجد علاقة بين انضمام العراق الجديد إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية (السوق الخليجية المشتركة) مع تنفيذ بنود الإتفاقية الإسترتيجية بين العراق الجديد والولايات المتحدة الأمريكية، لأن يصبح حليفاً لدول المجلس.
الفرضية الفرعية الثانية :
توجد علاقة بين انضمام العراق الجديد إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية (السوق الخليجية المشتركة) مع قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، لأن حال خروج العراق من طائلة البند السابع يصبح العراق الدولة التي لم تهدد الأمن والسلم الدوليين.
الفرضية الفرعية الثالثة :
توجد علاقة بين انضمام العراق الجديد إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية (السوق الخليجية المشتركة) مع تطورات منطقة الخليج بشكل عام وتطورات أزمة إيران النووية بشكل خاص، وكذلك موقف المتجمع الدولي من جهة وموقف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة أخرى وتهديد إيران في حال تعرض منشاتها النووية سيرد بقوة ويقوم بغلق مضيق هرمز.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١- ٦) منهجية البحث *Research Method*

إن الطريقة التي سأتبعها في هذه الدراسة هي بناء نموذج نظري يحتوي على فرضيات معينة تم اختياره اختياراً تجريبياً في حالة بقاء العراق فدرالي موحد، وهي الطريقة الاعتيادية التي تستخدم في طرق البحوث الاقتصادية وكما يلي:

١. القيام باستخدام المعلومات والبيانات المتوفرة عن العراق الجديد، وسيتم مناقشة جميع الإمكانات المتوفرة لدى العراق الجديد والخطوات التي قطعتها نحو طي صفحة الماضي وإقامة علاقات متوازنة مع دول مجلس التعاون الخليجي وخصوصاً مع الكويت.

٢. إختيار مدينة كركوك للإستفتاء بإعتبارها عراق مصغر نظراً لتعددية تركيبتها الديموعراقية من مكونات الشعب العراقي من العرب، والكورد، والتركمان، والسريان، وأخذ نتيجة الاستفتاء بنظر الأعتبار في النتائج.

٣. اختبار الفرضيات الرئيسة لغرض اثبات مصداقية الدراسة والتوصل إلى نسبة الإمكانيات التي وضعت كمعيار لغرض الاقرار على امكانية الانضمام أو نسبة المعومات التي لايمكن الانضمام.

٤.القيام بعمل نسبة الإمكانات والمعوقات ومقارنتها وأخذ نتيجة بنظر الأعتبار في النتائج الدراسة، وكذلك إظهار المبررات والعوامل المشجعة لانضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة، وإعطاء مؤشرات لصانعي القرار لأنسب الوسائل لتفعيل إعادة العراق الجديد إلى محيطه الخليجي.

(١ -٧) خطة البحث *Plan of Research*

تتألف خطة البحث من ثمانية فصول وكما يلي:

١. **الفصل الأول الإطار العام للدراسة:** أستعرض فيه المقدمة عن العراق الجديد والسوق الخليجية المشتركة، وأهمية علاقة العراق الجديد مع مجلس التعاون الخليجي في الوقت الحاضر والمستقبل، والأهداف التي تحققها، والمقومات الأساسية للعراق التي تكفل تحقيقها، والمشكلة التي تواجه البحث وأهداف البحث، ومنهجية البحث، والطريقة المستخدمة، والدراسات السابقة في البحث ثمّ الأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها من وراء هذه الدراسة.

٢. **الفصل الثاني: الأطار النظري للدراسة:** يهدف هذا الفصل بتوضيح التكتلات الاقتصادية الدولية، وتوضيح بعض التكتلات الاقتصادية العالمية والعربية والإسلامية والاقليمية مثل، الدول الإسلامية الثمانية، ومنظمة التعاون الاقتصادي إيكو، وكذلك مستقبل العراق الجديد نحو هذه التكتلات، ومن ثم ابراز بعض المشاريع الدولية في الشرق الأوسط، ويعتبر مدخلاً في الإطار النظري للدراسة.

3. **الفصل الثالث:** تم عرض التكامل الاقتصادي وتجارب الأسواق المشتركة في العالم منها السوق الأوربية المشتركة، والسوق العربية المشتركة، والسوق الاشتراكي الدولي، وعرض دوافع إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وكذلك إنشاء السوق الخليجية المشتركة، وتطويرها ومعالجة المعوقات التي تواجه توسيع السوق تجاه دول العربية المطلة على الخليج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. **الفصل الرابع:** يتطرق الفصل إلى نبذة عن مجلس التعاون الخليجي، وإنجازات مجلس التعاون الخليجي، علاقة دول مجلس التعاون الخليجي مع إيران، وشرح أهمية إنشاء السوق الخليجية المشتركة، وكذلك إبراز العوامل المشجعة لانضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة.

٥. **الفصل الخامس:** يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالجوانب التاريخية لكل من بلاد الرافدين والدولة العراقية الحديثة والعراق الجديد وطبيعة أنظمتها السياسية التي تختص الدراسة بها. وكذلك توضيح العملية السياسية في العراق الجديد التي استخدمها الباحث بتحديد كل من تشكيل مجلس الحكم ومهامه، والمصالحة الوطنية، وعلاقات العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي ومستقبل العملية السياسية في العراق الجديد.

٦. **الفصل السادس:** يهدف هذا الفصل بتوضيح دورالعراق الجديد في ظل تطورالاقتصاد العراقي والذي يعتمد على النفط والغاز الطبيعي بشكل أساسي، وكذلك توضيح الاتفاقية الإستراتيجية بين العراق الجديد وأمريكا وأهمية هذه الاتفاقية بين البلدين وعوامل نجاح الاتفاقية الإستراتيجية بين العراق الجديد وأمريكا.

٧. **الفصل السابع:** يتطرق هذه الفصل إلى مقومات العراق الجديد منها المقومات السيادية، المقومات الاقتصادية، وكذلك إلى إمكانيات العراق الجديد ورأي الشعب العراقي حول انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة، وكذلك عرض مبررات إنضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة.

٨. **الفصل الثامن:** يتطرق إلى إبراز إختبار الفرضيات التي تخص الدراسة والنتائج على ضوء نموذج البحث والمعطيات التي توصلنا إليها وإعطاء صورة واضحة للنتائج آخذاً بنظر الاعتبار جميع الاستنتاجات في موضوع البحث، وعرض الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات، ثمّ ذكر المصادر، ثمّ الجداول في نهاية البحث باعتبارها ملاحق.

(١- ٨) المصطلحات

١ . بلاد الرافدين

عبارة عن أرض ما بين النهرين "هي التسمية التي أطلقها اليونانيون القدماء على البلاد التي يحدها نهرا دجلة والفرات - عراق اليوم وقد تميز بلاد الرافدين بما يلي:

أ. ازدهرت على هذه الارض حضارات عظيمة منها الحضارات السومرية والأكدية والبابلية والآشورية وغيرها، وكلها حضارات انتشر نفوذها الى البلاد المجاورة ابتداء من الألف الخامس قبل الميلاد.

ب. بسبب الأطماع الخارجية لقد تعرضت هذه الحضارات العظيمة إلى غزو بعد سقوط الامبراطورية الآشورية سنة ٦١٢ قبل الميلاد.

٢ . العراق الجديد

هو العراق ما بعد ٢٠٠٣/٤/٩ والذي تم تداول السلطة فيه عن طريق الانتخابات ومشاركة جميع مكونات العراق دون تهميش أي مكون فيه، وكذلك العراق الذي يتمتع بالدستور الدائم، وخالي من حزب البعث . إذ إن العراق فقط لا يوجد فيه مورث للسلطة ولا وارث لها من أبيه، وفي العراق فقط يقبع الجميع تحت القانون، فالسيادة فقط للدولة وقوانينها وليس لعائلة معينة أو طائفة معينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. الموقع الجغرافي للعراق

جمهورية العراق هي دولة تقع في جنوب غرب القارة الآسيوية على الخليج العربي، وقد صنف العراق جغرافيا بأنه احد دول الخليج العربي، نتيجة لاشرافة على الخليج العربي عبر منفذه البحري الرئيس "ميناء الفاو.

٤. محافظة كركوك العراقية

هي إحدى محافظات العراقية الرئيسة، حيث تعيش فيها المكونات الرئيسة: العرب، الكرد، التركمان، السريان، وتعتبر هذه المحافظة عراقا مصغرا نظراً لتعددية تركيبتها الديموغرافية، فقد أراد الباحث أخذ عينة منها لغرض بحثه العلمي في مجال العلاقات الاقتصادية في العراق الجديد.

٥. التكامل الاقتصادي: التكامل الاقتصادي صيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي عملية تنسيق مستمرة ومتصلة، تتضمن مجموعة من الإجراءات، بهدف إزالة القيود عن حركة التجارة، وعناصر الإنتاج بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية الاقتصادية المتجانسة، كما تتضمن عملية التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والإنتاجية بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع.

٦. مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتكون مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ست دول هي: الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت. وقد تم التوقيع على وثيقة إعلان قيام المجلس في قمة وزراء خارجية الدول الست في الرياض في ٤ شباط ١٩٨١.

٧. مشروع السلام في الشرق الأوسط :هي العملية التي جرت بين الأطراف المتنازعة منذ عام ١٩٤٨ نتيجة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي التي وقعت على أرض فلسطين المحتلة كصراع نموذجي من الصراعات البشرية العادية، كما لا يمكن اعتبار هذا الصراع امتداداً لصراعات لم تتوقف بين القوى المختلفة للسيطرة على أرض فلسطين لأسباب اقتصادية أوعسكرية أو دينية.

٨. مشروع الشرق الأوسط (الكبير، الجديد)

إن مصطلح "الشرق الأوسط" تعبير استراتيجي، جغرافي، استعماري المنشأ، لا يشير إلى وحدة جغرافية قائمة بذاتها، تتسم بالتجانس، بل هو مجرد مفهوم مصطنع وتشمل: الدول العربية، تركيا، اليونان، قبرص، ليضموا إليها كلاً من أفغانستان وإيران وباكستان لاعتبارات ثقافية ودينية من جهة، فضلاً عن العامل الجيوسياسي من جهة أخرى.

أ. مشروع الشرق الأوسط الكبير في شباط ٢٠٠٤ أي بعد عام تقريباً من احتلال العراق، وبعد سلسلة مبادرات ومواقف كانت الإدارة الأميركية قد طرحتها بعد الهجوم الإرهابي على برجي مركز التجارة العالمي بنيويورك ومبنى البنتاغون بواشنطن في الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، وذلك بغية التعامل مع مشكلات المنطقة العربية والتحديات المنبثقة عنها.

ب. مشروع "الشرق الأوسط الجديد" ورد هذا بعد الهجوم الإسرائيلي على لبنان في الحرب الأخيرة في ٢٠٠٦، وأعلنت وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك أن الشرق الأوسط الجديد سيولد من رحم هذه الحرب، وهو المشروع الذي يهدف إلى تقسيم دول الشرق الأوسط إلى دويلات حسب القوميات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١-٩) نموذج الدراسة المقترح*

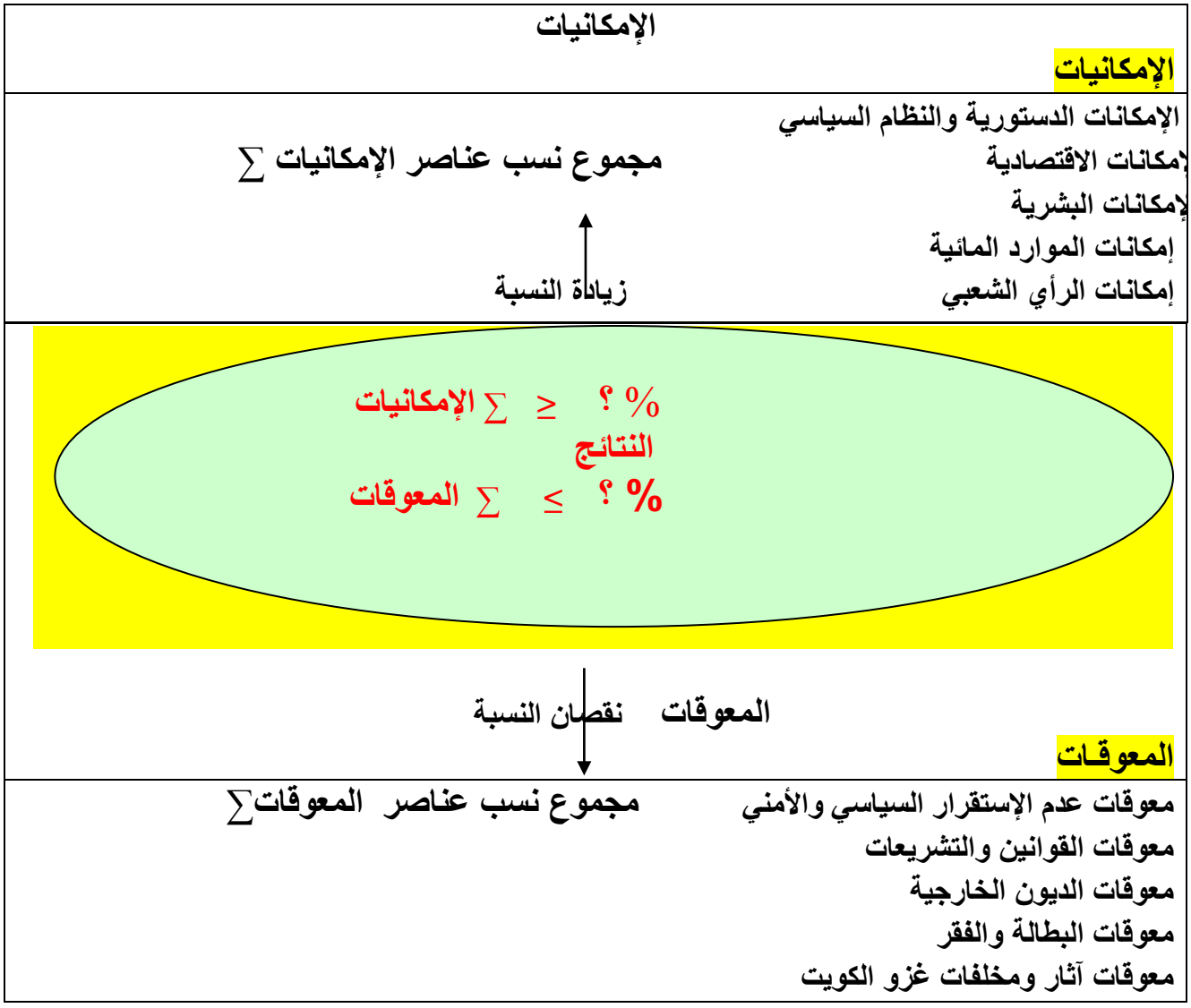

* اعتمد هذا النموذج على أساس الشروط التي تنطوي على مؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كما هو الحال مع معايير كوبنهاجن الأوروبية حزيران ١٩٩٣ هي القواعد التي تحدد إذا ما كان بلداً ما مؤهلاً للانضمام إلى الاتحاد الأوربي. المعايير تتطلب أن يكون لدى الدولة المؤسسات المطلوبة للحفاظ على الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان، اقتصاد سوق فاعل.

*Membership requires that candidate country has achieved stability of institutions guaranteeing democracy, the rule of law, human rights and respect and market economy(١).

*حدد هذه شروط عندما يفتح المجلس الباب أمام أعضاء كاملي العضوية، منها اليمن على ضوء خارطة الطريق تحدد خمسة مسارات لتسريع انضمام اليمن للخليج وأهم العوائق في عملية انضمام اليمن وكيفية تجاوزها(٢).

* يطبق هذا النموذج على العراق الجديد، نظراً لتشابه الحالتين في كل من اليمن والعراق ما عدا أن غزو الكويت تم بشكل المباشر من قبل النظام البائد، وأما اليمن كان من الدول المساندة والمؤيدة للغزو.

(١) أبو طالب، حسن :اليمن على طريق عضوية مجلس التعاون، مجلة الوطن السعودية، ٨,٦,٢٠٠٦.الرياض.

(٢) السقا، محمد إبراهيم ، هل يتوسع امجلس التعاون الخليجي شمالاً نحو العراق، جامعة الكويت ،٢٠١٠/٨/١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١- ١٠) صعوبات الدراسة

يمكن تلخيص أهم الصعوبات التي واجهت الباحث بالنقاط التالية:-

١.إن من أهم الصعوبات التي واجهت الباحث هو الوضع الأمني في العراق وخصوصاً مدينة كركوك والتي تعتبر من المناطق المتنازعة عليها ومشمولة بالمادة الدستورية ١٤٠ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، قد يظن بعض الذين تم أخذ رأيهم في استمارة الأستبيان لأغراض سياسية.

٢. ندرة الدراسات العراقية أو العربية الميدانية السابقة والتي يمكن الركون اليها لمقارنة نتائجها مع نتائج الدراسة الحالية، نظرا لحداثة موضوع العراق الجديد في ٢٠٠٣/٤/٩ وكذلك السوق الخليجية المشتركة والتي تم في حيز التنفيذ في نهاية ٢٠٠٧.

٣. تسارع الأحداث في منطقة الخليج وأهمية المنطقة مما يؤدي إلى مفاجآت واحتمالات لم تؤخذ بنظر الإعتبار.

(١- ١١) الدراسات السابقة

على الرغم من الاهتمام المتزايد بموضوع إمكانية انضمام العراق الجديد إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية (السوق الخليجية المشتركة)، إلا أن الباحث يجد دراسات عربية تناولت كيفية تأهيل العراق الجديد بإعادة علاقتها مع دول مجلس التعاون وخصوصاً الكويت، الأمر الذي يعزز من أهمية الدراسات التي سنذكرها في أدناه والخاصة بهذا الموضوع كما ورد في علاقات العراق الجديد مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

حاولت الرسالة أن تطلع على بعض المؤلفات والدراسات العراقية والخليجية والأجنبية السابقة التي تبحث في موضوع إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة غير أن ما وقعت عليه الدراسة هي المؤلفات التالية :

أ – الدراسات العربية المتعلقة بالعراق الجديد

١. الدكتورعبد الوهاب رشيد من خلال بحثه في العام ١٩٩٧ (عراق المستقبل) في محاولته لتشريح الواقع الاقتصادي - السياسي في العراق وأسباب مشكلاته وبناء صورة عراق المستقبل، يقوم على ثلاث أطروحات لها العلاقة مع العراق المنشود - العراق الديمقراطي، رفض العنف بكافة اشكاله وصوره باعتباره وسيلة استبدادية - وتبني الخيار السلمي وبناء ارادة الحرية لدى الناس أسلوبا وحيدا للتعامل السياسي - والدعوة الى اعتماد التنمية المستقلة المعتمدة على النفس طريقا أفضل لنهوض العراق وتجاوز آثار كوارثه.

٢. نصرة عبدالله البستكي في كتابها الصادر في سنة ٢٠٠٣ "أمن الخليج: من غزو الكويت إلى غزو العراق". تقول نصرة البستكي إن علاقة النخب الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي مع العالم أجمع استمرت قائمة وودية في إطار تحالف استراتيجي قائم على معادلة الأمن مقابل النفط، وتمكنت النظم الخليجية من الاستفادة من علاقاتها مع العالم العربي في حماية استقرارها الداخلي رغم ما واجهته من مخاطر محلية وإقليمية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٣. يساهم الباحث العراقي الدكتور علي السعدي في كتابه الجديد الصادر في ٢٠١٠/٦/٥ والمعنون (العراق الجديد.. قلق التاريخ وعقدة القوة/ من قساوسة المالكي الى جدائل اليزابيث)، ينطلق الباحث من مقولة بسيطة الصياغة ولكنها معقدة الدلالة في معانيها وهي (قدر العراق أن يكون قويا). لقد لازم هذا القدر العراقيين تاريخيا وجغرافيا وإنسانيا في جميع مراحل وجودهم الممتدة عميقا عبر خمسة آلاف عام.

4. الدكتور شاكر النابلسي من خلال مقالته (محاولات لإسقاط العراق الجديد) بعد التاسع من نيسان/إبريل ٢٠٠٣، برز العراق الجديد، كتحدٍ سياسي لمعظم جيرانه. وكان على هؤلاء الجيران أن يحاولوا إسقاط العراق الجديد بشتى الوسائل. وكان أبرز هذه الوسائل فتح الحدود مع العراق على مصراعيها، في غياب القوة العسكرية العراقية الرادعة.

٥. الدكتور تيسير عبدالجبار الألوسي في البحث (العراق ومجلس التعاون الخليجي) لعام ٢٠٠٣ عن انتماء العراق لمنطقة الخليج العربي جغرافيا. ولكنَّ انتماءه الأهم للمجتمع الخليجي اليوم هو بتخلّصه من النظام البائد الذي فصله طويلاً عن هذا المجتمع وأوقعه في مشكلات وصراعات معه.

٦. الدكتور ماجد الكيالي في كتابه مشروع الشرق الأوسط الكبير حيث يحاول الكاتب في هذه الدراسة تحليل مشروع الشرق الأوسط الكبير وتفحص مضامينه، وتحديد إشكالياته. وبرأيه فإن هذا المشروع يرتكز على ادعاء الإدارة الأميركية بالسعي لدعم الإصلاح.

7. قبل أكثر من عقدين كتب د. عبد الله النفيسي مقاله المثير عن مستقبل التغيير الكبير في الجغرافيا السياسية لدول المنطقة وهو خلاصة لقراءاته وتحليلاته لدراسات أجرتها مؤسسات أميركية عن مستقبل دول الخليج العربي وهل ستبقى هذه الدول بخارطتها السياسية الحالية أم ستتغير بعد ثلاثة عقود؟ وجَزمت الدراسة بأن التَشكّل الجديد سيفضي إلى تحول دول المجلس إلى ثلاث بدلا من ست دون توضيح صريح من هي الدول التي ستذوب حدودها وتنتهي وما هي حدود الدول الجديدة ومسمياتها؟.

8. كتاب المؤلفة نسرين ناصر: "هلال شيعي وانبعاث الشيعة: الأساطير والحقائق" الرياض، ٢٠٠٦ ويمكن القول إن هناك عدة دلالات للقلق الأردني من الدور الإقليمي لإيران التي منها استعداد الأردن لخوض معركة سياسية طويلة للحد من أي طموحات إيرانية كبيرة في المنطقة قد تؤدي إلى تغييرات جيو- ستراتيجية. وبالتالي المساعدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تهيئة المسرح لمزيد من تطويق إيران.

9 . علي آل غراش في بحثه (شيعة الخليج بين الماضي والواقع والمستقبل) فبعد احتلال العراق في ٢٠٠٣/٤/٩ م سطع نجم الشيعة كقوة على الساحة العراقية أطلق احد الإعلاميين الخليجيين على الخليج العربي بـ (الخليج الشيعي) وفي ذلك تعبير واضح وجلي عن حجم تواجد أبناء الطائفة الشيعية على سواحل مياه الخليج الدافئة الغنية بالنفط. ويشكل الشيعة الأكثرية من عدد سكان مملكة البحرين ومن أهل المنطقة الشرقية في السعودية، ونسبة ٣٠% في دولة الكويت، ونسبة ١٨% في الإمارات.

وكما يتواجدون في دولة قطر وسلطنة عمان واليمن بالإضافة أنهم يشكلون السواد الأعظم من الشعب العراقي بنسبة تتجاوز ٥٥%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠. الدكتور عباس طرابيلي في كتابه عن (أزمة الخليج واستراتيجية الأمن العربي) بسبب العجز العسكري لدول منطقة الخليج ومحدودية القوى البشرية، لم تجد هذه الدول إلا الأصدقاء والأشقاء تطلب مساعدتهم عند تعرض قضية الأمن القومي لهذه الدول، بعد أن كشف عجز امكانات المنطقة البشرية وعدم قدرتها على الدفاع منفردة عن وجودها الشرعي، والدفاع عن ثرواتها وهي التي بلا شك وراء تحركات صدام حسين وكشف عن خلل في الأمن القومي مبكراً.

ب – الدراسات الاجنبية المتعلقة بالعراق الجديد

١. يؤكد "شمعون بيرس في كتابه" الشرق الأوسط الجديد" "على محاور جديرة بالتمعن ولنتمكن من مراجعة حساباتنا وبناء استراتيجيتنا . وأهمية الكتاب تأتي من زاوية كون مؤلفه يعتبر مهندسا للسلام من ناحية وواحدا من صانعي القرار السياسي في الكيان الصهيوني من ناحية أخرى.

٢. يعرض كتاب (مداخلات – آراء حرة في السياسات الأمريكية المعاصرة) آراء نعوم تشومسكي في السياسات الأمريكية بداية من أحداث ١١ **أيلول /سبتمبر** والدروس التي لم يتعلمها الأمريكان ومرورا بالحرب علي العراق وعواقبها، ومن فلسطين يتناول جدار الفصل العنصري، وقواعد فك الاشتباك في إسرائيل/ فلسطين، ومازلنا في منطقة الشرق الأوسط نقرأ سطورا من الحرب الباردة بين واشنطن وطهران، وأخيرا نحط الرحال علي أمريكا الجنوبية لنسمع أصوات الاستقلال التي بدأت تعلن عن نفسها كما يقول تشومسكي، فإنه يرى من المستبعد أن تقوم إدارة بوش بمهاجمة إيران، فالعالم يعارض ذلك بشده، و**٧٥%** من الأمريكيين يفضلون الدبلوماسية علي التهديدات العسكرية لإيران.

٣. المؤلف بيار سالنجر في كتابه (المفكرة المخفية لحرب الخليج) الصادر في العام ١٩٩١. يبحث فيه عن توجيه الولايات المتحدة الى العراق رسائل مختلفة عبر سفيرتها في العراق ابريل غلاسبي في سنة ١٩٩٠ بأنه في حال قيامه بأي عمل عسكري ضد الكويت فإن هذا لايدفع الولايات المتحدة الأمريكية الى الانتقام من العراق والرد عليه. وكما استفادت الدراسة من مؤلفات و بحوث أجنبية عديدة، متفقة مع بعضها أو مختلفة مع البعض الآخر وتأتي هذه الدراسة على تواضعها استكمالاً للجهود المبذولة في هذا الميدان

(١- ١٢) طرق الحصول على المعلومات:

تمكن الباحث من الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالبحث من خلال:

- الكتب التي أتاحت الفرصة للحصول على المعلومات والدراسات العلمية والنظريات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وبالعلوم والتنمية السياسية.
- المجلات والدوريات حيث أتاحت الفرصة للباحث الأطلاع على أحدث المقالات والدراسات ذات العلاقة مما يزيد البحث رصانة علمية خاصة أن المصادر كانت من المعتمدة والمتخصصة علميا.
- المواقع الألكترونية خاصة المواقع الرسمية للدول العربية ومواقع نشر التقارير السنوية للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمؤسسات التابعة لهم، والتي وفرت الإحصاءات والأرقام والتقارير المعتمدة لدى الجهات الحكومية والدراسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الإطار النظري للدراسة (التكتلات الاقتصادية الدولية)

(٢-١) المقدمة
(٢-٢) المبحث الأول : التكتلات الاقتصادية الدولية
(٢-٢-١) أشكال من التكتلات الاقتصادية الدولية
(٢-٢-٢) تقييم التكتلات الاقتصادية الدولية

(٢-٣) المبحث الثاني : الدول الاقليمية الناهضة
(٢-٣-١) مجموعة الدول الثمانية الإسلامية D - 8
(٢-٣ -٢) منظمة التعاون الاقتصادي
(٢-٣ - ٣) طموح تركيا تجاه جمهوريات آسيا الوسطى
(٢-٣ - ٤) التحليل الاقتصادي للاتفاقية الاقليمية

(٢- ٤) المبحث الثالث : المشاريع المطروحة الإقليمية والدولية
(٢- ٤-١) مشروع السلام في الشرق الأوسط
(٢- ٤-٢) خصائص القضية الفلسطنية
(2- 4 – ٣) مشروعات التسوية للقضية الفلسطنية
(٢- 4- 4) مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الإطار النظري للدراسة (التكتلات الاقتصادية الدولية)

(٢-١) المقدمة

يهدف هذا الفصل بتوضيح التكتلات الاقتصادية الدولية، وتوضيح بعض التكتلات الاقتصادية العالمية والعربية والإسلامية والإقليمية مثل، الدول الإسلامية الثمانية، ومنظمة التعاون الاقتصادي إيكو، وكذلك مستقبل العراق الجديد نحو هذه التكتلات، ومن ثم ابراز بعض المشاريع الدولية في الشرق الأوسط، ويعتبر مدخلاً في الإطار النظري للدراسة.

(٢- ٢) المبحث الأول : التكتلات الاقتصادية الدولية

يعيش عالم اليوم متغيرات عديدة تستوجب من الدول النامية النظر مرة أخرى في مسارها التنموي، حيث أصبح من المستحيل أن تحقق دولة ما متطلباتها التنموية بجهد منفرد دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة، كما أن هذه المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاطر والمخاوف ولا تستطيع الدولة بمفردها تحمل تلك المخاطر، بل إن المخاطر تقل كلما كان التعاون هو السائد بين الدول. حيث نجد الولايات المتحدة تنشئ منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، وتدعو لإنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكيتين، وتجعل من المحيط الباسيفيكي امتداداً إقليميا لها من أجل الدخول في تكتل مع بعض الدول الآسيوية وأستراليا. وفي أوروبا بعد تحقيق الحلم الأوروبي الكبير والعمل على ضم كل الدول الأوروبية- شرقية وغربية.

إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية قديمة، إذ تعود إلى بداية القرن العشرين وتحديداً، بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الجديد هو تنامي تلك الظاهرة، كنتيجة لاندفاع دول العالم المتقدمة والنامية نحو إنشاءها أو الدخول فيها التي برزت في العقد الأخير من القرن العشرين، وأرتبط هذا التنامي بتسارع خطى العولمة، وما رافقها من عمليات اندماج تزامنت مع عمليات تحرير التجارة الدولية، وحركة رؤوس الأموال عالمياً سواء عبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أم عبر تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، حتى أصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المعولم.

وتعزز التوجه نحو التكتلات الاقتصادية بعد خضوع كل من الدول المتقدمة والنامية لشروط منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة، فضلا عن خضوع قسم كبير من الدول النامية لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بإعادة جدولة الديون وما ترتب عليها من التزام ببرامج الخصخصة والتكييف الهيكلي. ومهما تباينت الدوافع، فإن بروز التكتلات الاقتصادية بهذا الزخم، يؤكد على قوة العوامل التي دفعت إلى ظهورها. وفي مقدمتها التحولات الهيكلية في الاقتصاد الدولي، "وما ترتب عليها من إعادة توزيع للأدوار والمواقع النسبية للمشاركين فيه. والتي شملت المشاركين الفاعلين في الاقتصاد الدولي، بل تعدت ذلك لتشمل معظم الدول النامية مما جعلها ظاهرة دولية في أبعد حدودها. فضلا عن كونها ظاهرة اقتصادية في منطقها السياسي و ظاهرة ستراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها"[١].

---

(١) الربيعي، فلاح خلف، التكتلات الاقتصادية ، الحوار المتمدن – العدد ٢٣١٠ في ١٢،٠٦،٢٠٠٨، سدني استراليا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢- ٢ - ١) أشكال التكتلات الاقتصادية الدولية

توجد عدة أنواع من التكتلات الاقتصادية الدولية وحسب تصنيف الدول المتقدمة والنامية، ومن خلال هذه التكتلات الجديدة في هذا العصر قد يصعب فيه التمييز بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي. ويمكن إيجاز أهم تلك التكتلات وما يلي:

أولاً. التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة:

١.الاتحاد الأوروبي:- بدأ الإتحاد الأوربي كمنطقة تجارة حرة بموجب اتفاقية" روما" عام ١٩٥٨ثم تدرج مستوى الاندماج وتعمق بشكل مستمر إلى أن وصل عدد الدول الأعضاء في إلى الإتحاد الى ٢٥ دولة بعد انضمام دول أوربا الشرقية، فأصبح من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها اكتمالا من حيث البني والهياكل التكاملية، ومن حيث الاستمرار في المسيرة التكاملية. ومن حيث الإمكانيات فإن هذا التكتل يهيمن تجاريا على أكثر من ثلث التجارة العالمية.

ثانياً. التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية(NAFTA) :- أنشئ هذا التكتل في نهاية العام ١٩٩٣ ، ويضم كلا من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، وبالرغم من كونه لا يضم إلا ثلاث دول كبيرة، فإنه مثّل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تقريبا بحجم اقتصاد يقارب ٧ تريليونات دولار في بداية نشأته، وعدد منتجين ومستهلكين يناهز ٣٦٠ مليون نسمة، كما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي ٦٧٠ مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية ١٠١٧ مليار دولار عام ١٩٩١، ناهيك عن الإمكانات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة.

٢. التكتل الاقتصادي الآسيوي :- يمكن تمييز محورين في هذا التكتل الاقتصادي:-

أ. رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة باسم الآسيان(ASEAN):- يتكون هذا التكتل من ست دول هي: تايلاند، سنغافورة، ماليزيا، بروناي، إندونيسيا، الفلبين. وقد أنشئ في العام ١٩٦٧ وكان هدفه في البدء سياسياً يتلخص بإقامة حلف مضاد للشيوعية، وبعد الأضرار التي لحقت بدول التكتل جراء السياسات الحمائية المتبعة من قبل الولايات المتحدة وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول، أخذت تهتم بالتعاون الاقتصادي وهكذا إنشئت تكتل (الآسيان) الذي أرسى خطوة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة للتكتلات الاقتصادية الأخرى ثم أخذ دوره يتزايد في التجارة الدولية باستمرار، فبعد أن كانت صادرات المجموعة لا تمثل سوى ٣% من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي ٥. ١١% من إجمالي صادرات الدول النامية ، وصلت هذه الصادرات إلى ٥%من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي ١٨% من إجمالي صادرات الدول النامية[١].

ب. جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية والمعروفة باسم (APEC):- تتكون هذه الجماعة من ثمانية عشر دولة على رأسها اليابان والصين واستراليا والولايات المتحدة وكندا والمكسيك ونيوزيلندة وكوريا الجنوبية، ودول رابطة الآسيان. وقد جاء إنشاء هذا التجمع الاقتصادي العملاق كرد فعل على إعلان قيام أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢.ويسيطر التجمع على حوالي ٥٠% من الناتج القومي الإجمالي العالمي والتجارة العالمية.

---

(١) الربيعي، فلاح خلف، التكتلات الاقتصادية، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: التكتلات الاقتصادية في الدول النامية:-

تتميز التكتلات الاقتصادية في الدول النامية بضعفها وحاجتها الى المزيد من العمل والتنسيق ومن أهمها:-

١. **تجارب التكتل في أمريكا اللاتينية:-** أنشئت هذه الربطة في العام ١٩٦١، و تضم كل من الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، شيلي، بيرو، أورغواي، باراغواي، كولومبيا، والإكوادور، فنزويلا، وبوليفيا، وبذلك فهي تشمل كل قارة أمريكا اللاتينية إلى جانب المكسيك.وأقتصر هذه الربطة على تحرير التجارة دون أن يمتد إلى تحقيق الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة، وتميزت بتواضع أهدافها و تباطؤها في الانجاز، نتيجة التفاوت الكبير بين أعضائها، فالدول الثلاث الكبرى: الأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك تمثل مساحتها وسكانها حوالي٧٠% من الدول الأعضاء في الرابطة، وهذا التفاوت الكبير في الإمكانيات كان السبب الرئيسي في فشل هذا التجمع.

2. **تجارب التكتل في الوطن العربي:**- رغم توفر المقومات الاقتصادية والثقافية المطلوبة لقيام تكتل اقتصادي ناجح في الوطن العربي، ألا أن غياب شرط التوافق السياسي بين الأنظمة العربية وحالة عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية وقفت حائلا دون نجاح معظم تجارب التكتل في الوطن العربي، باستثناء تجربة دول مجلس التعاون الخليجي التي بدأت بإنشاء منطقة التجارة الحرة في العام ١٩٨١، ثم انتقلت الى مرحلة الاتحاد الجمركي في العام ٢٠٠٣.

وعلى الرغم من التقدم النسبي في الترتيبات والإجراءات المتخذة، جاء التقرير الاقتصادي الخليجي ٢٠٠٥- ٢٠٠٦ ليؤكد على ضعف مؤشرات التكامل التجاري وانخفاض مستوى التجارة البينية الخليجية، وضعف مجالات الاستفادة من ارتفاع عوائد الصادرات النفطية؛ نتيجة ارتفاع الطلب على السلع المستوردة وضعف مستوى التنويع الإنتاجي في دول المجلس، جعلتها تتجه نحو الأسواق الخارجية، وأدى ذلك الى تسرب جزء كبير من الأموال الخليجية الى الخارج، وهذا الأمر يفرض على دول المجلس بذل المزيد من الجهود لرفع مستوى التنويع الإنتاجي من السلع والخدمات التي تحظى فيها بميزة نسبية لزيادة مستوى التكامل الاقتصادي الخليجي(١).

٣. **تجارب التكتل الإقليمي في آسيا:**- في إطار المناطق التكاملية داخل آسيا، يمكن التمييز بين منطقة جنوب شرق آسيا التي أقامت رابطة جنوب شرق آسيا "الآسيان"التي سبق الإشارة إليها، أما في وسط آسيا فقامت منظمة التعاون الإقليمي للتنمية بين ثلاث دول آسيوية هي: إيران، باكستان، تركيا، في العام ١٩٦٤ بعد استفادتها من مزايا التعاون الذي تحقق لها في إطار حلف بغداد، وتتميز دول هذا الإقليم بأنها متجاورة وبينها قدر من التوافق في النواحي السياسية والحضارية، وقد تجسد ذلك من خلال إبرام العديد من العقود والاتفاقيات بين الدول وإقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة.

غير أن قيام الثورة الإيرانية، ثم نشوب حرب العراقية - الإيرانية قد جمد أعمال المنظمة حتى العام ١٩٨٥ الذي توصلت فيه الدول الأعضاء الى اتفاقية تقضي بإعادة هيكلة

---

(١) مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، المركز الوطني للمعلومات، ص٥، مايس ٢٠٠٥ صنعاء ، اليمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنظمة وإحيائها تحت اسم (منظمة التعاون الاقتصادي)، وشكلت معاهدة أزمير الأساس القانوني لهذه المنظمة، وأجريت عدة تعديلات على هذه المعاهدة في العام ١٩٩٠ ، كما أضيفت لها بروتوكولات في ١٩٩١. وفي سنة ١٩٩٢ انضمت سبع دول جديدة إلى الدول الثلاث المؤسسة ليصبح العدد عشر دول. وهذه الدول هي: أفغانستان، وست من دول آسيا الوسطى التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي وهي:أذربيجان، وأوزبكستان، وتركمستان، وطاجاكستان، وكازاخستان، وقيرغيزيا.

ولا تختلف أهداف المنظمة الجديدة عن سابقتها وإن كانت منحت اهتماما جديدا للبعد الدولي، فتضمنت أهدافها السعي إلى الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي، وهي نفسها الفكرة التي اتخذتها مختلف التكتلات الاقتصادية في شتى أنحاء العالم.

(٢- ٢ - ٢) تقييم التكتلات الاقتصادية الدولية

بناء على كل ما تقدم، يبدو أن الأهداف المشتركة لجميع التكتلات الاقتصادية هي الحصول على مزايا اقتصادية أكبر مقارنة بما كانت تحصل عليه عندما كانت خارج التكتل. فضلا عن سعيها لحماية إنتاجها المحلي من المنافسة الأجنبية في ظل العولمة وفتح الأسواق، وعليه أصبحت مسالة الانضمام الى التكتلات الإقليمية أمراً حتمياً.

فلم يعد هناك أي مجال للنجاح في تحقيق أهداف التنمية أو الدفاع عن المصالح الوطنية إذا بقي البلد منفرداً بعد أن أصبح شعار التعامل الاقتصادي الدولي هو" أن البقاء لمن هو أكثر كفاءة وقوة ومنافسة.

وبهذا نجد أن من العوامل التي أعاقت تطور التكتلات الإقتصادية العربية في الماضي هي قصور وعدم مواكبة هياكل و إجراءات الجامعة العربية، والتي لها إنجازات مهمة بلا شك لمتطلبات الإندماج الاقتصادي العالمي، وعدم تطوير مؤسسات مستقلة ، مهنية ومتفرغة عربية تعنى بقيادة جهود تطوير التكامل الإقتصادي وتنمية التجارة العربية البينية . ولذا نرى أن مثل هذا التطور يحتاج إلى إقامة المؤسسات الاقتصادية العربية التي تستطيع أن تتبوأ قيادة تطوير التكامل الاقتصادي العربي" [١].

وفيما يتعلق بالشراكة التجارية بين كل من الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة من جهة وبعض البلدان العربية من جهة أخرى، فهناك تساؤلات حول مدى توازن المنافع والتكاليف لهذه الشراكة ، وخصوصًا إمكانية تعارض هذه الشراكة مع هدف تنمية إقتصادية مستدامة.

فعدم التكافؤ بين صناعات وخدمات البلدان المتطورة والبلدان العربية، وخصوصًا مع واردات الدول المتطورة من السلع والخدمات، يجعل من الأهمية دراسة المنافع والتكاليف الممكنة من الشراكة في ضوء الحاجة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية، وفي ضوء كون تخفيضات الرسوم الجمركية أمام صادرات المملكة من البتروكيماويات والنفط، إما أنها تحصيل حاصل، بسبب العضوية في منظمة التجارة العالمية أو غير متوقع رفع الرسوم عليها مثل النفط الخام ومشتقاته[2].

---

(١) أبو ستيت، فؤاد، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة- الناشر: مؤسسة الأهرام بالقاهرة- الطبعة الأولى ٢٠٠٧، مصر .

(2) مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، المركز الوطني للمعلومات، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

(٢- ٣) الدول الاقليمية الناهضة

إن الدول الإقليمية الناهضة في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً تلك الدول التي تتمتع بالأيديولوجية الدينية، مثل ايران والمملكة العربية السعودية واسرائيل ناهيك عن تركيا رغم نظامها الديمقراطي تسعى إلى بناء أسواق اقليمية تتمتع فيها بمكانة اقتصادية وسياسية مرموقة. لهذا لا بد من ايضاح طبيعة عوامل القوة والضعف في بناء السياسي لتلك الدول من خلال المعطيات التالية:-

١. الجمهورية التركية:

رغم وصول الإسلام السياسي المعتدل إلى السلطة بتفويض وطني مساند من قبل الطبقة البرجوازية بأغلب شرائحها استناداً إلى التوجهات الجديدة للنظام الإسلامي الضامنة لمصالح الأمة التركية إلا أن النظام الجديد، وبالرغم من المعوقات التي واجهته أهمها اعتراض المؤسسة العسكرية التركية المترابطة والمنظومة الأطلسية على توجهاته السياسية فضلاً عن اعتراض الاتحاد الأوربي على سياسة النظام الإسلامية. إلا أن طموحات القومية التركية المغلفة بأيديولوجية إسلامية تسعى إلى بناء علاقات إقليمية دولية تتناسب ومصالحها الوطنية من خلال:

أ - ضمان الوحدة الجغرافية للدولة التركية من خلال ربط قومياتها المختلفة بخيمة إسلامية.

ب - السعي إلى شراكة تركية فاعلة مع الدول العربية والإسلامية.

ج- العمل على تحول الدولة التركية إلى جسر لربط العالم العربي الإسلامي مع أوربا رغم التحفظات الأمريكية.

٢. الدولة العبرية: إن تشكيل دولة إسرائيل في قلب الوطن العربي تشكل مركزاً إقليميا، وذلك باعتماد على القوة السياسية والعسكرية مع الدول الأوربية فضلا عن" التحالف الاستراتيجي القائم بينها وبين الولايات المتحدة الساعية بدورها إلى بناء تكتل اقتصادي شرق أوسطي تابع للاحتكارات الدولية برعاية أمريكية، وبهذا الاتجاه الإستراتيجي فإن الطموح الإسرائيلي المرتكز على شعارات توراتية يهدف إلى"[١]:

أ - الاستعانة بالقوة العسكرية وأغطيتها الدينية للتوسع الجغرافي لغرض بناء دولة قومية كبرى، تتمتع بمواقع قوية في المنظومة الإقليمية القادمة.

ب - تطوير الدولة العبرية إلى مركز قياديً في التكتل الاقتصادي القادم المرتكز على التبعية.

٣. إيران الإسلامية :

إن السياسة الدولة الفارسية مرت بمرحلتين أساسيين الأولى مرحلة حكم الشاه والتي كانت حليفاً استرتجياً للإدارة الأمريكية أبان الحرب الباردة وما نتج عنها من أنشطة مناهضة لدول الشرعية الانقلابية بهدف منعها من بناء امن إقليمي بخيمة عربية.

أما المرحلة الثانية فقد ظهرت ملامحها بعد الثورة الإسلامية واديولوجيتها الشيعية

---

(١) حاتم ، لطفي، التغيرات الدولية والنزاعات الوطنية / الإقليمية ، الحوار المتمدن، العدد ٢٢٩٥ في ٢٨,٠٥,٢٠٠٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعبرة عن مصالح شريحة البازار المتحكمة في سير التطور السياسي والاقتصادي الإيراني.

"إن الطموح الفارسي الراهن يتمثل كما أرى بهدفين أساسيين أحدهما يكمن في اعتماد سياسة داخلية تتضمن وحدة الجمهورية الإسلامية ومنع تفككها القومي. وثانيهما يتمثل بانتهاج سياسية إقليمية ودولية مطالبة بضمان الأمن الإقليمي على قاعدة توازن مصالحها الإقليمية مع المراكز الرأسمالية.

٤. المملكة العربية السعودية:

تكمن المكانة التاريخية للدولة العربية السعودية من مواقعها الإسلامية وثرواتها النفطية ورغم مظاهر القوة وتعدد التحالفات الدولية إلا أن تأثيرات السياسة العامة للمملكة على العالم العربي تبقى محدودة بسبب كثرة من الصعوبات التي أجدها بالمؤشرات التالية:

أ- انتفاء المساند الأساسية لتحول المملكة العربية السعودية إلى قاعدة قومية عربية جاذبة بسبب مكانتها الإسلامية المتجاوبة مع عالمية الدين الإسلامي.

ب- اعتماد المملكة على المذهب الوهابي من التحول إلى دولة وطنية راعية لمكوناتها الاجتماعية وحامية لمذاهبها الدينية(١).

بناء على كل ما تقدم، نشير إلى ان دور العراق في المنطقة لكونه حلقة الوصل بين الدول الإسلامية من جهة والدول العربية من جهة أخرى يبقى محوراً أساسياً لكل تكتل إقليمي قادم.

ومنذ تأسيسه كدولة انضم العراق الى المجموعة العربية وكان له دور اساسي في المناداة بتاسيس الجامعة العربية كتجمع اقليمي عربي متجانس، ومجلس التعاون العربي، كما تفاوت انتماء العراق الى هذه المنظومة بدرجات من القوة والضعف حسب نوع وشكل النظام السياسي الذي حكم العراق، وايديولوجيته ومصالحه والتهديدات التي كانت سائدة في حينه.

واذا كان العراق اليوم غير ميال للاندماج في محيطه المتمثل بالفضاء العربي لاسباب سياسية فرضتها حقبة الدكتاتورية والنزاعات الاقليمية التي كانت يدن النظام السابق، فما هو البديل اذن؟ هل من المطروح ان ينضم العراق الى مجلس التعاون الخليجي، أم مثل هذا الطرح غير وارد على الاخص بعد ان تعالت الصيحات الرافضة لذلك بعد ان طرح "ديفد بترايوس قائد القوات الاميركية في العراق في عام ٢٠٠٨ » ان العراق دولة خليجية ومن الطبيعي ان يكون عضوا في مجلس التعاون الخليجي»، فما هي حظوظ وفرص العراق للانخراط في تجمع يمثل فضاءًا اقليميا مناسبا يتسق مع نسيجه الاجتماعي وانتمائه الثقافي بالشكل الذي ينمي قدراته ويحافظ على مصالحه ومصالح شعبه من المشاريع المطروحة.

---

(١) حاتم ، لطفي، التغيرات الدولية والنزاعات الوطنية / الإقليمية ، مصدر سابق.

***"ديفد بترايوس وهو قائد القوات الاميركية في العراق عام ٢٠٠٨ . وكان له دور بارز لتنسيق بين القوات المتعددة الجنسيات والأمم المتحدة، والقوات الأمن العراقية.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢- ٣ - ١) مجموعة الدول الثمانية الإسلامية D - 8

في النصف الثاني من عام ١٩٩٦م، دعت تركيا إلى تكوين مجموعة الثمانية الإسلامية، وذلك إبان تولي حزب الرفاة الإسلامي مقاليد السلطة في تركيا. والهدف من تكوين هذه المجموعة أن تضم كبرى الدول الإسلامية من قارتي إفريقيا وآسيا من حيث عدد السكان والإمكانيات الاقتصادية ، وبالفعل ضمت المجموعة كل من مصر، وتركيا ، وإندونيسيا، وبنغلاديش ، وإيران ، وباكستان ، وماليزيا ، ونيجيريا.

ولما كانت هذه الدعوة تتوفر لها الإرادة والرعاية السياسية فقد شكلت هياكلها التنظيمية، لكن الدول الإسلامية المشاركة في المجموعة قد أصابها بعض الفتور عندما طورت تركيا علاقتها مع إسرائيل، ولكن مصر حرصت على بقاء المجموعة ، بينما حرصت تركيا على تغيير اسمها إلى مجموعة الثمانية للتنمية **Developing 8** ، واختصارًا يشار إليها الآن بالـ **(D –٨)** .

وكان الخبراء يتوقعون أن تكون هذه المجموعة نواة للسوق الإسلامية المشتركة، وقد طلبت بعض الدول الإسلامية الانضمام إلى المجموعة فور الإعلان عن تشكيلها ومن هذه الدول المملكة العربية السعودية والكويت، ولكن لم يتحقق لهما ذلك، ومن العوامل التي ساعدت على بلورت فكرة إنشاء المجموعة في ذلك الوقت الجولات التي قام بها رئيس الوزراء التركي حيننذاك*، في محيط الدول العربية والإسلامية مما عكس توجهه العربي والإسلامي، فحرص على عقد الصفقات التجارية مع هذه الدول، ولعل أشهر هذه الصفقات، صفقة الغاز مع مصر التي زارها مع وفد من رجال الأعمال وصل إلى قرابة ٢٥٠ رجل أعمال في إطار التعاملات الاقتصادية بين دول المجموعة، وإن كانت الاجتماعات الدورية بين المفوضين تتم بشكل شبه منتظم للبحث في مشروعات التعاون المطروحة من قبل دول المجموعة.

الهيكل التنظيمي للمجموعة

وبمجرد الإعلان عن تأسيس المجموعة تم تشكيل هيكلها التنظيمي، بحيث يتكون من :

" أولاً. القمة : وهي السلطة العليا للمجموعة، وتعقد اجتماعاتها على مستوى رؤساء الدول والحكومات، حيث يتم من خلالها التشاور وتحديد مجالات التعاون بين دول المجموعة، وتعقد اجتماعاتها مرة واحدة سنويًّا أو بناء على طلب إحدى الدول . وقد عقدت المجموعة اجتماعًا وحيدًا على مستوى القمة في إسطنبول بتركيا في ١٩٩٧/٦/١٥م أسفر عن إصدار وثيقتين أساسيتين هما : وثيقة تتضمن الهيكل التنظيمي للمجموعة وإعلان إسطنبول الختامي (وهو الإعلان التأسيسي للمجموعة): يتضمن الأهداف ومجالات التعاون " [١] .

ثانياً. المجلس الوزاري : يتكون من وزراء خارجية دول المجموعة، وهو بمثابة الجهاز السياسي للمجموعة، حيث يقوم المجلس بتقييم التعاون من خلال تقارير أعمال لجنة المفوضين، ويجتمع مرتين كل عام أو كلما دعت الحاجة.

---

(١) الصاوي، عبد الحافظ، موضوع مجموعة الدول الثمانية الإسلامية، الاقتصاد والأعمال إسلام أون لاين .نت.

*** نجم الدين أربكان كان رئيس الوزراء في تركيا سنة ١٩٩٦ وكان يقود أنذاك حزب الرفاه الإسلامي.**

www.islamonline.net /iol-arabic/dowalic/nammaa-37/morajaat,asp.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً. لجنة المفوضين: وهي عبارة عن الجهاز التنفيذي للمجموعة، وتضم كبار المسئولين عن الدول المشاركة، ويطلق عليها اسم لجنة المفوضين، وتجتمع مرتين كل عام ، وتقدم تقاريرها إلى المجلس الوزاري ، ولها صلاحية إنشاء مجموعات العمل التي تراها ضرورية ؛ لبحث وتنفيذ مشروعات التعاون بين دول المجموعة .

أهم إنجازات مجموعة الدول الثمانية

تقدمت دول المجموعة بحوالي ٦٥ مشروعًا مقترحًا للتعاون بين دول المجموعة في جميع القطاعات السابق ذكرها، وتم اختيار ٢٥ مشروعًا منها من قبل لجنة المفوضين، رشح ٦ مشروعات للتنفيذ هي :

أولاً : مجال التجارة : إقامة شركة التسويق الدولية.

ثانياً : تنمية الموارد البشرية : ورشة عمل في إطار التخفيف من حدة الفقر.

ثالثاً: التمويل والبنوك والخصخصة : إقامة نظام التكافل الإسلامي بما فيها مشروعات مشتركة .

رابعاً : الزراعة و التعاون : تنمية الثروة السمكية في المناطق الساحلية الداخلية .

خامساً : الاتصالات والمعلومات : إقامة بنك معلومات صناعية وتكنولوجية .

سادساً : الصناعة : تصميم طائرات للأغراض الزراعية وتطويرها وانتاجها وتسويقها.

ويمكن اعتبار جميع دول المجموعة ضمن اقتصاديات الدول النامية ، وإن كانت ماليزيا تظهر بوضع اقتصادي أفضل من خلال درجة التصنيع التي تبلغ ٤٧% من إجمالي الناتج المحلي بها، وهو أعلى معدل لدول المجموعة تتساوى معها فيه نيجيريا، وإن كان هناك فارق كبير بين البلدين في عدد السكان ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ففي ماليزيا يبلغ ٤٥٣٠ دولارًا في العام، وفي نيجيريا يبلغ ٢٨٠ دولارًا في العام.

وتعتبر إندونسيا من أكبر دول المجموعة من حيث عدد السكان البالغ ٢٠٣,٤ ملايين نسمة، تليها الباكستان ١٤٤ مليون نسمة، ثم بنغلاديش ١٢٢,٧ مليون نسمة، بينما تأتي ماليزيا كأقل دولة من حيث عدد السكان البالغ ٢١ مليون نسمة. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي سكان دول المجموعة يبلغ نحو ٧٨٧,٧ مليون نسمة أي حوالي ما يزيد عن نصف سكان العالم الإسلامي. الا أن دول المجموعة حققت تقدماً ملحوظاً في مجال التجارة البينية مع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، "حيث إن ايران من أهم الدول الإسلامية في مجال تصدير المحروقات الى بقية الدول الإسلامية حيث وصلت إلى ٨٢% من هذه النوعية من السلع . وأما كل من ماليزيا ، تركيا وأندونيسيا من المصدرين للمواد الغذائية وحيث تصدر ٦٢% من هذه النوعية من السلع إلى الدول الإسلامية. وتعتبر كل من ماليزيا ولبنان وسوريا والبحرين وبنغلاديش وايران أهم الدول المصدرة للمواد الأولية الأخرى ذات المنشأ النباتي والحيواني والمنجمي إلى بقية الدول الإسلامية ، حيث تستأثر هذه الدول بتصدير ٦٥% من هذه النوعية من السلع الى بقية الدول الأعضاء" [١] .

-

(١) **شلبي مغاوري ، الموجب والسالب في التجارة البينية بين الدول الإسلامية – بحث منشور بتأريخ ٢٠٠٠/١١/٨ المؤشرات في التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية ١٩٩٩ .**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم ٢ - ١

يمثل الجدول تولي كل دولة الإشراف على أحدى هذه القطاعات

الدول	القطاعات
بنجلادش	تنمية ريفية
إندونيسيا	تنمية بشرية
مصر	التجارة
إيران	المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا
ماليزيا	التمويل والبنوك والخصخصة
نيجيريا	الزراعة
باكستان	الصناعة
تركيا	الصحة

المصدر :

مجموعة الدول الثمانية الإسلامية **D-8** مأخوذ من موضوع الدول الثمانية في صفحة إسلام اون لاين .نت – اقتصاد وأعمال .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢- ٣- ٢) منظمة التعاون الاقتصادي ايكو(ECO)

منظمة التعاون الإقتصادي (ECO)

هي منظمة إقتصادية دولية مقرها في طهران، إيران، وتضم في عضويتها ١٠ دول آسيوية. الهدف الأساسي من قيامها هو إتاحة الفرصة لمزيد من التعاون الإقتصادي والتنمية بين الدول الأعضاء وهي: أذربيجان، أفغانستان، أوزبكستان، إيران، باكستان، تركيا، تركمانستان، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان.

أن كل دول منظمة التعاون الإقتصادي هي أعضاء أيضا في منظمة المؤتمر الإسلامي، في حين أن منظمة التعاون الإقتصادي نفسها رقيب لمنظمة المؤتمر الإسلامي منذ ١٩٩٥.

وقد تحركت تركيا تجاه هذه الجمهوريات على مستويات عدة: إقليمياً: عبر توسيع منظمة التعاون الاقتصادي ايكو(ECO) ، فقد ضمت إلى عضويتها في شباط عام ١٩٩٢ كلاً من أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجكستان وقرغيريا فيما منحت كازاخستان صفة مراقب. ويذكر أن منظمة ECO تأسست في العام ١٩٦٠ وتضم كلاً من تركيا وإيران وباكستان وتسعى المنظمة لتكون إطاراً للتعاون الإقليمي بين دولها الأعضاء في مجالات التجارة والمصارف والاستثمار وإقامة مناطق تجارية حرة. وكذلك في بعض مجالات الصناعة والطاقة والاتصالات والنقل. ويمكن ملاحظة خريطة رقم ٢ – ٢ أدناه بأن موقع المنظمة ذات أهمية اقتصادية بالنسبة للعالم وهو موقع يتوسط بين القارات الثلاث .

خريطة رقم ٢ – ٢

خريطة توضح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي

المصدر: موقع منظمة التعاون الاقتصادي **ايكو(ECO) .**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢- ٣- ٣) طموح تركيا تجاه جمهوريات آسيا الوسطى

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق واستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى في مطلع التسعينات، أدى إلى بروز "عالم تركي"، شكل محور جذب اقتصادي وعرقي وسياسي بالنسبة لتركيا التي تربطها صلات تاريخية عرقية ودينية بشعوب هذه الجمهوريات. وقد أدى زوال الضغط الناجم عن وجود دولة الاتحاد السوفياتي وظهور فراغ في هذه المنطقة الجغرافية الغنية بالموارد الهائلة إلى ظهور طموح تركي نحو إقامة روابط اقتصادية وسياسية مع هذه الجمهوريات وإقامة "مجلس العالم التركي أو الجامعة التركية" على غرار المنظمات القومية أو الاقتصادية كالجامعة العربية والاتحاد الأوروبي.

وفي المجال الاقتصادي والاتصالات: ربطت تركيا شبكتها الهاتفية بشبكات هذه الجمهوريات ووقعت تركيا مجموعة من الاتفاقيات الثنائية مع هذه الجمهوريات في مجالات التجارة والنقل والمواصلات والجمارك. واتفاقيات أخرى في مجالات إقامة مشاريع صناعية ونفطية وزراعية، وكذلك تقديم القروض الميسرة لهذه الجمهوريات وتخصيص مبالغ للاستثمار والبحث عن الجدوى الاقتصادية للتعاون المالي والمصرفي.

وقد دخلت تركيا في منافسة شديدة مع روسيا وكذلك شركات النفط العالمية من أجل الفوز بنقل نفط بحر قزوين عبر أراضيها انطلاقاً من ميناء باكو الأذربيجاني ليصدر إلى أوروبا عبر ميناء جيحان التركي في خليج الإسكندرونة على البحر المتوسط بدلاً من روسيا التي تطمح هي الأخرى إلى نقل نفط قزوين من خلال ميناء نوفوراسيسك الروسي على البحر الأسود.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها وتبذلها تركيا على كافة المستويات والأصعدة وفي شتى المجالات إلا أن هذه الجهود لم تثمر حتى الآن عن وقائع ملموسة تمهد الطريق أمام الطموحات التركية الاقتصادية والأمنية والسياسية في آسيا الوسطى والقفقاس بحيث تصبح دولة إقليمية تتمتع بموقع الدولة المحورية في هذه المنطقة الهامة والحساسة والغنية. وتصطدم السياسة التركية تجاه هذه الجمهوريات بمجموعة من العقبات والتحديات المحلية والإقليمية والدولية الصعبة. إذ أن هذه الجهود بعقبات خارجية منهما:

أولاً. البعد الروسي: وجود روسيا كقوة أورآسية وأوروبية ضخمة لا تزال تهيمن على هذه الجمهوريات في العديد من المجالات تشكل تحدياً كبيراً أمام الطموح التركي تجاه آسيا الوسطى، فهذه الجمهوريات تجمعها بروسيا العديد من المنظمات الإقليمية كمنظمة الكومنولث التي تضم كل ورثة الاتحاد السوفياتي السابق.

ثانياً. البعد الإيراني: شأنها شأن تركيا تبحث عن دور إقليمي في هذه الجمهوريات لأسباب ودوافع لا تقل أهمية عن الأسباب والدوافع التركية. وتعمل إيران للاستفادة القصوى من هذه الجمهوريات عسكرياً لا سيما في مجال استقدام الخبرات والتكنولوجية العسكرية، وتسعى إلى إقامة سوق إسلامية مشتركة مع هذه الجمهوريات. والتجارة بين إيران وهذه الجمهوريات[١].

---

(١) دلي ، خورشيد حسين - تركيا وقضايا السياسة الخارجية - دراسة - من منشورات اتحاد الكتاب العرب - 1999.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢- ٣- ٤) التحليل الاقتصادي للاتفاقية الإقليمية

يعتمد التأثير الاقتصادي للاتفاقية الإقليمية على خطتها الخاصة والتأثير التجاري للأطراف المتعاقدة ودرجة التحرير الملتزم بها وخاصة بالنسبة للقطاعات الحساسة.

ويعتبر تحليل اتفاقيات التجارة الحرة أعقد من تحليل التحرير التجاري المتعدد، فقواعد المنظمة تشترط فيما عدا حالة اتفاقيات التجارة الحرة على الدول ألا تفرض تعرفة على بلد ما أعلى من مثيلتها على بلد آخر وألا تخفض التعرفة على بلد دون الآخر، إذاً فأي تخفيض على التعرفة تجاه بلد ما سيستفيد منه الجميع وأي فائض في الاستيراد من بلد ما سيحل محل الإنتاج المحلي وليس محل الاستيراد من بلد آخر، لكن في حالة اتفاقيات التجارة الحرة فإن تخفيض العوائق التجارية سيزيد التنافسية تجاه الواردات من الدول الأخرى آما تجاه الإنتاج الوطني، وبالتالي فالزيادة في الواردات قد تحل محل الواردات من دول أخرى أو محل الإنتاج الوطني.

عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج وعملية التسوية السلمية العربية- الإسرائيلية تعرضت ثوابت السياسة الخارجية التركية للاهتزاز. ويمكن تحليل هذه الاتفاقيات الاقتصادية للدول الناهضة في منطقة الشرق الأوسط مايلي:

أولاً. تركيا: فبعد أن حسمت تركيا خيارها الاستراتيجي لصالح الارتباط بالغرب وانكفأت عن أي توجه للارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية. عادت تركيا من جديد واكتشفت أنها ليست دولة أوروبية فقط بل دولة شرق أوسطية وآسيوية وبلقانية وقفقاسية، وبدت لها خريطة تركية جديدة تمتد من البحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين، ومع هذه التحولات شهدت تركيا تغييرات سياسية في الداخل تجسدت في وصول التيار الإسلامي ممثلاً بحزب الرفاه" الفضيلة لاحقاً" إلى الواجهة السياسية التركية. وقد أضحى هذا التيار عاملاً مهماً في الخلفية السياسية الداخلية للسياسة الخارجية التركية.

ومع هذه المتغيرات وجدت تركيا نفسها أمام مسألة الخيارات التي ترتبط بها مسألة الهوية ويمكن القول إن تركيا في المرحلة الراهنة تجد نفسها أمام خيارات ثلاثة:

١.الخيار القديم- الجديد الساعي إلى الاندماج في الغرب الأوروبي سياسياً وأمنياً واقتصادياً.

٢.الخيار الشرق أوسطي، حيث تعتقد تركيا أنها ستكون دولة محورية إلى جانب إسرائيل في النظام الإقليمي للشرق الأوسط وذلك بسبب موقعها الجغرافي وامتلاكها موارد المياه.

٣.خيار العالم التركي أي خيار التوجه إلى إقامة شكل من أشكال الترابط مع الجمهوريات الإسلامية ذوات الأصول التركية في آسيا الوسطى كـ"مجلس العالم التركي أو جامعة الدول التركية أو فيدرالية العالم التركي" على غرار المنظمات الإقليمية في العالم"[1].

ثانياً. إيران : إن دور الإيراني لايقل أهمية عن تركيا بما تخص هذه الجمهوريات في آسيا الوسطى، كذلك دورها الاقليمي وخصوصا أن إيران عضو فعال في منظمة التعاون الاقتصادي بإقامة التبادل التجاري مع تركيا من جهة ومع هذه الجمهوريات من جهة أخرى، لغرض كسر الحصار الاقتصادي بعد قيام مجلس الامن الدولي بتضييق الخناق

---

(1) دلي ، خورشيد حسين - تركيا وقضايا السياسة الخارجية - دراسة .مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على ايران بفرض مجموعة رابعة من العقوبات الدولية عليها، والتزام الامارات بقرارات مجلس الامن في تطبيق تلك العقوبات من خلال توقف غالبية المصارف الموجودة في الإمارات عن تحويل الأموال إلى إيران، بذلك سعت الحكومة الإيرانية بإيجاد شريك تجاري اخر لها ليحل بديلا عن الامارات حتى يمكنها الخروج من المأزق بعد شل حركة تجارتها الخارجية وكان البديل هو تركيا.

ثالثاً. المملكة العربية السعودية :

تحاول السعودية المحافظة على مكانتها التأريخية وذلك عن طريق استخدام الجهاز البيروقراطي في الدولة لإبقاء نظام الحكم، وكذلك استخدام شكل المذهب الوهابي إطارا عقائديا لصيانة وتطور نظام الحكم الملكي وتواصله في السلطة السياسية.

إن طبيعة السلطة في السعودية تلعب "أدوراً مناهضة للفكر القومي والديمقراطي على الصعيدين الإقليمي والدولي (مناهضة التوجهات الناصرية، المشاركة في مقاتلة السوفيت في أفغانستان، ودعم المنظمات الإسلامية المتطرفة"). وحيث تطمح المملكة السعودية بأن يبقى لها دور فاعل في مجلس التعاون الخليجي يتلازم ورؤية أمريكية تسعى إلى صيانة مجالات(أمنها الحيوي) المرتكز على الطاقة النفطية. وبنفس الوقت تحاول تحجيم الدور الإيراني في كل من العراق ولبنان وفلسطين من جهة والتحفظ على إنضمام العراق في المجلس خشية أن يحل العراق محلها في المنطقة من جهة أخرى.

رابعاً. الدولة العبرية:

يتوسط موقع الدولة العبرية في قلب الوطن العربي مما يتطلب منها التعايش مع الدول العربية، لذا تتطلب من الدولة العبرية أن تتخلى من القوة العسكرية وتتحول إلى دولة قومية تتعايش بسلام مع دولة فلسطينية والتزام بالقوانين الدولية ذات الصلة.

خامساً. العراق الجديد

يعد العراق الجديد من الدول الاقليمية أن يلعب دوراً في المجالات الاقليمية المحيطة بالعراق والمؤثرة فيه أو المرشح ان يكون عضوا فاعلا فيها، فهنالك الفضاء المتمثل بدول الأقليمية في اسيا الوسطى، وهنالك ايضا الفضاء العربي المتمثل بالتجمع العربي المنضوي تحت اطار الجامعة العربية والذي يتكون من عدة الدول منها دول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي ودول المشرق العربي ودول وادي النيل واقليم الهلال الخصيب(١). وكذلك وجود فضاء الشرق الاوسط كتعبير لفكرة الشرق اوسطية التي طرحها شمعون بيريز عام ١٩٩٢. وأما على صعيد علاقة العراق مع منظمة التعاون الاقتصادي كان له الحضور اثناء القمة الـ ١١ لرؤساء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي باسطنبول في ٢٣,١٢,٢٠١٠ الدول الأعضاء والهدف منها تعزيز التعاون الاقتصادي في ما بينها، بينما كان حضور العراق في القمة بناءاً على دعوة رسمية من قبل المنظمة اليه. وحيث تقدم العراق بطلب للانضمام إلى المنظمة. وبهذا ظهر العراق من جديد يطالب بدور في التكلات الاقتصادية الإقليمية(٢).

---

(١) عبد الوهاب، جلال صفاء، مستقبل العراق والتكتلات الاقليمية، صحيفة الصباح ٢٠١٠/١٠/٣١ العدد ٦٤٦، العراق – بغداد.

(٢) جريدة الرأي العام ، العراق يطلب الإنضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي، العدد ١٧٢ في ٢٥,١٢,٢٠١٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث
مشروع السلام في الشرق الأوسط

(٢-٤) عملية السلام في الشرق الاوسط بين (فلسطين وإسرائيل)

إن الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي يختلف عن الصراعات التقليدية، اذ لايمكن التعامل مع الصراع الدائر فوق أرض فلسطين المحتلة كصراع نموذجي من الصراعات البشرية العادية، كما لا يمكن اعتبار هذا الصراع امتداداً لصراعات لم تتوقف بين القوى المختلفة للسيطرة على أرض فلسطين لأسباب اقتصادية أوعسكرية أو دينية.

حيث أن الصراع الذي يخوضه الشعب الفلسطسني مع إسرائيل يشكل صراعاً تتداخل فيه الظروف التاريخية والسياسية وعوامل الاقتصاد والدين وحتى الرؤية الحضارية للمنطقة العربية والإسلامية ودورها في موكب الحضارة الإنسانية.

(٢- ٤ -١) نبذة عن القضية الفلسطينية

إن القضية الفلسطينية مرت بمراحل تاريخية، وبسبب التنافس الاستعماري الأوروبي عليها في نهاية القرن الثامن عشر لوراثة الإمبراطورية العثمانية وذلك للأسباب التالية:

أولاً.السيطرة على طريق الهند الاستراتيجي، ويشكل عاملاً أساسياً لرسم سياسات الدول الأوروبية.

ثانياً. ممارسة الضغط على الخلافة العثمانية بدعم أوروبي شاركت فيه آنذاك ألمانيا وبريطانيا، وكذلك بدعم مجموعة من الحركات اليهودية لانتزاع ميثاق من السلطان عبد الحميد الثاني، يمنح اليهود حق الإستيطان في فلسطين والسماح بهجرتهم إليها، غير أن السلطان العثماني رفض الضغوط الأوروبية وإغراءات اليهود.

ثالثاً. فصل فلسطين عن شطري الدول العربية في آسيا وأفريقيا، لأن فلسطين هي الجسر الذي يوصل بين مصر وبين العرب في آسيا، وكانت هي دائماً بوابة على الشرق، ولغرض توثيق ذلك جاء في خطاب البارون اليهودي روتشيليد إلى بالمرستون (رئيس وزراء بريطانيا آنذاك) في آذار ١٨٤٠م قال فيه "إن هزيمة محمد علي وحصر نفوذه في مصر ليسا كافيين لأن هناك قوة جذب بين العرب والحل الوحيد هو زرع قوة مختلفة على هذا الجسر في هذه البوابة، لتكون هذه القوة بمثابة حاجز يمنع الخطر العربي ويحول دونه"[١].

رابعاً. تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين لغرض خدمة اليهود الذين يعودون إلى أرض الميعاد مصداقاً للعهد القديم والتي تستطيع أن تقوم بهذا الدور، وبنفس الوقت أيضاً خدمة للامبراطورية البريطانية ومخططاتها. وكما ورد في هاتان الوثيقتان الصادرتان عن بريطانيا وعن أحد زعماء اليهود، تظهران التقاء مصالح الطرفين في محاربة قيام دولة عربية موحدة، وأن ذلك لا يتم إلا من خلال إقامة دولة دخيلة لليهود في قلب المنطقة العربية.

-

(١) المركز الفلسطيني للأعلام ، القضية الفلسطينية، موقع القضية الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢- ٤ -٢) خصائص الصراع الفلسطيني الاسرائيلي

إن الأصل في المشكلة وجوهر الصراع يعود في الأساس إلى تشوه الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، ولذلك فإن طبيعة هذه المشكلة تعتمد في الأساس على طبيعة "الوجود الاسرائيلي" في المنطقة. ونشأت المنظمة الصهيونية العالمية في بال بسويسرا في آب ١٨٩٧ بقيادة ثيودور هرتزل، وربطت بالمشروع الأستعماري(١). ونظرا لهذه الطبيعة العدوانية والعنصرية والتوسعية والاستعمارية التي تميز"الكيان الاسرائيلي"في فلسطين فإن الصراع ضد هذا الكيان قد تميز بعدة خصائص نذكرمنها:

أولاً. إن هذا الصراع تاريخي له جذوره في الماضي البعيد والتي قد تمتد إلى الصراع بين المسلمين واليهود في المدينة المنورة، كما أن الصراع الحالي يبدأ منذ نهاية القرن التاسع عشر وظهور الصهيونية وقد تمثل هذا الصراع بجولات متعددة من المعارك والحروب قبل سنة ١٩٣٦ و١٩٤٨ و١٩٥٦ و ١٩٧٣ و **1982** ،فهو صراع ممتد في حقبة تاريخية طويلة نتج عنها مشكلات فرعية متعددة.

ثانياً. إنه صراع حضاري ذو طبيعة شمولية، فهو صراع متعدد الجوانب صراع على الأرض وكذلك هو صراع بين القومية العربية والصهيونية ممثلة بالديانة اليهودية، كما أنه صراع بين الحضارة الإسلامية والعربية وبين الصهيونية ممثلة للحضارة اليهودية و الغربية في الوقت نفسه.

ثالثاً. إنه صراع مصيري بين الأمة العربية وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني وبين الوجود الاستيطاني في فلسطين ومن وراءه القوى الإمبريالية، وهو صراع مصيري لأن كل طرف من أطراف الصراع يحاول تدمير الطرف الآخر والقضاء عليه بصورة نهائية.

رابعاً. إنه صراع متعدد الأطراف فهو صراع بين الشعب الذي اغتصبت أرضه وشتت سكانه و بين "إسرائيل" التي أقامت دولتها على أرض فلسطين.

خامساً. العمل من أجل إبقاء المنطقة العربية مجزأة ومتأخرة وإلى «محاربة اتحاد الجماهير العربية أو ارتباطها بأي نوع من أنواع الارتباط الفكري أو الروحي أو التاريخي، وذلك من خلال العمل على فصل الجزء الإفريقي من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوي، عن طريق إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط آسيا وإفريقيا، بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة لنا وعدوة لسكان المنطقة. وقد دعا تقرير بريطاني اعدته لجنة شكلها رئيس وزراء بريطانيا (هنري كمبل بانزمان) عام ١٩٠٧. وغير أن البعد الاستراتيجي لاحتلال سيناء كان إبعاد القوات المصرية عن حدود الدولة اليهودية والحيلولة دون عبورها قناة السويس مما يتيح لها مهاجمة الكيان الصهيوني والوصول إلى النقب (٢). إلا أن طبيعة المشروع الصهيوني وأبعاده التي تتعرض لحياة الانسان العادي ووجوده ظلت محفزاً أساسياً للجماهير من أجل الانخراط في مقاومة المشروع وابتكار وسائل مناسبة لذلك، فكانت الثورات الشعبية التي توجها الشعب الفلسطيني بانتفاضته المباركة عام ١٩٨٧م وظهور حركة "حماس".

-

(١) عمارة ، محمد، **الخفائق الأربعون في القضية الفلسطينية** ، ط١ مركز الدرسات الفلسطينية ص ٧، ٢٠٠٣ بيروت .

(٢) القيسي، هادي، **مشروع التوسع الاسرائيلي بين الحرب والسلم**، مركز باحث للدراسات لبنان ٢٠٠٥، ص١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥- ٢ -٣) مشروعات التسوية للقضية الفلسطينية

منذ أن دخلت الجيوش البريطانية القدس في١١,١٢,١٩١٧، بدأت في تنفيذ وعد بلفور عملياً وعلى أثر ذلك حدثت صدامات بين العرب واليهود، اذ تشكلت جمعيات عربية ضد المشروع الصهيوني.

وعلى أثر إعلان هذا الوعد عمت الاحتجاجات جميع أنحاء فلسطين وبعض الاقطار العربية، وتأكد الفلسطينيون أن بريطانيا ماضية في فصل بلادهم عن الاقطار العربية، لاسيما بعد أن فرضت عصبة الأمم المتحدة الانتداب البريطاني على فلسطين في العام ١٩١٩. وحاولت بريطانيا تهدئة العرب، في الوقت الذي كانت تسعى فيه إلى فصل فلسطين عن بلاد الشام، ولكنها لم تنجح، حيث قام الفلسطينيون بأول ثورة شعبية عام ١٩٢٠، حيث واجه الشعب الفلسطيني والأمة العربية دعوات للتعايش مع الإستيطان الصهيوني منذ الثلاثينات من القرن العشرين من خلال المشروعات التالية:

أولاً. مشروع السلام اكهوب **(1934 م– ١٩٣٥م)**، وقدم المندوب السامي البريطاني على فلسطين بمشروعه في ٢١ كانون الاول **1935** م باقامة مجلس تشريعي في فلسطين من ٢٨ عضوا من المسلمين و المسيحيين و اليهود و الانجليز و عضوين من التجار.

ثانياً. مشروع لجنة بيل عام ١٩٣٧م، ومشروع لجنة وودهيد عام ١٩٣٨م، حيث يتضمن المشروعان مشاركة العرب واليهود في السلطة في إدارة فلسطين.

ثالثاً. قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ في سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية، ٤٦%، وأخرى يهودية، ٥٤%، من مساحة فلسطين، وهو القرار الذي وافق عليه ٣٣ صوتاً مقابل رفض ١٣ وامتناع ١٠ عن التصويت*.

رابعاً. قرار رقم ١٩٤ للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ والذي ينص على إنشاء لجنة توفيق تابعة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم، وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وتعديل الأوضاع لغرض تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل.

خامساً. قرار رقم ٢٤٢ الذي أصدره مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٦ الذي يتضمن إنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها (في النص الإنجليزي: "من أراضٍ احتلتها[١]") في النزاع الأخير الى حدود ١٩٦٧، وحق العودة وجاء تعبيراً عن الخلل الخطير في ميزان القوى في الصراع العربي الإسرائيلي، وهو الذي لا شك كان نتيجة الهزيمة التي مني بها العرب في الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة حزيران ١٩٦٧.

سادساً. اتفاق أوسلو في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، الذي يعتبر منعطفا مهما في مسار القضية الفلسطينية، فقد أنهى النزاع المسلح بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ورتب لإقامة سلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وغزة.

سابعاً. اتفاقية واي ريفر التي وقعت عام ١٩٩٨ ونصت على الانسحاب الإسرائيلي من بعض مناطق الضفة، وعلى اتخاذ تدابير أمنية لمكافحة الإرهاب، وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

---

(١) قرارت الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، ١٩٤٧ - ١٩٧٦، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية، الملحق رقم ١١، موسوعة السياسة، المجلد الرابع، ص ٧٧٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥- ٢ -٤) مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط

إن عملية السلام في الشرق الأوسط تحتاج إلى ثلاثة متطلبات رئيسة لتسوية الصراعات العسكرية وإنهاء حالة الحرب، ومن ثم إقرار السلام، وهذه المتطلبات التالية وهي:

أولاً: إقرار طرفي الصراع بعدم جدوى الرهان على الخيار العسكري.

ثانياً: وجود قيادات سياسية مؤمنة بالتسوية السلمية.

ثالثاً: غياب الانحياز من جانب القوى الكبرى لأيٍ من طرفي الصراع، أو على الأقل وجود قدر من التعدد في الانحياز على النحو الذي يحيّد الانحياز ذاته، حتى لا يعرقل عملية التسوية. إن تطبيق المطلب الأول لغرض الوصول إلى التسوية السلمية بين الفلسطينين والإسرائيليين هو إعتماد كلا طرفي الصراع لغة الحوار بدلاً من الخيار العسكري. وحيث إن تطبيق هذا المطلب على الصراع العربي الصهيوني عامة وعلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني خاصة، نجد أنه يفتقر إلى أغلب أو كل هذه المتطلبات، إذا استثنينا منها ما يتصل بالطرف العربي الذي أعلن تبنيه للسلام كخيار استراتيجي منذ القمة العربية الطارئة التي انعقدت في القاهرة في (١٩٩٦م). وأكده في القمة العربية الأخيرة في بيروت في الفترة من (٢٦ و٢٨-٣-٢٠٠٢م) ولي العهد السعودي صاحب السمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز حيث وجه نداءً صادقاً وصريحاً إلى الإسرائيليين قال فيه للإسرائيليين: إن تجربة العنف عبر أكثر من (٥٠) عاماً لم تنتج سوى المزيد من الدمار؛ وإسرائيل أبعد ما تكون عن الأمن والسلام رغم تفوقها العسكري، ورغم محاولات القهر والإذلال وقد آن الأوان لكي تراهن إسرائيل على السلام بعد أن راهنت على الحرب العقود الماضية دون جدوى"(١)، وهو النداء الذي صمّت عنه الحكومة الإسرائيلية أذنها وطفقت في اليوم التالي تشعل نيران الحرب بحملتها العسكرية الشرسة على الفلسطينيين في الأرضي المحتلة.

إن الصراع العربي الصهيوني مازال يفتقر إلى بقية المطالب، فالطرف الإسرائيلي وفق ما أوضحته هذه الدراسة مازال يراهن على الخيار العسكري ويعتبره السبيل الوحيد لنجاح أية تسوية سلمية مع العرب وفقاً للمنظور الإسرائيلي؛ وفي الوقت نفسه يفتقر أحد طرفيه إلى القيادات السياسية التي تؤمن بالتسوية السلمية. وقد رأينا من خلال الدراسة أن القيادات الإسرائيلية تتنافس على مناصبها السياسية من خلال قدرتها على إشعال الحرب واستخدام القوة العسكرية ضد خصومها، وأنها تتعمد افتعال الأزمات لإشعال الحرب (زيارة شارون للمسجد الأقصى وما أعقبها من أحداث)، اقتناعاً منها بأن القوة العسكرية هي السبيل الوحيد إلى فرض التسوية السلمية.

وأما المطلب الثاني فهو وجود قيادات سياسية مؤمنة بالتسوية السلمية لكلا طرفي النزاع ، حيث سبق وأن ظهرت قيادات سياسية مؤمنة بالتسوية السلمية في المنطقة وأن العملية السلمية قطعت شوطاً كبيراً مثل عملية التطبيع بين إسرائيل ومصر وبين الأردن.

ويعود الفضل إلى وجود قيادات مؤمنة بالتسوية السلمية مثل الرئيس المصري محمد أنور السادات والرئيس الإسرائيلي مناحيم بيغين والملك الحسين ملك الأردن، حيث نجحت هذه

---

(١) **مجلة كلية الملك خالد ،عملية السلام في الشرق الأوسط ، العدد ٦٩ في الرياض ٦/١/ ٢٠٠٢.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيادات في مجال العملية السلمية على المسارين المصري والأردني(١). وأما العملية السلمية على مسارها الرئيسي فهي تتقدم بخطوات بطيئة جداً نظراً لعدم وجود قيادات سياسية مؤمنة بالتسوية السلمية، لأن القيادة السياسية في إسرائيل لم تعد موجودة بسبب إغتياله إسحاق رابين وكذلك القيادة الفلسطينية بسبب فقدان ياسر عرفات وأما الحل الوسط الذي يراه قادة إسرائيل وجدنا أن مفهوم الوسطية لديهم يعني الاحتفاظ بأغلب الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧م تحت السيادة الإسرائيلية؛ وإبقاء المستوطنات في الأرض المحتلة على ما هي عليه، ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين، والسيطرة على مدينة القدس مع الاحتفاظ لأنفسهم بحق الاستمرار في الحفريات تحت المسجد الأقصى، مما يؤدي في المستقبل إلى انهياره.

أما المطلب الثالث: والمتعلق بانحياز قوة كبرى لأحد طرفي النزاع، فقد أوضحت خلال اتفاقات السلام بين طرفي النزاع أن القوة الكبرى في العالم الراعية لمسيرة التسوية منذ مؤتمر مدريد لم تستطع أن تخفي انحيازها اللامحدود للطرف الإسرائيلي.

وقد أبرزت محاولات الرئيس (بيل كلينتون) في مباحثات كامب ديفيد ٢٠٠٠م، لحمل الطرف الفلسطيني للتوقيع على اتفاق سلمي خالٍ من أدنى مقتضيات الحق والعدل، لمجرد أن هذا الاتفاق يحقق رغبات الإسرائيليين؛ كما رأينا موقف الحكومة الأمريكية السابقة بقيادة (جورج بوش الابن) تجاه العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية وما ارتكب فيه من جرائم وحشية وأفعال لا إنسانية، واعتباره "دفاعاً عن النفس". وفي ضوء ما سبق، يكون من المبالغة أو التفاؤل غير المبرر توقُّع أن يحلّ السلام في المنطقة في المرحلة الحالية أو المستقبل القريب، ما لم يتم تغيير جذري يقضي على معوقات السلام وعقباته، وخصوصاً ما يتعلق منها بالطرف الإسرائيلي والانحياز الأمريكي.

أما دخول الاتحاد الأوروبي كطرف قوي ومحايد لغرض دفع العملية السلمية في الشرق الاوسط، إذ تم تبني هذه الصيغة بعد جدل دام عدة أيام بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. نص البيان على رفض الاعتراف بأي تغيير على حدود عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس، إلا بالاتفاق بين الطرفين النزاع.

وفقا لخطة خارطة الطريق، سيعمل الاتحاد الأوروبي بنشاط، على إعادة فتح المؤسسات الفلسطينية، بما فيها بيت الشرق في مدينة القدس الشرقية، والأستمرار في دعم المؤسسات التعليمية والصحية كما فعل في السابق.

كما جاء بالوثيقة، فان التسوية الشاملة للصراع العربي- الإسرائيلي تستلزم اتخاذ توجه إقليمي يكمل تسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. ونحن بحاجة ليس فقط للإبقاء على الزخم الذي تولد عن أنابوليس، وإنما أيضاً للبناء على إنجازات هذا المؤتمر، وفيما يتعلق بلبنان وسورية، علاوة على ضرورة التشجيع على المحادثات الإسرائيلية-السورية، وأن يصاحبها إسهام قوي من جانب الاتحاد الأوروبي(٢).

---

(١)الكيلاني هيثم، احتمالات الحرب في الشرق الأوسط"، (مجلة كلية الملك خالد)، العدد (٦٧)، ٢٠٠١م، ص ١٢١.

(٢) القاسم ،أحمد محمود ،مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة الحوار المتمدن العدد ٢٥٢٤ في ٢٠٠٩/١/١٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
التكامل الاقتصادي

(٣-١) المقدمة
(٣-٢) المبحث الأول : التكامل الاقتصادي
(٣-٢-١) أشكال التكامل لاقتصادي
(٣-٢-٢) مقومات التكامل الاقتصادي
(٣-٢-٣) الإندماج الاقتصادي
(٣-٣) المبحث الثاني : الأسواق المتشركة
(٣-٣-١) السوق العربية المتشركة
(٣- ٤) المبحث الثالث :مجلس التعاضد الاقتصادي
(٣- ٤-١) تقييم السوق الاشتراكي الدولي
(٣- ٤-٢) نتائج انهيار النظام الاشتراكي
(٣- ٤-3) رابطة الدول المستقلة
(٣- ٥) المبحث الرابع: السوق الأوربية المشتركة
(٣-٥-١) مراحل تأسيس الأتحاد الأوربي
(٣-٥-٢) تقييم تجربة الاتحاد الأوربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
التكامل الاقتصادي

(3-١) المقدمة

يهدف هذا الفصل بتوضيح مفهوم التكامل الاقتصادي وأشكاله ودوافعه، وكذلك الاندماج الاقتصادي، وتوضيح بعض التجارب العالمية والعربية مثل الاتحاد الأوربي، ومجلس التعاون لدول العربية الخليجية، والسوق الاشتراكي الدولي، والسوق العربية المشتركة، ومجموعة الآسيان.

(3-٢) المبحث الأول: التكامل الاقتصادي *Economic Integration*

إن مفهوم التكامل الاقتصادي بين الدول منفصلة قد ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع *فنير في سنة ١٩٥٠، الذي وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي التي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الحر، فالتكامل الاقتصادي هو صيغة تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخيا أو ثقافيا أو حضاريا أو اقتصاديا أو جغرافيا لتحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة.

ويسمى أيضا بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث يتم تقسيم العمل والتبادل التجاري بين بلدان المنطقة الجغرافية الواحدة، والشروط الموضوعية للتكامل الإقليمي يختلف بعضها عن البعض في أوجه متعددة، فهي تتعلق بأوضاع البلدان المشتركة فيه وعلى مستوى التطور الذي وصل إليه القطر، وكذلك على درجة المصلحة الاقتصادية بين الأقطار المشتركة في التكامل الاقتصادي والشروط الأساسية للاتفاقيات.

إن مفهوم التكامل الاقتصادي يعتبر في المنظور اللغوي إلى تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها لتؤدي وظيفة معينة، وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي معناه تكاتف الجهود في المجال الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة. ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه يمثل مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول التي تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن.

ومن الضروري التأكيد على أنه إذا كانت هناك صعوبة الوصول إلى تعريف محدد للتكامل الاقتصادي، إلا أنه له مفهوم شمولي له يتلخص في أن: التكامل الاقتصادي ما هو إلا عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز والقيود أو الحواجز الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسيات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكافة عضو، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الأعضاء.

وهناك من يعرف التكامل بوصفه "عملية أو حالة "[١]. فأما بوصفة عملية فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات التنمية الاقتصادية في دول قومية، وإذا وصف حالة فإنه يتضمن في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.

---

* النجفي، حسن، القاموس الاقتصادي، بغداد، ١٩٧٧م، ،ص١٠٨.

(١) البرواري راشد ، ترجمة، بيلابلاسا نظرية التكامل الاقتصادي ، دار النهضة العربية، ط١، ١٩٦٤، بيروت، ص١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-٢ - ١) أشكال التكامل الاقتصادي

يتخذ التكامل الاقتصادي، أشكالاً عديدة، من حيث طبيعة أدائها، من أبرزها*:

أولاً. منطقة التجارة الحرة Free Trade Zone: وهي أن تصبح الدول التي يتم فيها هذا النوع من التكامل الاقتصادي ضمن إطار منطقة التجارة الحرة سوقاً واحدة تجعل حرية انتقال السلع شرطاً أساسياً، وهو ما يوسع السوق أمام منتجات هذه الدول بالشكل الذي يحفزها ويشجعها على التوسع في إنتاجها، من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإجراءات الإدارية، وكافة القيود التي تكون عائقاً أمام حركة انتقال السلع بين الدول المشتركة في هذا الشكل من أشكال التكامل، مع احتفاظ كل دولة من الدول المعنية بمنطقة التجارة الحرة برسومها الجمركية وقيودها الكمية وإجراءاتها الإدارية إزاء تجارتها مع العالم الخارجي.

ثانياً. الاتحاد الجمركي Customs Union :

ويعتبر هذا الشكل من أشكال التكامل درجة أبعد من تحقيق التكامل من منطقة التجارة الحرة، حيث إنه بالإضافة إلى إلغاء الرسوم والقيود على حركة السلع بين الدول يتضمن توحيد الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول متكاملة إزاء العالم الخارجي، وينشأ جدار جمركي توجد بموجبه التعريفة الجمركية في مواجهة العالم الخارجي.

ثالثاً.السوق المشتركة Common Market:

وتمثل درجة أعلى وأكثر تطوراً في تحقيق التكامل الاقتصادي من الشكلين السابقين، حيث تلغى التعرفة الجمركية والحواجز التي تعيق تنقل السلع ورؤوس الأموال والعناصر البشرية.

ربعاً.الاتحاد الاقتصادي Economic Union:

هو درجة أكثر تطوراً بالمقارنة مع السوق المشتركة، حيث لا يكتفي بحرية انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول المتكاملة فحسب، وإنما يمتد ليتضمن تحقيق قدر من التنسيق في السياسات الاقتصادية القومية بين الدول المتكاملة بغرض إزالة التمييز الناشئ بين هذه الدول.

خامساً. الاتحاد أو التكامل الاقتصادي التام Complete Economic Integration:

وهو يمثل أرقى شكل من أشكال التكامل، بحيث تتم من خلال ذلك وحدة اقتصادية يتم في أطارها توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات التوزيع. وهو يفرض إبداء نوع من المؤسسات تعرف باسم مؤسسات ما فوق الدول تكون قراراتها ملزمة (١)، وحيث يتبين أن التكامل بكافة أشكاله أعلاه قد يتضمن إجراءات منها إلغاء القيود على انتقال السلع، وإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال والأفراد، وتنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية. ويعتبر أن تنسيق السياسات الاقتصادية أو توحيدها أمراً هاماً وضرورياً لتحقيق التكامل الاقتصادي وديمومته(٢).

---

* البر واري، راشد، نظرية التكامل الاقتصادي، ص،١١، مصدر سابق.

(١) عبدا لحميد، عبدا لمطلب، السوق العربية المشتركة ، مجموعة النيل العربية ،٢٠٠٣ ، القاهرة . ، ص١٧.

(٢) خلف، فليح حسن، العلاقات الاقتصادي الدولية، مؤسسة الوراق للنشر،عمان ٢٠٠٤، ط١، ص١٧٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-٢ ـ ٢) مقومات التكامل الاقتصادي ودوافعه:

أولاً- مقومات التكامل الاقتصادي

من المعلوم أن التكامل الاقتصادي يستند إلى عدة مقومات يقوم على أساسها، ومنها المعلومات الاقتصادية والمعلومات السياسية، التي يتمثل أبرزها في وجود أنظمة ذات طبيعة سياسية متماثلة حتى يكون هذا الأساس للتكامل الاقتصادي التام. لذلك أن عدم التماثل بين الدول في طبيعة أنظمتها السياسية شكل أهم عائق أمام تكاملها، ومن هذه المقومات الاقتصادية ما يلي:

١. توفر الموارد الطبيعية: ذلك أن هذا المقوم يعتبر أساساً مهماً يستند إليه التكامل الاقتصادي في قيامه ونجاحه. وفي حالة عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدى بعض الدول يؤدي تكاملها اعتماداً على ما يحققه التكامل من وفرة الموارد الطبيعية لدى مجموعة الدول المتكاملة(١).

٢. من المعلوم أن التكامل الاقتصادي يوفر للدول المتكاملة عائدات أكبر نتيجة تكاملها يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل هذا التكامل(١).

٣. توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية: إن توفر رؤوس الأموال أو الموارد البشرية مسألة مهمة؛ وهنا تبرز أهمية عنصر العمل الاختصاصي والفني.

٤. توفر طرق ووسائل النقل والاتصال(البنى التحتية): ويعتبر توفر البنى التحتية من أهم العناصر والمقومات التي تستند عليها عملية التكامل الاقتصادي.

ثانياً – دوافع التكامل الاقتصادي

إن دوافع التكامل الاقتصادي تتمثل بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكاملة بعد تكاملها مقارنة بما كانت تحصل عليه من مزايا ومنافع قبل تحقق مثل التكامل، وهذه المزايا والمنافع يمكن أن تكون كما يلي:

١. اتساع حجم السوق: والذي يمثل إحدى الدوافع الرئيسة في التكامل الاقتصادي، لأن ضيق حجم السوق تشكل عقبة أمام الدول التي ترغب أن تنضم إلى التكتل الاقتصادي.

٢. زيادة التشغيل: إن التكامل بحكم توسيعه للسوق، ومن ثم تحفيزه على التوسع في الإنتاج والنشاطات يحتاج الى أيدي عاملة كثيرة بجميع أنواعها وتخصصاتها(٢).

٣. زيادة معدل النمو الاقتصادي: إن زيادة النمو الاقتصادي هو أحد الدوافع لغرض التكامل الاقتصادي.

٤. توسيع القاعدة الإنتاجية: والتي تمثل إقامة نشاطات إنتاجية هامة للنمو الاقتصادي، وتعتبر إحدى الدوافع الرئيسة لغرض التكامل الاقتصادي.

٥. يتيح التكامل الاقتصادي القدرة للاقتصاد، بالذات النامي على إقامة نشاطات إنتاجية هامة لنمو الاقتصاد وتوسيع قاعدته الإنتاجية، والتي بدون التكامل يصعب على الدول النامية القيام بها وبكفاءة(٣).

٦. يسهم التكامل بتوفير درجة أكبر من الحماية للإقتصاد، وخاضعة لقوانين خاصة بالتكامل.

---

(١)البر واري، راشد، نظرية التكامل الاقتصادي، ص،١٥، مصدر سابق.

(٢) بكري كامل، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث، بيروت، ١٩٨٤، ص٤٠.

(٣) خلف، فليح حسن، العلاقات الاقتصادي الدولية، ص١٨٣، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-٢ - ٣) الاندماج الاقتصادي

الاندماج : هو تحرك جماعي نحو التكتل والتكامل والتعاون بين كيانين أو أكثر؛ وذلك لإحداث شكل من أشكال التوحد، يتجاوز النمط والشكل الراهن وليخلق كيانًا جديدًا يكون أكثر قدرة وفاعلية على تحقيق الأهداف التي كان يصعب أو يستحيل تحقيقها قبل إتمام عملية الاندماج. وبالتالي فإن الاندماج يعتبر عملية انتقال من وضع تنافسي وتفاوضي معين إلى وضع تنافسي تفاوضي أفضل وأقوى.

كما أن الاندماج الاقتصادي هو "عملية وحالة"؛ عملية: يتم من خلالها اجتماع إرادة الكيانات المندمجة، ويترتب عليها قيام درجة من درجات التحالف الاقتصادي. وهو حالة: لأنه يؤدي إلى الوصول إلى كيان جديد له شخصية معنوية*، ومكانة اقتصادية، وأداء أفضل.

ويقدم الاندماج الاقتصادي حلولاً لمشاكل قائمة أو متوقعة، ويكون ضروريًا لعملية النمو والتعاون والمشاركة، ومهمًا لضرورات المنافسة والاستمرار في ظل عالم الكيانات الكبيرة والمتنوعة، ومن أهم هذه الأنواع وأشهرها ما يلي:-

أولاً.الاندماج بالضم: ويقوم هذا النوع على ضم شركتين أو أكثر، أو بنكين أو أكثر إلى بعضهما البعض، وينتج عنهما كيان جديد يحمل اسميهما معًا، ويكون هذا الاندماج قائمًا على مجلس الإدارة الموحد للشركتين أوالبنكين ومثال على ذلك في النرويج حيث اندمجت شركتي هيدرو وستات أويل وأصبحت شركة هيدرو- ستات أويل*.

ثانياً. الاندماج بالحيازة ونقل الملكية : ويتم ذلك من خلال شراء أحد الطرفين المندمجين لأسهم الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى المراد إدماجها والسيطرة عليها. وفي الغالب يتم ذلك بشكل تدريجي أو مفاجئ؛ وذلك حسب القدرة المالية للطرف المشتري للأسهم وحسب رغبة البيع لدى حملة الأسهم.

ثالثاً. الاندماج بالابتلاع التدريجي: ويتم ذلك من خلال قيام الطرف المبتلِع وليكن أحد المصارف مثلاً بشراء فرع أو عدد من الفروع، ثم يقوم بشراء بقية الفروع بالتدريج؛ وفي النهاية يتم ابتلاع المركز الرئيس. وهذا النوع يحدث في الغالب عندما يكون البنك المبتَلَع يعاني من مشاكل مالية أو يعاني من الفساد(١).

رابعاً. الاندماج بالمزج: ويتم هذا النوع من خلال إحداث مزيج بين شركتين أو مصرفين* ليخرج منهما كيان جديد يحمل اسمًا جديدًا، وشعارًا جديدًا، وعلامة تجارية جديدة .

خامساً.الاندماج التعاقدي الاختياري: ويقوم هذا النوع على أساس حرية أصحاب رأس المال في الشركات أو المصارف المندمجة في اتخاذ القرار بالدمج، وهذا القرار في الغالب يتم بعد دراسات عميقة لهذا الاندماج ونتائجه من كافة الجوانب المالية والقانونية والاقتصادية والإدارية والفنية والاجتماعية في الكيانات المندمجة لتحقيق مصلحة عامة.

***اندمجت شركتا ستات أويل وشركة هيدرو النرويجيتان في العام ٢٠٠٧ تحت اسم شركة هيدرو- ستات أويل. وكذلك إندماج بنكين كل من ستي بنك و وول ستريت في الولايات المتحدة اثناء الازمة المالية في ٢٠٠٩.**

(١) الحجار، بسا م، العلاقات الاقتصادية الدولية، ص٢٢٣. مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

(3-٣) الأسواق المشتركة

لقد اتجهت دول العالم عموماً إلى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها بعد الحرب العالمية الثانية، وبالذات دول أوربا الغربية لغرض تحرير التجارة من القيود التي تعترض عملية توسعها؛ وبالتالي تحديد الطلب على المنتجات بالشكل الذي يعوق تطور إنتاجها وتحقيق التوسع فيه. فقد تم التكامل الاقتصادي في العالم ويمكن إبراز بعض الأمثلة(١):

أولاً – التكامل الاقتصادي الأوربي: لقد مرت الدول الأوربية بعدة تجارب لغرض التكامل الاقتصادي وفيما يلي:

أ.إنشاء اتحاد البن عام ١٩٤٣ خلال فترة الحرب العالمي الثانية، والذي قام بين بلجيكا وهولندة ولكسمبورج. وقد تمت من خلالها إقامة اتحاد جمركي وإلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى.

ب.اتحاد الفحم والصلب الأوربي والذي أنشأ عام ١٩٥٠ بين فرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا وهولندا، وذلك لغرض تحقيق حرية التجارة وإلغاء القيود الجمركية وتوسيع الأسواق أمام الدول المشاركة.

ج.السوق الأوربية المشتركة، والتي تعتبر من أبرز أشكال التكامل الاقتصادي في دول أوربا الغربية، حيث أقميت بين فرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورج. نشأت فكرة السوق سنة ١٩٥٥ وتم التوقيع على اتفاقية إنشائها عام ١٩٥٧، ودخلت حيز التنفيذ ١٩٥٨.

ثانيا.التكامل الاقتصادي الاشتراكي:

ويمثل هذا الشكل من التكامل الاقتصادي أبرز أشكال التكامل التي تمت خارج الإطار الرأسمالي، وبالذات في إطار اشتراكي. وهو الذي كان متبعاً في دول المجموعة الاشتراكية، وقد تم إنشاء مجلس التعاضد الاقتصادي أو سيف (٢) للمساعدات المتبادلة وسميت بالسوق الاشتراكي الدولي الكوميكون عام ١٩٤٩ حيث ضم كل من الإتحاد السوفيتي، المجر (هنغاريا)، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، ألبانيا، بلغاريا، رومانيا، وألمانيا الشرقية، ومنغوليا، وكوبا وفيتنام بعضوية المراقب.

ثالثاً. التكامل الاقتصادي في الدول النامية:

سعت كل الدول الموجودة في قارة أمريكا اللاتينية إلى أن تكون لها تكتلات اقتصادية ومناطق حرة للتجارة بينها، وشراكة متعددة لأجل خلق منافذ تجارية وأسواق لتصريف الإنتاج والسلع الزراعية والصناعية المختلفة، وكذلك إجراء اتفاقيات حول التعريفة الجمركية ونسبة سماح للسلع المعفاة من الرسوم الجمركية. **ومن أبرز هذه التكتلات هي:**

أ. منطقة التجارة الحرة: إن دول أمريكا اللاتينية حذت حذو سائر دول العالم وأقدمت على إنشاء تكتل اقتصادي يسمى منطقة التجارة الحرة، وقد أسس هذا التكتل الاقتصادي بمقتضى معاهدة "منتفيديو.

---

(١) عزيز، محمد، فصول في التكامل الاقتصادي، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٧٨،ص٢٥.

(٢) خلف، فليح حسن، العلاقات الاقتصادي الدولية، ص١٨٦ مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. السوق المشتركة لأمريكا الوسطى والتي تكونت بين غواتيمالا، سلفادور، هندوراس، نيكاراغوا، كوستاريكا.اذ استطاعت هذه الدول أن تزيل معظم الحواجز التجارية فيما بينها، وأن توحد رسومها الجمركية إزاء العالم الخارجي (١).

ج. تكتل النافتا وهي اتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وحيث إن اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية الذي دخل حيز التنفيذ في ١٩٩٤/١/١ ينظم قبل كل شيء حركة الرساميل والبضائع.

رابعاً - التكامل الاقتصادي في الدول العربية

" أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٦٤ القرارين رقم ١٧ و ١٩ الخاصين بالسوق العربية المشتركة. وقد كان الهدف من القرار رقم ١٧ هو العمل على إنشاء السوق العربية المشتركة. ولم يذهب هذا القرار أبعد من تكوين منطقة تجارية حرة، ثم التوجه نحو إقامة اتحاد جمركي. أما القرار رقم ١٩ فلقد كان الهدف منه العمل على توحيد الرسوم الجمركية بين الأعضاء ككل والعالم الخارجي.

خامساً- التكامل الاقتصادي في دول جنوب شرقي آسيا "آسيان"

أ.تكامل دول جنوب شرق آسيا(النمور الناشئة)

"في بداية الثمانينات بدأ يظهر ما يسمى بالجيل الثاني للنمور الأربعة التقليدية، وهي إندونيسيا والفيلبيين وماليزيا وتايلاند، حيث تمتعت هذه الدول بمقدرة فائقة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة وبدأت تحدث فيها حركة واسعة للنمو الاقتصادي، والسبب في ذلك، هو أن تلك الدول بدأت تتوافر لها نفس الظروف التي كانت متوافرة لدول النمور الأربعة التقليدية خلال فترة نشوءها.

ويهدف تكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا إلى بناء اقتصاد متكامل قوي يرتكز أساسا على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة. وقد نجح هذا التكتل في الرقي باقتصاديات المنطقة إلى صفوف الدول المصنعة حديثاً أو الناشئة، ويعود ذلك إلى سياسة هذا التجمع الموجهة إلى الخارج والجاذبة لرأس المال الأجنبي، مما جعله نموذجاً يحتذى في التكامل الإقليمي المفتوح ومكنت النمور الناشئة غضون أن تحقق انجازات. مهمة في مجال نموها الاقتصادي(٢) .

ب. سوق آسيان المشتركة

نبتت في سنغافورة فكرة إقامة سوق آسيوية مشتركة بين الدول العشر على غرار السوق الأوروبية التي تحولت إلى اتحاد. وحتى يمكنها تعزيز اقتصادياتها في مواجهة العملاق الصيني وإحداث التوازن الاقتصادي الإقليمي، وقد تحتاج في هذا السياق لحشد العزيمة الاقتصادية لآسيان بحلول العام ٢٠١٥ عوضاً عن العام ٢٠٢٠، وتضم رابطة "آسيان" كل من ماليزيا وسنغافورة وتايلاند والفلبين وإندونيسيا وسلطنة بروناي وفيتنام وماينمار فضلاً عن لاوس وكمبوديا لخلق منطقة تجارة حرة شاسعة عبر آسيان تتضمن دول المجموعة وأستراليا والصين وجنوب كوريا والهند واليابان ونيوزلندا.

---

(١) خلف، فليح حسن، العلاقات الاقتصادي الدولية، ص١٩٣ مصدر سابق.

(٢) زكي، رمزي، المحنة الآسيوية ، قمة الصعود وهبوط دول المعجزات، دار المدى للثقافة والنشر دمشق ٢٠٠٢ م ص ٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-٣-١) السوق العربية المشتركة

ترجع فكرة إقامة السوق العربية المشتركة إلى عام ١٩٥٦ عندما عُقِد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وأقرّ خطة ذات برنامج زمني، أشتمل على مراحل متدرجة يتم من خلالها تحرير التجارة من الضرائب الجمركية والقيود الاستيرادية الأخرى. " وأصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٦٤ القرارين رقم ١٧، ١٩ الخاصين بالسوق العربية المشتركة وقد كان الهدف من القرار رقم ١٧ هو العمل على إنشاء السوق العربية المشتركة، ولم يذهب هذا القرار أبعد من تكوين منطقة تجارية حرة، ثم التوجه نحو إقامة اتحاد جمركي، أما القرار رقم ١٩ فلقد كان الهدف منه العمل على توحيد الرسوم الجمركية بين الأعضاء ككل والعالم الخارجي "(١).

إن السوق العربية المشتركة هي أحدى أشكال التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول العربية التي تتسم بحرية تحرك السلع وخدمات عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، دون عوائق جمركية أو قيود استيرادية، إضافة إلى وجود التعريفة الجمركية الموحدة التي تفرضها دول السوق على الدول غير الأعضاء.

"ولعل السوق العربية المشتركة خلال تاريخها الطويل لم تتجاوز في حقيقتها مرحلة منطقة التجارة الحرة كما لم يشترك في الاتفاقية سوى سبعة دول عربية فقط وهي العراق، سوريا، مصر،الأردن، ليبيا، السودان، موريتانيا في قمة عمان الحادية عشرة في عام ١٩٨٠* . في حين توجد ٢٢ دولة عربية"(٢)، ولكن هذا المشروع لم يكلل بالنجاح كما نجح الأوربيون، ولأسباب مختلفة متعددة أدى إلى فشل مشروع السوق العربية المشتركة وكان أبرزها باختصار :

أولاً. تغليب الخلافات الأيديولوجية والنزاعات السياسية العربية على هدف تحقيق المصالح المشتركة فارتبطت العلاقات الاقتصادية بدرجة صعود وهبوط الخلاف السياسي بين العواصم العربية أصلاً.

ثانياً. تغليب المصالح القطرية الذاتية الضيقة وصولاً للاكتفاء القطري على المصالح القومية الواسعة التي تتخطى الحدود الجغرافية الثنائية، إلى جانب غياب النظرة الكلية للتنمية الشاملة في الوطن العرب تحت تصور أن كل دولة عربية مهما صغرت قادرة وحدها على العيش بمنأى عن الآخرين و بلا حاجة للآخرين .

ثالثاً. تبعية الاقتصاديات العربية في مجملها للاقتصاد الغربي دون غيره، سواء في ظل صراع العملاقين الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة، أو في ظل انفراد الولايات المتحدة فيما بعد بإدارة العلاقات الدولية باعتباره القطب الأعظم المنفرد: وفي كل الحالات مالت الدول العربية للاندماج في هذه الأسواق العملاقة دون إدارة اقتصادية سياسية ذكية التي كانت تفرض وحدة المواقف وتنسيقها عربياً في ظل تجمع، كتجمع السوق المشتركة.

رابعاً. جاء المشروع الصهيوني الاستعماري الغربي ليكمل دائرة الاستنزاف المستمر لكل

---

(١) عبد الحميد عبد المطلب السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، الناشر مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى – القاهرة ٢٠٠٣ م- ص٧١ .

(٢) الحجازي مرسي السيد ، تقويم لتجربة السوق العربية ، أبحاث اقتصادية،طرابلس في ٢٢ /٠٣ /٢٠٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطاقات العربية، سياسيًّا وعسكريًّا، اقتصاديًّا وفكريًّا ونفسيًّا، ولعلنا نلاحظ التلازم الزمني الصريح بين قيام النظام العربي، بجامعته العربية ومشروعه للوحدة الاقتصادية عام ١٩٤٥، وإعلان الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨، وحروبها العدوانية المستمرة، منذ حرب اغتصاب فلسطين الأولى، إلى حرب الانتفاضة الحالية.

خامساً.في ظل كل المعوقات السابقة، تعمق التخلف العربي العام، وتراجع المشروع القومي بجوانبه السياسية والفكرية والاقتصادية والعسكرية، بعد انهيار المد القومي وهزيمة التجارب الوحدوية، الأمر الذي ساعد على نشوء تكتلات اقتصاديةعربية خارج السوق العربية المشتركة، وخطت دول المجلس خطوات إيجابية وعلى طريق الصحيح نحو التكامل الاقتصادي مثل السوق الخليجية المشتركة في العام ٢٠٠٨.

(٣- ٣ -٢) نتائج فشل السوق العربية المشتركة

إن فشل السوق العربية المشتركة بعية وصولها إلى أهدافها ترتبت النتائج التالية وهي:

أولاً. وجود الهوة الكبيرة بين الدول العربية والعالم الغربي من حيث التقدم والتطور وتكبر هذه الفجوة بسرعة، ومن أجل الوصول إلى مرحلة من التقدم والتطور التي وصلت إليها الدول الغربية تحتاج الدول العربية إلى مدة زمنية طويلة لردم هذه الفجوة.

ثانياً. استمرار وجود هذه الفجوة بين الدول العربية والعالم الغربي دون الإصلاح قد تؤثر بشكل سلبي مقارنة بدول كانت في نفس الحالة التي تعاني من وجود الهوة، ولكن خلال فترة قصيرة تمكنت من تضييق الفجوة، وعلى سبيل المثال التجارب الآسيوية مثل الهند وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة، بل وحتى هونج كونج (١).

ثالثاً. "في ظل إهمال الأمة العربية لعناصر التقدم الحقيقية وخصوصًا التنمية الشاملة في إطارها العربي، اتسعت مساحة الفقر والفقراء في الوطن العربي حتى وصلت إلى متوسط ٦٣% من مجموع العرب يعيشون عند خط الفقر وتحته. وبنفس النسبة أو أكثر تنتشر الأمية الأبجدية لتصل إلى ما فوق ٧٥% بين نساء الريف العربيات، ناهيك هنا عن الأمية التكنولوجية التي ما زالت تعلو على قدراتنا العقلية والاقتصادية والفنية.

رابعاً. ثم أطبقت على الدول العربية طوال العقد الماضي ثورة المعلومات والتكنولوجيا التي عبرت الحدود، ودمرت القيود والسدود، تحمل المعرفة والحقائق والمعلومات دون رقيب، وتتحكم في إدارة منظومة العلاقات الدولية، خصوصًا حركة الاقتصاد والتجارة العالمية، إلا أن معظم الدول العربية بعيدة عن استخدام تكنولوجية المعلومات بشكل واسع.

(٣- ٣ - ٣) تقييم السوق العربية المشتركة

بالرغم من عدم تحقيق أهداف السوق العربية المشتركة إلى مستوى الطموح مثل السوق الأوربية المشتركة، إلا أن السوق العربية المشتركة حققت بعض منجزات لا بأس بها في الوقت الحاضر خلال مسيرتها، ومنها اتفاقية منطقة التجارة الحرة ضمن خطة بحيث تكتمل على مدى عشر سنوات تبدأ من كانون الثاني ١٩٩٨ إلى كانون الثاني ٢٠٠٧. حيث أشتمل البرنامج التنفيذي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة على مايلي:

---

(١) عبد الحميد ، عبد المطلب السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، ص٨١ ،مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : معاملة السلع العربية والتي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية في بلدانها، مما تؤثر سلباً على تقدمها.
ثانياً : تحرير تدريجي للتجارة البينية عن طريق تخفيض الضرائب الجمركية بنسبة ١٠% سنوياً بدءاً من ١٩٩٨/١/١ وتنتهي في ٢٠٠٧/١٢/٣١.
ثالثاً: إلغاء القيود الاستيرادية غير التعريفية، وتبادل المعلومات والبيانات عن التجارة العربية .
رابعاً: وضع آلية لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء وحسم أي منازعات. والتشاور حول الأنشطة المرتبطة بالتجارة والبحث العلمي والتشريعات وحماية الملكية".

إن منطقة التجارة الحرة العربية "وحيث انضم للاتفاقية ١٨ دولة عربية هي: الأردن ،الإمارات العربية ، السعودية ، سوريا، البحرين ، لبنان ، سلطنة عمان، قطر، الكويت، مصر، ليبيا، تونس، السودان، المغرب، العراق، والصومال، اليمن، وفلسطين [١]. تضم منطقة التجارة الحرة الكبرى ما يزيد عن ١٩٠ مليون نسمة، وناتج قومي إجمالي ٥٢٢ مليار دولار، ٩٠% من حجم الصادرات العربية، ٩١% من حجم الواردات العربيـة ، و ٩٦ % من التجارة البينية للصادرات و٩١ % للواردات".

إن واقع واتجاهات التجارة العربية البينية يتضح من خلال مجموعة الصادرات والواردات البينية، والتي قد "وصلت الى ٣٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ بينما كانت ٢٧,٧ مليار دولار عام ١٩٩٩ أي بزيادة قدرها ٢٠,٩% . ومن الملاحظ أيضاً أن قيمتها عام ١٩٩٦ كانت ٢٧,١ مليار دولار وبالتالي لم تتغير كثيراً في الأعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩، كما يتضح من الجدول رقم (٣- ٢) أدناه، ولعل من أهم نتائج التحليل أنه من الأفضل للاقتصاديات العربية أن تعمل بقوة نحو إعادة السوق العربية المشتركة في مواجهة العولمة والتحولات الاقتصادية العالمية". وما يبعث على التفاؤل الشديد في هذا المجال صدور قرار القمة العربية في حزيران ١٩٩٦ بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة العربية الشاملة وفق برنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما"[٢] .

ومن ناحية أخرى لو نظرنا إلى معدل نمو التجارة البينية نجده متذبذباً من سنة لأخرى وإن أكبر معدل للنمو لها كان عام ٢٠٠٠م.

ويضاف إلى ذلك أن قيمة الصادرات العربية البينية قد زادت بمعدل ٢٧% عام ٢٠٠٠ بالمقارنة لعام ١٩٩٩ وهو أكبر معدل للنمو خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٠ م. وأما بالنسبة للواردات البينية فقد سجلت قيمتها زيادة أيضاً بمعدل ١٤,٦% عام ٢٠٠٠ في الوقت الذي سجلت فيه قيمة الواردات العربية الإجمالية زيادة أقل تبلغ نسبتها حوالي٥,٤ % خلال نفس العام، مع ملاحظة تذتذب معدل النمو للواردات العربية البينية خلال نفس العام.

إن واقع التجارة البينية بين الدول العربية تعاني من وجود المعوقات المختلفة أمام تنمية التجارة العربية البينية، وفي نفس الوقت وجود مبررات ودوافع قوية لتنمية هذه التجارة تدفع بالضرورة إلى العمل بأقصى سرعة إلى إزالة كل هذه المعوقات. ولعل المدخل الرئيس

---

(١) عبد الحميد عبد المطلب ، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، ص١٤٣ ،مصدر سابق.

(٢) عبد الحميد عبد المطلب ، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، ص٩٨ ،مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك هو إحياء السوق العربية المشتركة وبالتالي إستكمال منطقة التجارة العربية الشاملة والدخول إلى المرحلة الثانية، أي إقامة الاتحاد الجمركي، ثم الوصول إلى السوق العربية المشتركة بأسلوب جديد في ظل العولمة لتضم جميع الدول العربية[١].

جدول رقم 3- ٢

تطور قيمة ومعدلات نمو التجارة العربية البينية

السنوات / بيان	١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
التجارة العربية البينية	٢٧,١	١٢,٦	٢٨,٥	٥,٠	٢٠,٨	٥,٧	٢٧,٧	٣,٢	٣٣,٥	٢٠,٩
الصادرات العربية البينية (فوب)	١٤,٧	١١,٤	١٥٧	٦,٧	١٣,٩	٦,٧	١٤,١	١١,٧	١٧,٩	٢٧,٠
الواردات العربية البينية (سيف)	١٢,٤	١٢,٦	١٢,٨	٢,٩	١٣,٠	١,٥	١٣,٦	٤,٩	١٥,٦	١٤,٦

المصدر :

***التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٢ .**

***السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، صفحة ٩٨ .**

---

(١) عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، ص١١٢ ،مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتمكن ملاحظة تطور نسبة التجارة البينية العربية من إجمالي التجارة الدولية العربية من الجدول التالي رقم ٣- ٣. ويلاحظ من الجدول ضعف نسبة المساهمة التجارة البينية العربية في إجمالي التجارة العربية مع العالم الخارجي حيث كانت هذه النسبة ٨,٦% عام ١٩٩٦ و ٨,٩% عام ١٩٩٧ و ٩,٣% عام ١٩٩٨ و ٨,٨% عام ١٩٩٩ وأيضاً ٨,٨% عام ٢٠٠٠ وهي نسبة ضعيفة ولم يطرأ عليها تغيير يذكر خلال تلك الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٠ *.

ويسير في نفس الاتجاه كل من نسبة الصادرات العربية الإجمالية، وكذلك نسبة الواردات البينية إلى الواردات العربية الإجمالية، حيث نجد أن نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات العربية الإجمالية هي ٨,٣ % عام ١٩٩٦ و ٨,٨ % عام ١٩٩٧ و ٩,٩ % عام ١٩٩٨ و ٨,٣ % عام ١٩٩٩ بل انخفضت إلى ٧,٣ % عام ٢٠٠٠. بينما كانت نسبة الواردات البينية إلى الواردات العربية الإجمالية تشير إلى ٩% عام ١٩٩٦ ثم ٩,١% عام ١٩٩٧ و٨,٦ % عام ١٩٩٨ و٩,٤ % عام ووصلت إلى١٠,٢ % عام ٢٠٠٠ .

أن استمرار إنخفاض* نسبة مساهمة التجارة العربية البينية سيكون له دائماً تأثير سلبي على الاستثمار من أجل التصدير كذلك السوق العربية. ولغرض زيادة نسبة مساهمة التجارة البينية العربية فاننا تحتاج إلى عملية تفعيل السوق العربية المشتركة[١].

جدول رقم ٣- ٣

نسبة التجارة البينية العربية في إجمالي التجارة العربية

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
نسبة التجارة العربية البينة الى إجمالي التجارة العربية	٨,٦	٨,٩	٩,٣	٨,٨	٨,٨
نسبة الصادرات البينية الى الصادرات العربية الإجمالية	٨,٣	٨,٨	٩,٩	٨,٣	٧,٣
نسبة الواردات البينية الى الواردات العربية الإجمالية	٩,٠	٩,١	٨,٦	٩,٤	١٠,٢

المصدر :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١، السوق العربية المشتركة لسنة ٢٠٠٣ ، ص١٠٠.

***يعتبر ضعف نسبة التجارة البينية ظاهرة عامة في تكتلات الدول النامية حيث تتعدى تلك النسبة ١٠% في تكتل آسيان وفي أمريكا اللاتينية ٨,٥% من إجمالي التجارة الخارجية و٧,٥% في أفريقيا من إجمالي تجارتها .**

(١) عبد الحميد عبد المطلب ، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، ص١٠١ ،مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

(٣- ٤) مجلس التعاضد الاقتصادي(سيف)

حظيت دول أوربا الشرقية بعلاقات اقتصادية متميزة مع الاتحاد السوفيتي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعلى أساس المبادئ الاشتراكية، مثلما حظيت دول أوربا الغربية بإنشاء السوق الأوربية المشتركة على أساس مبدأ الاقتصاد الرأسمالي، لأن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بحاجة إلى إصلاح ما دمرته الحرب.

ويتوجب على الدول التي شاركت في الحرب أن تجد آلية لانعاش اقتصادها، فلهذا احتاجت هذه الدول إلى قيام تكتل اقتصادي يخدم مصالحها، وبذلك تم تأسيس مجلس التعاضد الاقتصادي- سيف في العام ١٩٤٩م في دول أوربا الشرقية، والذي سمي في الغرب آنذاك بالسوق الاشتراكي الدولي(الكوميكون). وقد كانت أهداف مجلس التعاضد الاقتصادي مايلي(١):

أولاً. تعزيز التطوير المخطط لاقتصاد الدول الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي، التحسين المستمر في رفاهية شعوب دول المجلس.

ثانياً. الإسراع في تحقيق التقدم الاقتصادي والفني في مجموعة الدول الأعضاء في المجلس. العمل على ضمان تحقيق زيادة مستمرة في الإنتاج العمل في دول المجلس.

ثالثاً. رفع مستوى التصنيع في الدول الأقل تقدماً، وبالذات في القطاع الصناعي من في دول أعضاء المجلس بغية رفع مستوى تقدمها.

رابعاً. تقوية التعاون الاقتصادي والفني والعلمي بكافة أنواعه بين دول الأعضاء.

ويتبين من أهداف المجلس أنه تم التركيز على ضرورة تحقيق التعاون والتطوير المستمر. فقد تم التركيز على اقتصاديات الدول المنضوية في إطار المجلس لغرض تحقيق التنمية فيها وصولاً إلى رفاهية أكثر من خلال تطوير إمكاناتها الصناعية والتكنولوجية والفنية.

وما يميزه عن التكامل الاقتصادي الغربي الذي ركز بالأساس على تحرير التجارة بشكل أساس من أجل خلقها وتحويلها، في حين تم التركيز في التكامل الاشتراكي على أساس التعاون من أجل خلق الإنتاج، أو من أجل خلق التنمية وعلى أساس تكاملي مخطط، وذلك بتوفير متطلبات التنمية من خلال التصنيع ورفع إنتاجية العمل.

وهنا يتبين الفرق بين التكامل الاقتصادي الرأسمالي والتكامل الاقتصادي الاشتراكي، لأن التكامل الاقتصادي الاشتراكي هو تكامل إنمائي مخطط(٢)، حيث يمثل هذا الشكل من التكامل الاقتصادي أبرز أشكال التكامل التي تمت خارج الأطار الرأسمالي، وبالذات في

السوق الاشتراكي الدولي (الكوميكون)

تأسس المجلس الاقتصادي للمساعدات المتبادلة عام ١٩٤٩ ضم كل من (الاتحاد السوفيتي، المجر، بولندا تشيكوسلوفا كيا، ألبانيا، بلغاريا، رومانيا) ، " وكان الهدف منه إطار اشتراكي، وهو الذي كان متبعاً في دول المجموعة الأشتراكية.

وضع أسس التقسيم الدولي الاشتراكي للعمل وتنظيم التعاون الاقتصادي والعلمي بين

---

(١) خلف، فليح حسن، العلاقات الاقتصادي الدولية، ص١٩٠ مصدر سابق.

(٢) نعمان، فكري أحمد، النظرية الاقتصادية في الإسلام ، ص ٤٧٣ ، مصدر سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول الاشتراكية وهو يتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء ويعاونه في أداء مهمته : اللجنة التنفيذية ، السكرتارية ، اللجان الدائمة . وليس في هذا المجلس أو اللجنة التنفيذية سلطات فوق الدول "[١]. وقد مر المجلس بالمراحل الثلاث الآتية:

أ.المرحلة الأولى : من (١٩٤٩ إلى ١٩٥٤) لم يتخذ المجلس في هذه الفترة أي خطوة للوصول إلى هدفه وهو تقسيم العمل الدولي بين أعضائه على أساس اشتراكي بل عمل على تنمية العلاقات التجارية وذلك ضمن اتفاقية ثنائية بين الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية، وعلى تبادل المعونات والخبرات الفنية والعلمية والتكنولوجية .

ب.المرحلة الثانية: من (١٩٥٤ إلى ١٩٥٨) تميزت هذه المرحلة باتخاذ عدة قرارات ترمي إلى أن يكون التكامل الاقتصادي بين الدول الاشتراكية على مستوى الإنتاج، وأن يحل التخصص والتنسيق بين الأنشطة الاقتصادية الأساسية للدول المنضمة إليه محل الاكتفاء الذاتي. كما اتخذت قرارات تهدف إلى التنسيق بين الخطط الاقتصادية لهذه الدول من أجل تنويع الإنتاج في مجال الإنتاج الكبير الذي تميزت به الدول الاشتراكية.

ج.المرحلة الثالثة: من (١٩٥٨ – ١٩٨٩) اتجهت جهود المجلس في هذه التجربة على بحث الوسائل الكفيلة بوضع مبدأ تقسيم العمل الاشتراكي بين الدول المنظمة إليه موضع التنفيذ الجدي. وينقسم العمل على أساس قيام كل دولة بوضع خطتها الإنمائية الطويلة الأمد على أساس مصادرها المحلية والأهداف الوطنية المتوخاة تنفيذها، حيث تدرس لجان المجلس المتخصصة هذه الخطط وترفع التوصيات بشأنها.

ومن ثم تعقد الاتفاقيات الخاصة بين الدول الأعضاء على أساس مبدأ التخصص، وقد أمكن حل معظم هذه القضايا بنجاح.

وكانت هذا السوق بمثابة رد على مشروع (مارشال) للمساعدات الأمريكية المقدمة إلى دول غربي أوربا، ويمكن اعتبار عام ١٩٥٩ بداية النشاط الحقيقي للسوق حين أعلن الرئيس السوفيتي آنذاك نيكيتا خروشوف تنظيم السوق بغرض زيادة التضامن الاقتصادي بين الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية "[١].

(٣- ٤ -١) تقييم السوق الاشتراكي الدولي

على الرغم من حداثة تكوين السوق الاشتراكي الدولي إلا أنه شكل قوة اقتصادية وبشرية هامة لا يستهان بها، مكنته من أن يقف أمام الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوربية المشتركة ومنظمة التجارة الحرة. وبسبب أن مواقع الدول الاشتراكية موزعة في أرجاء العالم وصولاً إلى أمريكا اللاتينية(كوبا)، وكذلك لأن السوق الاشتراكي

---

(١) فكري أحمد نعمان ،النظرية الاقتصادية في الإسلام ،ص ٤٧٧، مصدر سابق .

وقال خروشوف : ((لقد قلنا منذ زمن بعيد أنه يجب زيادة التضامن في بلادنا)) يقصد بين بلاده وبلاد شرق أوربا التي تدين بنفس المبدأ السياسي وقال : " لا يمكن بناء كل شيء في كل مكان وفي نفس الوقت وإنما ينبغي التعاون في سبيل البناء " ، وقال : " يجب علينا نحن الماركسيين أن نكشف دلالة بهذه المشكلة ونسرع في إنماء وتوزيع العمل " يعني مشكلة ضيق حجم السوق " بين بلادنا لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسينه كما سيؤدي إلى إفادة كل دولة من توسيع نطاق السوق الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار، نقلاً عن " التجارة الدولية د. صلاح نامق، ".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولي كان مشروعا مهما ومفيدا للدول النامية والدول الإسلامية والعربية لو أستمر نجاحه في عصرنا هذا وللأسباب التالية:

أولاً : لم يكن في إمكان شعوب الدول النامية أن تتخلص من النظام الاستعماري القديم وتظفر بالاستقلال السياسي من دون نهضة ثورية وإيمان قوي يستحوذ على أكثر جماهيرها. وبعد حصول هذه الدول على الاستقلال ظهر التناقض بين جماهير الكادحين والبرجوازية الوطنية المتسلطة والمستغلة، وكان لا بد من توافر طليعة تقود نضال تلك الجماهير الكادحة لتحريرها من تسلط البرجوازية، أي أن يحل النظام الاشتراكي محل نظام الاستغلال الطبقي. وعلى صعيد الدول النامية فقد ساعد مجلس التعاضد الاقتصادي في تنمية اقتصادها، كما أن الاتحاد السوفيتي ساعد مبدئيا الدول التي تحررت من نيل الاستعمار الغربي. وقد استفادت كثير من الدول النامية من المساعدات السوفيتية وهذا مؤشر إيجابي بالنسبة للسوق الاشتراكي الدولي.

ثانياً : على صعيد الدول النامية فقد ساعدت الكتلة الاشتراكية الدول الإسلامية في تنمية اقتصادياتها، لأنه قد جمعتهما حالتان، الأولى إيمان الكتلة الاشتراكية بالعدالة الاجتماعية وهي تتفق في هذا مع مبدأ في الإسلام هو مبدأ المساواة والعدالة، وثانيهما أن معظم الدول الإسلامية أيدت الاتحاد السوفيتي أبان الحرب الباردة.

وكذلك عانت مجموعة الدول النامية مشاكل اقتصادية واجتماعية كانت تتفاوت درجتها من دولة إلى أخرى. اذ كانت لهذه الدول طموحات مستقبلية مشتركة تتمثل في تحقيق تنمية شاملة، والقضاء على التخلف والتبعية. أي إن تنوع الأهداف الاقتصادية الاجتماعية واختلاف الطبيعة الطبقية للمؤسسات التي تولت حل هذه المشكلات، وتباين مستوى القوى المنتجة وشكل علاقات الإنتاج السائدة ووظيفتها في كل دولة، هي التي كانت تحدد طبيعة المهمات في كل مرحلة باتجاه الأهداف التنموية لغالبية شعوب هذه الدول. إن المنافسة المحتومة بين البلدان الرأسمالية والاشتراكية في المجالات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية ينبغي الإبقاء عليها، داخل إطار المنافسة السلمية التي تقتضي **أسباب إنهيار النظام الإشتراكي** من أهم أسباب فشل وانهيار النظام الاشتراكي بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة :

أولاً : عدم الاعتراف بالملكية الخاصة، مما أدى إلى عدم تطبيق الاشتراكية في معظم الدول الإسلامية والعربية، وذلك بإهمال الجانب الروحي (الدين)، و القيم الإنسانية، وكذلك اصطدم المذهب الاشتراكي بالفطرة الإنسانية حينما حاول القضاء على غريزة التملك وحينما حاول الإلغاء الشامل للملكية الخاصة.

ثانياً : الدخول في سباق التسلح دون تخطيط اقتصادي مستقبلي، أي تهيئة البديل المناسب ألا وهو القطاع الخاص ورأس المال.

ثالثاً : هدر الموارد الاقتصادية السوفيتية بهدف الاتساع في دول أمريكا اللاتينية ودول أوربا الشرقية، ودول إسلامية مثل أفغانستان واليمن الجنوبي. ومن الضرورة قيام التعاون فيما بينها وسيكون للتاريخ الحكم على مزايا كل من النظامين" [١]. ومن الجدير بالذكر أن الحرب في أفغانستان هدرت كثيراً من اقتصاد الاتحاد السوفيتي، وهذه الحرب كانت دليلاً واضحاً على عدم إمكانية تطبيق النظام الاشتراكي في البلدان الإسلامية والعربية،

---

(١) ترجمة بلعبع أحمد فؤاد ، ص١٣٤، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاتحاد السوفييتي السابق وفي بقية دول المنظومة الاشتراكية حسب أعتقادي.

رابعاً : إن غياب الديمقراطية من الأسباب الأساسية التي أدت إلى مرحلة الركود في وإن لم يكن هذا هو السبب الوحيد، حيث ومن الأسباب الرئيسة الأخرى التي أدت إلى ظهور الخلل والركود وتفاقمهما من وجهة نظر البيريسترويكا* بمايلي:

أ ـ عدم التحول في الوقت المناسب من التطور الأفقي الموسع إلى التطور المكثف لغرض احتواء الأزمة الاقتصادية بوقت مناسب.

ب ـ سوء فهم الملكية الاجتماعية والجماعية الذي أدى إلى جعل علاقات الإنتاج غير ملائمة للتطور المطلوب والممكن في القوى المنتجة وفي إنتاجية العمل.

ج ـ التباطؤ في الجمع المتجانس بين الإدارة المركزية للاقتصاد الوطني والاستقلال الاقتصادي للمؤسسات المنتجة وتعميم الديمقراطية فيها.

د ـ التباين الكبير بين الأسعار والقيم الحقيقية للسلع الإنتاجية والاستهلاكية محلياً ودولياً.

هـ.عدم تقديم الدعم المالي أو التمويل المالي لغرض دعم وتطوير المشروعات الاصلاحية في المجالات الاقتصادية.

و. عدم وجود الوعي لدى الجماهير والقيادة السياسية كذلك التي تلعب دوراً مهماً في قيادة المجتمع بمفهوم عملية البيريسترويكا. فعند نجاح هذه العملية ستؤثر ايجابياً على مستوى معيشة ورفاهية كلا الطرفين- الجماهير والقيادة السياسية.

(٣- ٤ -٢) نتائج إنهيار النظام الإشتراكي

ومن الواضح أن نتيجة فشل النظام الاشتراكي في تحقيق الأهداف التي نادى بها أصحاب النظرية الماركسية، وذلك من خلال تشخيص الأسباب التي أدت الى انهيار النظام، وسبل المعالجة بطرق سليمة لتفادي ما لحق من الأثار السلبية على اقتصاد الكتلة الاشتركية في نهاية الثمانينيات. ولذلك جاءت العملية الإصلاحية البيريسترويكا نتيجة إنهيار النظام الإشتراكي.

فقد طرحت البيريسترويكا قضية الديمقراطية التي تعتبر واحدة من أهم القضايا التي يجب مراعاتها في الحياة من أجل مزيد من التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ودعت البيريسترويكا إلى تحقيق الديمقراطية على جميع الأصعدة: صعيد العلاقة بين السلطة والشعب، وبين الحزب والدولة، وداخل الحزب نفسه، وبين القيادات والقواعد في المؤسسات الحزبية والنقابية والثقافية وغيرها، وداخل المعمل والمزرعة. "

ويكمن جوهر البيرسترويكا في حقيقة أنها توحد مابين الاشتراكية والديموقراطية وإن أي انتصار سياسي بدون هذه الثورة الاقتصادية محكوم عليه في خاتمة المطاف بالفشل(١)، حيث تدرس لجان المجلس المتخصصة هذه الخطط وترفع توصياتها بشأنها ثم تعقد من الاتفاقات الخاصة على أساس مبدأ التخصص، وقد أمكن حل معظم هذه القضايا بنجاح

***كما تؤكد وثائق غورباتشوف عن حقيقة النظام الاشتراكي على وقوع كثير من الأخطاء في هذا النظام حول عدم إتاحة الفرصة لممارسة الحرية الكاملة في الملكية الخاصة للأفراد، حيث إن النظام له السلطة الكاملة في التدخل لسير العمل الاقتصادي، وتكون للدولة الحق في التدخل في مؤسسات الإنتاج والتسويق والتجارة.**

(١) ترجمة بلعبع أحمد فؤاد ، ص٣١ ، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت هذا السوق بمثابة رد على مشروع (مارشال) للمساعدات الأمريكية المقدمة إلى دول غربي أوربا ويمكن اعتبار عام ١٩٥٩ بداية النشاط الحقيقي للسوق حين أعلن
وكانت هذا السوق بمثابة رد على مشروع (مارشال) للمساعدات الأمريكية المقدمة إلى دول غربي أوربا ويمكن اعتبار عام ١٩٥٩ بداية النشاط الحقيقي للسوق حين أعلن

الرئيس السوفيتي آنذاك ((خروشوف)) تنظيم السوق بغرض زيادة التضامن الاقتصادي بين الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية "[١] .

حيث جاءت العملية الاصلاحية متأخرة مما أدت إلى نتائج سلبية على الاقتصاد السوفيتي والدول الاشتراكية ويمكن تلخيصها بما يلي:

أولاً. توحيد المانيا أي كسر جدار برلين وتوحيد المانيا الشرقية مع المانيا الغربية وأصبت دولة واحدة بعد فترة دامت حوالي ٤٥ سنة، وأعطى التوحيد ثماره بعد عشرة سنوات.

حيث تحاول دول أوربا الشرقية القيام بالإصلاحات الاقتصادية لغرض انضمامها إلى السوق الأوربية المشتركة، لأن السوق الأوربية المشتركة تُعدّ من أنجح المشاريع الأوربية خلال مسيرتها منذ تأسيسها.

ثانياً. فك ارتباط دول أوربا الشرقية مع الاتحاد السوفيتي والسوق الاشتراكي، واتخذت نهج الاقتصاد الحر تمهيداً للانضمام الى السوق الأوربية المشتركة، وفعلاً تم انضمام عشرة دول من المنظومة الاشتراكية إلى الاتحاد الأوربي (الانضمام الى السوق الأوربية المشتركة).

ثالثاً. فك ارتباط جمهوريات الاتحاد السوفيتي مثل أوكرانيا، جورجيا.

رابعاً. تفكك جمهوريات يوغسلافيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، كوسوفو، مقدونيا، صربيا، الجبل الأسود.

خامساً. زيادة الفساد المستشري فيها، وكان على رأس الرأسمالية الجشعة التي سارت بالبلاد في الطريق الرأسمالي[٢] المنفلت بشراء المعامل والمصانع والمنشات الحكومية بأسعار متدنية بفضل سيطرته على السلطة.

سادساً.انتشار الفقر في المجتمع الروسي وهروب رأس المال الوطني الى الخارج بمئات المليارات من الدولارات، مما أضاف أعباء جديدة عليه وأدى هذا الارتباك إلى حالات اجتماعية لم تكن موجودة في المجتمع الاشتراكي.

كان الاتحاد السوفييتي (السابق) يتكون من ١٥ جمهورية. وفي عام ١٩٩١م بدأت الجمهوريات في إعلان استقلالها، وبدأ الاتحاد السوفييتي ينقسم إلى أجزاء. وكونت الاثنتا عشرة جمهورية كومنولث الدول المستقلة والثلاث جمهوريات السابقة التي لم تنضم إلى المنظمة هي: أستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا.

الهوامش

(١) ترجمة بلبع ،أحمد فؤاد ، ص ٢٧، مصدر سابق.

(٢) **فكري أحمد نعمان- النظرية الإقتصادية في الإسلام - ص٤٧٨– مصدر سابق .**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣- ٤ - ٣) رابطة الدول المستقلة Commonwealth of Independent States

إن رابطة الدول المستقلة هي منظومة إقليمية، تربط بين بعض الدول المستقلة ذات السيادة التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي السابق. وكانت هذه الدول قد وقعت اتفاقاً يهدف إلى إحلال معاهدة تعاون بين دول مستقلة ذات سيادة محل صيغة الدولة الاتحادية والتي كانت تعد بموجبها دولاً منقوصة السيادة.

أنشئت الرابطة في ٢١ ديسمبر ١٩٩١، واتخذت من مينسك عاصمة بيلاروسيا مقراً لها. وبلغ عدد دولها ١١ دولة إضافة إلى روسيا الاتحادية، التي كانت تعد الدولة المركزية في الاتحاد السوفييتي السابق. وتضم رابطة الدول المستقلة ١٢ دولة هي روسيا وأرمينيا وأذربيجان وبيلوروسيا وكازاخستان وقرغيزيا ومولدافيا وأوكرانيا وجورجيا وطاجيكستان وأوزبكستان وتركمانيا.

أما جمهوريات البلطيق (آستونية، ليتوانية، لاتفية) فقد آثرت الاستقلال والاتجاه نحو الالتحاق بأوربا السياسية (الاتحاد الأوربي)، وأوربا العسكرية (الحلف الأطلسي).

ومن أجل تفعيل كومنولث الدول المستقلة، كان لابد من توقيع اتفاقات لتنظيم أداء الرابطة ومسؤولية دولها الأعضاء في إطار السيادة والاستقلال، ولاسيما فيما يتعلق بتنسيق سياساتها الاقتصادية والأمنية، والخارجية، والدفاع وكذلك اتفاقيات تنظيم سياسة الهجرة، والحفاظ على البيئة، والقوانين الملزمة بين الأطراف. وقد تشكلت لهذه الغاية مجالس استشارية من رؤساء الدول تجتمع في مواعيد دورية، كذلك مجالس لرؤساء الحكومات تعمل عبر لجان من الوزراء المختصين في كافة المجالات التي نظمتها الاتفاقات بين دول الرابطة[١].

وقد اتجهت معظم دول الرابطة نحو الانتقال من النظام الاشتراكي، إلى اقتصاد السوق واقتضى ذلك إعادة النظر في البنى والمؤسسات والآليات الاقتصادية القديمة والعمل على إحلال بنى ومؤسسات تتناسب مع التوجه الجديد للاقتصاد والإدارة.

بعد مرور ما يزيد على ١٠ سنوات على قيام هذه الرابطة يلاحظ أنها لم تثبت حضورها الفاعل في السياسة الدولية، ولعل ذلك يعود إلى تفجر التناقضات الاجتماعية في كل دولة، ونزاعات الحدود والاختلافات السياسية بين بعضها. فضلاً عن معاناتها من أزمات الانتقال من نظام اشتراكي أوامري إلى نظام اقتصاد السوق.

تنظم حاليا العلاقات التجارية بين دول الرابطة، ويضم مشروع القرار سلسلة من القواعد المعمول بها في منظمة التجارة العالمية، كما يشمل مجموعة من المسائل المتعلقة بالرسوم الجمركية والقيود المتعددة في التجارة المتبادلة بين دول الرابطة .

وتنظم الاتفاقية كذلك قواعد تحديد دول المنشأ بالنسبة للبضائع، واستخدام القيود في التجارة مع الدول الأخرى، وحرية الترنزيت، وإعادة التصدير، وتدابير الحماية الخاصة، ونظم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية في التجارة المتبادلة، ومسائل المنافسة وتقديم المنح، والمعوقات الفنية في التجارة، وغيرها. وكان مجلس قادة رابطة الدول المستقلة قد عقد اجتماعا أمس في الكرملين في إطار الرئاسة الروسية للرابطة في عام ٢٠١٠ .

---

(١) الاقتصادية ، رابطة دول المستقلة العلاقات بين الواقع والطموح، العدد ٦٢٧١ ٢٠١٠/١٢/١٢.
www.aleqt.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع

السوق الأوربية المشتركة، الاتحاد الأوربي

(٣- ٥)السوق الأوربية المشتركة

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بهزيمة ألمانيا واليابان واستسلامهما، وانتصار دول الحلفاء التي تضم معظم دول أوربا الغربية ، اذ كانت الدول المشاركة في الحرب وقتئذٍ تعاني من تخلف اقتصادي وخصوصاً في البنى التحية. ولذا جاءت فكرة إنشاء السوق الأوربية المشتركة ومن ثم الاتحاد الأوربي بما يخدم مصالح الدول المشاركة كإجراء أولي وفوري لإعادة بناء ما دُمِّر خلال فترة الحرب ومحو أثارها.

لقد "أنشئت السوق الأوربية المشتركة بمقتضى معاهدة إتفاقية روما للعام ١٩٥٧ وقعتها في (روما) الدول الأوربية الست: فرنسا ، المانيا الغربية ، إيطاليا ،بلجيكا، هولندا ، لوكسمبورج في العام ١٩٥٧ ، وقد نصت معاهدة روما على أهم أهداف السوق الأوربية المشركة التي هي :

أولاً. إزالة الرسوم الجمركية ونظام الحصص فيما بين الدول الأعضاء .

ثانياً. إيجاد تعريفة جمركية موحدة ، يعامل بها العالم الخارجي ووضع سياسة تجارية موحدة إزاه.

ثالثاً. إزالة العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء.

رابعاً. وضع سياسة موحدة في ميداني الزراعة والنقل.

خامساً. تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.

سادساً. التقريب بين التشريعات الإقليمية في الدول الأعضاء. ومقاطعة الدول والشركات التي لا تخدم مصالح دول الأعضاء.

سابعاً. تحقيق استقرار العملة ومن أولويات الاتحاد الأوربي توحيد العملة بما تتناسب مع مهمات السوق "[١] .

إن الاتحاد الأوربي حقق أهدافه في معظم الدول الأوربية ونجح في إنشاء السوق الأوربية المشتركة، وبعد انهيار الكتلة الاشتراكية انضمّ عدد من دول أوربا الشرقية إلى الاتحاد الأوربي وإلى السوق الأوربية المشتركة.

"وانضمت بمقتضى اتفاقية* **استوكهولم*** في **٧شباط ١٩٩٧** (ستوكهولم) سبع دول أوربية الى المنطقة الأوربية للتجارة الحرة مثل انجلترا، السويد ، النرويج ، البرتغال ، النمسا، سويسرا، الدنمارك ، وقد اتفقت تلك الدول على إزالة القيود المانعة لحركات السلع [٢]".

---

* **اتفاقية استوكهوم هي التي تسمى الاتفاقية شنغل.**

(١) خلف، فليح حسن، العلاقات الاقتصادي الدولية، ص١٩٠ مصدر سابق.

(٢) فكري أحمد نعمان ، النظرية الاقتصادية في الإسلام ، ص ٤٧٥ ، مصدر سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣- ٥ -١) مراحل تأسيس الاتحاد الأوربي

أدت محاولات تجاوز مخلفات الحرب العالمية الثانية إلى تأسيس« المجموعة الأوربية للفحم والفولاذ » سنة ١٩٥١ من طرف ست دول (فرنسا - ألمانيا- إيطاليا - بلجيكا - اللوكسمبورغ - هولندا)، والتي تهدف إلى تطبيق حرية مرور الفحم والفولاذ بين أعضاء المجموعة مما أسهمت مايلي:

أولاً. دفع نجاح التجربة الأولى إلى توقيع «معاهدة روما» سنة ١٩٥٧ والتي أسست بمقتضاها «المجموعة الاقتصادية الأوربية» للعمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية الى انضمام عدة دول أوربية أخرى على مراحل للمجموعة الاقتصادية، ليبلغ عدد دول الاتحاد لحد الآن ٢٧ دولة:

أ. انضمام أربعة بلدان وهي المملكة المتحدة وإيرلندا والدانمارك في العام ١٩٧٣.

ب. انضمام اليونان سنة ١٩٨١.

ت. انضمام إسبانيا والبرتغال سنة ١٩٨٦.

ثانياً. تحولت السوق الأوربية المشتركة سنة ١٩٩٢ بمقتضى «معاهدة ماستريخت».

إلى «اتحاد أوربي» والذي انضمت إليه دول أخرى مثل:

أ. انضمام السويد وفنلندا والنمسا سنة ١٩٩٥.

ب. انضمام ١٠ دول: استونيا، لاتفيا، لتوانيا، بولونيا، سلوفاكيا، هنغاريا، سلوفينيا، قبرص، مالطا، كرواتيا سنة ٢٠٠٤ .

ت. انضمام دولتان هما: رومانيا و بلغاريا. سنة ٢٠٠٧.

ثالثاً. **العملة الأوربية الموحدة (اليورو)**

توجت جهود الدول الأوروبية في مجال التكامل الاقتصادي بميلاد الوحدة النقدية الأوروبية المعروفة باسم "اليورو"، و قد جاء ميلاد هذه العملة ليؤكد نجاح تجربة الأوروبيين التي بدأت منذ ما يزيد على ٥٠ عامًا؛ ولذلك فإن اليورو الذي وصل إلى الأوروبيين في أول كانون الثاني ٢٠٠٢ ليس مجرد عملة، ولكنه تجربة فريدة ينظر إليها العالم أجمع بمزيج من الإعجاب والترقب والحذر، لآن العملة الجديدة لها دور هام في التعاملات الدولية.

رابعاً. كما أصبحت عملته (اليورو) أول عملة في العالم متفوقة على الدولار الأمريكي.

لقد كان الهدف الرئيس للإعلان عن ميلاد اليورو هو تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأوروبية، التي تعتبر بدورها أهم حلقات الوحدة الاقتصادية الأوروبية المستهدفة، وذلك لأن وجود عملة موحدة سيؤكد هذه الوحدة الاقتصادية، وسيحد من الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الأعضاء، خاصة في مجالي النقد والصرف (١).

إن الفوائد التي يمكن إستنتاجها من قيام السوق الأوربية المشتركة وتوحيد العملة هي تعود الى نجاح السوق الأوربية المشتركة على المستوى العالمي والأوربي (٢).

---

(١) الرفاعي، أحمد حسين، أثر السوق الأوربية المشتركة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١ ، الأمارات ، ١٩٩٧ ، ص١٩.

(٢) دوما T.M.C تجربة الأتحاد الأوربي - مؤسسة – مؤتمر طهران - الدولي حول السوق الإسلامية المشتركة ٢٠٠٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣- ٥ -٢) تقييم تجربة الاتحاد الأوربي

تتوفر لدى الدول الأوروبية مؤهلات طبيعية ملائمة، فالأراضي صالحة للزراعة، حيث تغطي السهول نصف مساحة أوربا تقريبا، والمناخ يتميز بحرارة معتدلة عموما وتساقط الامطار والثلوج كافية وغطاء نباتي دائم.

وتتنوع الموارد الطبيعية بدول الاتحاد الأوربي، حيث تنتج كميات مهمة من المصادر الطبيعية الطاقة والمعادن، كما أن القوة البشرية تساهم في حسن استغلال هذه الخيرات.

كما أن دول الاتحاد تعمل على تخصيص نسب مهمة من الناتج الداخلي الخام للبحث العلمي مما أدى إلى ارتفاع عدد الباحثين داخل المجموعة، حيث أن نجاح التجربة أدى إلى ما يلي:

أولاً.أصبح الاتحاد الأوربي قوة اقتصادية عالمية: يشكل الاتحاد الأوربي القوة الاقتصادية الثانية في الزراعة في العالم، مستفيدا من الظروف الطبيعية الملائمة ومن الجهود المبذولة من طرف المؤسسات المختصة.

ثانياً. يعتبر الاتحاد ثاني قوة صناعية في العالم رغم نقص بعض مصادر الطاقة، كما يعتبر أول قوة تجارية حيث يحقق **٣٨%** من حجم المبادلات العالمية، وذلك راجع لقوة اقتصاده وكثافة شبكة المواصلات واتساع السوق الداخلية، كما أصبحت عملته (اليورو) أول عملة في العالم متفوقة على الدولار الأمريكي.

ثالثاً. بالخروج إلى العالم بعملة موحدة وهى اليورو قد سهل التجارة والمعاملات بينهم أكثر، بل أن الأوربيين لديهم أمل كبير في أقرار دستور أوروبى موحد رغم كل الصعوبات التي تواجه هذا الأمر.

رابعاً. استفادت دول الاتحاد الأوربي من التكتل الاقتصادي لبلدانها، وهي تسير نحو الاندماج الاقتصادي لبلدانها في إطار أوربا موحدة.

خامساً. لقد لعب الاتحاد الأوربي دورا أساسيا في تعزيز وتدعيم برامج العمل في مجال حقوق الإنسان بالمغرب. ينبغي أن نشير هنا إلى كون الإطار القانوني المغربي قد سهل تفعيل هذا الدعم بخلاف دول أخرى. إننا بصدد رهان مهم من أجل ترسيخ الديمقراطية بالمغرب و بجميع دول المنطقة.

"عندما تشكلت السوق الأوروبية المشتركة في عام ١٩٥٨ كان التصور أن تؤدي هذه السوق الجديدة إلى تحويل كبير في التجارة عن اقتصاديات دول السوق الأوربية.

ولكن ما أدى إلى تحويل هذه السوق إلى تجربة اقتصادية ناجحة هو حدوث تجارة بين الصناعات (Intra – Industry) في الصناعة التحويلية بدول السوق بشكل متعاظم ومتزايد بالإضافة إلى ما أرتبط بذلك من إقليمية الإنتاج، وهذا الذي حدث هو ما ساهمت اتفاقية روما في إيجاده"[١] .

وكما يوضح الجدول رقم ٣-٤ أدناه، نسبة الصادرات البينية (Share of intr–trade in exports) إلى إجمالي الصادرات لعدد من التكتلات الاقتصادية من بينها مجلس التعاون الخليجي.

---

(١) الحجار، بسام ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ص٢١٩، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم ٣- ٤*
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات

التكتل الاقتصادي	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٧	٢٠٠٢
الاتحاد الاوربي EU	٥٩,٠	٦٥,٨	٦٢,٤	٥٥,٤	٦١,٦
النافث NAFTA	٤٣,٩	٤١,٤	٤٦,٢	٤٩,١	٥٦,٥
اسيان ASEAN	١٨,٤	١٨,٧	٢٣,١	٢٢,٢	
مجلس التعاون الخليجي GCC	٤,٩	٨,٠	٥,٧	٤,١	*٥,٠
البلدان العربية	___	٧,٤	٨,٦	٩,٠	٨,٥

المصدر:
التقرير الاقتصادي العالمي الموحد **(1985، 2002)**

وعليه فإنه يمكن الملاحظة بوضوح أن نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات في الاتحاد الأوربي تفوق **٦٠%** وبالمثل يمكن الحديث عن دول نافتا بما يفوق **٥٥%**، بينما كانت النسبة في دول مجلس التعاون أقل من **١٠%**.

وكذلك يمكن الملاحظة بأن نسبة الصادرات إلى إجمالي الصادرات في الاتحاد الأوربي قد بلغت ما بين **٥٥% - ٦٦%** بينما نسبة المؤشر المذكور في دول مجلس التعاون الخليجي لم تتجاوز **٨%**.

وبالرغم من نجاح تجربة الاتحاد الأوربي، الا أن دول الاتحاد الأوربي تواجه عدة مشاكل، حيث تعاني الدول من ضعف نسبة التكاثر الطبيعي مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الشيخوخة وازدياد نسبة الإعالة.

وكذلك تتفاوت دول الاتحاد من حيث مستوى النمو الاقتصادي، إذ تعتبر دول الشمال والشمال الغربي أكثر نموا وجاذبية لفائض اليد العاملة المؤهلة من دول أوربا المتوسطية من جهة، وهنالك تفاوت اقتصادي بين جهة وأخرى داخل البلد الواحد. ويلاحظ هذا التباين الإقليمي خصوصا بإيطاليا والبرتغال وفي بريطانيا بين حوض لندن وباقي البلاد.

---

* **مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧.**

***World Report Indicators, 1999 CD – Rom.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(٤- ١) المقدمة
(٤- ٢) المبحث الأول : نبذة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية
(٤-٢-١)) أهداف مجلس التعاون الخليجي
(٤-٢-٢) إنجازات مجلس التعاون الخليجي
(٤-٣) المبحث الثاني : التكامل الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية..
(٤-٣-١) مرحلة إقامة منطقة تجارية حرة
(٤-٣ -٢) مرحلة قيام الاتحاد الجمركي
(٤-٣ -٢) مرحلة قيام السوق الخليجية المشتركة
(٤-٣ -٤) آليات تفعيل التكامل التقدي الخليجي
(٤- ٤) المبحث الثالث : علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع إيران
(٤- ٤-١) علاقة دولة الإمارات العربية مع إيران
(٤- ٤-٢) علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع اسرائيل
(٤-٤ -٣) الأهمية الاقتصادية للخليج ومضيق هرمز
(٤-٤ -٤) تأثير اغلاق مضيق هرمز على الاقتصاد العالمي
(٤- ٥) المبحث الرابع: العوامل المشجعة لانضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليجي
(٤-٥-١) العلاقات الدولية والإنفتاح الدولي
(٤-٥- ٢) الاتفاقية الاستراتيجية بين العراق وامريكا
(٤-٥- ٣) الوضع الدولي والاقليمي
(٤-٥- ٤) تقييم تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(٤- ١) المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى إبراز أهم الدوافع التي أنشئ مجلس التعاون الخليجي من أجلها، وظروف إنشائه وكان العراق عضواً ثانوياً في بعض المجالات كالرياضة والتعليم آنذاك، وكذلك يمكن توضيح أهم المنجزات التي قدمها المجلس لدول الأعضاء من الناحية الاقتصادية والسياسية والأمنية، وصولاً الى إنشاء السوق الخليجية المشتركة والتكامل النقدي، وكذلك إبراز علاقات دول مجلس مع العراق الجديد والعوامل المشجعة لإنضمامه الى السوق الخليجية المشتركة .

(٤- ٢)المبحث الأول : مجلس التعاون الخليجي

نشأ مجلس التعاون الخليجي في ٢٥ مارس عام" ١٩٨١ بين الدول العربية الستة، وهي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطة عمان ودولة الكويت ودولة القطر ودولة البحرين، وتهدف دول الأعضاء في المجلس إلى زيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها والوصول إلى إتحاد جمركي بين الدول الخليجية.

وإضافة إلى التعاون السياسي والعسكري حيث حقق نجاحاً في معظم أهدافه وخصوصاً في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية منذ إنشائه حتى الآن. ويشار إلى أن للعراق سواحل على الخليج العربي، لكنه ليس عضوا في مجلس التعاون. بل عضو ثانوي في بعض المجالات كالرياضة والتعليم، وسوف ينظم عضو جديد لقائمة دول المجلس وهو اليمن وينتظر اكتمال تطوره الاقتصادي(١).

وسمي بعد ذلك بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو منظمة إقليمية تتكون من ستة دول عربية تطل على الخليج العربي، وتجسيداً لما بين الدول الأعضاء من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة، أساسها وحدة التراث والانتماء والعقيدة والمصالح المشتركة، واقتناعاً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها يخدم الأهداف السامية للأمة العربية، ويمكن ملاحظة الجدول رقم ٤-٥ . ومن هذا المنطلق فإن تنسيق المواقف بين الدول الأعضاء تجاه مختلف القضايا يشكل ركناً هاماً من أركان التعاون بين دول المجلس لتحقيق هذه الأهداف.

وقد أسهم التجانس بين دول المجلس في تمكين مجلس التعاون من تبني مواقف موحدة تجاه القضايا السياسية، وسياسات ترتكز على مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة كل دولة على أراضيها ومواردها، واعتماد مبدأ الحوار السلمي وسيلة لفض المنازعات، الأمر الذي أعطى مجلس التعاون قدراً كبيراً من المصداقية، كمنظمة دولية فاعلة في هذه المنطقة الحيوية للعالم بأسره، ولم يكن القرار وليد اللحظة، بل تجسيداً مؤسسياً لواقع تاريخي واجتماعي وثقافي، وهو أن البنية الثقافية الاجتماعية في دول الخليج ذات الانتماء القبلي تستقي من رافد واحد في الأساس هو البداوة بخصائصها الثلاث (الغزو والعصبية والمروءة).

---

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في عقده الثالث التكامل والوحدة، مركز العلومات، الرياض ٢٠٠٩ ، ص٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث تتميز دول مجلس التعاون بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد عززتها الرقعة الجغرافية المنبسطة عبر البيئة الصحراوية الساحلية التي تحتضن سكان هذه المنطقة، ويسرت الاتصال والتواصل بينهم وخلقت ترابطاً بين سكان هذه المنطقة وتجانساً في الهوية والقيم، وإذا كان المجلس لهذه الاعتبارات استمرارا وتطويرا وتنظيما لتفاعلات قديمة وقائمة، فإنه من زاوية أخرى يمثل ردا عمليا على تحديات الأمن والتنمية، كما يمثل استجابة لتطلعات أبناء المنطقة في العقود الأخيرة لنوع من الوحدة العربية - الإقليمية، بعد تعذر تحقيقها.

جدول رقم ٤- ٥*

يمثل معلومات عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية(١)

المساحة الإجمالية	**٢٦٧٢,٧ ألف كم مربع**
عدد السكان	**٣٦,١ مليون نسمة**
الكثافة السكانية	**١٣ نسمة لكل كيلو متر مربع**
الناتج المحلي	**٧١٤,٨ مليار دولار**
نصيب الفرد من الناتج المحلي	**٢٠,٤ ألف دولار**
إجمالي التجارة الخارجية *	**٢٨٢,٨ مليار دولار**
الصادرات *	**١١٦,٤ مليار دولار**
الواردات *	**١٦٦,٤ مليار دولار**
الاحتياطي النفطي	**٤٨٤,٢ مليار برميل**
احتياطي الغاز	**١٤٣٨,١ ألف مليار قدم مكعب**

مؤشرات اقتصادية لعام ٢٠٠٦

***(١)مركز الخليج للدراسات، التقرير الاقتصادى الخليجى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، أبو ظبي مارس ٢٠٠٧، ص٦٥.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤- ٢ - ١) أهداف مجلس التعاون الخليجي

تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلي:

أولاً. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

ثانياً. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

ثالثاً. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية :

أ.الشؤون الاقتصادية والمالية.

ب. الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.

ج. الشؤون التعليمية والثقافية.

ت. الشؤون الاجتماعية والصحية.

ث. الشؤون الاعلامية والسياحية.

ح. الشؤون التشريعية والادارية.

يهدف التنسيق والتعاون في مجال السياسة الخارجية إلى صياغة مواقف مشتركة موحدة تجاه القضايا السياسية، التي تهم دول مجلس التعاون في الأطر الإقليمية والعربية والدولية، والتعامل كتجمع مع العالم، في إطار الأسس والمرتكزات القائمة على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومراعاة المصالح المشتركة، وبما يصون مصالح دول المجلس ويعزز أمنها واستقرارها ورضا شعوبها، ويمكن تلخيص أهم الأهداف السياسية للمجلس فيما يلي:

١. الحفاظ على أمن دول المجلس واستقرارها من خلال التصدي لمُسببات عدم الاستقرار ومصادر الخطر التي تمثلت بشكل أساسي ومُباشر في الحرب العراقية الإيرانية، الأمر الذي تطلب تحركاً جماعياً لدول مجلس التعاون، للحيلولة دون انتشار رقعة تلك الحرب، خلال عقد الثمانينات تلخصت أهم أهداف مجلس التعاون السياسية والاستراتيجية(١).

٢.الوقوف بحزم مع الكويت في التسعينات، مثّل عدوان النظام العراقي السابق على دولة الكويت واحتلالها والتحدي الأمني الأكثر خطورة منذ قيام المجلس، حيث حظي تحرير دولة الكويت بأولوية مطلقة.

٣. اتخاذ موقف وعمل دبلوماسي مشترك مكثف بعد التحرير، لمساندة الشرعية الدولية في سعيها لإلزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت.

٤. مساندة ودعم دولة الإمارات العربية المتحدة في حقها باستخدام كافة الوسائل السلمية لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي تحتلها إيران منذ عهد الشاه في العام ١٩٧١م وحتى الوقت الحاضر.

٥. العمل بشكل جماعي لدعم القضايا العربية، وفي الإطار العربي، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ودعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط، مع التمسك بالحقوق العربية.

٦. إجراء التعاون بين مجلس التعاون الخليجي والسوق الأوربية المشتركة اقتصاديا.

٧. إجراء التعاون بين مجلس التعاون الخليجي مع الصين والهند وباكستان تجارياً.

---

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في عقده الثالث التكامل والوحدة، ص ١١، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤- ٢ - ٢) إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أولاً. في مجال السياسة الخارجية

أ.المساهمة في تطويق وإنهاء الحرب العراقية الإيرانية التي كانت في عامها الأول عند تأسيس مجلس التعاون، وحظيت باهتمام دورات المجلس الأعلى منذ قمة أبوظبي الأولى في ٢٥ مايس ١٩٨١. ولقد وظفت دول المجلس إمكاناتها السياسية والمعنوية لإيجاد مخرج من تلك الحرب الدموية التي تسببت في خسائر بشرية ومادية للطرفين وزعزعة الأمن الإقليمي.

ب.تحرير دولة الكويت عندما أقدم النظام العراقي في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ على ارتكاب جريمة غزو دولة الكويت واحتلالها، فقد سارعت دول مجلس التعاون ومنذ الساعات الأولى بالتحرك من منطلق أن أي اعتداء على أي دولة عضو هو اعتداء على جميع دول مجلس التعاون. ومثلت دول المجلس نواة التحرك السياسي والدبلوماسي الرافض للعدوان ونتائجه والمطالب بالانسحاب بلا شروط.

ت. دعم وحدة واستقرار وسيادة العراق بعد سقوط النظام العراقي السابق حيث أبدت دول مجلس التعاون، في أكثر من مناسبة، حرصها الأكيد على الوقوف مع الشعب العراقي الشقيق في محنته السياسية الذي وجد نفسه فيها، من خلال دعم الدور المحوري للأمم المتحدة في العملية السياسية في العراق، كما هو موضح في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٤٦ في ٨ .٥. ٢٠٠٤م.

ث. مساندة قضية الجزر الثلاث المحتلة التابعة لدولة الإمارات منذ عام ١٩٧١ حيث أصبح موضوع الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وفي تحرك دولي موسع، ناشدت دول مجلس التعاون الدول والمجموعات الإقليمية والدولية، بالعمل على إقناع إيران وحثها على القبول بالجهود السلمية لدولة الإمارات العربية المتحدة لحل قضية الجزر الثلاث.

ج. أزمة الملف النووي الإيراني، التزاماً بمبادئ مجلس التعاون الثابتة باحترام الشرعية الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية، أكد المجلس على أهمية التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة، وحث إيران على مواصلة الحوار الدولي والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والالتزام بالمعايير الدولية للطاقة الذرية.

ح. دعم القضية الفلسطينية وعملية السلام منذ تأسيس مجلس التعاون في ٢٥ مايس ١٩٨١م خيث إن مواقف المجلس تجاه القضية الفلسطينية وعملية السلام واضحة في دعمها حقوق الشعب الفلسطيني، ورفض واستنكار السياسات والإجراءات العدوانية ضده، وبذل المساعي والجهود لإيجاد حل عادل وشامل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي ويمكن ملاحظة الجدول رقم ٤- ٦ **أدناه**.

خ.علاقات اليمن بمجلس التعاون، تقديراً من المجلس للدور الهام الذي تضطلع به الجمهورية اليمنية والمسؤوليات التي تتعامل معها في إطار أمن واستقرار ونمو الجزيرة العربية، أعرب المجلس عن مشاركة الجمهورية اليمنية في توثيق على التعاون والتنسيق الأخوي في إطار العمل الجماعي لمجلس التعاون[١].

---

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في عقده الثالث التكامل والوحدة، ص ٢٥، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً. في مجال الأمن والإتفاقيات الأمنية

لقد شهد المجال الأمني الإنجازات الهامة التي تحققت في مجال التعاون الأمني والتي سيتضح من خلالها الهدف العام للتعاون والمتمثل في تطوير وتكريس التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء وصولاً إلى تحقيق التكامل بين أجهزتها الأمنية:

أ. الاستراتيجية الأمنية الشاملة: أقرت الاستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون في الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء الداخلية الذي عقد في مسقط بتاريخ ١٥ شباط ١٩٨٧م، وصادق عليها المجلس الأعلى في دورته الثامنة في الرياض وهي عبارة عن إطار عام للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء بمفهومه الشامل. ولهذه الاستراتيجية أهداف عامة كما حددت وسائل تنفيذها.

ب. تعزيز التنسيق والتعاون في المجال الأمني وتحديث الآليات والتدابير المشتركة للأجهزة الأمنية بالدول الأعضاء ومواكبة التطور المتنامي للجريمة بمختلف أنواعها والتي أصبحت عابرة للحدود الوطنية، بمراجعة الاستراتيجية الأمنية الشاملة لدول المجلس بهدف تحديثها من قبل لجنة مختصة.

ت.الاستراتيجية الأمنية الشاملة بشكل متطور وتعمل على تحقيق أهداف هامة ومحددة منها توطيد الأمن وحماية الحدود وتنمية الوعي الأمني، ورفع كفاءة الأجهزة الأمنية وتعزيز التنسيق بين تلك الأجهزة ومواجهة التحديات والمخاطر الإقليمية مثل المخاطر النووية والصراعات الإقليمية، والكوارث والتعرف على مصادر الخطر والتصدي لها، ومكافحة الإرهاب والتطرف وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الجريمة، وتعزيز مشاركة وتعاون القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، والتفاعل معها وتنظيم العمالة الوافدة مع عدم التأثر باعتبارات لا تتفق مع المصالح العليا لدول المجلس.

ت. إن الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون هي عبارة عن مواد قانونية تعالج قضايا التعاون الأمني بين دول المجلس، وتصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد مضي شهر من تاريخ اكتمال إيداع وثائق تصديق ثلثي الدول الموقعة وفق نصوص موادها.

ج.اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب: انطلاقاً من القناعة التامة بضرورة وأهمية التصدي لظاهرة الإرهاب من خلال الجهود الإقليمية والدولية لذا فقد أقرت دول مجلس التعاون الاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب في عام ٢٠٠٢م، وأصدرت في العام ذاته إعلان مسقط بشأن مكافحة الإرهاب. كما توصلت دول المجلس في عام ٢٠٠٤م إلى التوقيع على اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب.

د.اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين دول المجلس: إدراكاً لأهمية الاستقرار الاجتماعي والنفسي وأثره في تأهيل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية عند قضاء عقوبتهم في بلدانهم بين أسرهم وذويهم ولتلك الجوانب الإنسانية.

هـ.أقامت الدول الخليجية قوات مشتركة رمزية سميت بدرع الجزيرة، ترابط في العربية السعودية، وفي عام ١٩٨٧ أصدرت دول المجلس اعلاناً يقضي، بأن أي عدوان يقع ضد أي منها، يعتبر عدوانا ضدها جميعا(١).

---

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في عقده الثالث التكامل والوحدة، ص ٣٦، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤتمرات الدورية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

جدول رقم ٤ -٦*

ت	اسم المؤتمر	المكان	التأريخ	الموضوعات الرئيسة
١	الدورة الاولى	أبوظبي	٢٥,٠٥,١٩٨١	تأسيس مجلس التعاون
٢	الدورة الثانية	الرياض	١١,١١,١٩٨١	مواجهة الاخطار في الحليج
٣	الدورة الثالثة	المنامة	١١,١١,١٩٨٢	الإتفاقية الأمنية
٤	الدورة الرابعة	الدوحة	٠٩,١١,١٩٨٣	تأييد ودعم وقف العمليات الحربية
٥	الدورة الخامسة	الكويت	٢٩,١١,١٩٨٤	مناقشة الحرب العراقية – الإيرانية
٦	الدورة السادسة	مسقط	٠٦,١١,١٩٨٥	تداعيات استمرار الحرب في الخليج
٧	الدورة السابعة	أبوظبي	٠٥,١١,١٩٨٦	السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية
٨	الدورة الثامنة	الرياض	٢٩,١٢,١٩٨٧	الأمنيـة والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية
٩	الدورة التاسعة	المنامة	٢٢,١٢,١٩٨٨	قبول ايران لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨
١٠	الدورة العاشرة	مسقط	١٨,١٢,١٩٨٩	تكثيف المشروعات المشتركة
١١	الدورةالحادية عشرة	الدوحة	٢٥,١٢,١٩٩٠	عدوان نظام العراق على الكويت
١٢	الدورةالثانية عشرة	الكويت	١٩,١٢,١٩٩١	ضوء تحرير الكويت واستعادتها
١٣	الدورةالثالثة عشرة	أبوظبي	٢٩,١٢,١٩٩٢	تعزيز مسيرة التعاون والتكامل
١٤	الدورة الرابعة عشرة	الرياض	٢٢,١٢,١٩٩٣	مسيرة مجلس التعاون الاقتصادية
١٥	الدورةالخامسة عشرة	المنامة	١٩,١٢,١٩٩٤	تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة بعدوان
١٦	الدورةالسادسة عشرة	مسقط	٠٦,١٢,١٩٩٥	تنفيذ العراق لقرارات مجلس الامن ذات
١٧	الدورة السابعة عشرة	الدوحة	٢٦,١٢,١٩٩٦	قضية إحتلال الجزر الثلاث التابعة الامارات
١٨	الدورة الثامنة عشرة	الكويت	٢٢,١٢,١٩٩٧	بإقامة اتحاد جمركي بين دول المجلس
١٩	الدورةالتاسعة عشرة	أبوظبي	٠٩,١٢,١٩٩٨	بتطوير قوة درع الجزيرة
٢٠	الدورة العشرين	الرياض	٢٠,١١,١٩٩٩	مواكبة التغيرات المتسارعة مع المتطلبات
٢١	الدورةالحادية والعشرين	المنامة	٣٠,١٢,٢٠٠٠	الاتفاقية الاقتصادية الموحدة
٢٢	الدورة الثانية والعشرين	مسقط	٣١,١٢,٢٠٠١	قبول اليمن في عضوية أربع مؤسسات
٢٣	الدورةالثالثة والعشرين	الدوحة	٢١,١٢,٢٠٠٢	قيام الاتحاد الجمركي اعتباراً من ٢٠٠٣م
٢٤	الدورةالرابعةوالعشرين	الكويت	٢٢,١٢,٢٠٠٣	سير الاتحاد الجمركي/ والعراق الجديد
٢٥	الدورةالخامسةوالعشرين	المنامة	٢١,١٢,٢٠٠٤	تعزيز المواطنة الخليجية
٢٦	الدورةالسادسةوالعشرين	أبوظبي	١٩,١٢,٢٠٠٥	استكمال متطلبات السوق المشتركة
٢٧	الدورةالسابعةوالعشرين	الرياض	١٠,١٢,٢٠٠٦	العلامات التجارية لدول المجلس
٢٨	الدورةالثامنةوالعشرين	الدوحة	٠٤,١٢,٢٠٠٧	انجاز متطلبات السوق الخليجية المشتركة
٢٩	الدورةالتاسعةوالعشرين	مسقط	٢٩,١٢,٢٠٠٨	تمويل المشاريع التنموية
٣٠	الدورةالثلاثين	الكويت	١٤,١٢,٢٠٠٩	دعمه الكامل لوحدة وأمن واستقرار اليمن .
31	الدورة الحادي والثلاثين	أبو ظبي	١٢,٢٠١٠. ٦	دعم العراق الجديد ، وعملية السلام .

* موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية – الأمانة العامة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

(٤- ٣) التكامل الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وقد حقق مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهدافه في مجال التكامل الاقتصادي، حيث مر بالمراحل التالية:

(٤- ٣ -١) مرحلة إقامة منطقة تجارية حرة عام ١٩٨٣

يعتبر تحفيز التبادل التجاري أحد أهم مبررات أي تجمع اقتصادي، سواء كان على شكل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي، وتعتبر زيادة التبادل التجاري هدفاً رئيساً لإقامة أي اتحاد جمركي، حيث إنه ووفقاً للنظرية الإقتصادية فإن الاتحاد الجمركي يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين أعضائه عن طريق إزالة معوقات التجارة أو التقليل منها.

وبدورها فإن زيادة التبادل التجاري هي آلية التأثير الرئيسة التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف الأخرى من إقامة الاتحاد الجمركي، مثل زيادة التخصص وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة رقعة السوق وكفاءتها. ولهذه الأسباب فإن دول مجلس التعاون شرعت منذ بداية إنشاء المجلس في مايو ١٩٨١ باتخاذ الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لإنشاء "منطقة التجارة الحرة لدول المجلس" عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر ١٩٨١، وتضمنت الأحكام الرئيسة لمنطقة التجارة الحرة لدول المجلس، وتميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيس بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة، إضافة لما يلي:

أولاً. السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس دونما حاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ أية إجراءات سواء أكانت شهادة المنشأ أو التصدير.

ثانياً. في حالة استيفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها.

ثالثاً. العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

رابعاً. إعداد بيانات الصادرة للبضائع المصدرة ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

خامساً. تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس وتوضع عليها لوحات تحمل عبارة "مواطنو دول مجلس التعاون".

وقد دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس ١٩٨٣، واستمرت نحو عشرين عاماً إلى نهاية عام ٢٠٠٢ حين حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس، وخلال فترة منطقة التجارة الحرة (١٩٨٣ - ٢٠٠٢م) ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من ٦ مليار دولار في عام ١٩٨٣ إلى حوالي ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٢م" [١].

---

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في عقده الثالث التكامل والوحدة، ص ٤٣، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤- ٣ -٢) مرحلة قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس ٢٠٠٣

شكل قيام الاتحاد الجمركي في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣ نقلة نوعية في العمل الاقتصادي المشترك، نظراً إلى أن الاتحاد الجمركي يقوم بشكل أساسي على توحيد التعرفة الجمركية، وإزالة معوقات التبادل التجاري، وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير ومعاملة المنطقة الجغرافية للدول الست الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة. وعلى الرغم من تأخر ولادة الاتحاد الجمركي لدول المجلس، إلا أنه يعتبر اتحاداً متقدماً من الناحية القانونية حيث تم الاتفاق مسبقاً على أهم عناصره، إذ تنص المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التي تم التوقيع عليها في قمة مسقط في ديسمبر /أيلول٢٠٠١ على المبادئ الرئيسة للاتحاد الجمركي لدول المجلس وكما يلي:

أ . تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

ب . أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.

ج . نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.

د . انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية.

وكما هو واضح من المبادئ التي يقوم عليها الاتحاد الجمركي لدول المجلس، فإن الهدف الأساسي من إقامة ذلك الاتحاد هو تحرير التجارة بين دول المجلس، ولهذا فإن القطاع الخاص في جميع دول المجلس يتأثر بشكل مباشر بقيامه. حيث يسمح لجميع السلع الواردة من دول المجلس الأخرى، سواء كانت وطنية أو أجنبية بدخول الأسواق المحلية دون تعرفة جمركية، ودون معوقات جمركية أو غير جمركية. ويستثنى من ذلك ما تفرضه بعض الدول فيما يتعلق بالمواد المحظورة، وكما تحدد القواعد الخاصة بالحجر البيطري والحجر الزراعي والتي تضمنها القانونان الصادران بهذا الشأن معاملة خاصة في حالة الحاجة إلى فرض حجر بيطري أو حجر زراعي.

إن تأثير الاتحاد الجمركي على حجم التجارة البينية لا يتوقع أن تصل نسب النمو في التجارة البينية في مجلس التعاون في المدى القريب إلى تلك النسب التي حققها الاتحاد الأوروبي، فقد سبق أن قدرت دراسة قامت بها الأمانة العامة قبل قيام الاتحاد الجمركي أن يكون نمو التجارة البينية في حدود ٦ ـ ٣٠% خلال السنوات الأربع الأولى من قيام الاتحاد الجمركي. وقد بنيت تلك التوقعات على أساس واقعي وتم حسابها باستخدام تجارب محاكاة تعتمد على "النموذج القياسي لدول مجلس التعاون" (١)، وذلك نظراً إلى التشابه الكبير بين اقتصاد دول المجلس والخصائص الهيكلية لهذه الدول واستمرار بعض الظروف المقيّدة للتجارة خلال الفترة الانتقالية.

ولمعرفة مدى الاستفادة الفعلية لدول المجلس من قيام الاتحاد الجمركي خلال فترة قيامه القصيرة، فقد كان ضرورياً قياس مدى التطور في التبادل التجاري بعد قيام الاتحاد الجمركي ومقارنة هذا النمو بالمعدل التاريخي لنمو التجارة البينية خلال الفترة السابقة لقيام الاتحاد الجمركي. وقد تم إعداد دراسات مفصلة لهذا الغرض قامت بتحليل حجم التجارة البينية في مجلس التعاون خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٤ لمقارنة حركة التبادل التجاري بين دول المجلس قبل وبعد قيام الاتحاد الجمركي.

---

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في عقده الثالث التكامل والوحدة، ص ١٨، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كان مفاجئاً أن تلك الدراسات وجدت ارتفاعاً كبيراً فاق التوقعات في حجم التجارة البينية في دول المجلس بعد قيام الاتحاد الجمركي في الأول من كانون الثاني عام ٢٠٠٣.

فقد ارتفع إجمالي حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من ١١,٦ بليون دولار في عام ١٩٩٣م إلى ٢٠,٣ بليون دولار عام ٢٠٠٢م، أي بزيادة ٧٥,٥% خلال السنوات العشر، أو حوالي ٧,٥% سنوياً في المتوسط.

وأما بعد قيام الاتحاد الجمركي في الأول من كانون الأول من عام ٢٠٠٣م، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري البيني بمعدل سنوي تجاوز ٢٠%، الفترة الانتقالية لتطبيق الاتحاد الجمركي تعطي الفترة الانتقالية (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧) الدول الأعضاء فرصة للتأقلم مع بعض جوانب الاتحاد الجمركي في النواحي التالية:

أ.استيراد الأدوية والمستحضرات الطبية.

ب.استيراد المواد الغذائية.

ج.استمرار الحماية الجمركية لبعض السلع.

د.استمرار حماية الوكيل المحلي.

هـ.استمرار بعض المهام الجمركية للمراكز الحدودية بين دول المجلس.

وتحدد وثيقة "إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي" التي أقرها المجلس الأعلى الأحكام الخاصة بالفترة الانتقالية، وبنهاية تلك الفترة فمن المقرر أن يكون تطبيق الاتحاد الجمركي كاملاً على جميع السلع، ويصبح مجلس التعاون منطقة جمركية واحدة (١).

أما الإجراءات العملية لإقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون في الأول من يناير ٢٠٠٢م فقد تم تطبيق قانون موحد للجمارك في جميع دول المجلس.

وحققت دول المجلس خطوة هامة بتطبيقها الاتحاد الجمركي في الأول من يناير ٢٠٠٣م، حيث تم الاتفاق على تعرفة جمركية موحدة للاتحاد الجمركي لدول المجلس بواقع ٥% على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي، والعمل بها من الأول من شهر كانون الثاني ٢٠٠٣م، مع إعفاء عدد من السلع الضرورية من الرسوم الجمركية إضافة للإعفاءات الجمركية الواردة في النظام (القانون) الموحد للجمارك، والتزامات بعض دول المجلس لمنظمة التجارة العالمية.

ومن تم تطبيق جميع الإجراءات الجمركية على جميع السلع الأجنبية في نقطة الدخول الأولى في أي من دول المجلس بحيث يقوم المنفذ الأول الذي دخلت عن طريقه البضاعة بإجراءات التفتيش والمعاينة على البضائع الأجنبية الواردة إليه والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها، وتتحرك السلعة فيما بعد بحرية داخل دول المجلس باعتبارها منطقة جمركية واحدة.

ويلاحظ التأثير المباشر لإقامة الإتحاد الجمركي الخليجي في عام ٢٠٠٣ على التجارة البينية، التي شهدت زيادة ملحوظة في السنة الأولى لقيام الإتحاد بلغت ما نسبته ٣١%، ولتحقق معدل نمو سنوي بلغ ٢١% خلال الأعوام من ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٩ ، فلقد ارتفع حجم التجارة البينية من ١٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٢، وهو العام السابق لإقامة الإتحاد الجمركي، إلى ما قيمته ٦١ مليار دولار في العام ٢٠٠٩، أي بزيادة بلغت ما نسبته ٣٠٧% (١).

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في عقده الثالث التكامل والوحدة، ص ٢٢، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤- ٣- ٣) مرحلة السوق الخليجية المشتركة

بدأت مرحلة السوق الخليجية المشتركة بناءاً على قرار الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى **(كانون الاول ٢٠٠٢)** الذي وضع برنامجاً زمنياً لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة على النحو التالي:

أ. يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الأهلية، ومجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك، في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٣م.

ب. يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وإزالـة القيود التي قد تمنع من ذلك، في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٥م.

ج. تستكمل اللجان المختصة جميع المتطلبات اللازمة لضمان تحقيق السوق الخليجية المشتركة في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٧م.

صدر إعلان الدوحة بشأن *قيام السوق الخليجية المشتركة في الرابع من ديسمبر ٢٠٠٧م في ختام الدورة **(٢٨)** للمجلس الأعلى، وتستند السوق الخليجية المشتركة على مبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون ونصوص الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وقرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن السوق الخليجية المشتركة. وتهدف السوق المشتركة إلى تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وتنقل رؤوس الأموال، والاستثمار بجميع أنواعه، والعمل، والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية في جميع دول المجلس.

ويأتي إعلان السوق الخليجية المشتركة استجابةً لتطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطَنة الخليجية، وتعزيز اقتصاد دول المجلس في ضوء التطوّرات الاقتصادية الدولية وما تتطلبه من تكامل أوثق بين دول المجلس يقوّي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي.

حيث أن الأسس ومتطلبات تعتمد على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن "يُعامَل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية" وعلى وجه الخصوص مايلي[١]:

١. التنقل والإقامة.
٢. العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
٣. التأمين الاجتماعي والتقاعد.
٤. ممارسة المهن والحرف،
٥. تنقل رؤوس الأموال والمعاملة الضريبية.
٦. مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
٧. تملّك العقار وتداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
٨. الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

---

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في عقده الثالث التكامل والوحدة، ص ٢٤، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتطبيقاً للبرنامج الزمني الذي أقره المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين كانون الأول ٢٠٠٢م بتحديد نهاية عام ٢٠٠٧م، كموعد لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة قبل نهاية عام ٢٠٠٧ فقد تم الاتفاق على جميع المتطلبات الرئيسة لقيام السوق الخليجية المشتركة من خلال الجهود التي تمت خلال الأعوام الخمسة الماضية منذ إقرار البرنامج الزمني للسوق المشتركة*، حيث قامت اللجان المختصة العاملة في إطار مجلس التعاون بوضع القواعد التنفيذية اللازمة لتنفيذ تلك المتطلبات.

وتسعى السوق الخليجية المشتركة بذلك إلى إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي وفتح مجال أوسع للاستثمار البيني والأجنبي وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم، ورفع الكفاءة في الإنتاج، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية مهام لجنة السوق الخليجية المشتركة. وحددت لجنة التعاون المالي والاقتصادي مهام لجنة السوق الخليجية المشتركة على النحو التالي [١]:

١. تقييم خطوات تنفيذ السوق الخليجية المشتركة ورفع توصياتها وتقاريرها للجنة وكلاء وزارات المالية تمهيداً لعرضها على لجنة التعاون المالي والاقتصادي.

٢. بحث كل ما يتعلق بالسوق الخليجية المشتركة، خاصة ما ورد في المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية.

٣. مناقشة آليات تسوية الخلافات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية فيما يتعلق بالسوق الخليجية المشتركة.

٤. مناقشة حملة التوعية اللازمة للتعريف بالسوق الخليجية المشتركة والامتيازات التي توفرها للمواطنين، والتوصية بما يحقق ذلك.

٥. متابعة مواضيع السوق الخليجية المشتركة التي تبحثها اللجان الأخرى وترفع توصياتها بشأنها إلى لجنة الوكلاء تمهيدا لعرضها على لجنة التعاون المالي والاقتصادي ومتابعة سيرعمل السوق.

٦. دراسة الصعوبات التي يواجهها تطبيق البرنامج الزمني الذي أقره المجلس الأعلى في دورته (٢٣) كانون الأول ٢٠٠٢م الدوحة،اقتراح الاليات اللازمة لتجاوز تلك الصعوبات.

٧. . تحديد الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالسوق الخليجية المشتركة.

٨ متابعة تطبيق قرارات المجلس الأعلى ولجنة التعاون المالي والاقتصادي واللجان ذات العلاقة بالسوق الخليجية المشتركة.

٩. توصية اللجان العاملة في إطار المجلس ذات العلاقة بالسوق الخليجية المشتركة بالالتزام ببرامج زمنية محددة لتنفيذ متطلبات السوق بحيث تستكمل قبل موعد استكمال السوق[٢] بنهاية عام ٢٠٠٧.

***تم إقرار السوق الخليجية المشتركة، ودخلت حيز التنفيذ إعتباراً،٢٠٠٨/٠١/٠١ بجميع مؤسساتها.**

(١) السوق الخليجية المشتركة : حقائق وأرقام الأمانة العامة : العدد ٢ الرياض مركز المعلومات ، 2009 م ، ص١٢.

(٢). موقع مجلس التعاون– الأمانة العامة، ، إستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة مؤتمر القمة الخليجية ال ٢٨ في الرياض...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤- ٣-٤) مرحلة الاتحاد النقدي والاقتصادي

هي المرحلة التي تهدف لتحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس بما في ذلك توحيد العملة، حيث تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عالٍ من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لاسيما السياسات المالية والنقدية، والتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب معدّلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي مثل معدّلات العجز والمديونية والأسعار بهدف تنمية الاستثمارات المحلية والبينية والخارجية في دول المجلس، وتوفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار، بهذا تتفق الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات التالية:

١. توحيد أنظمتها وقوانينها المتعلقة بالاستثمار.

٢. معاملة الاستثمارات المملوكة لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين المعاملة الوطنية في جميع الدول الأعضاء.

٣. تكامل الأسواق المالية في دول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها.

٤. تبني مواصفات ومقاييس موحّدة لجميع السلع وفقاً للنظام الأساسي لـ "هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون"(١). كما تقرر اصدار عملة موحدة لدول الخليج الست في عام ٢٠١٠، حيث عمدت ثلاث من هذه الدول عام ٢٠٠٣، الى ربط عملاتها بالدولار الاميركي، تمهيدا لذلك.

ومع ذلك يرى المراقبون أن الدول الست الاعضاء في مجلس التعاون، لازالت بعيدة عن الوحدة الاقتصادية التي استهدفت تحقيقها لدى إنشاء التحالف بينها، حيث تنتهج سياسة نفطية ونقدية ومالية منفصلة عن بعضها البعض، فيما لم يبلغ نطاق التنسيق الاقتصادي بينها المستوى الذي كان مقررا أن يصل إليه بعد مرور أكثر من ربع قرن على إنشاء المجلس، كما أصبح هدف توحيد العملة الخليجية بحلول عام ٢٠١٠ موضع شك، في ضوء عزوف بعض دول الخليج عن ربط عملتها بالدولار الاميركي السعودية والكويت والبحرين، وفي ضوء اعلان سلطنة عمان عن عدم تمكنها من الالتزام بالموعد المحدد لذلك، عدم الاتفاق على فك ارتباط مع الدولار كما استبعد وزير المالية القطري أن يبدأ التعامل بالعملة الموحدة عام ٢٠١٠ كما كان متوقعا بسبب عدم التزام الدول الأعضاء بالتعامل مع مشكلة التضخم المالي لديها. والجدير بالاشارة الى أن دول مجلس التعاون الخليجي حققت نموا اقتصاديا ملحوظا خلال السنوات الاخيرة، ولا سيما بفضل أسعار النفط العالية وتنسق الدول الأعضاء سياساتها على الصعيد الخارجي في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية.

وقد ارتفع مجمل حجم الانتاج المحلي الخام لهذه الدول من سبعمائة مليار دولار لعام ٢٠٠٦ الى ألف ومائتين وعشرة مليار دولار خلال العام المنصرم حسب معطيات صندوق النقد الدولي(٢). وعلى ذلك، فإن المشكلة الحقيقية أمام التوحيد الاقتصادي والنقدي الخليجي

---

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في عقده الثالث التكامل والوحدة، ص ٣٧، مصدر سابق.

(٢) هيل عجمي جميل إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – ٢٠٠٧م ص ٣٥. مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متمثلة في الإرادة السياسية بالدرجة الأولى، فالمشكلات التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي لا تختلف عن المشكلات التي تواجه دول مجلس التعاون في إقامة الوحدة النقدية، إن لم تكن أكثر منها وطأة، من حيث التنازع القيادي ومشكلة الزعامة والتباين في الرأي حول الوحدة على المستويين الرسمي والشعبي والتباين في حجم المكاسب التي تعود على كل دولة وتخوف بعض الدول الصغيرة من سيطرة الدول القوية.

ولكن تأثير هذه المشكلات أكبر في دول المجلس، وفي الوقت نفسه هناك العديد من العوامل التي تجعل من التوحيد النقدي أكثر سهولة بين المجلس بحيث إنه رغم كل هذه المشكلات يمكن أن يقوم التكامل النقدي بين دول المجلس، وذلك عبر آليات وسبل تضمن في البداية احتفاظ هذه الدول بعملاتها الوطنية وبجزء مهم من سيادتها النقدية والمالية والاقتصادية، إذ إن التكامل النقدي بهذا المعنى يحتاج إلى قرارات سياسية متدرجة داعمة ودافعة له، والتدرُّج كما نرى له مبرران هما:

المبرر الأول: إن التكامل النقدي يحتاج إلى فترة لبناء سوق خليجية مشتركة ومؤسسات نقدية ومالية جديدة وتنسيق أكبر بين السياسات الاقتصادية والقيام بعمليات التكييف بصورة متدرجة.

والمبرر الثاني: إن التدرج يأخذ في الحسبان مسألة السيادة الوطنية التي تزداد حدّتها عند الاقتراب من إنشاء الوحدة النقدية، الذي يتطلب تنازل الدول الأعضاء عن سلطاتها لصالح سلطة فوقية تمثل السلطة المركزية الجديدة للمجموعة، وهو ما يستدعي اتباع الأسلوب التدريجي للتقريب بين وجهات النظر السياسية وخلق الإقناع الشعبي بمستقبل موحد للمجموعة(١).

إلا أن البعض يرى أنه من الضروري اتخاذ خطوات سريعة غير تدريجية لتحقيق الوحدة النقدية؛ لأن التكاليف المترتبة على هذا التسريع لن تكون باهظة، بل إن السير ببطء نحو الوحدة النقدية قد يؤدي إلى ظهور مشكلات سياسية لسيت بالحسبان، وظهور تعارض في المصالح الاقتصادية بصورة عميقة، مما يعرقل الوصول إلى الوحدة النقدية المنشودة. ولذلك فمن الأفضل لدول المجلس التي تسودها درجة عالية من التجانس في الأسعار والتكاليف، ومصادر الحصول على الإيرادات ودرجة عالية من الانفتاح الاقتصادي وإدارة الميزانية، أن تنطلق نحو إقامة وحدة نقدية كاملة فيما بينها.

وأما اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي فقد دخلت حيز التنفيذ بعد مصادقة أربع دول عليها هي الكويت والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة قطر*، مشيرا إلى أن محافظي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي بموجب هذه الاتفاقية سوف يضعون البرنامج الزمني لإنشاء البنك المركزي الخليجي تمهيدا للوصول إلى العملة الخليجية الموحدة، معربا عن الأمل في أن تنضم دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان إلى الاتفاقية في المستقبل القريب.

---

(١) هيل عجمي جميل إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص٤٥، مصدر سابق.

***وعلى هامش الجلسة الختامية للدورة الحادية عشرة بعد المائة للمجلس الوزاري في ٠٧,٠٦,٢٠٠٩ ، أكد وزير المالية الكويتي مصطفى الشمالي أن إتفاقية الاتحاد النقدي دخلت حيز التنفيذ. مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في عقده الثالث التكامل والوحدة، ص٣٩، مصدر سابق.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤- ٣- ٥) آليات تفعيل التكامل النقدي الخليجي

انطلاقاً مما سبق، فمن أجل تفعيل التكامل النقدي الخليجي لابدّ من اتباع الآليات والوسائل التالية:

أولاً. الاستثمار الموحد للموارد المالية لدول المجلس، على أن يتم تجميع الموارد المالية الحكومية في مؤسسة النقد المشتركة التي ستكون بمنزلة البنك المركزي لهذه المجموعة وإيجاد المنافذ الاستثمارية الملائمة لهذه الموارد على الصعيدين المحلي والعربي والدولي لمقاومة الانعكاسات الخارجية على اقتصاداتها المحلية.

ويتعيّن على هذه الدول استخدام تلك الموارد باتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة فيما بينها، بهدف إنتاج السلع والخدمات لغرض الاستهلاك المحلي تقليل من الاستيراد من الانتاج الخارجي وتخفيض الإنتاج الخارجي لاقتصادياتها قدر الإمكان، بحيث يتم توسيع فرص الاستثمار المحلية وتجنيب الموارد المستثمرة محليًا التعرّض لمساوئ تدهور قيم العملات الأجنبية، والتضخم الناجم عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة. بالإضافة إلى ذلك لابد من إقامة نوع من التكامل النقدي الجزئي على صعيد حركة رؤوس الأموال بين دول مجلس التعاون العربية الأخرى وخاصة المجاورة لها، بهدف استثمار الموارد المالية الفائضة في الدول الأخيرة مقابل حصولها على عناصر الإنتاج غير المتوافرة لديها، والتي يحتمل أن تتوافر دول عربية أخرى. وهذا ما يوسع من فرص الاستثمار داخل المنطقة العربية التي تتحرك إليها الموارد المالية لدول المجلس بهدف تحقيق فوائد اقتصادية مشتركة للطرفين(١).

ثانياً.ضرورة تكوين كتلة تجارية خليجية في مواجهة العالم الخارجي، فالدول المعنية تستطيع الاقتصاد في احتاطياتها الأجنبية أو زيادتها إذا تمكنت من الحصول على الواردات بأسعار مخفضة وتسويق صادراتها النفطية بشروط مناسبة في السوق الدولية. إلا أن ذلك غير ممكن إلا إذا أقدمت تلك الدول على مواجهة شركائها التجاريين بصورة موحدة في محاولتها للحصول على السلع والخدمات الأجنبية، وتصريف منتوجها النفطي في الأسواق الأجنبية، وهي أقدر على تحقيق ذلك ما دامت تنتج منتجًا واحدًا يصدر تقريبًا إلى المنافذ نفسها التي تستورد منها.

ثالثاً. إصدار عملة مشتركة، ولتكن (الدينار العربي الخليجي) لتكون بمنزلة العملة القانونية المتداولة في أرجاء منطقة مجلس التعاون، وتحلّ محل العملات الوطنية بصورة تامة.

رابعاً. ربط "الدينار العربي الخليجي" بمؤشر ترجيح الواردات مع توحيد السياسات الاقتصادية بما فيها السياستان النقدية والمالية.

خامساً. أن يقوم مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإشراف على تنفيذ الوسائل اللازمة لتحقيق التكامل النقدي بين دول المجلس، باعتباره السلطة السياسية والاقتصادية الأعلى للمجموعة المقترحة. إذ وستبدأ أربع دول خليجية هي السعودية والكويت وقطر والبحرين العمل باتفاق الاتحاد النقدي الخليجي، الذي ينص على إنشاء مجلس نقدي خليجي يتحول في ما بعد الى مصرف مركزي يصدر العملة الموحدة.

-

(١) هيل،عجمي جميل إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،ص٧٦ ، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

(٤- ٤) علاقة دول مجلس التعاون الخليجي مع دول المنطقة وأهمية مضيق هرمز

تسير علاقات إيران مع دول الخليج على مسارين، الأول حاجتها إلى توثيق الصداقات وتلافي العداوات وتجنب العزلة الإقليمية وتطوير علاقاتها التجارية والثاني هو رغبة إيران في انتهاج سياسة خارجية قوية مستقلة. وكانت ثمة شكوك في استطاعة القادة الإيرانيين تحقيق التوازن بين هذين الهدفين المتعارضين غالبا، في التسعينات إلا أن السنوات الأربع الماضية أثبتت إمكانية الحفاظ على هذا التوازن وهو من بين ما يحسب للرئيس محمد خاتمي ففي الوقت الحالي تشهد العلاقات مع دول مجلس التعاون أفضل فتراتها منذ العام ١٩٧٩، ، وكذلك في عهد أحمدي نجاة وحضوره في قمة ٣١ في ٢٠١٠، فهناك هدوء سياسي نسبي وتفاهم مع دول المجلس باستثناء الإمارات.

(٤- ٤ - ١) علاقة دولة الإمارات مع إيران

تشهد العلاقة توترا بين إيران ودول الخليج العربي بشكل عام ومع الإمارت بشكل خاص بسبب الجزر الإمارات الثلاث وهي(أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى) في الخريطة **رقم** ٤-٣ أدناه التي ضمتها إيران[١] منذ العام *١٩٧١ والتي تناور إيران برفض متواصل ضد التفاوض حولها كما شكل الإختلاف المذهبي سببا لتوتر العلاقات، وفي الفترة الأخيرة ازداد توتر الأمور بعد بدء إيران بتطوير قدراتها النووية وخوف دول الخليج العربي من أن يكون هذا التطوير تهديداً لاستقرار المنطقة. وكذلك تزايد حركة تحرير إقليم أحواز العربية الممتد علي طول الساحل الخليجي التي تم احتلاله من قبل الفرس عام ١٩٢٥ بمساعدة القوات البريطانية حينذاك.

خارطة رقم (٤- ٣)

المصدر: موقع الجزيرة – الملفات الخاصة.

* (١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في عقده الثالث التكامل والوحدة، ص١٩٢، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤- ٤-٢) علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع إسرائيل

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي تقليديا جزءاً رئيساً في المواجهة بين العرب وإسرائيل لاعتبارات دينية وقومية واستراتيجية، حيث بدأت مشاركتها في الصراع مبكراً، لكنها تبلورت بشكل بارز إبان حرب حزيران عام ١٩٦٧ التي تم فيها الاستيلاء على كامل فلسطين والقدس واحتلال جزيرتي سنفر وتيران السعوديتين.

مما لا شك فيه أن مسألة إشراك دول الخليج في عملية السلام أمر مرغوب فيه للغاية، خاصة من اجل « إغراء» الفلسطينيين، حيث إن تلك الدول قادرة على جعل مواقف الفلسطينيين أكثر اعتدالاً. ولكن لا يمكن لإسرائيل أن تتعامل مع جميع دول الخليج كوحدة سياسية واحدة، حيث إن هناك احتمالات أن يرفضوا الموافقة على اتباع خط سياسي موحد تجاه إسرائيل. في حين يوخد هناك دول خليجية أبدت استعدادها لتقديم بوادر حسنة معينة تجاه إسرائيل مثل قطر وعمان والبحرين. وهناك دول أخرى من المتوقع ألا تتخذ مثل هذه الخطوات في المرحلة الأولى على الأقل. إن هذا الأمر يرجع لعدة أسباب وهي كالتالي:

أولاً.تأثير الرأي العام في دول الخليج، والذي يميل تقليديا لمعارضة التطبيع مع إسرائيل، الأمر الذي سيجعل من الصعوبة بمكان على الأنظمة الحاكمة تجاهل ذلك.

ثانياً.من المحتمل أن يدفع التقارب بين إسرائيل ودول الخليج العناصر الراديكالية في هذه الدول للقيام بمزيد من العمليات للإضرار بتلك الدول.

وعلى ضوء هذا فمن المتوقع ألا تتخذ خطوات غير اعتيادية تجاه إسرائيل في المرحلة القادمة، ومن الصعوبة بمكان القول بشكل مؤكد إلى أي مدى ستستجيب دول الخليج العربي لمطالب الولايات المتحدة الأميركية بشأن التطبيع مع إسرائيل.

وأنهي يوئيل جوزنيسكي[١] تقريره بالقول: «لعل وجود دول الخليج العربي على قمة الجبهة المواجهة للتهديدات المتوقعة أن تؤثر على استقرار منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها التهديد الإيراني ومسألة الطابع السياسي والديني المستقبلي للعراق، فإن هذه الأمور قد تدفع الدول الخليجية من أجل أن تربط ما ستقدمه من بوادر لحسن الثقة تهدف للتطبيع مع إسرائيل، بتعهدات أميركية لمنع إيران، سواء لديها سلاح نووي أم لا من أن تملي مجريات الأحداث على منطقة الخليج، وهو ما سوف «يسهل» على تلك الدول باتخاذ خطوات لبناء الثقة وتحسين علاقاتها مع إسرائيل.

ويعتقد على ما تدعيه إسرائيل من احتمالات للدخول في علاقات مع دول الخليج العربي أن إسرائيل تسعى من وراء التطبيع مع دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق عدة أهداف متنوعة. فمن الناحية السياسية تهدف إسرائيل إلى تحقيق نظريتها الأمنية لمواجهة الخطر العربي على أمنها واستقرارها، والتي تقول إن هناك ثلاثة أطواق أمنية تحيط بها، الأول: السلطة الفلسطينية، والثاني: دول المواجهة «مصر، الأردن، لبنان، سورية»، والثالث: الدول المحاذية لدول المواجهة التي أهمها دول مجلس التعاون الخليجي بما تتمتع به من موقع جيوبوليتيكي مهم.

---

(١)غوزانسكي يوئيل، تطبيع علاقات إسرائيل مع دول مجلس التعاون، معهد دراسات الأمن بجامعة تل أبيب ٢٠٠٩/١٠/١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما يراهن الاسرائيليون على أن التوجهات الاستراتيجية الإسرائيلية الأميركية في الخليج العربي يمكن تطويرها وفق مبدأ إشراك الحكومات الصديقة للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي من خلال شراكة استراتيجية إقليمية بشكل يحقق لإسرائيل المزيد من النفوذ السياسي والأمني في الخليج. وعلى الجانب الآخر تهدف إسرائيل إلى العمل على تحييد موقف الدول الخليجية من القضية الفلسطينية وعملية السلام بصفة عامة؛ وبالتالي إضعاف عناصر التفاوض العربية مع إسرائيل، حيث تخشى أن تصبح دول مجلس التعاون الخليجي مركز ثقل سياسي واقتصادي وإستراتيجي يسهم بدور إيجابي فاعل في المواجهة العربية – الإسرائيلية نحو الآتي:

أولاً. الاقتصاد تهدف إسرائيل إلى استغلال السوق الخليجية وعلى الجانب الاقتصادي التي تتميز بقوتها الشرائية العالية لتصريف سلعها، وتنفيذ المزيد من المشروعات المشتركة في مجالات السياحة والزراعة والأجهزة الطبية وتحلية المياه بشكل يساعد على الدمج بين النفط الخليجي والأموال العربية والتكنولوجيا الإسرائيلية.

ثانياً.الدعم المالي وتدرك إسرائيل أيضا أن الدعم المالي لأي مواجهة أو حرب أو مقاومة لاحتلالها للمنطقة العربية يأتي بالدرجة الأولى من منطقة الخليج الغنية، وأن البترول العربي لعب دورا في حرب ١٩٧٣، ويلعب دورا أخطر في الوقت الراهن، مع ارتفاع أسعار النفط التي يقترب البرميل فيها من حاجز المائة دولار*، وتسعى إلى الحصول على احتياجاتها البترولية ومن الغاز الطبيعي من هذه المنطقة، بل لا تستبعد المشاركة في مشاريع استخراج النفط الخليجي.

ثالثاً.الموقف الرسمي والشعبي، حيث يوجد تناقض بين الموقفين الرسمي والشعبي. ففي الوقت الذي قررت فيه بعض الحكومات الخليجية رفع بعض أوجه المقاطعة الاقتصادية على إسرائيل، نجد الموقف الشعبي ملتزما وحريصا على تفعيل المقاطعة. كما يتميز التعاطي مع تلك القضية بوجود درجة من المرونة التكتيكية، فمن جانب يقبل الموقف الخليجي بفتح قنوات اتصال خليجية إسرائيلية، إلا أنه - من جانب آخر- يشدد في تصريحات رسمية على نقد ممارسات إسرائيل في الاراضي الفلسطينية.

ولا بد من الاشارة هنا أيضا الى أن دول الخليج ليست كتلة سياسية واحدة، لذا سوف تجد -كما حدث في الماضي - أن من الصعب عليها الاتفاق حول سياسة موحدة نحو اسرائيل، فبينما يمكن أن تطلق دول مثل عمان والبحرين وقطر مؤشرات معينة باتجاه اسرائيل، من غير المتوقع ان تفعل دول أخرى مثل الكويت والسعودية هذا ولو في المرحلة الاولى على الاقل.

ففي تشرين الأول ١٩٩٤، وافق مجلس التعاون الخليجي على الغاء مقاطعته للدول والشركات التي لها علاقات اقتصادية مع اسرائيل لكن ممثلي دول مجلس التعاون أكدوا ان المقاطعة المباشرة لاسرائيل سوف تستمر الى ان يتم التوصل لاتفاق سلام شامل بينها وبين الدول العربية المجاورة لها(١).

***حرب تشرين ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل، وكان سلاح النفط من أقوى سلاح ضد الغرب.**

(١) غوزاتسكي يوئيل، تطبيع علاقات إسرائيل مع دول مجلس التعاون، ،مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤ - ٤- ٣) الأهمية الاقتصادية للخليج ومضيق هرمز

تتمركز معظم مناطق إنتاج النفط في العالم بالقرب من المضايق البحرية؛ لذلك فهي تشكل صمامات لإمدادات العالم والدول الصناعية تحديدا بالطاقة، وكثيرا ما يتسبب ذلك في نشوب صراعات بين الدول للهيمنة على هذه الممرات البحرية؛ لضمان عدم تعرض مصالحها للتوقف في حالة السيطرة عليها من قبل الأعداء. ويوجد في العالم حوالي ٤٣ مضيقا مائيا تجوبها السفن التجارية، وناقلات النفط العملاقة ويهددها القراصنة.

يعتبر مضيق هرمز من أهم الممرات المائية في العالم باعتبار أن الاقتصاد العالمي يمر من خلاله، إذ تعبره أكثر من ٣٠٢٠ ناقلة نفط يوميا بمعدل ناقلة نفط كل ٦ دقائق في ساعات الذروة.

يقع مضيق هرمز في منطقة الخليج، ويفصل بين مياه الخليج العربي من جهة، ومياه خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، وتطل عليه من الشمال جمهورية إيران الإسلامية، ومن الجنوب سلطنة عمان التي تشرف على حركة الملاحة البحرية فيه باعتبار أن ممر السفن يأتي ضمن مياهها الإقليمية.

ويعتبر المضيق في نظر القانون الدولي جزءا من أعالي البحار، ولكل للسفن الحق والحرية في المرور فيه ما دام لا يضر بسلامة الدول الساحلية أو يمس نظامها أو أمنها.

ولذلك يكتسب مضيق هرمز أهميته في هذا المجال، لكونه يعد بمنزلة عنق الزجاجة في مدخل الخليج الواصل بين مياه الخليج العربي شبه المغلقة والبحار الكبرى على المحيط الهندي، وهو المنفذ الوحيد للدول العربية المطلة على الخليج عدا المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

وحيث لم تكن الملاحة يوما عبر هذا المضيق موضوع معاهدة إقليمية أو دولية، وكانت الملاحة تخضع في المضيق لنظام الترانزيت الذي لا يفرض شروطا على السفن ما دام أن مرورها سيكون سريعا، ومن دون توقف أو تهديد للدول الواقعة عليه (١).

وقد بقي المضيق موضوع رهان إستراتيجي بين الدول الكبرى، حيث ترى الدول المستهلكة للبترول أن سلامة المضايق أمر في غاية الأهمية للوصول إلى منابع النفط، وأنه الطريق الأهم لإمدادات النفط العالمية، حيث تنتج الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي: السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر، وسلطنة عمان، والبحرين (حوالي **15** مليون برميل يوميا) ، وتعبر أغلب صادراتها مضيق هرمز.

إن أي تدخل عسكري في هذا المضيق الاستراتيجي الواقع عند مدخل الخليج قد يضاعف أسعار النفط خلال ساعات قليلة، ويوجه ضربة للاقتصاد العالمي قد تقفز إلى **250** دولارا للبرميل نتيجة أي إغلاق*.

---

(١) **صحيفة "فورين بوليسي "الأمريكية ،أهمية مضيق هرمز، العدد ١٢٥ في ٢٠٠٨ م**

* **مؤسسة "ستاندرد أند بورز "لتقييم المخاطر والائتمان هي المؤسسة التي أنشئت** في عام ١٩٨٨، والتي تختص بـ **مؤسسات المال والأعمال والمصارف وشركات التأمين مخاطر بنسبة ١٠٠ % مخاطر بنسبة ٢٥% مخاطر بنسبة ٥% .**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤-٥-٤) تأثير اغلاق مضيق هرمز

وهناك الكثير من التقديرات بشأن الأهمية الاقتصادية للمضيق، لكن لا يسعنا إلاّ أن نشير إلى بعض الاعتبارات المهمة في هذا الصدد؛ فمنطقة الخليج العربي تسيطر على محيط نفطي يحوي (٧٣٠) مليار برميل. ولو حدثت هجمات على الملاحة التجارية في الممر المائي الدولي الذي تتقاسم إيران سواحله فسيعطل صادرات النفط من أكبر منتجي منظمة البلدان المصدرة للبترول(أوبك)، ويضرب الاقتصاديات المنتعشة لدول الخليج، وأن أي محاولة لإعاقة تدفق النفط عبر الممر سيكون لها ارتدادات في جميع أنحاء العالم.

ونظراً لارتباط اقتصاديات دول المنطقة بالنفط، فإن أي احتمال بإغلاق المضيق لأي سبب سوف يلقي بظلاله على (٨٨%) من الصادرات النفطية السعودية، و (٩٨%) من الصادرات النفطية العراقية، و (٩٩%) من الصادرات النفطية الإماراتية، و (١٠٠%) من الصادرات النفطية لكل من قطر والكويت، هذا فضلاً بالطبع عن (٩٠%) من الصادرات النفطية الإيرانية.

إن إغلاق الممر أمام الملاحة التجارية أو شن هجمات على ناقلات نفط مارة فيه من شأنه أن يرفع أسعار النفط لتقترب من أعلى معدلاتها.

ويعتقد خبراء نفط كثيرون أن الأسعار في مثل هذه الحالة يمكن أن تتضاعف بسهولة إلى أن يعاد فتح الممر. بينما إيران هي أكثر دولة تعتمد على الممر لتصدير منتجاتها؛ لذلك فإن المنطق يغيب بشكل صارخ في هذا الصدد، وسبق أن هددت إيران صراحة بإغلاق الممر من قبل خلال الحرب العراقية الإيرانية من **1980** إلى **1988** عندما بدأ الغرب خاصة الولايات المتحدة في مساندة العراق"[١].

إن الحرب التي سميت وقتها "بحرب الناقلات "تعيد إلى الأذهان ما يمكن أن يحدث، حيث هوجمت أكثر من ٥٠٠ سفينة، وقتل أكثر من ٤٠٠ مدني، وانخفضت الصادرات الإيرانية بنسبة ٥٠%، وتأثير أي نزاع عسكري في الممر أو قريبا منه على اقتصاديات الخليج سيكون كارثيا، بينما ستكون إمدادات النفط إلى اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأكثر تضرراً.

وطبقا لذلك فإن الإغلاق سيضر بما يقرب من ٨٨%من صادرات النفط الخام السعودية المحمولة بحرا، وكل الإمدادات القادمة من الإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر، وكل الصادرات العراقية تقريبا، و٩٠% من شحنات النفط الإيرانية.

وستكون اليابان التي تحصل على ٢٦% من النفط الخام عن طريق الممر هي الأكثر تضررا، إذ تغطي الشحنات ٨٥% من احتياجاتها النفطية[٢]. إذ يمر من خلاله ما يقرب من ١٩ مليون برميل نفط خام يوميا، إضافة إلى المشتقات النفطية الأخرى، وهذا يعني أن إغلاق المضيق سوف يحرم العالم من كل هذه الكميات.

---

(١) محمد شحات عبدالغني، التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز: قراءة في الواقع والتداعيات، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد (٥٥)، خريف ٢٠٠٨م، ص ١٠.

(٢) مظلوم جمال ، أزمة الملف النووي الإيراني، محاضرة وكالة أنباء شينجواه الصين في القاهرة، ١٥-٩-٢٠٠٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤- ٥ -٥) إيجاد البدائل والحلول

وقد عمدت الدول المنتجة للنفط والغاز إلى التوجه نحو مد خطوط الأنابيب لنقل منتجاتها من النفط والغاز لتفادي مشكلة المضايق البحرية، التي عادة ما تكون عرضة للخطر في حالة نشوب خلافات سياسية، ووقوع هذه الممرات المائية تحت التهديد عندما تنشب الحرب، ومن الممكن إيجاد البدائل الأتية:

أولاً. تقويم فكرة خطوط الأنابيب الناقلة، فمع نجاح بعض خطوط الأنابيب في السعودية والعراق، وجد أن أسهل طريق لتفادي إعاقة الملاحة في مضيق (هرمز)، هو بناء عدة خطوط أخرى يكون آخرها إما على البحر الأحمر أو على بحر العرب، وخليج عُمان، أو عبر الأراضي اليمنية حتى خليج عدن، لكن هناك مشكلة تعترض مثل هذه الخطوة تتمثل في طول المسافة، إذ لابد أن يمر الأنبوب المقترح عبر الكويت، والسعودية، والإمارات حتى يصل إلى بحر العرب عبر الأراضي العُمانية.

وكذلك لابد أن يمر عبر الأراضي السعودية الشاسعة إذا ما أريد أن يصل إلى البحر الأحمر، ويتعين عليه أن يخترق الأراضي اليمنية حتى يصل إلى خليج عدن، وهناك مشكلات أخرى، منها أن جزءاً من النفط المصدّر عبر هذه الخطوط سيتعين عليه أن يمر عبر أكثر من مضيق[٢]، مثل (باب المندب)، و (قناة السويس).

يُضاف إلى ذلك، الكلفة المالية الباهظة لبناء الخطوط وحمايتها، وأن بناء أحدها لا يغني عن بناء الآخر، بمعنى أن الخط الأنبوبي الذي يصل إلى البحر الأحمر سيمنع من تدفق الصادرات النفطية إلى شرق آسيا، مما يستلزم بناء إما الخط الواصل عبر الأراضي العُمانية حتى بحر العرب، أو الخط الواصل عبر الأراضي اليمنية حتى يصل لخليج عدن(١).

إن نسبة ٤٠% فقط من صادرات المنطقة يمكن أن تمر عبر هذه الأنابيب، مما يعني أن بقية إجمالي صادراتها النفطية لن تجد مخرجاً. والشيء الخطير هو أن تجهيز بناء هذه الخطوط سيستغرق من ٣ إلى ١٠ سنوات، وهي مدة كبيرة نسبياً لا تراعي احتمالات تطور الأزمة في الخليج بين لحظة وأخرى، ويمكن ملاحظة ذلك في خريطة رقم ٤- ٤.

ثانياً. حل أزمة الملف النووي الإيراني عبر الوسائل السلمية: إن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها. ولهذا السبب فإنه من المستبعد أن تقدم هذه الدول تسهيلات لوجيستية للعمليات العسكرية ضد إيران، بل إنها تحبذ الحل الدبلوماسي السلمي الذي يمكن ملاحظته من استطلاع الرأي في الفرضية الثالثة .

---

(١) مظلوم جمال ، أزمة الملف النووي الإيراني، محاضرة ملقاة في وكالة أنباء شينجواه الصين في القاهرة، ١٥-٩-٢٠٠٨م.

(٢)Monovanjan Vezboruah, U.S.statey in the Indian Ocean the International Response(New York Publishrs,1977)p132-138

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خريطة رقم ٤ - ٤
أهمية الخليج ومضيق هرمز

المصدر:

صحيفة "فورين بوليسي "الأمريكية ،أهمية مضيق هرمز، العدد ٥٤٢ واشنطن في ٢٠٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً. التعرف على المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية : حيث تؤثر في مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال طرح خمسة سيناريوهات هي: استمرار المجلس بنهجه الحالي، تحقيق الاندماج السياسي والاقتصادي، التفكك والتراجع، انفراد لدولة بالزعامة، التوسع الإقليمي. **وفيما يلي تحليل الحالات التالية:**

الحالة الأولى : استمرار المجلس بنهجه الحالي والذي يفرض تحديات ومخاطر جديدة على منطقة الخليج العربي، فإن من الضروري دراسة مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقدرته على مواجهة هذه التحديات والمخاطر.

الحالة الثانية : تحقيق الاندماج السياسي والاقتصادي أي تنفيذ جميع البرامج والخطط التي رسمها المجلس من خلال مؤتمراته لغرض تحقيق التكامل النقدي وبالتالي الاندماج السياسي والاقتصادي. وتعمل اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وتسعى دول الخليج للمحافظة على اقتصاديات مستقرة وأسعار صرف لعملاتها ثابتة وتخفيض معدلات التضخم فيها وتحقيق عائد مناسب للاستثمار.

الحالة الثالثة : التفكك والتراجع وهي الحالة نادرة الحصول لأن مجلس التعاون لدول الخليج العربية مسيرته بدأ منذ ١٩٨١، كمنظمة إقليمية تتميز بالخصوصية الذاتية، وهو يواجه العديد من المعوقات والمخاطر الأمنية والسياسية.

الحالة الرابعة: انفراد لدولة بالزعامة أي فكرة إيجاد فيدرالية خليجية على غرار دول الاتحاد الأوروبي، مطالباً بتفعيل النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي.

الحالة الخامسة: التوسع الإقليمي إن هذه الحالة مقبولة قد نتسجم مع متغيرات والتطورات في منطقة الخليج أي انضمام كل من العراق الجديد واليمن في عضوية المجلس بذلك ستؤثر بشكل إيجابي على سير المجلس بمايلي:

أ.تزايد عدد دول المجلس التعاون من ستة يصبح ثمانية دول عربية على الخليج العربي وتشكل دول ثمانية خليجية المنتجة للنفط.

ب. تزايد المساحة والموقع الإسترتيجي للمجلس عند انضمام كلا الدولتين العراق واليمن، بحيث في حالة إغلاق مصيق هرمز يمكن الأستعانة بسواحل اليمن وكذلك الاستفادة من الأراضي العراقية عبر الأردن وسوريا وتركيا.

---

(١) الكفري مصطفى العبد الله، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية الحوار المتمدن العدد ١٠٣١ في ٢٨,١١. ٢٠١٠، سدني.

(٢) الزيدي مفيد مركز الإمارات للدراسات والبحوث، دول مجلس التعاون الخليجي وعراق ما بعد انتخابات ٢٠١٠، الطبعة: ١ مجلدات: ١ ، دبي. 09 May, 2010

(٣) صحيفة "الوطن" الكويتية العدد 681 في ١٢,٦,٢٠١٠. قبل أكثر من عقدين كتب د. عبد الله النفيسي مقاله المثير عن مستقبل التغيير الكبير في الجغرافيا السياسية لدول المنطقة. وكرّر عضو مجلس الأمة الكويتي السابق د. عبدالله النفيسي مطالبته الدول الصغرى في الخليج، وهي الكويت والبحرين وقطر والإمارات، بالانضمام إلى السعودية، وحذر من مستقبل يهدد كيانها واستقرارها وأمنها إن لم تتحد معاً في كيان واحد هو المملكة العربية السعودية. وكان النفيسي قد دعا إلى إقامة صيغة حدودية أو فيدرالية لدول مجلس التعاون الخليجي، متخوفاً من افتراض زوال أغلب الكيانات السياسية في الإقليم وبقاء ٣ دول فقط هي السعودية وعُمان واليمن، وأدى هذا الطرح إلى ردود فعل في الشارع الكويتي ما بين متفق ومختلف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. تزايد عدد سكان المجلس والذي كان يعاني من نقص القوى العاملة وتعويض العمالة الأجنبية في دول المجلس الحالي. مثلت قضية العمالة الوافدة ولاتزال إحدى أهم القضايا والتحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي على المستويين القطري والجماعي خاصة بعد أن أصبح حجم هذه العمالة بها من الضخامة بحيث أضحت تشكل الغالبية بالنسبة لقوة العمل، بل في بعض الأحيان بالنسبة لإجمالي عدد السكان؛ حيث تحولت المجتمعات الوطنية في ثلاث دول خليجية، هي: الإمارات، وقطر، والكويت إلى أقليات داخل أوطانها وبنسب لا تزيد على ٥ .١٨% و٣٠% و٨ .٣٤% من مجموع سكان هذه على الترتيب، فيما اعتبر أكبر وأخطر هجرة للعمل في العصر الحديث[١] ويمكن ملاحظة الجدول رقم (٤- ٧)أدناه .

جدول رقم (٤- ٧)

المقارنة بين مجلس الحالي والمجلس بعد الانضمام العراق واليمن اليه

مجلس التعاون الخليجي قبل الانضمام العراق واليمن اليه		مجلس التعاون الخليجي بعد الانضمام العراق واليمن اليه	
عدد الدول	٦ ستة دول	عدد الدول	٨ ثمان دول
المساحة الكلية	٢,٠٥٨ مليون كلم مربع،	المساحة الكلية	٣,٠١٤,٣٨٣ كم٢
عدد السكان	36 مليون نسمة	عدد السكان	٨٦ مليون نسمة
عدد أفراد القوات المسلحة	٦٠٠الف فرد	عدد أفراد القوات المسلحة	١,٥ مليون فرد
حصة المجلس من أوبك *	١٤مليون ب/ي	حصة المجلس من أوبك	18مليون ب/ي
شعار المجلس		شعار المجلس	

*منظّمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)، هي منظّمة عالمية تضم إثناعشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها. ويختصر اسمها إلى منظمة الأوبك ويعمل أعضاء الأوبك لزيادة العائدات من بيع النّفط في السّوق العالمية. تملك الدّول الأعضاء في هذه المنظّمة ما يتراوح بين ثلثي وثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي المستخلص من النّفط. تأسّست في بغداد عام ١٩٦٠ من السعودية ، ايران ، العراق ،الكويت وفنزويلا ومقرّها في فينا.

المصدر: موسوعة ويكيبيديا. شبكة الأنترنيت.

(١)العرب محمد عز ، الإصلاحيون الجدد في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية- الأهرام- مصر- 2007م.

ملاحظة : تضليل المنطقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الربع

(٤- ٥) العوامل المشجعة لانضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليجي

هناك عدة عوامل مشجعة لانضمام العراق الجديد إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية (السوق الخليجية المشتركة) وكما يلي:

(٤- ٥ -١) العلاقات الدولية والانفتاح الدولي : عقب زوال النظام البائد في **9/4/2003** عاد العراق إلى مصاف المجتمع الدولي من حيث العلاقات الدولية، والتي تلعب دوراً هاماً بين الدول في هذا العصر، وذلك لتنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية.

تنشط الحكومة العراقية على عدة محاور اقليمية ودولية لأجل تنشيط الاقتصاد الذي يعاني من حالة تذبذب واضحة تتجلى في تباين شديد لمستوى التضخم بنسبة ٢٥,٤% الذي ضرب البلاد مضافاً اليه مشكلة البطالة بنسبة ٣٠% (١) التي ما تزال تراوح مكانها في ظل الركود الزراعي والصناعي للواقع التنموي الهش في العراق.

ويعتبر هدف السياسة الاقتصادية الرئيس في الوقت الحاضر هو القضاء على التضخم، الذي من شأنه السلبي رفع اسعار مشتقات الوقود مما يضيف عبئاً اضافياً جديداً على كاهل المواطن، وجلب الاستثمارات الاجنبية في القطاع الصناعي والنفطي، والتركيزعلى خفض الديون المستحقة على البلد من مخلفات النظام البائد من خلال تنشيط قرارات نادي باريس وحث دول الخليج على الغاء او تخفيض **40** مليار دولار التي هي الديون المستحقة على العراق من عهد نظام صدام، وكذلك معالجة آفة البطالة المستشرية. وحيث أن العراق مدين لدول الخليج بنحو ٤٠ مليار دولار، معظمها مستحقة للسعودية والكويت اللتين حثتهما الولايات المتحدة على ان تحذوا حذو دائني نادي باريس، الذي وافق في عام **2004** على الغاء **80** في المئة من ديون العراق في ثلاث خطوات على مدى اربع سنوات .

(٤- ٥ - ٢) الاتفاقية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية

إن جدولة انسحاب القوات المتعددة الجنسيات من العراق الجديد، والتي تم التوقيع عليها ودخلت علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية منعطفاً مهماً وجديداً تمثل في التوقيع على اتفاقيتي انسحاب القوات والإطار الاستراتيجي نهاية عام **2008** واللتان وعدتا بإنهاء ذلك الفصل القائم من العقوبات الدولية والوصاية الأممية، واسترجاع كامل سيادته ومكانته الدولية، كما وعدتا بحفظ أمنه وصيانة سلامته بوجه التهديدات الداخلية والخارجية (٢).

ان صدور قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٥١١ في ١٦ ت٢ ٢٠٠٣ ليعزز الاعتراف والتأكيد على السيادة الكاملة للعراق على اراضيه ومياهه واجوائه، وسيطرة العراق على قواته وادارة شؤونه واعتبار هذه الموافقة شرطا لتمديد القوات(٣).

إن الحليف الجديد الاستراتيجي للعراق هو أمريكا وله مصداقية عالية بالقول والفعل كان مشروع مارشال للنهوض باوربا في جميع المجالات. وهناك شواهد في التاريخ مثل اليابان وكوريا الجنوبية .

---

(١) صحيفة الأخبار ، الإنتعاش الاقتصادي في العراق ، العدد ١١٤٠ ، بيروت ٢٠٠٩.

(٢) اتفاقيتي انسحاب القوات والإطار الاستراتيجي نهاية عام 2008. مصدر سابق . (٣) موقع الأمم المتحدة، شبكة الإنترنيت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤- ٥ - ٣)الوضع الدولي والإقليمي:

إن الوضع الدولي والأقليمي في منطقة الخليج يتطلب دعم العراق الجديد ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معاً، وذلك لحماية منطقة الخليج من التوترات التي ستحصل ويمكن تلخيصها بما يأتي :

*البرنامج النووي الإيراني حيث ستمتد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج بشكل أكبر من باقي الدول العربية من تلك الأخطار :

أ - تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج :

مما لاشك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين :

الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث إن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق توجد القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند وباكستان والصين"، وفي الشمال توجد روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في تواجد روسيا ويوضح الجدول التالي رقم ٤ - ٨ مدى الخلل في القدرات التسليحية للدول الخليجية الست مقارنة بالتسلح الإيراني (١) .

ويضاف إلى هذا التباين معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة أو الالتزام بالحياة العسكرية.

أما الثانية فهي إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية، تنعكس آثاره على المنطقة، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعدا من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني.

ب.الأحداث في اليمن:

إن تأثير التطورات السلبية التي تشهدها اليمن قد تشكل تهديداً حقيقياً للمنجزات التي وصلت إليها دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات القليلة الماضية، باعتبار أن أمن واستقرار اليمن يعد عنصر أمن واستقرار لمنطقة الخليج العربي، وأن عزل اليمن قد يؤدي إلى اختلالات عميقة في المنطقة وبصورة يصبح معها الحديث عن أمن الخليج فاقدًا لأي قيمة أو مضمون.

والحقيقة أن اليمن بمحدودية موارده وضخامة سكانه حوالي 21* مليون لا يشكل مصدر قلق ولن يكون مبعث توتر، وكلما زادت فرص اندماجه في هذا التكتل الإقليمي، تشعبت مصالحه وتشابكت منافع سكانه وارتبطوا ببعضهم إلى الحد الذي لاشك أنه سيعمل على إذابة الفوارق ويحفز فرص الدفاع عن المصالح، خاصة أن تلك الفوارق ينظر لها البعض أنها السبب المانع لتسارع الخطى نحو مرحلة أكثر تقدما للاندماج في مجلس التعاون الخليجي من المرحلة التي مازال عليها حتى الآن وضع اليمن في هذا التكتل.

*** موقع موسوعة ويكبيديا مصدر سابق.**

(١) الحسن عمر، العلاقات اليمنية – الخليجية ، رؤية عن القرب، مجلة شوؤن العصر العدد ٣٦ ، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، صنعاء ٢٠١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم ٤- ٨

يوضح الخلل في ميزان القوى العسكري بين إيران والدول الخليجية الست

الدولة	عدد القوات	الدبابات	صواريخ أرض جو	طائرات مقاتلة	وحدات بحرية		باتريوت	ميزانية الدفاع بالمليار
					وحدات سطحية	غواصات		
السعودية	٢٠١ آلاف منهم ٧٥ ألفا حرس وطني	٩٠٠ من بينها ٣١٥ أم – إيه ٢ ابرامز	٣٣ بطارية نحو نصفها ١ – هوك	٢٩٤ منها ١٧٤ أف ١٥ –	٣٤	--	٢٠	٢٧,٢
الإمارات	٥٠٥٠٠	٥١٦ من بينها ٣٦٠ من طراز ليكيوك	٨ منها ٣ بطاريات هوك	١٠٦	١٨	--	--	
عمان	٤١٧٠٠	١٥٣	٥٠	٤٠	١٣	--	--	٢,٤
الكويت	١٥٥٠٠	٢٩٠ منها ٢١٨ م –١ إيه ٢ ابرامز	١٠ بطاريات منها ٤ هوك	٨١ منها ٤٠ أف إيه ١٨	١٠	--	5	٣,٣
قطر	١٢,٣٠٠	٣٠	٧٥ سام أرض جو منها ١٢ ستنجر	١٨	٧	--	--	١,٥
البحرين	١١,٠٠٠	١٤٠	بطاريتان	٣٤ منها ٢٢ أف – ١٦	١١ بينها قرقاطة	--	--	٠,٣١٥
العراق	تعاني القوات العراقية التقليدية والتسليح بعد صدام من الإهمال، وهناك خطط لإقامة جيش من ٣٠ ألف جندي، القوات الحالية هي نحو ١٠ آلاف جندي تركز على الأمن الداخلي							
إيران	٥٤٠,٦٠٠	١٥٦٥	٧٦ بطارية منها واحد هوك وبعضها ستنجر	٣٠٦	٥٩ منها ١٠ هودونج و ٤٠ بوجامر	٣ من طراز كليو	--	٩,١

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية – لندن (التوازن العسكري ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤) .

(٤- ٥ -٤) تقييم تجربة دول مجلس التعاون الخليجي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذا كان من المجمع عليه أن تجربة السوق الأوروبية المشتركة هي تجربه نموذجية في مجال التكامل الاقتصادي، فإن من المجمع عليه أيضا أن أي تجربة أخرى في هذا المجال بما في ذلك تجربة مجلس التعاون الخليجي لم تبلغ بعد ما بلغته التجربة الأوربية من كمال، وإن تفاوتت درجات النجاح بين التكتلات الاقتصادية في المناطق الجغرافية المختلفة على اتساع الكرة الأرضية.

لاشك أن مجلس التعاون الخليجي حاول جاهدا الأخذ بنظام المجموعة الأوربية ولكنه لم يفلح في الاقتداء بها في بعض المبادئ الأساسية التي تمثل حجر الزاوية في نجاح أي تجربة في التكتلات الإقليمية، والدليل على ذلك هو ما يأتي:

أولاً. اذا كانت دول المجموعة الأوروبية قد قبلت التنازل عن قدر من سيادتها الوطنية لصالح المؤسسات فوق القوميةSupra - National ومن ثم إذا تعارض أي نص في قانون أو قرار داخلي مع القوانيـــن أو القـرارات التي تصدرها المؤسسات فوق القومية فإن الأخيرة تكون هي الواجبة في الإعمال والنفاذ وأما القوانين أو القرارات الداخلية فتصبح لاغيــة.

إذا كان هذا هو المعمول به في نطاق المجموعة الأوروبية فإن الأمر ليس كذلك في نطاق مجلس التعاون الخليجي، ذلك أن مجلس التعاون الخليجي انتابته مخاوف من تذمر بعض الأعضاء متى انتقصت سيادته حتى ولو كان ذلك بسبب مصلحة المؤسسات فوق القومية والمجلس لم يشأ إهدار المبدأ كلية، بل حرص على العمل به ولكن مع إحاطته بتحفظات وقيود تتمثل فيما يأتي:

أ. تركيز السلطة التشريعية في يد المجلس الأعلى. وقد ترتب على ذلك غلق سلطة الهيئات والمؤسسات الأدنى من مباشرة صلاحيتها على الوجه الأكمل. ولعل مجلس التعاون الخليجي لم ير في ذلك بدعمه، حيث سبقته جامعة الدول العربية إلى إقرار مثل هذا الأسلوب في إدارة شؤون الجامعة ، وهو أمر ثبت فشله على نحو ما آلت إليه شئون هذه الجامعة.

ب. اتخذ المجلس قاعدة الإجماع في التصويت كمبدأ عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالنواحي الموضوعية والاكتفاء بالأغلبية في الأمور المتعلقة بالنواحي الإجرائية، وهو أمر يشكل مسخاً للمبدأ الوارد بالمادة ١٤٨ من معاهدة روما المنشأة للسوق الأوروبية المشتركة، ذلك أن هذه المادة أخذت بنظام التدرج في التصويت في النواحي الموضوعية، وذلك على ثلاث مستويات: الإجماع في حالات محددة على سبيل الحصر وهي الحالات المتعلقة بالنواحي البالغة الأهميه ثم الأغلبية بنسبة عالية في الحالات الهامه ثم الأغلبية المطلقة (النصف +١) في الحالات الأدنى(١).

ج. أجاز ميثاق المجلس للدول الممتنعة عن التصويت عدم الالتزام بما يقرره المجلس، وهو أمر يؤثر بالسلب على قرارات المجلس، ويزيد من نعرة السيادة الوطنية ويضعف من سلطة المجلس.

***مؤسسات فوق القومية:هي المرسسات التي لها الحق باتخاذ القرارات المناسبة و التي تلتزم الجميع بها.**

(١) بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية- المعهد العربي للتخطيط – الكويت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبدو أن المجلس قد تأثر في هذا الصدد بنص المادة السابعة *من ميثاق جامعة الدول العربية الذي جاء على النحو الأتي:
"أن ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركه في الجامعه العربيه وما يقرره المجلس بأكثرية الأعضـــاء يكون ملزما لمن يقبله."
ثانيا.اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي مفهوم " التعاون "أساساً لتطوير علاقتها بدلا من مفهوم " التكامل"، وهو ما يقلل من مقتضيات التكامل من حزم ودقه في تنفيذ المراحل التالية التي ينبنى عليها نظام التكامل، وذلك على النحو الذي انتهجته المجموعة الأوروبية، حيث وضعت لنفسها برنامجاً زمنياً محدداً لا يقبل التأجيل ولا التأويل، ووضعت لهذا البرنامج شروطاً قاسية تتعلق بكل مرحله بل ولم تسمح لنفسها الإنتقال من مرحله الى مرحله أخرى الا بعد التأكد من نجاح المرحلـــة الأولى، وأما مفهوم التعاون فهو يعنى في حده الأقصى تهيئة الدول الست بشكل تدريجي لمرحلة الوحدة الإندماجية.
ثالثاً. طبيعة التكامل السائد بين دول مجلس التعـاون الخليجي لوجدناه تكاملاً تجارياً وليس تكاملاً اقتصادياً، ومثل هذا التكامل يصلح للدول المتقدمة وليس للدول النامية لأن الدول المتقدمة تملك جهازاً إنتاجيا مرناً ومتقدماً، وهو ما تفتقر إليه الدول النامية ومن بينها الدول الخليجية.
رابعاً. كان بوسع مجلس التعاون الخليجي أن يحقق مزيدا من الفاعلية فيما لو أتخذ من تجربة دولة الإمارات(١) في الإتحاد منهجا له، وهو منهج موفّق حيث جرى على فحوى ما هو معمول به في ميثاق المجموعة الأوروبية ولا أدل على ذلك من أن مسألة وزن الأصوات داخل دولة الإمارات لا يجعل لكل إمارة صوتاً بل يجعل لكل إمارة عدداً من الأصوات يتناسب مع ثقلها داخل الاتحاد، تماماً كما هو الشأن في ميثاق المجموعة الأوروبية.
خامساً. لعل أبرز العوامل التي ساهمت في استقرار مسيرة العمل الخليجي هي أن هذه المسيرة لم تكن وليدة رغبة سياسية من قيادات دول مجلس التعاون بقدر ما كانت استجابة لعوامل موضوعية ساعدت أساساً على قيام المجلس وأمنت فيما بعد استمراره، فالروابط الاجتماعية بل والتداخل الأسري في بعض الأحيان والوحدة الجغرافية والطبيعية بين مكونات المشروع السياسي الخليجي، فضلاً عن التماثل النسبي في كثير من أساسيات الحياة السياسية والتشابه في الهياكل الاقتصادية والإنتاجية، إلى جانب وحدة الموروث الاجتماعي والثقافي جعلت تجربة مجلس التعاون بمنأى عن الخضات والتذبذبات التي شهدتها تجارب أخرى.

*** موقع الجامعة العربية ، ميثاق جامعة الدزل العربية ، شبكة الإنترنيت.**

(١) المادة (١٠١) من دستور دولة الأمارات، وفي نطاق المحكمة الاتحادية العليا في الإمار ات، نجد أن أحكام هذه المحكمة ملزمة لكافة الإمارات الداخلة في الإتحاد، فإذا ما قضت هذه المحكمة بعدم دستورية قانون أو لائحة أو قرار صادر عن إحدى الإمارات و يتعارض مع دستور دولة الإتحاد تعين على السلطة المعنية في الإمارة اتخاذ ما يلزم من تدابير للإزالة المخالفة الدستورية أو تصحيحها، وذلك كله وفقا للنص التي تجد هذه المادة صداها في ميثاق المجموعة الأوروبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس
الدولة العراقية وطبيعة أنظمتها السياسية

(٥-١) المقدمة
(٥-٢) المبحث الأول : نبذة تاريخية عن العراق، التاريخ القديم لبلاد ألرافدين
(٥-٢-١) الدولة العراقية الحديثة
(٥-٢-٢) المرحلة الشمولية - الثورية
(٥-٢-٣) سمات المرحلة الشمولية
(٥- ٣) المبحث الثاني : العراق الجديد ودوره في ظل التطورات السياسية
(٥- ٣- ١) تشكيل مجلس الحكم
(٥- ٣- ٢) مهام مجلس الحكم
(٥- ٤) المبحث الثالث : تطور العملية السياسية
(٥- ٤ - ١) المصالحة الوطنية
(٥- ٤ -٢) الطائفية
(٥- ٤ - ٣) التدخلات الاقليمية
(٥- ٥) المبحث الرابع : مكانة العراق الجديد السياسي
(٥- ٤ - ١) مستقبل العملية السياسية في العراق الجديد
(٥- ٤ - ٢) علاقات العراق مع الدول الخليجية
(٥- ٤ - ٣) مستقبل علاقات العراق مع الدول الخليجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس
الدولة العراقية وطبيعة أنظمتها السياسية

(٥-١) المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالجوانب التاريخية لكل من بلاد الرافدين والدولة العراقية الحديثة والعراق الجديد وطبيعة أنظمتها السياسية التي تختص الدراسة بها. وكذلك توضيح العملية السياسية في العراق الجديد التي استخدمها الباحث بتحديد كل من تشكيل مجلس الحكم ومهامه، والمصالحة الوطنية، وعلاقات العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي ومستقبل العملية السياسية في العراق الجديد.

(٢- ٢) المبحث الأول: نبذة تاريخية عن العراق، التاريخ القديم لبلاد الرافدين *:

لقد تشكلت الحضارة الأولى في بلاد الرافدين على يد سكان مابين النهرين القدماء بعد سنة ٦٠٠٠ ق .م، وظهرت المستوطنات التي أصبحت مدناً[١] في الألفية الرابعة ق.م ويمكن تلخيصها بما يلي :

أولاً. السومريون أقدم هذه المستوطنات البشرية هناك أوريدو وأوروك (الوركاء) في الجنوب حيث أقيم فيها معابد من الطوب الطيني وكانت مزينة بمشغولات معدنية وأحجار واخترعت بها الكتابة المسمارية، وجاءت محصلته بروزاً مبكراً لدول المدن في الحضارة السومرية[١].

ثانياً . الأكديون استولى الأكديون وآلت إليهم السلطــة في نحو (٢٣٥٠ ق.م) بقيادة زعيمهم سرجون العظيم وجعل مدينة أكد عاصمته.

ثالثاً. الكوتيون (الجوتيون) وظل حكم الأكاديين حتى أسقطه الجوتيون عام ٢٢١٨ ق.م. وهم قبائل من التلال الشرقية. وبعد فترة ظهر العهد الثالث لمدينة أور وحكم معظم بلاد مابين النهرين[٢].

رابعاً. العيلاميون لقد جاءوا ودمروا أور سنة ٢٠٠٠ ق.م". وسيطروا على معظم المدن القديمة ولم يطوروا شيئاً حتى جاء حمورابي من بابل ووحد الدولة لعدة سنوات قليلة في أواخر حكمه.

خامساً. الحيثيون وتمكن الحيثيون القادمون من بلاد الأناضول من إسقاط دولة البابليين ليعقبهم فورا الكوشيون لمدة أربعة قرون.

سادساً . الميتانيون وبعدها استولى عليها الميتانيون (شعب لا سامي يطلق عليهم غالبا اسم حوريون أو الحوريانيون) القادمون من القوقاز وظلوا ببلاد مابين النهرين لعدة قرون ويمكن ملاحظة الخريطة رقم ٥- ٥ أدناه.

سابعا. الآشوريون، وظـهرت دولة آشور في شمال بلاد مابين النـهرين وهزم الآشوريون /* الميتانين واستولوا علي مدينة بابل عام ١٢٢٥ ق.م. ووصلوا البحر عام ١١٠٠ ق.م. الميلادي أخذت البلاد اسمها الجديد العراق بمعنى الجذر، الأصيل، العريق، أرض السواد.

---

(١) باقر، طه ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ط٢ سنة ١٩٥٥ بغداد ، ص١٦.

" ق. م يعني التاريخ قبل ميلاد السيد المسيح

(٢) موسوعة ويكيبديا، موقع جمهورية العراق، تاريخ بلاد الرافدين، شبكة الانترنيت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً. الاخمينيون واليونانيون بدءاً بالإسكندر المقدوني مرورا بالدول السلجوقية والفرس الساسانيون وحلفاءهم ملوك بني لخم (المناذرة)(١).

تاسعاً . العصر الإسلامي، ومع الفتح الإسلامي لبلاد ما بين النهرين في القرن السابع عاشراً . الدولة العباسية في عام ٧٦٢م قام العباسيون بإنشاء مدينة بغداد، بلغت قوة الدولة العباسية أوجها وعرفت بعصر إزدهار العلوم في عهد هارون الرشيد، وأصبحت في ذالك العصر مركزاً للحضارة العربية والإسلامية، وبلغت مستوى متطوراً في مجال الزراعة ومخزناً للحبوب- إنتاجاً وتصديراً، كذلك تشير بعض التقديرات إلى بلوغ سكان العراق إلى ثلاثين مليون نسمة في ذلك العهد(٢).

إحدى عشر. خضع العراق تحت حكم الإمبراطورية العثمانية في عام ١٥٣٤م وتم تقسيم العراق إلى ثلاث ولايات، بغداد **1869** والموصل ١٨٧٩ والبصرة ١٨٨٩، وتم توحيدها١٩١٠ ودام حكم الإمبراطورية العثمانية في العراق حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

ثاني عشر.الاحتلال البريطاني، تم احتلال العراق سنة ١٩١٦م خلال الحرب العالمية الأولى، حيث وقع العراق تحت الاحتلال البريطاني ثم الانتداب ثم حصل على استقلاله من المملكة المتحدة في العام ١٩٢١.

خريطة رقم (٥- ٥)

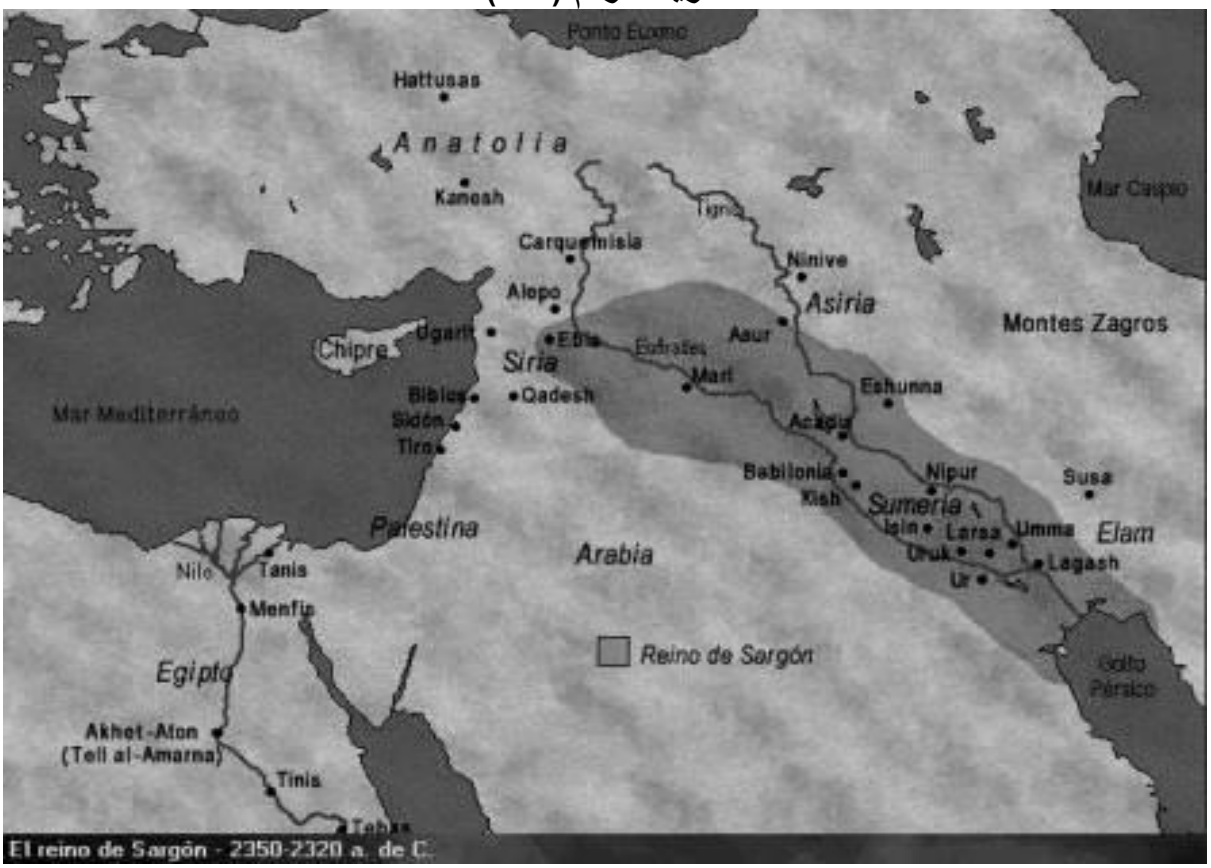

خارطة أول دولة عراقية موحدة في زمن الملك العراقي الشهير(سرجون الاكدي) حوالي ٢٣٠٠ ق. م

المصدر: مجلة ميزبوتاميا، العراق القديم ، العدد 5 مركز الدراسات الأمة العراقية، بغداد، ٢٠٠٩، ص٤.

(١).Marr,Phebe, The Modern History of Iraq,1995, p.13

(٢) مجلة ميزبوتاميا، العراق القديم ، العدد 5 ، مركز الدراسات الأمة العراقية، بغداد، ٢٠٠٩، ص٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥-٢-١) الدولة العراقية الحديثة

تأسست المملكة العراقية عندما كان تحت الانتداب البريطاني، وارتبط تأسيس هذه الدولة بالنظام الليبرالي في المرحلة التي اشتدت فيها النزعات بين الدول الكبرى حول تقسيم العالم وحصول على المستعمرات. حيث تقسم المرحلة الليبرالية – الملكية إلى ثلاث فترات متميزة منها:

أ. الفترة الأولى ١٩٢١- ١٩٣٢ (الانتداب)

وهي الفترة التي تتسم بإنجاز أربع مهام رئيسة من قبل بريطانيا وهي: تأسيس إدارة محلية وكيان سياسي للدولة الجديدة، وإقرار وضعها السياسي (نظام الملكي)، تثبيت حدود للدولة الجديدة، وتأمين حصول الموافقة الدولية عليها، وكذلك حماية المصالح البريطانية خاصة النفط بموجب اتفاقية سان ريمو صدر قرار عصبة الأمم ١٩٢٠,٠٤,٢٥ بمنح بريطانيا سلطة الانتداب على العراق(٢).

ب. الفترة الثانية ١٩٣٣- ١٩٤٥ (الاحتلال البريطاني الثاني)

وهي الفترة التي برزت فيها المشكلة الإثنية، وتعاظم دور الجيش في السياسة، وتعاقبت الانقلابات العسكرية، لتنتهي بالاحتلال البريطاني الثاني للعراق.

ج. الفترة الثالثة ١٩٤٦- ١٩٥٨ (سقوط التاج)

هي الفترة التي جسدت تزايد عمق الرباط الملكي بالحليف البريطاني وشيوخ القبائل، وعموماً، فإن السياسة الخارجية للنظام الملكي التي أصرت على تبعية البلاد لبريطانيا، والدور الرئيس للعائلة الهاشمية.

وبموجب النظام الدستوري في العراق الملكي أصبح العراق دولة دستورية وفق دستور عام ١٩٢٥م والتي تشبه الأنظمة البرلمانية التقليدية، وتضمن الدستور مبدئين رئيسين أولهما مسحة ديمقراطية من خلال ربط تأليف الوزارة وبقائها بموافقة السلطة التشريعية المنتخبة، وثانيهما اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث وفق نظام الرقابة المتبادلة والتوازن في عملية التنفيذ **check and balance**، وتضمن الدستور مبدئين رئيسيين، الهيكلية الرئيسة: العراق دولة ذات سيادة ملكية وراثية وشكلها نيابي.

(٢-٢-١) المرحلة الشمولية – الثورية (الجمهورية ١٩٥٨)

بالرغم من التقدم المادي، إلا أن الملكية فشلت في كسب الدعم الشعبي وخاصة ثقة الجيل الجديد من الشباب. فقبل الثورة، كان العراق يفتقر إلى قيادة متنورة قادرة على تحقيق التقدم والفوز بثقة الجماهير.

كان الجيل الجديد قادرا على تقديم مثل هذه القيادة، لكن القادة القدامى عارضوا واستمروا بانتهاج سياسة خارجية غير شعبية، يضمنها التحالف مع بريطانيا من خلال المساهمة في حلف بغداد ومعارضة تشكيل الجمهورية العربية المتحدة.

أتى العهد الجمهوري بعد الإطاحة بالنظام الملكي في عام ١٩٥٨م، تحول العراق إلى النظام الجمهوري، ومن ثم شهدت البلاد ثلاث فترات في العهد الشمولي منها:

---

(1).رشيد، عبدا لوهاب حميد، العراق المعاصر، دمشق ٢٠٠٢، الطبعة الأولى، دار المدى الثقافة والنشر، دمشق،ص٧٣.

(٢). الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزرات العراقية، بغداد ١٩٨٣، ج١، ص٦٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفترة الأولى ١٩٥٨- ١٩٦٣ (عهد عبد الكريم قاسم)

مع نجاح الثورة تم تشكيل مجلس السيادة، وكذلك صدر الدستور المؤقت مؤهلاً صدور الدستور الدائم بعد استفتاء حر، وقد حصر السلطتين التشريعية والتنفيذية لمجلس الوزراء، وحدد وظيفة مجلس السيادة في المصادقة على الأعمال التشريعية بمجلس الوزراء، وممارسة مهام المراسيم لرئيس الدولة. وفي هذه الفترة بدأت تنمو الخلافات والتوترات بين قادة النظام الجديد، وخصوصاً الخلاف الشخصي بين كل من قاسم وعارف[١] ، ورغم عدم الاستقرار السياسي الذي صاحب ثورة تموز ١٩٥٨، إلا أن النظام الجديد توجه منذ البداية نحو معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والخدمات والإصلاح الزراعي وحقوق العراق النفطية، علاوة على إعادة السياسة الخارجية للعراق على أساس الحياد الايجابي وخروج العراق من منطقة الإسترليني وحلف بغداد وحل الاتحاد الهاشمي وبناء علاقات سياسية واقتصادية مع المعسكر الاشتراكي.

الفترة الثانية ١٩٦٣-١٩٦٨ (عهد العارفين)

بسبب الصراعات والتوترات بين الأقطاب المعارضة للنظام من جهة، والصراع بين البعثيين والقوميين والشيوعيين من جهة أخرى نجح انقلاب٨ شباط ١٩٦٣ الذي كان من صنع البعث، حيث لم ينته الصراع بمصرع قاسم، إذ استمر القتال بين الانقلابين وقيادة المقاومة من الشيوعيين، حيث بدأت حملة التصفيات ضد قوى اليسار العراقي من قبل الانقلابين، وما حدث مع الحزب الشيوعي، مرة أخرى حصل كذلك إقصاء مع البعث في هذه الفترة إلى ١٩٦٦، وبعد مقتل عبد السلام عارف وتولي الحكم عبد الرحمن عارف، حيث تتسم هذه الفترة بهدوء نسبي واستمرار النظام الجديد بتنفيذ الخطة التفصيلية لعهد قاسم، وتم صياغة الخطة الاقتصادية الخمسية الجديدة للسنوات ١٩٦٥- ١٩٦٩، إلا أن الحكومة ليست قوية لإدارة شؤون البلاد وذلك بسبب كثرة التجاوزات على القانون وانتشار الواسع للفساد في جهاز الدولة.

الفترة الثالثة ١٩٦٨- ٢٠٠٣ (عهد البعث)

في هذه الفترة قام انقلاب ١٧-٣٠ تموز في عام ١٩٦٨ م ، حيث تم الإطاحة بنظام حكم الرئيس عبد الرحمن عارف في العراق، وتولى حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة بما يعرف "بالثورة البيضاء" بقيادة أحمد حسن البكر، ونائبه صدام حسين.

تميز بعث ١٩٦٨ بقيادة جديدة أكثر عملية وقدرة على المناورة، أشد قسوة، وعلاوة على ذلك كان أكثر عزماً على بلوغ السلطة والاحتفاظ بها واحتكارها، فبعد أن تعلم دروس فشله في عام١٩٦٣ ، حيث بدأ البعث تنفيذ سلسلة إجراءات مخططة تلخصت في إخماد المعارضة سواء باستخدام الترغيب أم بوسائل شديدة العنف، دعم وجود الحزب وتعزيز سلطته في مؤسسات الدولة، وكذلك تصفية الصراعات داخل الحزب، أي سيطرة الجناح المدني على الجيش لقطع دابر الانقلابات العسكرية المحتملة.

ركز البعث منذ تسلمه السلطة على إنشاء نظام الحزب الواحد (الحزب القائد)، فبالإضافة إلى ممارساته الآنية المستمرة بإحلال عناصره في كافة مؤسسات الدولة من

---

(١) دان ، أوريل ، ترجمة ، فتح الله جرجيس، العراق في عهد قاسم ، السويد، دار نيز للطباعة والنشر ١٩٨٩، ص٢٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدنية وعسكرية وتنظيمات مهنية وشعبية، اتجه كذلك نحو البناء الهيكلي لمؤسسات حكمه وفي سياق عمليات تنظيمية صارمة وأهمها:

أولاً.إصدار بيان ١١آذار ١٩٧٠ لغرض إنهاء القتال في الشمال العراقي مع الأكراد بقيادة الملا مصطفى البرزاني، وقاد صدام حسين المفاوضات بنفسه وتوصل الطرفان إلى اتفاقية ١١ آذار١٩٧٠ تضمنت لأول مرة الاعتراف الرسمي بالحكم الذاتي للأكراد وتمثيلهم المتناسب في المركز.

ثانياً. إصدار الدستور المؤقت في ٣ تموز ١٩٧٠ متضمنا شكل الحكومة وأيديولوجية الحزب: العراق جمهورية شعبية هدفها تحقيق دولة عربية واحدة ذات نظام اشتراكي، الإسلام دين الدولة الرسمي، مع ضمان الحريات والممارسات الدينية، العراق مكون من القوميتين العربية والكردية، بالإضافة إلى ذلك الاعتراف بالحقوق القومية للأكراد.

ثالثاً. محاولة كسب القوى السياسية الفعالة في العراق وخاصة الحزب الشيوعي، حيث توجت محاولاته بالتوقيع على ميثاق العمل الوطني في ١٧ تموز ١٩٧٣ بين الطرفين (البعث والشيوعي) وأصبحا طرفين رئيسين في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية التي أسست[١] لاحقاً في العام ١٩٧٣.

رابعاً.إعلان تأميم النفط في ١ حزيران ١٩٧٢ لغاية ١ كانون الأول ١٩٧٣ وبذلك كان نظام البعث قد حقق التأميم الكامل للنفط العراقي.

خامساً. توقيع اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ مع شاه إيران، حيث وافق الأخير على سحب تأييده للأكراد مقابل اعتراف العراق بإدعاءات إيران في ممر شط العرب[٢] .

سادساً. تم إجراء الإصلاحات الاقتصادية، حيث اتخذت السياسة الاقتصادية لنظام البعث في خطته الخمسية ١٩٧٠- ١٩٧٥ والبرامج الاستثمارية السنوية والتنمية الانفجارية ثم أعقبتها لغاية ١٩٨١.

سابعاً. في ظل نظام البعث فقد توجهت موارد خزينة الدولة نحو تنمية للبنى التحتية خلال فترة السبعينات، لتتبعها فترة التوجه نحو الإنفاق العسكري مما أدى إلى خوض الحروب في منطقة الخليج، حيث وقعت حرب الخليج الأولى ١٩٨٠- ١٩٨٨ الحرب الإيرانية العراقية، وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠ – ١٩٩١ غزو الكويت من قبل النظام العراقي وتحريرها من قبل التحالف الدولي وبموافقة مجلس الأمن، ويمكن ملاحظة تغيير في الحدود العراقية الكويتية والسعودية في الخريطة ٥- ٦ أناده، وكذلك حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣ غزو العراق وتغيير نظام الحكم فيها من قبل الولايات المتحدة وحلفائها* بدون موافقة مجلس الأمن.

---

(١). رشيد،عبدا لوهاب حميد، العراق المعاصر، ص١٦٦، مصدر سابق.

(٢)The Kurds – a peoples struggle for peace and justice p 21.

الهامش

*** رغم محاولات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في مجلس الأمن باصدار قرار يجيز استخدام القوة ضد النظام العراق البائد الا أن فرنسا هدد باستخدام حق النقض ضد هذا القرار ، لذلك تم لم يمرر القرار في المجلس، حيث قامت الولايات المتحدة وحلفائها باستخدام القوة ضد العراق في ٢٠٠٣.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خارطة رقم (٥- ٦)
خارطة العراق الجديد

-------- هذا يمثل التغيير في الحدود في ظل النظام السابق

المصدر: موقع العراق الجديد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥-٢-٣) سمات المرحلة الشمولية – الثورية (الجمهورية)

إن الفترة الليبرالية – الملكية واجهت عوامل قصور متعددة سواء في سياستها الداخلية أو الخارجية، وساهمت في خلق سياسة اقتصادية لصالح الأقلية، علاوة على الانحرافات التي شابت العملية الدستورية، وكذلك محاربة العملية الحزبية وتزايد الاعتماد على الحلف البريطاني.

شهد العراق الجمهوري بأنظمته المتعددة ثلاث أحداث ثورية كبرى ذات آثار اقتصادية واجتماعية واسعة وبعيدة الأمد، وتعتبر من أهم سمات المرحلة الشمولية – الثورية (الجمهورية) وهي:

أولاً . إصدار قانون الإصلاح الزراعي بغرض إزالة الإقطاع و تحرير ملايين الفلاحين من خلال سيطرة الدولة على الحدود العليا المسموحة لملكية الأراضي الزراعية وإعادة توزيعها على الفلاحين المعدمين، ورغم الصعوبات التي رافقت انجاز هذا الهدف الكبير، إلا أن قيمته الفعلية تجاوزت المجالات الاقتصادية(١).

ثانياً. محاولة بناء قطاع عام قادر على قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب تشجيع القطاعين الخاص والمختلط، كذلك لم تقف آثار هذا الحدث الكبير عند جوانبه الاقتصادية، بل امتدت إلى المجالات الاجتماعية المختلفة، بما فيها أحوال الطبقة العاملة ومشاركتها إدارة وأرباح الشركات المؤممة باتجاه إعادة توزيع الثروة والدخل.

ثالثاً. الحدث الكبير الذي عبر عن سياسة أكثر ثورية ونجاحاً هو محاولات السيطرة على الثروة النفطية التي تحققت وفق مراحل متدرجة ومتكاملة، حيث بدأت بتحرير الجزء الأعظم من أراضي الامتيازات النفطية (الأراضي غير المستغلة)، وإنشاء شركة النفط الوطنية العراقية الحكومية، وتجسدت المرحلة الثانية ببناء صناعات نفطية وطنية، وتحققت المرحلة الثالثة والأخيرة بتأميم شركة نفط العراق I.P.C* .

قبل العام ١٩٧٢ الذي تم فيه تأميم النفط العراقي، كانت الشركات النفطية الأجنبية تملك ثلاثة أرباع شركة نفط العراق المحدودة بما فيه كامل احتياطي البلاد.

إن نحاج عملية تأميم نفط العراق، التي أعادت الثروة النفطية العراقية إلى أصحابها الشرعيين في العراق وبقية الوطن العربي، ودشنت عصر البناء الفعلي ونموذج النهضة القومية للأمة العربية، من خلال تسخير موارد النفط لتنفيذ الأهداف الوطنية والقومية ففي يوم ١٩٧٢/٦/١ تم تأميم النفط.

واشتدت المنافسة في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي بين فرنسا وروسيا واليابان والصين لعقد صفقات نفطية في العراق، لكن العقوبات الدولية التي فرضت على بغداد في الفترة ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣ حالت دون إتمام تلك الاتفاقيات.

---

(١) رشيد،عبدا لوهاب حميد، العراق المعاصر، ص١٧٦، مصدر سابق.

***IRAQI PETROLUM COMPANY**

*** وفي الوقت الراهن أصبحت شركة النفط الوطنية العراقية هي المختصة بنفط العراق، وتتعامل مع شركات نفط محلية مستقلة أخرى من بينها: شركة نفط الشمال، شركة نفط الجنوب ،شركة ناقلات النفط العراقية، شركة نفط العراق المحدودة.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

(٥- ٣) العراق الجديد *THE NEW IRAQ*

وهو العراق ما بعد ٩,٤,٢٠٠٣ م، حيث يسميه البعض احتلالا والبعض آخر يسميه تحريرا، وحيث أن الرأي الأول هو الصواب وفقًا لقرار الاحتلال رقم "١٤٨٣ الذي انتزعته الولايات المتحدة من مجلس الأمن.

نشأت حاجة ملحة أمام المحتل الأمريكي البريطاني، لتسمية هوية البلد (العراق الجديد)، وكذلك خلق حالة جديدة تتميز في شكلها ومضامينها عن حالة "عراق آخر، سابق في تاريخه ووجوده لما هو قائم الآن، ويختلف عنه جذرياً، شكلاً ومضموناً أو على أقل تقدير، في الأسس والأطر والبناء المؤسساتي، طبقاً لمعايير المقارنة بين الحالتين المار ذكرها فيما تقدم.

فالحديث عن مقارنة عراق بنظام دكتاتوري، يستوجب من حيث المنطق، الحديث عن النقيض، أي بمعنى آخر الحديث عن (عراق ديمقراطي)، وذلك كي يستقيم المعنى، وكي ينتفي الغموض عن مصطلح "العراق الجديد، هذا إذا ما كنا نبتغيه حقاً من وراء هذا الشعار. فإن تسمية الدولة الجديدة بدولة الديمقراطية والحرية وما إلى ذلك، ولبناء مثل هذه الحالة "العراق ألديمقراطي يستوجب الأمر بالضرورة، إيجاد وخلق مستلزمات ذلك؛ من وسائل وآليات ونظم سياسية وحكومية وإدارية، تبنى على أسس من المفاهيم والمبادئ التي ليس فقط تساعد على خلق الحالة الجديدة، بقدر ما ترسي القواعد الصحيحة لهذا البناء الجديد.

وحيث تتصف عليه كل سمات العراق الجديد المختلف في شكله ومضمونه عما كان عليه في السابق، أي سمات (العراق الديمقراطي) المطلوب بنائه، عندما بدأ العراق الجديد يتعافى، ويستعيد دوره في محيطه، والمنطقة، و تحركت عجلة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمصالحة الوطنية، فقد أصبح التداول السلمي للسلطة من ثقافة العراق الجديد العملية السياسية على صعيد التفسير الرسمي القائم، تعني غالباً ما يُدعى بـ"العراق الجديد[١] ، تفريقاً لها عما كان عليه العراق في عهد النظام الدكتاتوري السابق، وهو تفسير شمولي في كل أبعاده وتصوراته.

إن العراق الجديد منطقياً، يقتضي التخلي عن المفردات والمنطلقات والمبادئ التي قام عليها النظام السياسي العراقي السابق منذ بداية القرن الماضي، والعراق الجديد يعني إقامة نظام سياسي واجتماعي على أسس جديدة، تقوم على أساس المواطنة وحسب، وليس على أساس الانتماء إلى مذهب، أو قومية أو عرق أو منطقة، وأن يكون التنافس لتسلم السلطة ونقلها سلمياً وفق قواعد متفق عليها، ما دام العراق في تحول إلى دولة يتحكم بها الدستور ويضمن حقوق جميع العراقيين.

إن مفهوم العراق الجديد يشمل بالطبع مواقف ومنطلقات متعددة، ومن بينها مفهوم المواطنة وحقاً فإن ما جاء في الدستور الدائم عام ٢٠٠٥* من الاعتراف بازدواجية الجنسية

---

(١).براودي، جوزيف، ترجمة مظفر، نمير عباس، العراق الجديد، ط١، المجلد١، ٢٠٠٤، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص٢٥.

*** حسب المادة ١٨ من دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥،الوقائع العراقية ٢٠٠٥.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(وفق قانون) واستيعاب أبناء العراقيين كافة، مبدأ متطور في قانون المواطنة، فهناك عدة ملايين العراقيين ومن أصول عراقية ينبغي الاستفادة من خبراتهم وزجهم في عملية التطوير في العراق، وهم حملة ثقافة وحضارة متقدمة، لابد من الاستفادة من قدراتهم في مجال التكنولوجيا والعلوم وتعزيز الاقتصاد.

فإن كان الجديد في العراق، يتجسد فيما يتباين ويختلف عما كان عليه الوضع فيما سبقه من عراق آخر في ظل النظام السابق، فلا بد أن يكون هذا الاختلاف ظاهراً ومتميزاً في أمور عديدة، ترسم بمجملها صورةً تختلف من حيث الشكل والمضمون عن صورة النظام السابق، حيث يصبح من المسوغ التمسك بمصطلح" الجديد" كحقيقة موضوعية قائمة، ينبغي الدفاع عنها للسبب المذكور.

وللتوصل إلى اكتشاف مثل هذه الحقيقة، لابد من العودة إلى معايير المقارنة في أوجهها المختلفة، حيث إنها تتوزع على مستويات متعددة، منها على سبيل المثال؛ المستوى الاجتماعي، المستوى الاقتصادي، المستوى الثقافي، ولكل من هذه المستويات متفرعات عدة، بعضها متداخل أو متشابك في حلقات ترتبط بعلاقات سببية معقدة، كما ويدخل ضمن هذه المعايير؛ شكل نظام الحكم وطبيعة مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني وحدود حرياتها وما تتمتع به من استقلالية يكفلها الدستور، وطبيعة الحياة السياسية ومقوماتها الدستورية.

ولا تخرج عن هذا الإطار المعايير المتعلقة بالموقف من المرأة ونسبة التمثيل في المناصب السيادية وضمان حقوقها الاجتماعية والسياسية، وكذلك حدود التمسك بحقوق الإنسان وغيرها من المعايير الأخرى.

ومع كل هذا وغيره، المستوى العام لحالة الأمن والاستقرار التي تهيمن على البلاد وفي كل هذه الأمور يكون (المواطن)، هو المعيار الأساس والمقياس في تلمس مدى مطابقة كل ما تقدم مع حقيقة ما يتلمسه هذا المواطن على صعيد الواقع الملموس، ومدى ما يعكسه هذا الواقع إيجاباً على حريته واقتصاده وأمنه[١].

ومن أجل توضيح أكثر دقة لا بد من مقارنة الدولة العراقية في العهود الثلاثة:

- العهد الليبرالي(العهد الملكي ١٩٢١- ١٩٥٨) يمثل هذا العهد من تأسيس الحكومة العراقية في ظل الاحتلال البريطاني.
- العهد الشمولي (العهد الجمهوري ١٩٥٨- ٢٠٠٣) يمثل هذا العهد من تغيير النظام الملكي عند قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨.

* العهد ألتعددي (العراق الجديد ٢٠٠٣) يمثل هذا العهد من تغيير النظام الدكتاتوري (نظام البعث) في ٢٠٠٣/٤/٩ عند غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها دون الرجوع ألى موافقة الأمم المتحدة.

ويمكن ملاحظة الجدول المقارنة رقم (٢- ١) أدناه :

---

(١). براودي، جوزيف، ترجمة مظفر، نمير عباس، العراق الجديد، ص٣٥ ،مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥- ٣- ١) المقارنة بين العهود الثلاث

الجدول أدناه يمثل المقارنة بين العهود الثلاث

جدول رقم (٥- ٩)

ت	العهد الليبرالي (الملكي)*[١] .....(١٩٢١- ١٩٥٨).....	العهد الشمولي(الجمهوري) .....(١٩٥٨- ٢٠٠٣).....	العهد ألتعددي(الديمقراطي) .....(٢٠٠٣-٢٠٠٩).....
١	نظام الحكم فيها ملكي وراثي دستوري برلماني	نظام الحكم فيها جمهوري ثوري	نظام الحكم فيها جمهوري دستوري برلماني
٢	له الدستور لعام ١٩٢٥	له الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨ ولعام ١٩٧٠	له الدستور الدائم تم الاستفتاء الشعب عليه ٢٠٠٥
٣	السلطة التنفيذية يتم اختيارها من قبل البرلمان	السلطة التنفيذية لم يتم اختيارها بل عن طريق قرار مجلس قيادة الثورة	السلطة التنفيذية يتم اختيارها من قبل البرلمان
٤	وجود عمل الأحزاب وحرية التعبير والصحافة وبشكل مقيد .	عدم وجود عمل الأحزاب وحرية التعبير والصحافة.	وجود عمل الأحزاب وحرية التعبير والصحافة بشكل واسع يكفلها الدستور.
٥	يتم تداول السلطة التنفيذية بشكل سلمي.	لا يتم تداول السلطة الرئاسية التنفيذية بشكل سلمي بل إلا عن طريق الانقلاب العسكري	يتم تداول السلطة الرئاسية التنفيذية بشكل سلمي.
٦	بناء السياسة الخارجية مع المملكة المتحدة ودول حلف بغداد	بناء السياسة الخارجية مع الدول الاشتراكية، ودول عدم الانحياز	بناء السياسة الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف ناتو

[١]*. Liora, Lulcitz, IRAQ the Search for National Identity 153 P, Aras, Erbil 2004.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥- ٣- ٢) دور العراق الجديد في ظل تطور العملية السياسية

قبيل غزو العراق في العام ٢٠٠٣ وسقوط النظام الذي كان في ٩ نيسان ٢٠٠٣ كان حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب الحاكم في دولة العراق المسوّرة، حيث كان الحزب يحكم من خلال مجلس سمي بمجلس قيادة الثورة، وكان ذلك المجلس يتكون من ٩ أعضاء، وكان صدام حسين على رأس هرم السلطة كرئيس وقائد عام للقوات المسلحة العراقية.

كان العراق يمتلك هيئة كانت بمثابة البرلمان أو السلطة التشريعية في البلاد وكانت مهمتها تشريع القوانين وتسمى بالمجلس الوطني وتضم ٢٥٠ عضوا يتم انتخابهم كل أربع سنوات في اقتراع شعبي عام.

وقد تم تشكيل هذا المجلس في ١٩٨٠م وكان أول رئيس له سعدون حمادي وآخر انتخاب للمجلس الوطني قد تم في آذارالعام ٢٠٠٠م. وكان كل أعضاء المجلس الوطني من المنتمين إلى الحزب الأوحد أو الحزب القائد مما ينفي إمكانية تنفيذ الأسس الثلاثة العامة للتحول الديمقراطي : حقوق الإنسان، التعددية السياسية، الانتقال السلمي للسلطة (١).

كانت ممارسات الأنظمة الدكتاتورية الفاسدة وخصوصاً دكتاتورية صدام قد عمقت الجهل في الفكر، والسيطرة الكاملة على أفكار العراقيين وأبعدتهم عن التنوّع في التقدم الفكري التربوي، حتى يصبح المسيطر عليه كالمارد يحقق طلبات السيد وينتهي الأمر، فليس هناك مجال مباح أمامه للتفكير والتعمّق في حيثيات المراحل التي تسوده.

فأنشئت أجيال على هذا المنوال حتى وصلت إلى مرحلة انتهاء تلك الدكتاتوريات المهيمنة على التفكير وعلى كل شيء، فما هو العمل لإعادة العراق كدولة، وإنشاء وتطوير الحضارة العراقية المستقبلية، واحترام حقوق الإنسان بأقل تقدير حسب المعايير الدولية.

وعقب الحرب الأمريكية البريطانية على العراق في آذار ٢٠٠٣م، والتي انتهت باحتلال بغداد في ٩ نيسان ٢٠٠٣م، حيث كانت سلطة الائتلاف الموحدة برئاسة بول بريمر أول الهيئات التي تولت شؤون العراق بعد الاحتلال.

واستندت سلطة الائتلاف الموحدة في حكمها للعراق على قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ في عام ٢٠٠٣ واستطاعت الحكم في العراق، وتجعل لها الشرعية على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في العراق. وفي ٢٢ تموز العام ٢٠٠٣ شكلت سلطة الائتلاف مجلس الحكم في العراق والذي كانت صلاحياته محدودة إلا أنها قامت بكتابة قانون إدارة الدولة للفترة الانتقالية التي كانت بمثابة دستور مؤقت في العراق(٢).

---

(١) رشيد،عبدا لوهاب حميد، العراق المعاصر، ص٣٤٨، مصدر سابق

(٢) بريمر، بول، عام قضيته في العراق، ترجمة الأيوبي، عمر، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦، بيروت، ص ١٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥-٣ - ٣) تشكيل مجلس الحكم

أسس مجلس الحكم العراقي في ١٣ تموز ٢٠٠٣ بقرار صادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق بقيادة الولايات المتحدة ممثلة في الحاكم الأميركي بول بريمر.

وقضى القرار بتعيين ٢٥ عضوا في هذا المجلس مثلوا معظم الطوائف والاتجاهات السياسية والدينية والعرقية الموجودة في العراق. وقامت سلطة الائتلاف بتحديد مهام ومسؤوليات هذا المجلس، والتي من بينها تعيين الوزراء المؤقتين، والعمل بالتنسيق مع سلطة الائتلاف على رسم السياسات العامة للبلاد، وتحديد الموازنة العامة للدولة، إضافة إلى وضع الإجراءات اللازمة لإنشاء دستور للعراق الجديد(١).

وفي ٣٠ تموز ٢٠٠٣ قرر المجلس من خلال التصويت التزام نظام دورية لرئاسة مجلس الحكم، وتم حصر الرئاسة في أحدى عشرة شخصية فقط من بين الأعضاء، على أن تكون مدة الرئاسة شهرا واحدا لكل منهم. ويبين الجدول أسماء أعضاء الرئاسة الدورية على التوالي وانتماءاتهم الدينية والمذهبية والعرقية والسياسية.

الجدول رقم ٥- ١٠*

أعضاء رئاسة مجلس الحكم (٢)

ت	الاسم	الدين /المذهب/العرق	تاريخ الرئاسة	انتماء السياسي أو الاجتماعي
١	محمد بحر العلوم	شيعي عربي	تموز٢٠٠٣	جماعة أهل البيت/بالإنابة* للمرة الأولى
٢	إبراهيم الجعفري	شيعي عربي	أب ٢٠٠٣	حزب الدعوة
٣	أحمد الجلبي	شيعي عربي	أيلول ٢٠٠٣	المؤتمر الوطني العراقي
٤	أياد علاوي	شيعي عربي	تشرين الأول٢٠٠٣	حركة الوفاق الوطني العراقي
٥	جلال الطالباني	سني كردي	تشرين الثاني٢٠٠٣	الاتحاد الوطني الكردستاني
٦	عبدا لعزيز الحكيم	شيعي عربي	كانون الأول ٢٠٠٣	المجلس الأعلى للثورة الإسلامية
7	عدنان الباججي	سني عربي	كانون الثاني ٢٠٠٤	تجمع الديمقراطيين المستقلين
٨	محسن عبدالحميد	سني عربي	شباط ٢٠٠٤	الحزب الإسلامي العراقي
٩	محمد بحر العلوم	شيعي عربي	آذار ٢٠٠٤	جماعة أهل البيت
10	مسعود البرزاني	سني كردي	نيسان ٢٠٠٤	الحزب الديمقراطي الكردستاني
١١	عز الدين سليم	شيعي عربي	أيار ٢٠٠٤	رئيس حركة الدعوة الإسلامية بالبصرة اغتيل في ١٧ مايو ٢٠٠٤
12	غازي الياور	سني عربي	حزيران ٢٠٠٤	رجل أعمال، حفيد محسن الياور زعيم عشيرة شمر

---

(١) بريمر، بول، عام قضيته في العراق، ص ٢٥٣، مصدر سابق.

(٢) المعرفة، معلومات أساسية عن مجلس الحكم، الجزيرة.نت. مركز الرعاية التقنية، قسم الدراسات والبحوث.

* ناب عن آية الله محمد باقر الحكيم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥-٣- ٤) مهام مجلس الحكم

اتخذ مجلس الحكم عددا من الإجراءات والقرارات على المستوى الداخلي اعتبرها البعض تقدما باتجاه الديمقراطية، ونظر إليها آخرون على أنها استمرار لحالة عدم الاستقرار التي يمر بها العراق في ظل الاحتلال ويكرس لها مجلس الحكم الانتقالي، وكان أبرز ما اتخذه المجلس من قرارات هي:

أولاً. اجتثاث حزب البعث:

عندما تشكل المجلس بدأ أعضاؤه مهامهم بالإعلان عن تشكيل هيئة لاجتثاث حزب البعث الحاكم سابقا، والتخلص من كل ما يمت له بصلة من أشخاص وفعاليات ومناسبات، ومن ثم تم الإعلان عن إلغاء جميع الأعياد الوطنية والعطلات الرسمية المرتبطة بهذا الحزب، وإعلان التاسع من نيسان عيدا وطنيا بديلا.

ثانياً. إلغاء قانون الأحوال الشخصية:

ففي نهاية كانون الثاني ٢٠٠٣ أصدر المجلس القرار رقم ١٣٧ الذي بموجبه ألغى قانون الأحوال الشخصية الصادر عام ١٩٥٩، وقضى بأن تكون إجراءات الأحوال الشخصية كل بحسب مذهبه، وقد واجه المجلس انتقادا شديدا بسبب هذا القرار والذي لم يحظى بتأييد كافي، لأنه يشكل خرقا واضحاً لحرية المرأة العراقية وحرمانها من الكثير من حقوقها(١).

ثالثاً.اعداد الدستور والتمهيد للانتخابات:

صب مجلس الحكم جل اهتمامه على هذه المسألة، فشكل من أجل ذلك لجنة تحضيرية أعلن عنها في آب ٢٠٠٣. وفي آذار ٢٠٠٤ وبعد مناقشات واختلافات داخل المجلس حول بنود الدستور، تم إقرار مسودة الدستور العراقي المؤقت أو ما أطلق عليه "قانون الإدارة الانتقالية" ووقع عليه كافة أعضاء مجلس الحكم الانتقالي، وقد نص القانون على انتخاب جمعية وطنية بالبلاد في موعد أقصاه نهاية كانون الثاني ٢٠٠٥. وقد اتسعت رقعة المشاركة الفعلية بإعادة بناء العراق الجديد والذي يجب أن يخضع إلى معايير تكنولوجية وفكرية في مرحلة البناء فيجب أن نبدأ ببناء الفكر العراقي الجديد الذي يرفض السيطرة الدكتاتورية.

يلقى بناء الدولة الحديثة وأعمارها على عواتق أبنائها المخلصين لتثبيت دعائمها واستقرارها سياسياً وأمنياً واقتصادياً، ويأتي ذلك عن طريق بناء الإنسان قلباً وقالباً، وتفعيل دوره البنيوي في تهيئة المناخ المناسب لتطلعاته وتحركاته وإرساء أسس ديمقراطية تضم جميع الأطياف السياسية والعرقية لتأسيس مشروع سياسي موحد لتقرير المصير المشترك وتحديد مستقبل الوطن.

لقد قدمّ العراق الجديد في دستوره رؤية جديدة لحقوق أقلياته الدينية، والتي تشترك مع الأكثرية في قيم المواطنة والأنتماء للحيز الجغرافي والتاريخي عينه. إذ يمثل الدستور الخطي الوثيقة الشرعية الأبرز في مجتمع ما، وهو عقد اجتماعي يعرف العلاقات بين الأفراد والدولة وأنه نقطة الأنطلاق لا النهاية بالنسبة لاعداد الحقوق والحريات الفردية(٢).

---

(١) الربيعي، كريم، قرار مجلس الحكم بإلغاء قانون الأحوال الشخصية، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٧١٤، سدني، في ١٥,٠١,٢٠٠

(٢) النوابي ، مريم ، حقوق المرأة في الدستور العراقي ، جامعة جورج تاون ،٢٠٠٦ ، ص٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

(٥- ٤) تطور العملية السياسية في العراق الجديد

إن بناء العراق الذي أثقلت كاهله الحروب المدمرة التي أهلكت الحرث والنسل وأضعفت قوته السياسية والاقتصادية وجعلته في منأى عن محيطه الإقليمي والدولي، هي أسباب كارثية أدخله فيها النظام السابق المستبد بسياساته غير الحكيمة مما أصابه الضعف والوهن في جميع مجالات الحياة. ونجح النظام الفاشي في تمزيق أطيافه السياسية التي تتوق إلى الحرية للتنفيس عما في داخلها والتعبير عن حرية الرأي.

وبعد زوال النظام السابق وانكشاف الغمة أفرزت الحياة السياسية في العراق كيانات سياسية لتنضوي تحت لائحة التنافس السياسي الجديد وضرورة اشتراك جميع أطياف الشعب في العملية الانتخابية لأنها نقطة تحول بين مشاركة الشعب في الحكم أو إقصائه منه وإجراء الانتخابات الديمقراطية الحرة النزيهة في جميع مناطق العراق تعطي للمواطن العراقي دوراً أكبر في الممارسة الديمقراطية، وأهم هذه التطورات في العراق الجديد* (١) بعد عام ٢٠٠٤ هي:

أولاً. حل مجلس الحكم في العراق في ٢٨حزيران ٢٠٠٤ م، وتم تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة التي قامت بكتابة مسودة الدستور العراقي وكانت الحكومة معترفا بها من قبل الولايات المتحدةالأمريكية والجامعة العربية وبعض الدول الأخرى كممثل شرعي للعراق الجديد (٢).

ثانياً. حل الحكومة العراقية الانتقالية في 3 أيار ٢٠٠٥ محل الحكومة العراقية المؤقتة وكانت المهام الرئيسة لهذه الحكومة هي الأعداد لقيام الانتخابات العراقية لاختيار برلمان وحكومة دائميتين في العراق مدتها ٤ سنوات و التصديق على مسودة الدستور الذي كتب من قبل مجلس النواب العراقي المؤقت في الحكومة العراقية المؤقتة.

ثالثاً. كتابة الدستور للعراق الجديد والاستفتاء عليه من الشعب في العام ٢٠٠٥، حيث تم الاستفتاء على الدستور، وصوت عليه ٨٠% من الشعب العراقي رغم بعض النقاط الخلافية فيه، إلا أن المادة ١٤٢ من الدستور كفيلة بإجراء التعديلات الضرورية عليه.

رابعاً. الانتخابات العامة في العراق الجديد في العام ٢٠٠٦ بحيث شاركت فيها جميع مكونات الشعب العراقي بانتخاب ٢٧٥ نائبا في مجلس التواب العراقي. وتعتبر الاولى من نوعها في تاريخ العراق الحديث، وكذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية في ٢٠٠٦، وذلك بائتلاف الكتل الرئيسة في مجلس النواب، ذلك أن النظام في العراق الجديد يوجب على الحكومة أن تحظى بثقة مجلس النواب العراقي. إن أهمية هذا التطور الجذري في الثقافة السياسية العراقية التي اعتمدت الطريقة المؤسسة في إدارة الدولة، بعيداً عن اللعبة التسلطية التي قامت أساساً احتكار القرار السياسي وعلى إهدار أي إمكانية حقيقية للانتقال السلمي للمؤسسة الرئاسية من شخص إلى آخر من خلال الممارسة الديمقراطية.

---

(١) بريمر، بول، عام قضيته في العراق، ص ٤٩٥، مصدر سابق . * اليوم بات العراق موحداً ليس عن طريق الولاء القسري، بل برؤية مشتركة للحرية لكل فرد عراقي رجلاً أم امرأة ، عربياً أم كردي أم تركمانياً، سنياً، أم شيعياً، مسيحيا أو مسلماً.

(٢) بريمر، بول، عام قضيته في العراق، ص ٣٦٩، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥- ٤ - ١) المصالحة الوطنية

إن بناء عراق جديد في ظل عملية سياسية جديدة هي الحلم العراقي الذي ينشده أبناؤه ليكون في مصاف دول العالم المتقدم في جميع مرافق الحياة، التي تحفظ للإنسان حقوقه وكرامته، والتنافس السياسي المشروع على النهوض بالبلاد من عتمة الظلام إلى أفق الإشراق والازدهار، والخروج من عزلة التقوقع السياسي المضطرب إلى الانفتاح السياسي المتنور على جميع الأصعدة. وليست الانتخابات تنافساً سياسياً أو تنافساً بين مشاريع سياسية وحسب إنما تنافس من أجل حياة العراق ومستقبله والممارسة الديمقراطية بالنسبة للفرد. والمجتمع هي تجسيد للدور الحيوي الذي ينقل الإنسان إلى الحياة الديمقراطية ويجسد وطنيته وكونه بشراً حراً يمتلك الإرادة التي ستمكنه من صنع مصيره ومستقبله، والانتخابات ستكون الخطوة الصحيحة على طريق الاستقلال الوطني والاستقرار المدني والاقتصادي وتخدم الصالح العام وتسهم في دعم الوحدة الوطنية وتعزيز اللحمة بين أطياف الشعب العراقي. وثمة بلدان أخرى مرت بالتجربة نفسها، فعلى سبيل المثال مرّت جنوب إفريقيا بمرحلة مريرة من الفصل العنصري بين البيض والسود. وحين استقل شعب جنوب إفريقيا وحصل على اعتراف عالمي به، واعتلى مانديلا السلطة في بريتوريا، لم يعلن حرباً على البيض، أو يقصِي الجماعات البيضاء من المناصب السياسية والعسكرية، بل سعت حكومة جنوب إفريقيا الجديدة حينها إلى بسط يدها لكافة فئات الشعب، بمن فيهم من البيض والسود والهنود وغيرهم للعمل معاً من أجل رفعة البلاد (١). وتعني المصالحة الوطنية روح الأخوة الوطنية التي تقدِّم روح المواطنة على أي خصوصية أخرى، أي سمة الهوية العراقية والمصلحة الوطنية العليا فوق الحزبية. إن المصالحة تعني توافق القوى السياسية المتنازعة على حلول مشتركة تستند الى إعلاء شأن الوطنية وتجاوز المهام الحزبية الآنية الامر الذي يتطلب تحقيق ثلاث قضايا :-

١. إلغاء العنف في العلاقات بين الخصوم السياسيين.
٢. الاعتماد على الشرعية الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.
٣. الإقرار ببناء الشكل الفدرالي للدولة العراقية لغرض بناء الموازنة القومية.

وهناك ثلاث قضايا رئيسة ينبغي لأية عملية مصالحة وطنية عراقية أن تعالجها في سبيل تحقيق عملية توافق وطني حقيقية وهي:

أولاً. ملف البعث: تأتي ضرورة معالجة ملف "حزب البعث" على رأس جدول أعمال عملية الوفاق الوطني بعد أن ثبت خلال السنوات الماضية أنها تشكل العقبة الرئيسة بوجه المصالحة، بسبب حالة الاستقطاب التي خلقتها بين الفرقاء العراقيين، بين رافضين تماماً لأية حلول تتيح للحزب العودة إلى الحياة العامة والاستمرار بعملية اجتثاثه ومعاقبة مرتكبي الجرائم من أعضائه السابقين، وبين من يصر على عودته للعمل السياسي وإعادة كل قياداته إلى مواقعهم السابقة.

ويجب أن تكون الوطنية فوق التيار السياسي وتحالفاته وفوق الانتماء لدين أو طائفة أو مذهب أو عرق أو قومية أو ما إلى ذلك، عندها ستكون الطلائع السياسية على مستوى

---

(١) المانع، صالح عبد الرحمن، المصالحة الوطنية في العراق، الاتحاد ،العدد 12506 في 1أكتوبر ٢٠٠٩م دبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسؤولية الكافية لتتقدم الصفوف نحو مجتمع السلم، مجتمع الديمقراطية، مجتمع الوفاق والتآخي. تشكل هذه المواقف خلافات جميعها شديدة الحدة لم تتمكن الإجراءات التي اتخذت لحد الآن، سواء التي جاء بها الدستور، أو قانوني اجتثاث البعث والعدالة والمساءلة من حلها. كما لم تقدم خلال عملية الحوار الدائرة بشأن المصالحة مقترحات واقعية يمكن من خلالها التوصل إلى حلول وسط ترضي الأطراف المعنية جميعها، وليست مجرد اتفاق محاصصة آخر يميع القضية الأساسية، ألا وهي تحقيق العدالة لضحايا البعث وإنصافهم للمعاناة التي تكبدوها،من ناحية، وتمهيد الطريق نحو إقامة عراق جديد دون أحقاد وضغائن، من ناحية ثانية.

ومن خلال الاستفتاء الإلكتروني الذي جرى في صفحة المصالحة الوطنية(١)، حيث شارك فيها ٣٢٠ شخصاً في التصويت حول رأيهم بالمصالحة مع البعثيين السابقين غير المتورطين بدماء العراقيين، يمكن ملاحظة الشكل البياني أناده الذي يبين أن معظم المصوتين هم مع المصالحة مع البعثيين السابقين غير المتورطين بدماء العراقيين.

الشكل البياني رقم ٥- ٢

نتائج الاستفتاء

أوافق	**77.50%** **(248)**
أتحفظ	**6.25%** **(20)**
لا أوافق	**16.25%** **(52)**

مجموع الأصوات: ٣٢٠

وأما بالنسبة إلى تحقيق المصالحة الوطنية حول ما اذا وصلت إلى مستوى الطموح؟ وهل ستحقق المصالحة الوطنية طموحاتها ام لا ؟ فمن ملاحظة الشكل البياني أدناه، يتضح أن نسبة التحقيق ليست بمستوى المطلوب.

الشكل البياني رقم ٥- ٣

تحقيق نسبة المصالحة الوطنية

بالتأكيد	**35.07% (202)**
أتمنى ذلك	**30.03% (173)**
اعتقد ذلك	**4.86% (28)**
لا أرى ذلك	**30.03% (173)**

مجموع الأصوات: ٥٧٦

إن معظم مشاكل العراق الحالية، ومن ضمنها استمرار العنف وغياب الأمن وانعدام الاستقرار، وتعثر العملية السياسية والبناء الديمقراطي، وهيمنة القوى الفئوية واحتكارها للسلطة وللمعارضة، تعود لاستمرار تلك القضايا دون حل. ومن الضروري أن تتناول أي

(١)الموقع الرسمي، لمشروع المصالحة الوطنية، مشروع المصالحة والحوار الوطني، ٢٥ حزيران ٢٠٠٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معالجة قانونية لملف البعث في إطار المصالحة الوطنية وحل المشكلة في إطار متوازن بين قيم العدالة النبيلة والواقعية السياسية التي تحتاجها ظروف العراق.

(٥- ٤ - ٢) الطائفية

إذا كانت المشكلة الطائفية تمثل عموماً إحدى العقبات الرئيسة التي تقف حجر عثرة أمام عملية بناء الدولة الوطنية في الدول والمجتمعات المتنوعة الطوائف والإثنيات والخارجة من عهود الاستعمار والصراعات والحروب الأهلية، كونها تمنع تحقيق التجانس الاجتماعي والإجماع الوطني، أو حتى الوفاق السياسي، فإنها كانت السبب وراء استمرار حالة الاحتقان الطائفي التي أوصلت العراق إلى مشارف الحرب الأهلية مرات عديدة خلال السنوات التي تلت الاحتلال الأمريكي.

ولقد أثبتت تجارب السنوات الماضية أنها كانت أيضا إحدى الأسباب الجوهرية وراء فشل التوصل إلى مصالحة وطنية حقيقية تنهي إلى الأبد الأزمة الوطنية العميقة وتفسح المجال لجهود إعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس سليمة من الشراكة والعدالة والمساواة.

(٥- ٤ - ٣) التدخلات الإقليمية

لقد بينت تجارب السنوات بعد سقوط النظام البائد ٢٠٠٣/٤/٩ أن أحد أسباب استمرار الأزمة العراقية هو التدخلات من قبل دول الجوار بسبب الامتدادات الإقليمية للوضع العراقي، سواء بسبب الأبعاد الاستراتيجية المتمثلة بالموقع الذي يحتله العراق داخل الإقليم، أو بسبب الارتباطات الدينية والمذهبية والقومية العابرة للحدود مع دول الجوار أو بسبب المنافسة بين القوى الإقليمية في الهيمنة على المنطقة. وبقدر ما يتعلق الأمر بعملية المصالحة الوطنية في العراق فان هذه التدخلات تشكل عقبة كأداء ورئيسية في طريق الوفاق الوطني لأنها تجري بهدف التأثير، أو حتى تغير نتائج أي عملية مصالحة، قد تعتقد دولة معينة، أو مجموعة دول، أنها ضد مصالحها أو أنها تخدم مصالح طرف إقليمي آخر، كما هو عليه الأمر في الاتهامات الموجهة إلى إيران بأنها تسعى للحفاظ على مصالحها في العراق على حساب الجوار العربي، أو الاتهامات الموجهة إلى بعض دول الجوار العربية مثل سوريا بأنها تؤوي وتساعد جماعات المقاومة المسلحة*، أو أنها تغض النظر عن تسلل الجماعات الإرهابية إلى العراق.

وإذا كانت هناك ضرورة قصوى لموقف عربي بناء وقوي يحافظ على العراق وعلى المصالح العربية في العراق، بسبب العمق الاستراتيجي الذي يشكله كل منهما للطرف الآخر، فان الواقعية السياسية والظروف الضاغطة التي تمر بها المنطقة تحتم أن تتم هذه المحاولات عبر إشراك إيران في حماية أمن الخليج من خلال آليات محكمة ومن خلال صياغة ضمانات دولية لمنع أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية العراقية وحماية العراق من التهديدات الآتية من الخارج. وهذا يتطلب عقد مؤتمر دولي إقليمي وبإشراف ورعاية الأمم المتحدة يضع اتفاقية دولية ملزمة تضمن عدم التدخل الخارجي في الشأن العراقي الداخلي وتكبح أية إمكانية لانتقال العدوى العراقية إلى دول الجوار(١).

*** إن جماعات المقاومة المسلحة تعني إعضاء حزب البعث العراق المنحل بجناحيها : جناح عزة الدوري وجناح يونس الأحمد والذين يتخذون من سوريا مأولا لهم .وإضافة الى تسلل الأرهابين من الحدود السورية الى العراق.**

(١) النصراوي، صلاح، معوقات المصالحة الوطنية، أيار ٢٣، ٢٠٠٩ن إسلام أون لاين..نت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع

(٥- ٥) مكانة العراق الجديد السياسي

إن سياسة المكانة تعني بأبسط صورها تحقيق الدولة لأرفع مكانة تستطيع الوصول لها في داخل المجتمع الدولي أو أي تجمع إقليمي أو بين أقطاب القوة في العالم، وقد تستخدم المكانة للأشخاص السياسيون أيضا حيث يبحث الكثير من الساسة أن يجدون أنفسهم في أعلى مواقع قد تناط لهم محليا و إقليميا أو حتى دوليا.

أن سياسة المكانة هي غاية سياسية في حد ذاتها ولكن من يجدون أنفسهم على سدة الحكم هم من يستطيعون رسم مكانة بلدانهم وفقا لسلوكهم السياسي طبعاً، ولكن هذا لا يعني بأن مكانة الدولة هي رهن بحاكمها فقط بل هي رهن بإستراتيجية تلك الدولة وغاياتها السياسية، إضافة إلى مقومات الدولة العصرية مثل الشفافية وحقوق الإنسان.

وتلعب سياسة المكانة دورها البارز في المجال الدبلوماسي تحديدا، فعلى الرغم من أن كل الدول لها سفراء ومبعوثين إلاّ أن الأخريين لا يتمتعان بأوضاع متساوية بل حسب مكانة الدولة التي يمثلونها، والرؤية المستقبلية للعراق الجديد في ضوء سياسة المكانة تتحدد في ماهية المكانة التي سيشغلها العراق الجديد على الساحة الإقليمية والدولية، حيث إن عراق اليوم يزخر بشخصيات سياسية وفكرية مقتدرة على أن تساهم في تطوير مكانة العراق الإقليمية وحتى الدولية وبسرعة، فضلاً عن أن التعددية التي يعيشها البلد سياسيا هي من أنجح الطرق التي استعملتها النظم الديمقراطية الليبرالية مما يخلق تقاربا فكريا بدون تهميش أي مكون من مكونات النسيج العراقي، لغرض المحافظة على التجربة العراقية بتنوعها.

إن العراق بتعدديته وأفكاره الديمقراطية وحريته يخلق نموذجا مميزا بالعالم وبوجود هذه النخبة المميزة من الساسة و المثقفين و المفكرين يمنح إمكانية الوصول لأفضل مكانة بين بلدان منطقته بل حتى فوق المكانة السياسية لدول تبعده إقليميا.

فمجرد عبور هذه المرحلة الانتقالية المؤرقة والمرهقة بكل مساؤها سنجد عراق قوي ذو مكانة سياسية عالمية لا بالسلاح وإنما بالفكر والعلم والاقتصاد لأنه موطن الفكر والحضارة .

نظراً إلى طبيعة العلاقة الاستراتيجية الممكنة للولايات المتحدة مع العراق، الذي تحتله وقد أسقطت نظامه وأشرفت على تدريب قواته المسلحة وقواته الأمنية، بأهمية بالغة في الأوساط والدوائر الأمريكية لما له من انعكاسات متحققة على مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وعلى رأس ذلك كله النفط كمصدر أساسي للطاقة في الدول الصناعية، وعلى نفس الصعيد فإن القوى السياسية العراقية تنظر إلى هذه المسألة من زوايا مختلفة، ولكنها جميعا تقع في دائرة الأهمية والنظرة الاستراتيجية[١].

في ظل معادلة التوافقات السياسية وبعد توقيع الاتفاقية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة في تحقيق الاستقرار الكامل في المنطقة، يحرص الطرفان على تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاستراتيجية في البحث في نوعية العلاقة المستقبلية، فالولايات

---

(١) رشيد ،عبدا لوهاب حميد، عرض لندوة "مستقبل العراق" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٥-٢٠٠٥/٧/٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة تسعى إلى تشكيل حالة من التحالف العسكري والاقتصادي والأمني مع الحكومة العراقية تتمتع بالاستمرارية والشرعية على صعيد البرلمان والقوى السياسية. وينظر إلى المشروع الأمريكي لمسودة الاتفاقية أو إعلان المبادئ المشترك بنوع من الريبة من قبل قوى المقاومة والقوى السياسية السنية على وجه الخصوص وأن قوى المقاومة تقول: أن كل ما جاء مع الاحتلال هو باطل، صحيح مقاومة المحتل حق مشروع، ولكن ظهر العراق الجديد بعد الأحتلال وإن عملية التطور الاقتصادي لا تقف سواءاً كان العراق تحت الاحتلال أو ليس تحت الاحتلال.

وكما تتحسس إيران إلى حد ما من هذه الاتفاقية، برغم أنها تقيم علاقات تنسيقية متعددة مع القوات الأمريكية في العراق، لكن الطابع الاستراتيجي لهذه الاتفاقية المرتبط بالقواعد العسكرية والمجال الأمني يجعل من مثل هذا التحول في العلاقة بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة مجالا لإعادة نظر إيران بعلاقاتها مع الولايات المتحدة في العراق، لكنها في النهاية ستعمل من خلال حلفائها على تطويق أي تداعيات سلبية على مصالحها من جهة، وستسعى إلى ابتزاز الولايات المتحدة والغرب عموما مقابل تخليها عن تحفظها على توقيع مثل هذه الاتفاقية.

إن الدولة المدنية في أبسط المفاهيم تعني إنها دولة السلطان فيها هو للقانون كما إنها دولة المعلم فيها هو العقل. إنها دولة المواطنة وليس الرعية ودولة التعددية وليس الوحدانية، دولة الانتخابات لا الانقلابات، دولة المشاركة في السلطة وليس الاستيلاء على السلطة.

وكانت وما تزال الأحزاب السياسية العراقية تمتلك برنامجا وأهدافاً متباينة حول سبل بناء العراق الجديد. وقد أجبرت تحت ضغوط عديدة التعاون في ما بينها في برنامج مشترك وجد تعبيره في إعلان مجلس الحكم الانتقالي عند تشكيله، وهو الحد الأدنى لفترة الانتقال. ولكن نقل السلطة والبدء بالتحضير لتشكيل هيئة انتقالية جديدة للتحضير لانتخابات عامة في عام ٢٠٠٥، حيث ظهرت الصراعات بين ثلاثة اتجاهات أساسية تتوزع عليها القوى السياسية العراقية، ولكل تيار رؤية خاصة لمستقبل العراق الجديد:

أولاً.التيار الديني الإسلامي السياسي بمختلف أجنحته واتجاهاته السياسية الذي يسعى إلى إقامة نظام سياسي عراقي يدين بالإسلام وينفذ الشريعة الإسلامية.

وفي هذا التيار الواسع والمتعدد الأجنحة يدور الصراع بين المذاهب حول أيهما تكون له الغلبة في العراق، ورغم محاولات إظهار الوحدة في التصريحات العلنية[١]. إلا أن الصراع قد بدأ منذ وقت غير قصير وسيتصاعد كلما برز خيط من الأمل لدى كل منهما في الفوز بالأكثرية.

ثانياً. التيار البعثي والقومي العربي الذي تمارس بعض قواه النشاطات الإرهابية والتخريبية الراهنة والتي تشكل مخاطر على وجهة تطور العراق وإدامة فترة الاحتلال، وهي ستبدي استعدادها غير المباشر لدعم التيار الديني السني في العراق بسبب مواقفها من أتباع المذهب الشيعي التي تعتبرهم من مؤيدي السياسية الإيرانية.

وهذا التيار ليس له أي حظ من النجاح. كما ستحاول بعض قوى التيار القومي العربي

---

(١) " سيمونز، جيف، عراق المستقبل، ترجمة،العظم ، سعيد، ،ص٤١٦ ، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل مع التيار العلماني وخاصة تلك التي رفضت المساومة مع النظام العراقي وقاومته.

ثالثاً. التيار الديمقراطي بكل أطيافه الفكرية والسياسية:

ويسعى هذا التيار إلى إقامة مجتمع مدني ديمقراطي يستند إلى دستور يؤكد الالتزام بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، والحياة البرلمانية والتداول الديمقراطي والسلمي للسلطة ... الخ. إلا أن هذا لا يعني بأن هذا الاتجاه موحد ودون تناقضات أو صراعات، ويبدو حتى الآن بأن التيارات التي تقف ضد التيار الديمقراطي قادرة على التعاون والتحالف، في حين عجزت القوى الديمقراطية عن تحقيق التعاون والتحالف في ما بينها حتى الآن.

وتشير وقائع الشارع العراقي إلى أن ميزان القوى يميل حالياً لصالح التيار الديني الإسلامي الذي يعتمد على القوى العشائرية والريف المتخلف وأشباه البروليتاريا، ولكنه يحمل معه مخاطر كبيرة على العراق والمنطقة، حيث يمكن أن يؤجج السلفية. إذ إن الطرح شبه الديمقراطي الذي تطرحه قوى الإسلام السياسي حالياً سرعان ما يتبخر ليتحول إلى استبداد فكري وسياسي شديد الشراسة والعدوانية إزاء الأديان والمذاهب والأفكار المختلفة، أي إزاء الآخر.

ولهذا لا بد من العمل لتدارك الوقوع في فخ قوى الإسلام السياسي التي تبدو اليوم معتدلة ولكنها سرعان ما تسعى إلى إقامة نظام مماثل لإيران أو للسعودية أو لطالبان.

وتقع على عاتق القوى الديمقراطية العراقية مهمة تجديد خطابها السياسي وتحديث علاقتها بالمجتمع وتنشيط فعالياتها وإعلامها للوصول إلى الجماهير الواسعة ذات المصلحة بالتحول الديمقراطي في العراق ومعالجة المشكلات باتجاه ديمقراطي تقدمي [١].

إن مثل هذه الإمكانية متاحة في العراق ولكنها لن تتحقق بصورة ذاتية بل تستوجب برنامجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً واضحاً يستجيب لمصالح الغالبية العظمى من المجتمع، وهو أمر ممكن ومطلوب حالياً وفي المستقبل.

ولذلك فإنّ استقلالية النظام العراقي عن طهران، وإحلاله لحكم القانون بالداخل؛ بغض النظر عن ظروف الأكثرية والأقلية، هي التي سوف تدفع محيطه العربي في المدى المنظور إلى التعامُل الطبيعي مع النظام الجديد في العراق[٢].

***[١]. الفتلاوي حسن، مستقبل العراق السياسي، جريدة الصباح ، بغداد اب ٢٠١٠ العدد (٢٠٢٩) في مقالته قائلاً:**

إن العراق أمام خيارين أما تبني سياسات معتدلة ترعى حقوق الانسان وتتجاوز الفكر الطائفي والعنصري، أو وضع حياة دستورية ممكن أن تحقق العدالة والاستقرار في المجتمع العراقي. ليس ذلك فقط فأما التعايش المذهبي والقومي والابتعاد عن التخريجات العنصرية والطائفية أو الدخول في نفق مظلم من حرب لا هوادة فيها ستطال الجميع -لا سمح الله- ومن ثم سيكون الجميع خاسرين فمن يرضى بمثل هذا الخيار اللعين الذي سيكون فيه دعاة العنصرية والطائفية حمالة الحطب التي ستلقى اللعنة ناراً ذات لهب من الله والناس والتاريخ الذي لا يرحم مروجي الأفكار المخربة كما لم يرحم الطغاة من قبل ومن بعد.

(٢) السيد، رضوان، مستقبل العراق والمنطقة، جريدة الاتحاد، العدد، ١٢٥١٠ الإمارات ٠٥,١٠,٢٠٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥- ٥ - ١) مستقبل العملية السياسية في العراق الجديد

إن مستقبل المجتمع المدني الديمقراطي في العراق يرتبط بمدى قدرة المجتمع على إيصال القوى الديمقراطية إلى البرلمان في انتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة تحت رقابة الأمم المتحدة. ويجب أن يحتوي برنامجها السياسي معالجة جملة من المشكلات القائمة وفي المقدمة منها:

أولاً. الاتفاق السريع على إنهاء الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق ورفض وجود قواعد عسكرية فيه مع توقيع اتفاقية مع الأمم المتحدة لضمان التطور السلمي والديمقراطي للعراق ورفض التسلح الواسع النطاق وتحريم الانقلابات العسكرية وغيرها فيه.

ثانياً. تسريع عملية إعادة أعمار العراق بوضع برنامج مشترك مع الأمم المتحدة وبدعم دولي مشابه لمشروع مارشال لإعادة أعمار العراق وتطوره اقتصادياً بشكل سريع.

ثالثاً. تطبيق صحيح للدستور من أجل إقامة دولة مدنية دستورية ديمقراطية فيدرالية في العراق يتمتع فيها الشعب الكردي بالحكم الفيدرالي والأقليات القومية بحقوقها الإدارية والثقافية، كما تتمتع كل الأديان والمذاهب والأفكار بالاحترام وبحرية ممارسة طقوسها الدينية والمذهبية وحرية التعبير.

رابعاً.عقد اتفاقيات صداقة وحسن جوار مع جميع البلدان المجاورة وحل المعضلات بالطرق التفاوضية والسلمية وعبر الأمم المتحدة.

خامساً. تهيئة الوضع المناسب لإجراء عملية الاستفتاء *على الاتفاقية الاستراتيجية بين العراق الجديد والولايات المتحدة الأمريكية.

سادساً. اتخاذ خطوات مدروسة وهادئة بالتعامل مع قرارات مجلس الأمن الصادرة بحق العراق أثناء غزو دولة الكويت، وذلك لغرض إخراجه من طائلة البند السابع والذي يقر أن العراق يهدد الأمن والسلم العالمين.

سابعاً. تنفيذ بنود المصالحة الوطنية مع جميع الأطراف ومع البعثيين الغير متورطين بدماء العراقيين. حيث لا يمكن تحقيق مستقبل زاهر في العراق الجديد دون المصالحة الوطنية، ودون وحدة القوى الديمقراطية ودون نضالها الدؤوب ودون الحصول على دعم فعلي من جانب الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والجامعة العربية وبقية المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الديمقراطية والرأي العام العالمي من أجل ضمان التطور المدني والديمقراطي للعراق[١].

إن مخاطر وصول قوى إسلامية سياسية متطرفة إلى الحكم في ظل الأوضاع الراهنة ليست بعيدة، لهذا لا بد من بذل الجهود المشتركة لضمان بناء عراق مدني، حر، ديمقراطي وفيدرالي، وبالرغم من تباطؤ المسيرة الديمقراطية في العراق، إلا أن العراقيين قادرين على بناء مستقبل زاهر في العراق الجديد.

---

(١) علي،وليد ، مستقبل العراق في ظل تغيرات الاستراتيجية الأمريكية، مجلة الرائد، العدد ٢٨، بغداد في ٠٤,٠٣,٢٠٠٨ .

*** فيما تخص إتفاقيات تقررمصير دولة ما، فيجب إجراء استفتاء شعبي عليها كما حدث في الدنمارك عند انضمامها إلى السوق الأوربية المشتركة بنتيجة ٥٢% بنعم وأما النرويج فكانت نتيجة ٤٩% بنعم ولم تدخل الى السوق.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥- ٥ -٢) علاقات العراق مع الدول الخليجية

امتازت العلاقات العراقية ـ الخليجية بالتذبذب بين أقصى درجات الصراع وأعلى مستويات التعاون. فقد مثل العراق، على الدوام، إحدى ركائز التوازن الإقليمي، مثلما شكل عامل تهديد لاستقرار المنطقة في مرات متعددة، وخلال عقود عديدة.

إن العلاقات الخليجية العراقية، الحسنة والمتطوّرة، تُمثل استجابة طبيعية لضرورات الجغرافيا والتاريخ، بقدر كونها ضرورة لا غنى عنها للأمن والتنمية الإقليمية، وهي في الوقت ذاته، حاجة عربية لا لبس فيها.

وإذا كانت هذه المنطقة قد حملت ثقل التاريخ، الذي ما انفك يرمي بإسقاطاته على حاضرها، فلا بد من التفكير في السبل الكفيلة بعدم إعادة إنتاج الماضي، والسيطرة على ضغوطه، لنصل، في الحد الأدنى، إلى مستقبل ينعدم فيه النمط العنيف والحاد من التوترات.

إن العلاقات العراقية – الخليجية مرت بمراحل متعددة ومن خلالها يمكن تقييم هذه العلاقات مع الدول الخليجية بشكل فردي أو جماعي وأهم هذه المراحل هي:

أولاً. مرحلة حرب الخليج الأولى(الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠ -١٩٨٨)

تميزت العلاقات العراقية مع دول مجلس التعاون الخليجي في هذه الفترة بعلاقات متينة ومتوازنة، حيث تمت مساندة العراق مادياً ومعنوياً في هذه الحرب، وذلك لإبعاد المد الإيراني عنهم أي منع تصدير الثورة الإسلامية إليهم، وكانت العلاقات العراقية مع دول مجلس التعاون الخليجي في أوج مراحلها في تلك الفترة بحيث إن جميع موانئ دول الخليج كانت في خدمة العراق، وكذلك تصدير حصة العراق المقرر من أوبك من النفط الخام تمت تصديرها من قبل دول المجلس، والسماح للعراق استخدام جزيرة بوبيان الكويتية من قبل القوات العراقية لغرض العمليات الحربية ضد الموانئ الإيرانية.

بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية العام ١٩٨٨ كانت دولة الكويت تأمل وتتطلع إلى وضع تسوية نهائية لمشكلة الحدود مع العراق خاصة في ضوء الوعود الإيجابية التي طرحها المسئولون العراقيون بخصوص هذه المشكلة خلال سنوات الحرب وكان رد الفعل العراقي على هذه الرغبة الكويتية هو تصعيد المشكلة مرة أخرى ابتداء من عام 1990 وذلك في إطار حملة عراقية أكبر استهدفت دولتي الكويت والإمارات وحتى وقوع جريمة الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت في ٢ أب ١٩٩٠م [١].

ثانياً. فترة الحرب الخليج الثانية (غزو الكويت سنة ١٩٩٠ وتحريرها العام١٩٩١)

وتعتبر هذه الفترة من أسوأ الفترات التي مرت على العلاقات العراقية مع الكويت والدول الخليجية في التأريخ حينما قامت القوات العراقية بغزو الكويت واعتبارها المحافظة التاسعة عشر من المحافظات العراقية، حيث قطعت العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، ومع تطورات الأحداث في المنطقة خاصة بعد الغزو العراقي لدولة الكويت العضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

---

(١) شتا ،أحمد عبد الونيس ،"العلاقات الكويتية – العراقية ، ١٩٦٣-١٩٩٠" ، الرشيدي، أحمد وآخرون ، ص : ٦٧٥ - ٦٧٦ مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في آب ١٩٩٠م تضامن المجتمع الدولي مع الكويت وندد بهذا الغزو المباغت والوحشي الذي كان تحديا لكل القيم والمبادئ الإسلامية والإنسانية وكل القوانين والأعراف الدولية، وقامت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا لردع هذا العدوان بإرادة صلبة وإصرار جماعي لم يسبق له مثيل على إرغام القوات العراقية على الانسحاب وعودة القيادة الكويتية الشرعية، وشكل قرار مجلس الأمن الدولي رقم **(678)** الذي أجاز استخدام القوة ضد العراق انتصارا للإرادة الدولية وترجمة لواجبات ومسؤوليات مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة باتجاه صيانة السلم والأمن الدوليين.

وبعد تحرير الكويت من التحالف الدولي في شباط ١٩٩١، حيث تم فرض الحصار الاقتصادي توقيع معاهدة عدم الاعتداء على الكويت وترسيم الحدود بين الدولتين بإشراف الأمم المتحدة، وكذلك إصدار قرار ٦٨٨ الذي يضمن تأمين حقوق الإنسان السياسية والإنسانية لجميع المواطنين والكف عن الإبادة والقمع والتهجير، حيث ظلت العلاقات العراقية مع دول مجلس التعاون الخليجي مقطوعة إلى عام ٢٠٠٣.

ثالثاً. مرحلة الحرب الخليج الثالثة(٢٠٠٣ غزو العراق)

إن الحرب الخليج الثالثة في العام ٢٠٠٣ أي غزو العراق، هي نتيجة إحدى خلفياتها المبكرة في حرب الخليج الثانية ذاتها، وذلك بسبب الاختلال الكبير في التوزيع النسبي للقوة بين دول الإقليم، وهو الأمر الذي يفضي بالضرورة إلى توازن غير حقيقي أو غير مستقر للقوى.

لما كان دور دول مجلس التعاون الخليجي في هذه الحرب كان بارزاً لدعم القوات الأمريكية والبريطانية لغزو العراق، بحيث فتحت هذه الدول جميع أراضيها للقوات الأجنبية لغرض إسقاط النظام، وتم غزو العراق في ٢٠٠٣/٤/٩ وأصبح العراق محتل من قبل القوات الأمريكية والدول المتحالفة بموجب قرار مجلس الأمن رقم **"١٤٨٣".**

بدأت تتحسن العلاقات العراقية مع دول الخليج في هذه المرحلة، أي التعامل مع العراق الجديد الذي يتداول الحكم بشكل السلمي وإنه لم يشكل خطراً على دول المنطقة، حيث إن المجلس بوسعه أن يكون أداة حيوية للمساعدة على إدارة العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية في المنطقة، وهنا جاء دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعم النظام السياسي العراقي.

(٥- ٥- ٣) مستقبل علاقات العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي

إن مجلس التعاون الخليجي تم تأسيسه في شهر أيار من عام ١٩٨١ عقب عام من بدء الحرب العراقية الإيرانية، ويضم ستة دول هي السعودية والكويت والإمارات والبحرين وعمان وقطر، وكان العراق يحضر كمراقب في الاجتماعات الأولى للمجلس إلا أن احتلال نظام صدام حسين لدولة الكويت في أب من العام **1990** أدى إلى قطع جميع علاقاته مع هذه الدول، وكانت معظم تلك الدول أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع بغداد عقب إسقاط نظام صدام حسين في نيسان عام٢٠٠٣. إن تطور العلاقات العراقية مع دول مجلس التعاون الخليجي بعد نيسان العام٢٠٠٣ أي بعد انتهاء الحكم الشمولي كان على مرحلتين هما: المرحلة الحالية للعلاقات الخليجية –العراقية والمرحلة المستقبلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً. المرحلة الحالية للعلاقات الخليجية – العراقية (بعد العام ٢٠٠٣)

وهي المرحلة التي تمت إعادة العلاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع العراق الجديد، ولكن بشكل متفاوت لسبب أو أخر وبالشكل التالي:

أ- الإمارات العربية المتحدة، في خطوة باتجاه الصحيح قررت حكومة الإمارات بإعادة العلاقات مع العراق الجديد على مستوى عال في ٢٠٠٥، وفي خطوة كبيرة نحو تخفيف حدة العزلة الإقليمية للعراق أسقطت الإمارات ديون العراق البالغة نحو سبعة مليارات دولار، وكذلك مشاركة دولة الإمارات في إعادة الأعمار وتشجيع الاستثمار في العراق.

ب- وقامت مملكة البحرين في خطوة مماثلة تمت إعادة العلاقات على مستوى عال بين البحرين والعراق وإعفاء ديون العراق المتبقية، وهذه البادرة لها أهمية لتعزيز العلاقات العراقية الخليجية لاسيما العلاقات مع مملكة البحرين بما يخدم مصلحة البلدين الشقيقين لاسيما في مجال الاستثمار والأعمار وتبادل الخبرات.

ج- دولة قطر، وتأتي بعد الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين بإعادة علاقاتها مع العراق الجديد في إطار تطبيع العلاقات والتعاون بين البلدين في مجال الاستثمار والأعمار في العراق.

د- سلطنة عمان، قامت سلطة عمان بإعادة علاقاتها مع العراق الجديدة، وذلك ضمن إطار تطبيع العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي في ٢٠٠٨م، حيث أن سلطنة عمان من الدول التي تؤيد انضمام العراق الجديد إلى مجلس التعاون الخليجي، ولقد ظهر التميز العماني إبان احتلال العراق للكويت حيث احتفظت السلطنة بعلاقات جيدة مع العراق رغم معارضة بعض الدول الخليجية لذلك(١).

هـ- دولة الكويت، تضررت دولة الكويت من عملية الغزو من قبل النظام البائد سنة١٩٩٠ ومنذ ذلك التاريخ تحاول دولة الكويت بكل إمكانياتها دعم المعارضة العراقية وكذلك قدمت دعماً مادياً ولوجستياً في الحرب الخليج الثالثة لغرض إسقاط النظام البائد في ٢٠٠٣ م، حيث إن دولة الكويت من أولى مؤيدين للعراق الجديد مع الرغبة الشديدة لتطبيع العلاقات مع العراق وتسوية جميع الملفات العالقة بين الدولتين الشقيقتين، حيث تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما، إلا أنه لا تزال بعض الملفات عالقة مثل الديون وترسيم الحدود وضمانات بعدم مطالبة العراق بضم الكويت إليه باعتباره جزءا منه.

وتقدر الديون المستحقة للكويت على العراق حاليا عدا ديون دول الخليج الأخرى والدول العربية تقدر ب ١٤ مليار دولار، بالإضافة إلى تعويضات غزو النظام السابق للكويت التي قدُرتها الأمم المتحدة ب ٣٧ مليار دولار، فقد تم تسديد ١٢ مليار دولار منها خلال السنوات الماضية من حصة النفط العراقي المستقطعة لصندوق تعويضات الغزو والبالغة ٥% من عائدات النفط العراقي والباقي ٢٥ مليار دولار وبالتالي فان مجموع مستحقات الكويت على العراق من ديون بما فيها التعويضات ما مجموعهُ ٣٩ مليار دولار. حيث تم أعفاء ١٠٠ مليار دولار من مجموع ١٢٠مليار دولار للدول الاجنبية للدول نادي باريس*.

---

(١) لمحروقي، زاهر بن حارث ،:العلاقات العمانية الإيرانية وسياسة الأمر الواقع،5/5/2009 سبلة عمان ص١.

*** دول نادي باريس ، ويبلغ عدد أعضاء النادي ١٩ عضوا دائما هم: النمسا وأستراليا وبلجيكا وكندا والدانمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإيرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا والنرويج وروسيا الاتحادية وإسبانيا والسويد وسويسرا وبريطانيا وأميركية.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن فكرة إسقاط الديون مقابل استفادة الكويت من مياه شط العرب الفائضة عن حاجة العراق، باتفاقية وإمكانية إبرامها بين البلدين الشقيقين الجارين والحكومتين العراقية والكويتية مجرد رؤية أو فكرة كويتية لمشروع قد ينضج في المستقبل، دعت ضرورة البحث عن مخارج أخرى يتفهم من خلالها الكويت وشعبه الكريم وضع العراق الحالي والبحث عن قنوات ومخارج أخرى تختزل هذه الديون وتعزز وشائج الأخوة والمحبة والتعاون بين العراق والكويت وتفتح آفاق جديدة تصب في مصلحة البلدين .

و- المملكة العربية السعودية، تم تطبيع العلاقات السعودية العراقية بعد ٢٠٠٣، ولكن ليس على مستوى عالي، حيث إن الدولة الوحيدة لم تفتح سفارتها في بغداد، والسبب أن السعودية تشعر بأن دخول العراق ضمن منظومة مجلس التعاون، سيحول قيادة الخليج تلقائياً إلى العراق، باعتباره الأكثر كفاءة وقدرة بشرية واقتصادية لتبوئه مكانة سياسية وعسكرية بين دول الخليج كافة، وهذا ما تعتبره السعودية تهديداً لموقعها الإقليمي، وإن كان سيوفر قدراً أكبر من التوازن مع إيران(٢).

يتضح من خلال طبيعة العلاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع العراق أن الدول كل من الإمارات والقطر والبحرين وسلطنة عمان مؤيدين لفكرة انضمام العراق إلى المجلس، وكذلك الكويت على الرغم وجود بعض الملفات العالقة، ولكن السعودية(٣) الدولة الوحيدة هي لم تؤيد انضمام العراق الجديد إلى مجلس التعاون الخليجي بحجة أن الوضع العراق الحالي لم يؤهله بعد.

ثانياً.المرحلة المستقبلية للعلاقات الخليجية – العراقية

إن العلاقات الخليجية العراقية، الحسنة والمتطوّرة، تُمثل استجابة طبيعية، وكذلك الإيرانيون دخلوا في منافسة مع منافسهم التقليدي أهل العراق(٤) لضرورات الجغرافيا والتاريخ، بقدر كونها ضرورة لا غنى عنها للأمن والتنمية الإقليمية، وهي في الوقت ذاته، حاجة عربية لا لبس فيها.

وإذا كانت هذه المنطقة قد حملت ثقل التاريخ، الذي ما انفك يرمي بإسقاطاته على حاضرها، فلا بد من التفكير في السبل الكفيلة بعدم إعادة إنتاج الماضي، والسيطرة على ضغوطه، لنصل، في الحد الأدنى، إلى مستقبل ينعدم فيه النمط العنيف والحاد من التوترات.

ويُمكن بناء علاقات خليجية عراقية بعيدة عن التوترات واحتمالات التفجر، ففي البدء لابد من الإشارة إلى أن مصطلح العلاقات الخليجية العراقية يُعد مصطلحاً إشكالياً*(Problematic Term)، يعبر عن جزء من التفاعلات البينية، وتحديداً بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي من جهة والعراق من جهة.

***(Problematic Term) يستخدمه للتعبير عن جزء من التفاعلات البينية داخل النظام الإقليمي الخليجي.**

(١) الشطري، كامل، فكرة إسقاط الديون العراقية مقابل الفائض من مياه الشط العرب،موقع ناصرية . نت في ٢٠٠٨،

(٢)عيسى، شاكر موسى، العراق وتخفيف الديون، أوتاو- كندا، الجمعية العراقية- الكندية لشطب الديون، ٢٧,٠٣,٢٠٠٤،ص٢.

(٣) مكميلان جوزيف المملكة السعودية والعراق النفط والدين وتناحر طويل ومستمر ص٧ التقرير الخاص١٥٧ بقلم : كانون الثاني ٢٠٠٦ معهد السلام الامريكي، www.usip.org

(٤) الطرابيلي، عباس، أزمة الخليج واستراتجية الأمن العربي، ط١ الزهراء، القاهرة، ١٩٩١ ، ص ٣٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك ثلاثة خيارات يُمكن لدول الخليج، على الصعيد النظري التحليلي، الأخذ بها للسيطرة على العناصر القلقة والمتوترة في العلاقات الخليجية العراقية:

أولاً. الخيار الأول بناء توازن جديد للقوى بين العراق الجديد ومجلس التعاون الخليجي يُشير هذا الخيار إلى بناء إقليمي ينهض على توازن للقوى ، يدفع باتجاه إيجاد الاستقرار وإدامته، استناداً إلى مبدأ الردع المتبادل، الذي يمنع أي طرف من المبادرة بشن الحرب أو العدوان. وذلك لإدراكه بفداحة الثمن الذي سوف يدفعه. وفي التجربة القريبة، شهد النظام الإقليمي الخليجي ما يُمكن تعريفه بحذر بأنه شكل من أشكال توازن القوى غير المستقر، الذي غابت فيه المفاهيم الواضحة للردع، رغم سباق التسلح الذي اتصف به.

ثانياً. الخيار الثاني الانضواء في معاهدة عدم اعتداء، بوجود طرف، أو أطراف، ضامنة وبطبيعة الحال، يبدو النموذج الثاني أكثر يُسراً بالمعيار الإجرائي، لكنه أكثر تعقيداً في حيثياته القانونية والدستورية، فضلاً عن السياسية. أما الدول الضامنة، فتبدو عملية تحديدها ميسرة، في ظل المعطى السياسي الراهن، وذلك أخذ تمثيل الخيار السياسي بنظر الاعتبار، في بُعده الدولي، بالنسبة لكل من العراق ودول مجلس التعاون الخليجي(١).

فالمعادلة تكون طردية في بعدها السياسي، لآن عزلة إيران السياسية والاقتصادية ستخلق مشاكل على جيرانها بما فيها دول المجلس والعراق واليمن، وإضافة إلى التباين الكبير في التوزيع النسبي للقوة بين وحدات النظام الإقليمي الخليجي، فالخيار التعاون والتعايش السلمي الإقليمي. أي وهذا الخيار يبدو منطقياً بوجه عام، وعلى الرغم من ذلك، فإنّ إحدى ثغراته قد تتمثل في استبدال خطر الحرب الساخنة، بالسلام البارد، وربما بالعودة مجدداً إلى مناخ الحرب الباردة الإقليمية.

ثالثاً، زيادة الانفتاح ما يُعرف «بكلفة الفكاك» (**The Cost of Disengagement**)، على النحو الذي تبدو فيه العلاقات الخليجية العراقية ضرورة لا غنى عنها، لكافة الأطراف المعنية الخيار الثالث الذي يُمكن افتراضه للسيطرة على التوترات الكامنة في العلاقات الخليجية العراقية، هو دخول دول مجلس التعاون الخليجي، منفردة ومجتمعة، في شبكة مصالح متداخلة على نحو وثيق مع العراق، بحيث يقود ابتعاد أو استبعاد أي طرف منها إلى خسائر غير محتملة، وهنا يتحقق ما يُمكن أن نصطلح عليه بـ «الأمن من خلال الازدهار»، وتعني به ازدهار فرص التنمية والتكامل الإقليمي (**Regional Development and Integration**).

وقد ثار كثير من السجال في هذه المنطقة، بعد سقوط نظام صدام حسين، حول الكيفية التي يُفترض أن يُدمج من خلالها العراق في محيطه الخليجي. وقد طُرح السؤال التالي: هل سيتم ضم العراق إلى مجلس التعاون الخليجي؟.بطبيعة الحال، إنّ سؤالاً من هذا القبيل ينطوي على قدر من العفوية والاستعجال. وفي حقيقة الأمر، فإن ضم العراق إلى مجلس التعاون الخليجي لا يمثل مدخلاً شرطياً لإعادة بناء العلاقات الخليجية العراقية على أسس متينة وواقعية، بما في ذلك العلاقات المراد نسجها بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق. أن أحد الخيارات الأخرى، التي يُمكن افتراضها لمستقبل العلاقات الخليجية العراقية، يتمثل في «معاهدة عدم اعتداء بوجود أطراف ضامنة»، ومعاهدة كهذه

(١) المرهون، عبدا لجليل زيد ، العلاقات العراقية الخليجية، جريدة الرياض ، العدد ١٤٨٩٣ في ٢٠٠٩، ص ٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يُمكن أن تتخذ، على مستوى الشكل، أحد نموذجين:
الأول، بين العراق وكل دولة خليجية على حدة، وهذا هو السائد في تجربة العلاقات الدولية عموماً، ويتمثل النموذج الآخر في اتفاقية يكون أحد طرفيها العراق، وطرفها
الثاني مجلس التعاون الخليجي، بما هو ممثل اعتباري لأعضائه، وهذا النموذج ربما يستدعي إطاراً قانونياً تمهيدياً على مستوى المجلس ذاته.

إن خلاصة التحليل عن العلاقات العراقية -الخليجية، في الوقت ذاته، أن دول الخليج معنية بدمج العراق في مؤسسات وهياكل العمل الإقليمي المشترك، حيث أن المطلوب هو سلسلة متكاملة من الإجراءات التي تُعيد الحياة للعلاقات الخليجية العراقية، وهذه مهمة مشتركة بطبيعة الحال، لكن المسؤولية تبدو أكثر وضوحاً بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بأخذ الظروف الانتقالية التي يعيشها العراق بنظر الاعتبار.

إن الأخذ بهذا الخيار ضروري، لكونه ينسجم مع مبدأ التعاون الإقليمي بمدلوله العام، ولأنه عديم المخاطر على العلاقات البينية بين وحدات الإقليم، وهو لا يصطدم، من جهة أخرى، مع الخصوصيات المحلية لهذه الوحدات، ولا يتعارض مع شكل واتجاه خياراتها الخارجية [١]. وأن هناك روابط بين العراق الجديد ودول مجلس التعاون الخليجي بأنه جزء منها له حدود جغرافية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وأن الأمن الوطني العراقي هو انعكاس للأمن الخليجي. إلا أن رؤية دول مجلس التعاون الخليجي في المشهد السياسي العراقي بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠١٠ أن تتوافق مع مصالحها وسياساتها في المنطقة عامة وفي العراق خاصة وهي بالشكل الآتي:

١. إقامة حكومة عراقية وطنية شاملة لا تستثني فئة أو طائفة بغض النظر عن التوجهات ويبدو أن الكتلة السياسية الأقرب لهذا الطرح بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي هي القائمة العراقية وبعض القوى السياسية الأصغر في الساحة العراقية.

٢. الانفتاح من قبل دول مجلس التعاون الخليجي للحوار مع مختلف القوى العراقية السياسية الفائزة في الانتخابات ,٢٠١٠

٣. تدعو دول مجلس التعاون الخليجي إلى أن تكون (المصالحة الوطنية) أساس برنامج الحكومة العراقية المقبلة من أجل تخفيف الاحتقان السياسي والطائفي والسماح للعرب السنة في استعادة دورهم في العملية السياسية والمؤسسات الحكومية والرسمية.

٤. تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى عدم السماح للنفوذ الإيراني بأن يزداد ويتوسع في العراق داخل أجهزة الحكومة العراقية المقبلة الأمنية والسياسية وأن تكون علاقات العراق مع إيران قائمة على أساس المصالح والاحترام المتبادل وأن يتم تشكيل حكومة غير خاضعة لطهران لأن تمدد النفوذ الإيراني يمر عبر بغداد وينتقل إلى بقية عواصم المنطقة الخليجية والعربية.

٥. تهدف دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاطمئنان على وضع الحكومة العراقية خلال السنوات الأربع المقبلة مع تأكيد إدارة الرئيس الأمريكي على موعد الانسحاب للقوات الأمريكية من العراق منتصف عام ٢٠١١ وضرورة الاطمئنان على عدم حصول فراغ سياسي وأمني في العراق.

---

(١) المرهون، عبدا لجليل زيد، العلاقات العراقية الخليجية، جريدة الرياض ص ٧، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس
دور العراق الجديد في ظل التطورات الاقتصادية

(٦- ١) المقدمة
(٦- ٢) المبحث الأول : الاقتصاد العراقي
(٦-٢-١) الزراعة والثروة الحيوانية
(٦-٢-٢) الموارد الطبيعية
(٦-٢- ٣) الصناعة
(٦-٣) المبحث الثاني : السوق والتجارة العراقية
(٦-٢-١) فترة ما قبل الاحتلال
(٦-٢-٢) فترة ما بعد الاحتلال
(٦-٢- ٣) التجارة العراقية
(٦- ٤) المبحث الثالث : الاتفاقية الإستراتيجية بين العراق الجديد وأمريكا
(٦-٢-١) أهمية الاتفاقية الإستراتيجية بين العراق الجديد وأمريكا
(٦-٢-٢) عوامل نجاح الاتفاقية الإستراتيجية بين العراق الجديد وأمريكا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس
دور العراق الجديد في ظل التطورات الاقتصادية

(٦ - ١) المقدمة

يهدف هذا الفصل بتوضيح الاقتصاد العراقي والذي يعتمد على النفط والغاز الطبيعي بشكل أساسي، وانتاج الزراعي والثروة الحيوانية وابراز القطاع الصناعة والصناعات التحويلية، وكما يتناول الفصل أيضاً السوق والتجارة العراقية، وكذلك توضيح الاتفاقية الإستراتيجية بين العراق الجديد وأمريكا وأهمية هذه الاتفاقية بين البلدين وعوامل نجاح الاتفاقية الإستراتيجية بين العراق الجديد وأمريكا .

المبحث الأول :الاقتصاد العراقي

(٦- ٢) الاقتصاد العراقي

يعتمد اقتصاد العراق المعاصر على إنتاج النفط بشكل كبير بالإضافة إلى المحاصيل الزراعية التي مازالت تشكل المرتبة الثانية من ناحية الموارد الاقتصادية وتميز اقتصاد العراق عن بعض دول المنطقة النفطية بالزراعة.

(٦- ٢ - ١) الزراعة والثروة الحيوانية

أ.الزراعة : نظراً لغنى أرض العراق بالمياه، فإن قطاع الزراعة يشكل جزء مهم في الاقتصاد العراقي، وأهم المنتجات هي البذور، والحبوب، والتمر، الخضروات والفاكهة، وتتركز المناطق الزراعية حول نهري دجلة والفرات وفروعها المنتشرة في البلاد.

حيث أن استغلال الأرض في الزراعة تكون حسب النسب التالية: الأرض المزروعة بالحبوب والأرز **١٢%**، والخضرة والمراعي **٩%**، وأراضي أخرى **٧٩%**، وأما الأرض المستصلحة فتشكل ٢٣٥٠٠كم٢.

تناقصت في عموم العراق نسبة سكان الريف إلى المجموع العام لتصبح عام ١٩٩٧ نسبة **٢٥%** بعد أن كانت **٥٧%** عام ١٩٦٠ بسبب تخلف الزراعة، و شح الخدمات، وقلة فرص العمل وعوامل الجذب الدينية، والحملات الشوفينية للحكومة العراقية، وحروب النظام المنهار، والاقتتال الأهلي وسياسات التهجير القسري وكذلك الحصار الاقتصادي.١٩٩١-٢٠٠٣.و بلغ عدد سكان المناطق الريفية في العام ٢٠٠٧ حوالي ٩٩٢٩٢٤٨ نسمة أي بنسبة **٣٣,٤%** من مجموع سكان العراق البالغ **29682081** نسمة، وترجع النسبة المتصاعدة إلى الهجرة المعاكسة إثر الاحتلال الأميركي وأعمال العنف الطائفية.

ونتيجة لذلك انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي إلى (١٠)% عام ٢٠٠٧، بينما كانت مساحة الأرض المزروعة **٢٠%** من مساحة العراق، في حين لا يزال حوالي ثلث سكان العراق يعمل في هذا القطاع ويعتمد عليه ويمكن ملاحظة الجدول رقم (٦-١١) الذي يبين الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في العراق[١]. وحيث شهدت الثروة الحيوانية تراجعا وتدهورا مستمرا خلال المرحلة السابقة.

فلقد بلغ تعداد الأغنام والماعز والأبقار والجاموس والإبل في ثمانينيات القرن الماضي وفق تقرير أعدته وزارة العلوم والتكنولوجيا حوالي ٨,٥٢٦,٠٠٠ و٢,٥٨٤,٠٠٠ و٢,٠٨٤,٠٠٠

(١)كبة، سلام إبراهيم، عراق التنمية المستدامة، القسم الخامس، موقع الناس، ٢٠٠٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مليون رأس على التوالي. وتناقصت هذه الثروة عام ٢٠٠١ الى٦,٥٠٠,٠٠٠ و ٠,٧٥٠,٠٠٠ و ١,٢٥,٠٠٠٠ مليون رأس على التوالي كما في الجدول ٦- ١٢.

الجدول رقم ٦- ١١

الناتج الزراعي بالأسعار الجارية ونصيب الفرد منه في العراق*

الناتج الزراعي "مليون دولار"				نسبة التغير %	نسبة التغير %	نصيب الفرد من الناتج الزراعي "دولار"			
١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٥
٢,٥٤٠	١,٢٠٢	٢,٣٤٧	٢,٩٤٠	١,٥	٢٥,٢	١٢٤	٥٠	٨٧	١٠٥

ب. الثروة الحيوانية

ولم تتأثر هذه النسب كثيرا بعد التاسع من نيسان مما أدى إلى انخفاض حصة الفرد الواحد من بيض المائدة (٢٠) بيضة / سنة مقارنة بـ(٨٥ ـ ١٠٠) بيضة/ سنة ومن اللحوم الحمراء إلى ٢ كغم/ سنة يقابلها عالميا ٢٤ كغم/ سنة. حصل انخفاض في إنتاج اللحوم الحمراء فقد وصل إلى ١٠٤٠٠٠ ألف طن عام ١٩٨٢ بعد أن كان ١٣٥٠٠٨١ ألف طن عام1978 ، ثم عاود الارتفاع إلى ٦٥٥ ألف طن عام ٢٠٠١ . في حين ارتفعت اللحوم البيضاء من ٧٨,٩ ألف طن عام ١٩٧٨ إلى ٩٧٤ ألف طن عام ٢٠٠١ .

كما انخفض إنتاج البيض من ١٠٦ مليون بيضة عام ١٩٧٨ إلى ٨٣٤٠٠٠٠٠ بيضة عام ٢٠٠٠.

الجدول رقم ٦ - ١٢*

عدد الحيوانات حسب الأنواع للسنوات ١٩٧٤-١٩٩٧

الأغنام	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٨٦	١٩٩٥	١٩٩٧
	٨٥٢٦٠٠٠	٨٤٠١٠٠٠	٩٧٢٣٠٠٠	٨٩٨١٠٠٠	-	٦٥٠٠٠٠٠
الماعز	٢٥٨٤٠٠٠	٢٥٨٩٠٠٠	٢٠٥٩٠٠٠	١٤٧٦٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	-
الأبقار	٢٠٨٤٠٠٠	١٨٠٤٠٠٠	١٦٩٨٠٠٠	١٥٧٨٠٠٠	-	١٢٥٠٠٠٠

ج. الثروة السمكية

بلغ إنتاج العراق من الأسماك النهرية والبحرية والمزارع السمكية في العام ٢٠٠٥ بحوالي **25.6** ألف طن فقط أي بقدر ما تنتجه الصومال وأقل ٤٠ مرة مما تنتجه مصر، وقد اختفت من الأسواق أنواع رئيسية من الأسماك العراقية منذ قرابة العقد.

فقد انخفض إنتاج الثروة السمكية من ٣٦٩٣٥ طن سنة ١٩٩٧ إلى ٢٥٩٩٨ طن في العام ٢٠٠١ بسبب تجفيف الأهوار، وانخفاض مناسيب المياه، إضافة إلى تلوث المياه والممارسات الخاطئة التي يستخدمها بعض الصيادين كالسموم والمتفجرات والتي تقتل أعدادا كبيرة من الأسماك، وأيضا عدم التزام الصيادين بمنع الصيد خلال مواسم التكاثر،

* كبة، سلام إبراهيم، عراق التنمية المستدامة، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك عوامل أخرى مثل عدم توفر الأعلاف والأدوية وضعف في المتابعة وعدم كفاءة الإدارة بالنسبة لمشاريع الدولة.

يؤكد تقرير منظمة الزراعة والأغذية الفاو**FAO** أن عدد المزارع السمكية في العراق بلغ **1787**مزرعة لغاية ٢٠٠٣ ومجموع المساحة المائية لها بحدود (٧٧,٦٢٣,٢٥) هكتار، حيث إن عدد المشاريع في شمال العراق ١٧٨ مزرعة سمكية مساحتها المائية ١١٧,٥ هكتار و١٦٠٩ مزرعة في وسط وجنوب العراق بمساحة مائية ٧٥٥٠٥,٧٥ هكتار، إن الصنف الرئيسي لأسماك التربية هو الكارب العادي، ويأتي بعده الكارب العشبي ثم الكارب الفضي، الشبوط، والبني والكطان (العائلة الشبوطية).

جدول رقم ٦ - ١٣

تطور الإنتاج الحيواني والبيض في العراق للسنوات ١٩٧٨- ٢٠٠٠*

السنوات	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
اللحوم الحمراء/ ١٠٠٠ طن	١٣٥,٨	١٣٧,٥	١١٥,٣	١٠٠,٦	١٠٠,٤	٥٢١	٤٩٧	٥٤٩	٧٠٢
اللحوم البيضاء/ ١٠٠٠طن	٧٨,٩	٩٣,٨	١٠٣,٧	١٠٤,٥	١٢٤,٨	٤٠٨	٤٤٥	٧٤٩	٩٩٤
بيض المائدة/(مليون)	١٠٦	١٠٠٣	٩٧٢	٩٣٣	٩٣١	٤٠٩	٤٧٣	٦٣٧	٨٣٤
الأسماك/طن	-	-	-	-	-	٣٦٩٥٣	٢٧٦٨٦	٣٠٤٤٤	٢٧٦١٠

المصدر:* كبة، سلام إبراهيم، عراق التنمية المستدامة، مصدر سابق.

(٦- ٢ – ٢) .الموارد الطبيعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشمل الموارد الطبيعة، النفط والغاز الطبيعي، والكبريت، و الفوسفات :

أولاً. البترول

يعتمد الاقتصاد العراقي اعتماداً شديداً على النفط. فاقتصاده نفطي في المقام الأول، إلا أن النفط لايشكل المورد الوحيد كباقي دول الخليج العربي، وهو من الدول المؤسسة لمنظمة الأوبك والأوابك وبدأت صناعته منذ عام ١٩٢٥.

وقد بدأ الإنتاج في حقل كركوك بعد عامين من ذلك التاريخ وتوالى في الحقول الأخرى وتم تأميمه في عام ١٩٧٢، وقبل التأميم اتبعت شركات الامتياز النفطي العاملة سياسة معاقبة العراق بالحد من إنتاجه والتقليل من حصته في الاسواق العالمية، خاصة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وسن قانون رقم ٨٠ لعام ١٩٦١ والمعروف بقانون الاستثمار المباشر. وبالرغم من الحظر الذي كانت يتعرض له **العراق** منذ عام ١٩٩٠، إلا أن العائدات الإجمالية للصادرات النفطية العراقية (أبيض + أسود) قدرت في عام ٢٠٠٠ **بأكثر من ٢٠ مليار** دولار، وكان إنتاج النفط حتى قبل الغزو الأمريكي للعراق ما لا يقل عن مليوني برميل يومياً، وطاقته التكريرية فاقت ٥٠٠ ألف برميل لكل يوم عن طريق أكبر عدد لمصافي النفط والتي بلغت مقارنة بكل دول الوطن العربي ١٢ مصفاة في عام ٢٠٠٠.

وقد وصل إجمالي العائدات النفطية العراقية سنة ١٩٨٩ **إلى** ٥,١٤ مليار دولار شكلت ٩٩ بالمائة من دخل الصادرات، ويذكر إحصاء صدر عام ١٩٩٠ أن قيمة الصادرات العراقية بلغت ١٠,٥٣٥ مليار دولار منها ٩٩,٥ **%** من النفط ومصادر طاقة، بلغت حصة استيرادات الولايات المتحدة الأمريكية منها ٢٨**%**.

وفي عام ١٩٩٦، شكلت صادرات النفط ٢٦٩ مليون دولار فقط أي ثلث صادرات العراق البالغة ٩٥٠ مليون دولار. لكنها عادت بحلول عام ٢٠٠١ ووصلت قيمتها إلى ١٥،١٤ مليار دولار من أصل صادرات إجمالية تصل قيمتها إلى ١٥,٩٤ مليار دولار. وبلغ احتياطي النفط العراقي الثابت حوالي ١١٢ مليار برميل، مما يجعله ثاني أكبر خزان نفطي معروف في العالم[١].

وتجعل الاحتياطيات الثابتة والمحتملة (يقدر المحتمل في العراق بحوالي ١٥٠ مليار دولار)، ونتيجة لتحسن استخراج النفط في المكامن المكتشفة حالياً بسبب التقدم التكنولوجي، فإن كميات النفط التي يمكن استخراجها في المستقبل تقدر بأكثر من ٣٦٠ مليار برميل، وهذا يكفي للاستمرار بمعدل الإنتاج بالطاقة المتاحة حاليا لمدة ثلاث قرون ونصف. ويتمتع العراق بطاقات نفطية هائلة، فمن أصل حقوله النفطية الأربعة والسبعين المكتشفة والقائمة، لم يتم استغلال إلا ١٥ حقلاً، بحسب محللي قطاع النفط.

وتحتاج الحقول النفطية المُستغلة وحدها إلى مبالغ كبيرة من الاستثمارات والإصلاحات قبل أن تستطيع استئناف الإنتاج الكامل. وقد يحتاج العراق اليوم إلى ما بين ١٨ شهراً وثلاث سنوات للعودة إلى مستوى الإنتاج السابق للعام ١٩٩٠ والبالغ ٣،٥ مليون برميل يومياً. في حال استقرار الأوضاع بالعراق، فإن ذلك يمكن الشركات الأميركية من الوصول إلى ١١٢ مليار برميل من النفط وهو الاحتياطي المعلن للبلاد وبعضهم يشير

---

(١).طارق شكر محمود، الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية في العراق، مطبعة الادارة المحلية، ص١٣٢. بغداد،٢٠٠٢.

إلى ٢٠٠ مليار برميل، ويعتبر أهم احتياطي عالمي بعد السعودية، وهذا معناه أن السيطرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على العراق تعني الحصول على نحو ربع احتياطي العالم النفطي[١] ، يعتمد الاقتصاد العراقي اعتمادا كليا على القطاع النفطي، حيث يكون ٩٥% من إجمالي دخل العراق من العملة الصعبة. كلفت حرب الخليج الأولى ما يقدر بحوالي ١٠٠ مليار دولار من الخسائر، وكان العراق مثقلا بالديون بعد انتهاء الحرب، وكانت العوامل الاقتصادية لها الدور الأكبر في خوض العراق حرب الخليج الثانية بعد سنتين من انتهاء حرب الخليج الأولى، وزادت الحرب الخليج الثانية من مشاكل العراق الاقتصادية حيث فرض حصار اقتصادي على العراق منذ ٦ أب ١٩٩٠ حتى ٢١ نيسان ٢٠٠٣م.

اعتمد العراق أثناء فترة الحصار اعتمادا كبيرا على برنامج النفط مقابل الغذاء الذي بدأ تطبيقه في عام ١٩٩٦م، وساهمت برفع جزئي لمعاناة المواطن العراقي، استمر هذا البرنامج لسدة دورات فترة كل منها كانت ٦ أشهر حيث سمح للعراق ببيع جزء من نفطه لشراء المواد الغذائية، و للمستلزمات الطبية ومواد يمكن استعمالها في إعادة بناء جزئي لمرافق الخدمات في العراق ، وقد اكتشف لاحقا أن هذا البرنامج عانى كثيرا من مشاكل الفساد الإداري، حيث تورط موظفون كبار من الأمم المتحدة في قضايا الفساد واختلاس كانت نتيجتها وصول جزء بسيط من هذه الأموال إلى المواطن العراقي البسيط.

اتخذ العراق في العام ٢٠٠٠ قرارا بالتعامل بعملة اليورو بدلا من الدولار الأمريكي في صفقات مبيعاتها من النفط، وصل إنتاج العراق من النفط قبل غزو العراق في ٢٠٠٣ إلى ٤/٣ ما كان عليه قبل حرب الخليج الثانية وكانت الأمم المتحدة تستقطع ٢٨% من أموال صادرات النفط العراقية لحساب موظفي الأمم المتحدة، والعمليات الإدارية المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء [٢]*.

ويمتلك العراق شبكة أنابيب نفطية طويلة تمتد لـ ٤٣٥٠ ميل وهي تعتبر مهمة بالنسبة لصادرات النفط وبشكل أقل للغاز، حيث تمتد ثلاثة شرايين لترتبط بالمملكة العربية السعودية وتركيا وسوريا فيما يسير الرابع داخلياً ويدعى بالخط الاستراتيجي .

ثانياً . الغاز الطبيعي

يمتلك العراق ٣,٢ تريليون متر مكعب من احتياطي الغازالطبيعي، وعلى كل حال فقد منعت العقوبات الدولية العراق من تصدير الغاز الطبيعي قبل عام ٢٠٠٣.

ويرتبط ٧٠% تقريباً من احتياطي الغاز الطبيعي مع حقول النفط وبذلك تتم مطابقة الزيادات في الإنتاج النفطي في قطاع الغاز الطبيعي، ويوجد معمل للغاز الطبيعي السائل في خور الزبير إلى الجنوب من البصرة مع معمل للغاز السائل بالقرب من بغداد و معمل غاز آخر في البصرة. وهنالك أيضاً معمل لمعالجة الغاز في كركوك و متى ما تم إصلاح هذه المعامل بالكامل فان البنية التحتية لأنشطة المراحل النهائية ستمتلك طاقة لمعالجة

---

(١) باكير، علي حسين، النفط العراقي في الاستراتيجية الأميركية، العرفة ، ٢٠٠٥/٧/٢٩ موقع الجزيرة.

(٢) قرار الأمم المتحدة رقم ٩٨٦ سنة ١٩٩٧، النفط مقابل الغذاء، موقع الأمم المتحدة.

***وبموجب برنامج النفط مقابل الغذاء، تسلم العراق إمدادات ومعدات للمساعدة الإنسانية بقيمة ٣١ بليون دولار تقريبا، وذلك في الفترة ما بين ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، منها قطع غيار ومعدات لصناعة النفط بقيمة ١,٦ بليون دولار.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغاز تصل إلى ٢٢ مليار متر مكعب سنوياً[١] وهو يعتبر أكثر من كافٍ لتلبية الاحتياجات المحلية للعراق، لكن على الرغم من امتلاك العراق لاحتياطي هائل من الغاز، إلا أنه يفتقر للإمكانيات اللازمة لاستخراجه. ويبلغ احتياطي العراق من الغاز الطبيعي حوالي ١١٢ ترليون قدم مكعب، ولكن يعتقد الخبراء أن هذا الرقم يشكل جزءاً صغيراً مما هو موجود فعلاً .

إن إنتاج الغاز الطبيعي في العراق يمكن إن يرتفع سوية مع الإنتاج النفطي و أن من المحتمل أن يتخطى الغاز استخدام الفحم بحلول العام ٢٠٢٠ كونه مصدر الطاقة الرئيسي الثاني عالمياً، و يتوقع أن يزيد استهلاك الغاز الطبيعي بمعدل ٧٥% بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٣٠، والطلب العالمي على الغاز عال أيضاً بسبب زيادة الميل المشترك للصين والهند على هذه السلعة. كما تم إجراء مسح زلزالي للمنطقة وتنفيذ عمليات استكشاف وتنقيب لحقول الغاز والعمل على حفرها وتشغيلها، وتركيب منشآت معالجة متطورة ومن أهم هذه المشروعات هي:

* مشروع غاز دانه في محافظة السليمانية، وستبلغ كمية إنتاج الغاز المبدئية ٧٥ مليون قدم مكعب يوميا، على أن ترتفع إلى ٣٠٠ مليون قدم مكعب يوميا خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩.

* اتفاقية استخراج الغاز مع شركة شل وفقاً للاتفاق الذي وقع مع الشركة سيمتلك العراق ٥١ في المئة بينما تمتلك شل ٤٩ في المئة من المشروع الذي يستثمر الغاز الطبيعي في محافظة البصرة الغنية بالنفط .

* مشروع الغاز مع الكويت يتم من خلالها استيراد الغاز من العراق بكميات تصل إلى ٣٨ مليون قدم مكعب في اليوم خلال المرحلة الأولى و٢٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم في المرحلة الثانية.

* دول الاتحاد الأوربي رغبة دول الاتحاد الأوربي باستيراد الغاز الطبيعي العراقي من حقل عكاس عن طريق تركيا، وهو حقل ضخم يمتد من محافظة نينوى حتى الحدود الجنوبية مع المملكة العربية السعودية."

ثالثاً. الكبريت والفوسفات

أجمع خبراء الاقتصاد والصناعة ان الدول المتقدمة صناعياً تُقاس بمدى استهلاكها لحامض الكبرينيك، العصب الحيوي الذي يحرك الدورة الصناعية في الدول المتطورة. ويُستعمل في كافة أوجه النشاط الصناعي من صناعات خفيفة وثقيلة إنتاجية واستهلاكية حربية وسلعيَّة، عضوية ولا عضوية. كما يدخل الكبريت بشكل أو آخر في أغلب الصناعات منها صناعة الورق والمطّاط والمتفجرات ومبيدات الحشرات والحديد والصلب والأدوية وصناعة الأسمدة [٢].

أ. الكبريت

من الناحية المعدنية تختزن أرض العراق ثاني وثالث الثروات الموجودة تحت الأرض من حيث قيمتها الاقتصادية وأهميتها الاستراتيجية، فقريباً من مدينة الموصل يقع المشراق أكبر حقل كبريت في العالم، الذي يتصف بنقاوته الفائقة ووقوع احتياطية على عمق غير كبير، خاصة وأنه ملائم تماماً لطريقة الاستخراج البسيطة بضخ الماء الساخن وتبريد

---

(١) طارق شكر محمود، الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية في العراق، ص٢٢٧ / نصدر سابق.

(٢) . العظم سعيد ، عراق المستقبل، دار الساقي ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ م ، ص 217 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السائل الناتج في أحواض واسعة. وفي سبيل دراسة الاحتياطي بشكل واضح فقد اكتشف الكادر العراقي في بداية التسعينات من القرن الماضي حقلاً موازياً على الضفة المقابلة لنهر دجلة مقارباً في الحجم وواعداً بمخزون لا يقل ضخامة، وهذان الحقلان يقعان على نهر دجلة وقريباً من مدينة الموصل عاصمة الشمال العربي حيث البنية التحتية توازي بنية العاصمة بغداد، وهنا نذكر بقياس التطور الصناعي لأية دولة بما تستهلكه من حامض الكبريتيك المصنع من هذا المعدن.

ب. الفوسفات

هي المادة الثانية المتوافرة في هذا الإقليم (أي محافظة الرمادي) بغزارة تفوق غزارة الكبريت هي الفوسفات، وهي مكتشفة منذ ستينات القرن الماضي حيث أقيم معمل عكاشات في هذه المحافظة لقلع هذه المادة.

وفي هذه المنطقة بالذات تنكشف المادة على السطح، وهي ذات قوام هش يسهل قلعها، وبنسبة نقاوة عالية. ومن عوامل تفوق الفوسفات العراقية على غيرها كما في الأردن أو شمال أفريقيا هو توفر الكبريت في العراق، حيث بمعاملة الفوسفات به تصنع الفوسفات المنشطة الصالحة للاستخدام، أي تصدير المنتوج مصنعاً، وهذا هو الذي دعا إلى مد السكة الحديدية ما بين حقلي المشراق وعكاشات، حيث أقيم معمل البتروكيمياويات في منطقة القائم.

(٦-٢- ٣)الصناعة

إن عملية التنمية في العراق بدأت في عام ١٩٧٤ وخاصة القطاع الصناعي، وذلك ببناء وحدات صناعية كثيرة حتى العام ١٩٨٠،وبعد ذلك ركزت الصناعات العراقية في ١٩٨٠ على الصناعات الحربية، وبذلك استحدثت إضافة إلى وزارة الصناعة وزارة التصنيع العسكري، حيث تطورت الصناعات العسكرية بشكل ملفت النظر واستمرت إلى ١٩٩١، وفق لبيانات اتحاد الصناعات العراقي أن الحظر الاقتصادي تسبب في إغلاق العديد من المصانع والمعامل والورش التي قدر عددها عام ١٩٩٠ بـ(٥٩٤١٣) وحدة صناعية ليصبح العدد الإجمالي ٣٠ ألف سنة ١٩٩٤ و ١٧٥٠٠ سنة ٢٠٠٢ من ضمنها ١٥٠٠ منشأة كبيرة يعمل فيها ١٠ أشخاص فأكثر. وتزامن ذلك مع سياسة الخصخصة الموجهة للقطاع العام والنتائج السلبية المباشرة على مستلزمات وشروط العمل وعرقلة وتخريب الدورة الإنتاجية- الدورة الاقتصادية السلمية.

إن نسبة المنشآت الصناعية المتوقفة عن العمل بلغت ٨٠% عام ٢٠٠٣ وهي نسبة مرتفعة جدا، ولقد وجدت الصناعة العراقية نفسها بعد الاحتلال أمام تدفق هائل لسلع قادمة من الخارج، تتمتع بميزات تنافسية أفضل من السلع المحلية وتباع بأسعار أرخص، الأمر الذي أدى إلى تهميش وتعطيل الكثير من الصناعات المحلية.

حيث لازالت الصناعة الاستخراجية تحتل حصة الأسد في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت ٨١,٧ % في ٢٠٠٥، وتشمل الصناعة الاستخراجية في بلادنا صناعة استخراج النفط والغاز والكبريت والفوسفات وغيرها من الخامات غير المعدنية بلغت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية بالأسعار الجارية في العراق عام ٢٠٠٥ حوالي ٢٥,٨٩٩,٥ مليون دولار أي ١٦% من القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية للدول العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن العراق يعتبر البلد الوحيد خارج الولايات المتحدة وروسيا الذي تتوفر فيه جميع المواد الأولية لصناعة الأسمدة الكيماوية، إذ يمتلك الخامات الفوسفاتية باحتياطي يعادل (3500) مليون طن بنوعية متوسطة، والكبريت الحر باحتياطي يتجاوز الـ (150) مليون طن بالإضافة لما ينتج من الكبريت في الصناعة النفطية، وفيه الغاز الطبيعي والنفط كأكبر احتياطي في العالم، بالإضافة إلى امتلاكه حصة في شركة البوتاس العربية في الأردن لإنتاج البوتاس، وكان من المفروض أن يكون أكبر مصدر للأسمدة الكيماوية في العالم في أوائل التسعينات لولا سياسةالنظام السابق، كان العراق في مصاف الدول المتقدمة في هذه الصناعة، حيث أن واقع قطاع الصناعة في العراق على أساسيين هما:

أولا: واقع قطاع الصناعة التحويلية في العراق

تمثل بيانات جدول رقم (٦- ١٤) بعض مؤشرات الصناعة التحويلية في العراق لسنوات مختارة ضمن السلسلة الزمنية للبيانات للمدة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ واهم تلك المؤشرات عدد العاملين، إجمالي القيمة المضافة، إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

جدول رقم ٦-١٤

بعض مؤشرات الصناعة التحويلية في العراق ونسب تقديرها ١٩٩٠ - ٢٠٠٠

الزمن	عدد العاملين (عامل)	إجمالي القيمة المضافة (دينار)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليون دينار)
١٩٩٠	١١٢٠٥٤٧	٦٤٩٥٢٠,٥	١٠١٤,١
١٩٩٢	٥٨٩٨٩	١٣٠١٩١٢	٢٣٣٩
١٩٩٤	٧٢٣٢٩٧	٢٢٤٢٩٥٤٠	٦٢٥٨,٢
١٩٩٦	٧٨٦٦٠٦	٥٤١٥٥٦٦٢,٩	٤٥٠٧,٨
١٩٩٨	٥٨٥٣٩٤	٦٢٨٩٠٨٩١,٥	٢٢٥١٩,٧
٢٠٠٠	١٦٧٤١٨٨	٢٦٠٣١٦٨٥٢,١	٩٨٥٥٣
معدل النمو الإجمالي	**%٣,٧**	**%١٧٢,٥**	**%١٥١,٦**

إذ يلاحظ من أرقام الجدول، تذبذب وتباين في نسب تغير المؤشرات المذكورة، فقد بلغت نسبة التغير في عدد العاملين للمدة ١٩٩٢ قيمة سالبة بلغت -٠,٩٥ ارتفعت إلى ١١,٢٦ للمدة ١٩٩٤ وسبب ذلك التباين هو ارتفاع معدل دوران العمل* بفعل تسرب قوة العمل إلى خارج الأنشطة الصناعية بسبب فروقات الأجور بفعل الحصار الاقتصادي انعكس ذلك على تدني نسبة معدل النمو الإجمالي والبالغة ٣,٧% [١]. ويلاحظ أيضا إن نسبة التغير في مؤشر إجمالي القيمة المضافة قد بلغت أعلى نسبة ١٦,٢% عام ١٩٩٤ وأدنى نسبة تغير في

---

(١) العاني، أسامة عبد المجيد، اثر برامج التصحيح الاقتصادي على قطاع الصناعة التحويلية في أقطار عربية مختارة، مجلة بيت الحكمة، العدد الرابع، ٢٠٠٢.

* معدل دوران العمل أي نسبة دخول وخروج العمال الى ومن احد الأقسام أو الإدارات) الى متوسط عدد العمال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العام ١٩٩٨ بلغت ٠,١٦% بسبب تأثير تباين قوة العمل من فترة إلى أخرى وأثر ذلك على إنتاجية العمل في هذا القطاع مع العلم بأن معدل النمو السنوي المركب قد حقق أعلى نسبة بلغت ١٧٢,٥% بالمقارنة مع بقية المؤشرات، أما نسب التغير لمؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت فقد بلغت أدنى نسبة -٠,٢٨% في العام ١٩٩٦ لترتفع إلى أعلى نسبة عام ١٩٩٨ بلغت ٣,٩% ويبرر ذلك التحسن الذي طرأ على إعادة هيكلة رأس المال الثابت وتطويره في العراق بعد اتفاقية النفط مقابل الغذاء مع الأمم المتحدة بعد عام، ١٩٩٦ والسماح للعراق بتصدير جزء من النفط الخام وبقيمة ٦ مليار دولار نصف السنوية وأثر ذلك لاحقاً على ارتفاع معدل النمو السنوي المركب ليبلغ ١٥١,٦%.

ثانياً: الآفاق المستقبلية للصناعة التحويلية في العراق

وفي الوقت الذي قامت به البلدان المتقدمة من إجراء تغيرات كبيرة في آليات عمل وإعادة هيكلة قطاع الصناعة التحويلية بفعل عوامل التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية في مجال الإعلام، النقل، الاتصالات وبالتالي تحقيق مزايا تنافسية انعكست على خفض التكاليف وكسب الأسواق، لازالت البلدان النامية ومنها الدول العربية والعراق تعتمد على استيراد الحزمة التكنولوجية الجاهزة عبر مشاريع (التسليم باليد الجاهزة) والتي أثرت على عدم قدرة الصناعة التحويلية العربية وفي العراق خاصة من مواكبة حركة التصنيع العالمية في ظل عناصر إضافية في العراق عملت على إرجاع عملية التنمية الصناعية إلى الوراء (الحروب، الحصار الاقتصادي، غياب الكفاءة الاقتصادية، عدم انضباط السياسات الصناعية، تراجع مقومات الانضباط الاقتصادي والمحاسبة الاقتصادية، تدني مستويات الإنتاجية،التمادي في عجز الموازنة، الإفراط في الإصدار النقدي، غياب معايير تقويم الجدوى الاقتصادية).

لغرض اللحاق بالتغيرات التكنولوجية المتجسدة في عناصر الإنتاج الخاصة بدلالة إنتاج قطاع الصناعة التحويلية لابد من برنامج وطني للإصلاح وإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة للفروع المختلفة في هذا القطاع وتقبل الصدمات الهيكلية بأقل الخسائر والتكاليف. ويمكن إجمال بعض التطورات المستقبلية لتطوير الصناعة التحويلية في العراق على الشكل التالي:

١- الحاجة إلى منتوج يستطيع الصمود في أبواب قلاع الحماية التجارية والكمركية وعناصر المنافسة والكلف والجودة من خلال تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة **(ISO)** من حيث التحسين المستمر ، التركيز على رضا الزبون، والتجهيز عند الطلب.

٢- السماح للجهاز المصرفي بقبول الودائع الدولارية والإقراض بالدولار للمستثمرين وبأسعار تنافسية من الفائدة (الإيداع، الإقراض) وخاصة للقطاع الخاص الصناعي للورش الإنتاجية الصغيرة وضمان مخاطر الائتمان المصرفي من قبل صندوق خاص مع ملاحظة عدم اتساع نطاق ظاهرة الدولرة dollarization في الاقتصاد العراقي(١).

٣: تدعيم القدرة التنافسية للصناعة التحويلية من خلال مرونة أسعار الصرف إعفاء المدخلات الصناعية من التعريفة الكمركية وتوفير الأموال اللازمة للمصدرين وتحقيق ضمانات ائتمانية وتطوير التجارة الالكترونية ونشر الشبكات المعلوماتية لغرض الاندماج.

---

(١) شلاش، آمال ، نحو برامج وطنية لتطبيق عناصر إدارة الجودة الشاملة،مجلة بيت الحكمة بغداد، العدد (١٦)، سنة ٢٠٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

(6- 3) السوق والتجارة العراقية:

لقد مر العراق بتجربة فريدة من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وان سبقتها التجربة المصرية في السبعينيات من القرن العشرين إلا إن أوجه الشبه بينهما كبيرة، ومن المؤكد أن يلاحظ المختصون في مجال الاقتصاد ذلك التشابه، وفي الاتجاه الأخر نشاهد أن العراق هو دولة خليجيه تختلف كثيرا عن جيرانها الخليجين في شكل ونمط الاقتصاد الذي يتسم بالإمكانيات العديدة في العراق دون الدول العربية الأخرى.

أولاً. فترة ما قبل الاحتلال:

إن السمة الرئيسة لاقتصاد العراق قبل الاحتلال أعتقد هي سمة رأسمالية الدولة في أغلب القطاعات، ومرت هذه الفترة بمرحلتين واضحتين الأولى في السبعينيات والثانية في الثمانينيات وسمتها التنمية الانفجارية نتيجة العوائد الكبيرة من ارتفاع أسعار النفط الخام المورد الرئيسي للعراق لاسيما بعد عملية التأميم مطلع السبعينيات وهو نمط اقتصاد رأسمالية الدولة.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة نهاية الحرب العراقية الإيرانية والتسعينيات حتى سقوط بغداد، وكانت تتسم بعملية التحول إلى الرأسمالية وأهم أشكالها إنشاء سوق بغداد للأوراق المالية والذي كان له الدور الكبير في تلك العملية الجريئة للتحول في العام ١٩٩٢ وقد كانت البداية متواضعة و تسير بخطى بطيئة وحذرة جدا في التشريعات أو التطبيقات نتيجة الحصار الاقتصادي والحرب الأمريكية المستمرة منذ العام ١٩٩١ بعد أحداث الكويت إلا أنها كانت خطى جيدة وعلى أسس سليمة في الأغلب مقارنة بالظروف تلك.

ثانياً.فترة ما بعد الاحتلال: مرّ الاقتصاد العراقي بمرحله صعبة وحساسة جدا نتيجة الاحتلال، وقد اتسمت اقتصاديا بغياب التشريعات المدروسة وفق الاحتياجات والإمكانيات الفعلية للاقتصاد العراقي المنهار، نتيجة الحروب الطويلة على مدى عقدين من الزمن.

عانت السياسة الاقتصادية من غياب التخطيط الاقتصادي السليم، فالعراق بعد الاحتلال انتهج منهج السوق الحر بكامل أوجهها السلبية دون دور الدولة الرقيب على الاقتصاد كقوانين ونظم مالية ورقابية سليمة، لغرض حماية الاستثمار من المخاطر التي قد تواجه الاستثمار بشكل عام، لاسيما أن الوضع الأمني المتدهور في العراق وغياب الأفق المنظور للاستقرار دفع الكثير من رؤوس الأموال والخبرات إلى الهجرة.

وعند مجيء بول بريمر* وسلطة الائتلاف الموحدة اتخذت السلطة مجموعة من القرارات نحو تشجيع وتطبيق القطاع الخاص في العراق أو ما يسمى بالخصصة وخاصة في قطاع النفط وسمح بريمر بالامتلاك الكامل لشركات غير عراقية لمصالح في العراق.

وفرض على هذه الشركات الأجنبية ضرائب نسبتها ١٥%، ولكن هذه الخطط والقرارات الاقتصادية لم تطبق من قبل الحكومات التي أتت بعد سلطة الائتلاف الموحدة وهي على الترتيب مجلس الحكم في العراق والحكومة العراقية المؤقتة والحكومة العراقية الانتقالية، ومن المقرر تطبيق قرارات الخصخصة في عام ٢٠٠٦ .

---

(١) همام الشماع، الدولرة، الظاهرة وواقعها في الاقتصاد العراقي، مجلة بيت الحكمة، العدد (١)، ٢٠٠١.

*** بول بريمر هو الحاكم الذي نصبه الاحتلال الأمريكي على العراق لمدة سنة من ٢٠٠٣ الى٢٠٠٤ .**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الشركات العملاقة تستفيد حاليا من إعادة جدولة ديون البلاد المستدينة فتشتري منها المؤسسات الصناعية والاقتصادية بصفة عامة وتقوم بتسريح العمال، وداخل البلاد المصنعة نفسها، صارت الدولة تخفض الإنفاق الحكومي والأجور والمساعدات الاجتماعية بسبب إلحاح الشركات العملاقة على ضرورة التخفيض من الضرائب المفروضة عليها، تدعم موقفها المالي في البورصات وأسواق القيم، وهذا يقلص من مداخيل الحكومات ويساهم في زيادة نسبة البطالة. أما الأسلوب الجديد خلال العقد الأخير يتمثل بإنشاء القطاع الخاص للمشروع وتشغيله واستغلاله بنظام*B.O.T .

إن محرك الطموح الأمريكي هو القوة الديناميكية للشركات، تدعمها الآلة العسكرية التي لا منافس لها في العالم بأسرها. وتكمن في الحقيقة الأدلة التي نحتاج إليها لفهم مستقبل العراق(١) ، إذ ان الشركات المتعددة الجنسيات في العراق قد مرت بعدة مراحل وبنسب معينة في كل المرحلة، ويمكن ملاحظة أن زيادة دور الشركات المتعددة الجنسيات في العراق خلال المراحل المختلفة يعود إلى استقرار الوضع السياسي نوعاً ما، أما الانخفاض فيعود إلى عدم الاستقرار والحروب في الشكل البياني أدناه (٢):

الشكل البياني رقم ٦ - ٤

الشكل البياني يمثل نسبة المشاركة للشركات المتعددة الجنسيات في العراق

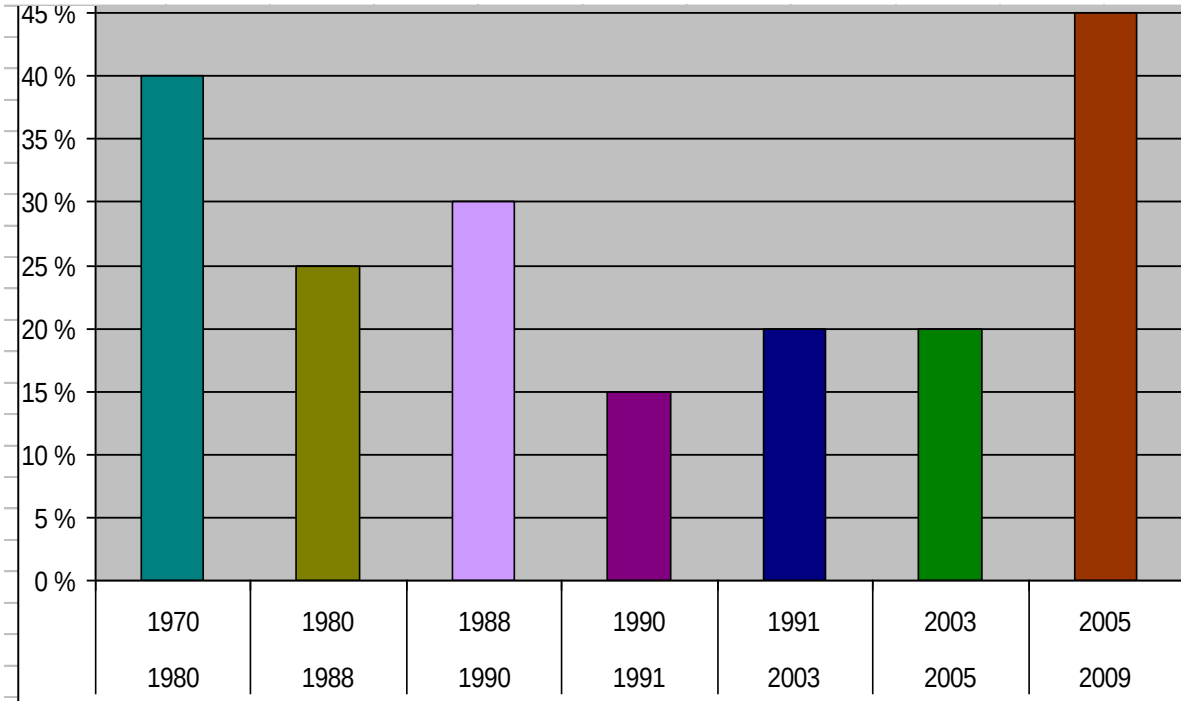

---

(١) سيمونز، جيف، عراق المستقبل، ترجمة،العظم ، سعيد، دار الساقي،ط١، ٢٠٠٤ بيروت، ص٤٣٧ .

(٢) التنير سمير، الاقتصاد العربي في القرن الحادي والعشرين، البديل العراقي، العدد ٢٣٥ في ١٠،١٠،٢٠٠٧.

*** وهو وما يعرف باللغة الانكليزية Build -Operate - Transfer البي. أو. تي . وهو أسلوب جديد لعمل القطاع الخاص (لفترة زمنية لإعادة رأس المال مع ربح معقول) ثم نقل ملكيته للدولة.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن إحدى العقبات الرئيسة في استرداد اقتصاد العراق لعافيته هي الديون الضخمة التي يدين بها العراق نتيجة حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية، وقد حاول بعض المسؤولين العراقيين إلغاءها لأنها و حسب قولهم كانت نتيجة "تصرفات التطام السابق"، إلا أن هذا الطرح لم يلق آذان صاغية من الدول التي تطالب بديونها.

في ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٥ وافق **Club of official creditors Paris** [١]على مسح ٨٠% من ديون العراق الخارجية أي مبلغ مقداره ١٠٠ مليار دولار على أن يطبق في فترة زمنية قدرها٣ ثلاث سنوات وبحسب هذا الاتفاق تخلص العراق من ٧٥ مليار دولار من ديونه بحلول ٢٠٠٦.

أمام التعاملات العالمية، فيما يؤكد آخرون أن تأثيراتِها ستكون مباشرة على موازنة العام المقبل، إن سوق العراق ستبقى بعيدة عن أي تأثير حقيقي يمكن أن يصيبها جراء الأزمة الاقتصادية التي تجتاح أسواق المال العالمية.

في الوقت الذي تتعرض فيه معظم أسواق المال العالمية والعربية إلى أزمة مالية حادة، انخفضت فيها أسهم تلك الأسواق إلى مستويات متدنية لم تشهدها منذ سنين طويلة، وعلى عكس الأسواق الأخرى فقد شهدت السوق العراقية انتعاشا نسبياً، رغم تذمر العديد من المستثمرين الذين تواجدوا في جلسة السوق ليوم الخميس الماضي بأن الأسهم في تدن كبير وأن أسعارها الحالية لا تمثل القيم الحقيقية لها.

وخلال المراقبة والمتابعة لما يجري في الأسواق العالمية لأن هناك تأثيرات يمكن أن تحدث في الاقتصاد العالمي وخصوصا تلك التي لها علاقة مباشرة بالاقتصاد العراقي ويمكن إن تؤثر عليه وبالتالي تؤثر على سوق العراق للأوراق ألمالية لكنه استبعد أن تتأثر سوق العراق بما يجري في العالم.

إن ما يحدث في أسواق المال العالمية هو بتأثير من المستثمرين الأجانب المتداولين في البورصات وان نسبة المستثمرين غير العراقيين في البورصة العراقية لا تتجاوز ثلاثة في المائة من حجم التداول الكلي في الجلسة الواحدة، إن تأثير الأزمة العالمية على السوق العراقية سيكون قليلاً جداً ولا يذكر. وذلك لعدم ارتباط السوق المالية العراقية بالعالم مباشرة ناهيك عن عدم وجود التداول الالكتروني.

ولكن مستشار رئيس الوزراء العراق للشؤون المالية، بين أن الأزمة المالية ستؤثر على الاقتصاد العراقي، نتيجة قانون العرض والطلب، على اعتبار أن العراق هو دولة مستوردة للمواد الأساسية، وبذلك سيخضع لارتفاع الأسعار.

حيث أن تأثير سوق العراق للأوراق المالية قليلية وذلك لوجود احتياطي كافي من العملة الأجنبية والتدوال بسيط لشركات مضمونة، عدم إنخفاض سعر النفط إنخفاضاً حاداً.

يترتب على الشركة القابضة أسهمها للتدوال في السوق بدفع رسوم الإدراج، كما يترتب على الوسطاء المرخصين العمل في السوق، وممثليهم والأشخاص المرتبطين بهم، دفع بدلات أنتساب واشتركات سنوية وأية مبالغ أخرى تحدد وفق تعليمات يصدرها المجلس.

---

(١) دول نادي باريس- إلغاء ديون العراق، ٢٠٠٥/11/٢٠ /Club of official creditors Paris *

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٦- ٣- ٢) التجارة العراقية

حققت التجارة البينية نموا خلال عام ٢٠٠٧م بلغت نسبته ١٦,٦ **%** قياسا بالعام السابق ٢٠٠٦، وإن معدل النمو في قيمة التجارة البينية العربية خلال عام ٢٠٠٧ يعد منخفضا قياسا على النمو المحقق في عام ٢٠٠٦ والذي بلغ "٢٦,٩ **%** وعن النمو في ٢٠٠٥ والذي كان معدل ٣١,٣ في المائة"(١).

أظهرت بيانات مجلس الاقتصاد العربي بأن قيمة الصادرات البينية العربية خلال الفترة محل القياس بلغ نحو ٦٤,٨ مليار دولار أمريكي، مقابل ٥٧,٥ مليار عام ٢٠٠٦ وحوالي ٤٣,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥ وبمعدل نمو بلغ ٧. ١٢ في المائة و٣. ٣١ في المائة و٢٢,٥ في المائة على التوالي.

أن دراسة مجلس الاقتصاد العربي تشير إلى أن جميع الدول العربية سجلت معدلات نمو التجارة بدرجات متفاوتة في عام ٢٠٠٧، باستثناء السودان واليمن، حيث تراجعت صادرات السودان إلى الدول العربية بنسبة ٢٣ **%**، كما انخفضت صادرات اليمن بنسبة بلغت ١٣,٩**%**، في حين حققت الدول العربية الأخرى نموا في الصادرات إلى الدول العربية بلغت نسبته بالنسبة لموريتانيا ٨٤,٦ **%**، وليبيا ٥٠,٢ **%**، ولبنان ٣٢,٤ **%**، والعراق ٣٢,٢ **%**، والصومال ٢٨,٧**%**، فيما بلغت للجزائر ٣٢,٩ **%**، وكل من تونس وسورية٢٣,٥ **%**، والبحرين ٢٢,٦ **%**. وقد أعدت وزارة التجارة برنامجا من شأنه الارتقاء بعلاقات العراق الاقتصادية والتجارية مع دول العالم على أساس المنفعة المتبادلة، إضافة إلى إعادة العلاقات مع الدول التي أوقفت علاقاتها مع العراق بعد ١٩٩٠.

إن هناك خطوات ضمن سياسة وزارة التجارة لعام ٢٠٠٨ لتنسيق جهود الوزارات والجهات العراقية ذات العلاقة مع المنظمات والشركات العالمية من أجل توحيد العمل بما يخدم تطوير حركة التجارة والاقتصاد الوطني من جانب آخر، كلفت وزارة التجارة بعض الشركات العالمية المختصة بفحص البضائع لفحص المواد الغذائية في موانئ الشحن في بلد المنشأ بالاشتراك مع ملاكات فنية عراقية لضمان توريد مواد ذات نوعية عالية.

إن هناك عدداً كبيراً من الخطوات لابد من اتخاذها لتأسيس تجارة عراقية جديدة ترتقي إلى مستوى التجارة العالمية، وهذه الخطوات هي: الانضمام إلى التجارة الدولية العالمية التي تعمل على تحديد التجارة الدولية وتطبيق سياسة اقتصاد السوق وتحديد حركة السلع والخدمات مما يؤدي إلى التنافس المشروع لصالح المستهلك وتحديد سياسة الكمارك والضرائب والقيود وحل النزاعات التجارية. وإنشاء غرف تجارية مشتركة مع الدول الصديقة والمتطورة، مثل غرفة التجارة العراقية الفرنسية والعراقية الأمريكية، التي أسسست حديثا وانضمام العراق إلى منظمة الآيزو الدولية**(ISO*) .**

إن منظمة الآيزو الدولية وهي منظمة غير حكومية تضع مواصفات عالمية للمنتجات الاستهلاكية، ينتمي إليها أغلب دول العالم ومقرها جنيف في سويسرا وتشجيع التجار على استيراد المواد التي تحمل علامة الآيزو والمذكورة خدمة للمستهلك العراقي.

---

(١) كبة، سلام إبراهيم، عراق التنمية المستدامة، مصدر سابق.

* **International Standard Organization**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشجيع المواطنين على عدم شراء أية مادة إلا بعد التأكد من مواصفاتها أو حملها للعلامة المذكورة .

أخيرا على أمل أن تعود التجارة إلى سابق عهدها وازدهارها وأن نرى نهاية لفترة الحرمان التي عاشها العراق لمدة طويلة.

ومنح التجار العراقيين تسهيلات مصرفية وسلفاً من قبل المصرف التجاري لتسهيل أعمالهم وتنشيط عمل المصارف، وإدخال النظم الالكترونية الحديثة لنقل الأموال بين الدول بسهولة ودون خطورة وتشجيع المصارف للانضمام إلى مؤسسة (الفيتزا) العالمية والتي سبقتنا إليها جميع دول العالم، والتي تسمح بالتداول المالي الالكتروني للمستثمرين والتجار والمستهلكين.

وتنشيط عملية التجارة عبر الانترنت والتي أصبحت تجارة القرن الحادي والعشرين، عن طريق تنشيط عمل المصارف مع الانترنت لتوفير إمكانيات التجارة بهذه الطريقة، علما بأن هذه الطريقة تقلل من تكاليف سفر التجارة واختصار الوقت للاطلاع على المواد المعروضة، وبالتالي انخفاض أسعارها لمصلحة المستهلك العراقي، وتنشيط عمل المناطق الحرة المشتركة مع دول الجوار، وتحويل العراق كله إلى منطقة حرة كتجربة مثيرة عالميا، خاصة أن الظرف الحالي يسمح بذلك لعدم وجود الحاجة إلى قوانين لحماية المنتجات العراقية والتي هي موجودة حالياً[١].

علماً بأن تحويل العراق إلى منطقة حرة سيؤدي إلى تطويره بشكل سريع جداً، وبقفزات سريعة لأنه سيتحول إلى مركز لاستقطاب المستثمرين والأموال من جميع أنحاء العالم .

ويسعى العراق حثيثا" للانضمام إليها بعد أن حصل على موقع مراقب، فالبعض يراها البوابة الواسعة للدخول إلى السوق العالمية وإمكانية الاستفادة من الخبرات والامتيازات والبعض يرى عكس ذلك كون هذا الدخول سوف لا يخدم حيث إن أطراف العلاقة غير متكافئين خبرة وإنتاجا" مع ضعف الخيارات أمام الاقتصاديات النامية، إضافة إلى الهيمنة المعروفة للدول الكبرى.

إن ضمن المهام الأساسية لمنظمة التجارة العالمية* **(W.T.O)** بالنسبة للبلدان النامية المساعدة في مجال تطوير سلعها التصديرية فعلا"، وتقديم القروض للدول الأعضاء الراغبة في تطوير مشاريعها السلعية.

قطع العراق أشواطا طويلة منذ بداية تقديمه لطلب العضوية إلى منظمة التجارة العالمية في شباط ٢٠٠٤ ، وبعد حصوله على صفة مراقب تم تقديم مذكرة نظام التجارة الخارجية الخاصة بالعراق التي بينا فيها سياسة العراق الاقتصادية والتجارية الجديدة . لقد وصل إلى مرحلة متقدمة حيث تم تشكيل لجنة وطنية عليا معنية بالانضمام إلى هذه المنظمة من مختلف الوزارات والجهات ذات الصلة بعملية الانضمام . بعدها انبثقت عن هذه اللجنة الوطنية العليا لجان فرعية منها لجنة التجارة في الخدمات، ولجنة التجارة في السلع.

---

(١) .موقع الجامعة العربية،دراسة حديثة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الجامعة العربية في القاهرة .

***(W.T.O) Word Trade Organization**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

(٦- ٤) الاتفاقية الاستراتيجية بين العراق الجديد والولايات المتحدة الأمريكية

بعد حقبة طويلة قطعها العراق في ظل العقوبات الدولية التي فرضت عليه أثر دخوله للكويت عام ١٩٩١، وبعد فوضى مدمرة عصفت به منذ دخول القوات الأمريكية إلى بغداد في ٢٠٠٣/٤/٩ ومازال يعيشها، استمرت دوامة التطورات والصراعات فيه، ودخلت علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية منعطفاً مهماً وجديداً تمثل في التوقيع على اتفاقيتي انسحاب القوات والإطار الاستراتيجي نهاية العام ٢٠٠٨ واللتان وعدتا بإنهاء ذلك الفصل القاتم من العقوبات الدولية والوصاية الأممية، واسترجاع كامل سيادته ومكانته الدولية، إذ وعدتا بحفظ أمنه وصيانة سلامته بوجه التهديدات الداخلية والخارجية(١).

ومنذ التوقيع على الاتفاقيتين معاً حظيت الاتفاقية الأمنية باهتمام رسمي وإعلامي فاق إلى حد كبير الاهتمام الذي حظيت به اتفاقية الإطار الاستراتيجي، وذلك يتأتى من أرجحية المتغير الأمني وخطورة تداعياته على سيادة العراق ومستقبله على حساب غيره من المتغيرات لاسيما بعد الأوضاع العصيبة التي عاشها العراق منذ العام ٢٠٠٣.

غير أن التحليل العلمي الموضوعي لاتفاقية الإطار الاستراتيجي يقودنا إلى التشبث بأهميتها انطلاقاً من رؤية مفادها؛ إن دعائم الأمن لا تثبت إلا بعد توافر البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المناسبة لها، فما الأمن إلا حلقة من بين حلقات أخرى تتفاعل فيما بينها لتدعيم أركان الدولة وحفظها في عالم تتداخل فيه المتغيرات وتتبادل التأثير.

وحيث إن هذه الاتفاقية تضع الإطار التفصيلي لمسار العلاقة والتعاون المستقبلي بين الحكومة العراقية والحكومة الأمريكية في شتى الميادين بما فيها إسهامها في تعزيز وتنمية التجربة الديمقراطية، على أساس الاحترام المتبادل والمعايير المعترف بها للقانون الدولي، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، جاء في الفقرة الأولى من القسم الأول لاتفاقية الإطار الاستراتيجي*.

ولعل من خلال تحليل لديباجة اتفاقية الإطار الاستراتيجي والمادة الأولى منها ستفضي بنا إلى رسم صورة واضحة عن دواعي وأهداف عقد هذه الاتفاقية، واستجلاء أهميتها في ترسيم أفق العلاقات المستقبلية بين البلدين في سياق الرغبة المشتركة لإقامة علاقة طويلة الأمد، وتلبية الحاجة لتوفير الدعم اللازم لإنجاح العملية السياسية في العراق، وتعزيز المصالحة الوطنية فيه، وتعزيز قدرته على تحمل كامل المسؤولية عن أمنه، وعن سلامة شعبه. مع تحري الوسائل والظروف اللازمة لبناء اقتصاد عراقي متنوع ومتطور يضمن اندماجه في المجتمع الدولي بما يسهم مستقبلاً في تعزيز وتنمية الديمقراطية فيه.

---

(١) مؤيد، سامر، لأبعاد السياسية لاتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٩.

*** فيما تخص الإتفتقيات تقريرمصير دولة ما، فيجب إجراء استفتاء شعبي عليها كما خدثت لدنمارك عند انضمامها إلى السوق الأوربية المشتركة بنتيجة ٥٢% بنعم وأما النرويج فكانت نتيجة ٤٩% بنعم ولم تدخل. إذ أن الاتفاقية الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية تم التوقيع عليها من قبل الحكومتين ودخل حيز التنفيذ الجزء الأول من الإتفاقية والتي تتضمن الإنسحاب لقوات الأمريكية ، وأما الجزء الثاني من الأتفاقية التعاون الاستراتيجي يحتاج الى الاستفتاء الشعبي.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٦- ٣ - ١) أهمية الاتفاقية الاستراتيجية بين العراق الجديد والولايات المتحدة الأمريكية

وفي هذا السياق، استثمرت الولايات المتحدة تجربتها التاريخية في ألمانيا واليابان لإعادة الارتباط والتوازن بين حلقات الأمن والتنمية لتحريك القاطرة السياسية بقصد توفير الحاضنة الآمنة لمصالحها الحيوية في هذه الرقعة الساخنة من العالم (العراق). وتكمن أهمية هذه الاتفاقية في عدة مجالات الحيوية منها السياسية والاقتصادية والأمنية والبيئية والاجتماعية وغيرها وهي:

أولاً. فقد أمدت هذه الاتفاقية الحكومة العراقية بالدعم اللازم لتطوير دور وتحقيق عمق استراتيجي إقليمي من خلال توظيف الزخم الاستراتيجي الأمريكي، عبر تفعيل بنود الاتفاقية لتهيئة ظروف الانخراط العراقي الفاعل في البيئة الإقليمية. ومن جانب آخر وليس الشعب العراقي ببعيد عن دائرة تحصيل المغانم المترتبة على عقد مثل هذه الاتفاقية، طالما مثل الغاية التي تنشدها أيه حكومة ديمقراطية تسعى إلى البقاء على سدة الحكم بالاستناد إلى شرعية صناديق الاقتراع.

ثانياً. جدولة مغادرة القوات الأمريكية بحلول عام ٢٠١١، وإعادة السيادة للعراق وتسليم الملف الأمني للقوات العراقية، وبذلك تقطع حجة المقاومة المشروعة التي تقوم بها فصائل مختلفة والتي تعارض العملية السياسية.

ثالثاً. دعم وتعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية في العراق الجديد التي تم تحديدها وتأسيسها في الدستور العراق الجديد، ومن خلال ذلك، تعزيز قدرة العراق، على حماية تلك المؤسسات من الأخطار الداخلية والخارجية.

رابعاً. أظهرت الاتفاقية حرص أطرافها على مواصلة التعاون فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية لتعزيز قدرة العراق على ردع التهديدات الموجهة ضد سيادته وأمنه، وكذلك الدعم الأمريكي للقوات العراقية في هذا المجال بناء القدرة العسكرية العراقية من حيث التدريب والتجهيز بالأسلحة والمعدات اللوجستية، وهذا يبشر بإمكانية قيام قدرة عسكرية عراقية قادرة على ردع التهديدات المختلفة مستقبلاً.

خامساً. زيادة الدعم الامريكي للعراق الجديد لغرض اندماجه في الدوائر والمؤسسات المالية والاقتصادية الإقليمية والدولية، بما فيها ذلك العضوية في منظمة التجارة العالمية.

سادساً. تشجيع التبادل الثقافي وتسهيل النشاطات الثقافي، مثل برامج تبادل الزيارات المواطنين، وبرنامج التبادل الشبابي والدراسة، والبرنامج الدولي لإقامة العلاقات والتبادل **GSE** وبرنامج تعليم اللغة الانجليزية.

سابعاً. دعم وتعزيز جهود العراق من أجل بناء هياكل بنيته الصحية التحتية، وتقوية المنظومات والشبكات الصحية.

ثامناً.دعم تبادل المعلومات وأفضل الممارسات في تنظيم خدمات الاتصالات وتطوير تكنولوجيا المعلومات(١).

تاسعاً. دعم العراق في المحافل الدولية لعرض اطفاء الديون للنظام البائد، وكذلك مساندة الجهود لخروج العراق تحت طائلة البند السابع حسب قرار مجلس الأمن الدولي.

---

(١) صحيفة أخبار البغدادية، **الاتفاقية الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية**،١١,٠٨,٢٠٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٦- ٣ - ٢) عوامل نجاح الاتفاقية الاستراتيجية

لا تتكامل حلقات الأمن ما لم تسفر العملية السياسية في العراق عن بيئة ديمقراطية رصينة تستوعب ضمن إطار مؤسسي قانوني كل صيغ التفاعل الإيجابي بين القوى السياسية بعيداً عن لغة العنف والرؤى والولاءات الحزبية والطائفية الضيقة، بما يرسخ جذور الثقافة الديمقراطية الوطنية ويعمق امتداداتها الشعبية التي تتوسع عبرها حدود المشاركة السياسية الفاعلة الإ أنها لم تخلو من السلبيات مثل البنود السرية للإتفاقية. وهناك عدة عوامل تؤثر على نجاح الاتفاقية الاستراتيجية بين العراق الجديد والولايات المتحدة الأمريكية وهي:

أولاً. تعزيز البناء الديمقراطي فيه من خلال تطوير الظروف المادية والمعنوية اللازمة لتفعيل شروط المواطنة الفعالة وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية ذلك، إن تطوير القاعدة الفكرية والمادية للمجتمع العراقي وفق ما وعدت به بنود الاتفاقية سيفضي بالنتيجة التي توفر ما تتطلبه المشاركة السياسية من ارتفاع مستوى الثقافة والتعليم وإيجاد فرص العمل بما يعزز من شعور المواطن بأهمية السعي نحو التأثير في عملية صنع القرار السياسي.

ثانياً. مدى التزام الولايات المتحدة الأمريكية ببنود الاتفاقية، وخصوصاً الانسحاب المسؤول من العراق حسب الجداول الزمنية في الاتفاقية، وذلك دعم وتأهيل القوات المسلحة العراقية لتحمل مسؤولية العراق على عاتقها.

ثالثاً. دعم وتشجيع القادة والسياسيين على إنجاز المصالحة الوطنية الحقيقية مع جميع الأطراف أخذاً بنظر الاعتبار قانون المسألة والعدالة.

رابعاً. تعزيز وحماية المؤسسات السياسية والديمقراطية في العراق يتقاطع مع الحرص على إنضاج الظروف الذاتية (الخاصة) القادرة على استيعاب هذه التجربة السياسية الجديدة بعيداً عن التدخلات الخارجية.

خامساً. دعم وتعزيز القدرات العراقية، وذلك بإعادة النظر في بناء القوات المسلحة والقوات الأمنية على أساس المهنية بعيدا عن التدخلات الحزبية والطائفية.

سادساً. تحديد العلاقات بين الدول الجوار بحيث تكون هذه العلاقات متوازنة ومبنية على أسس حسن الجوار والمصالح المشتركة وعدم التدخل في شؤون الآخرين، ويملك العراق حدود مع ستة دول، وكل دولة من هذه الدول لها مصالح خاصة في العراق، لو لا هذه الاتفاقية أصبح العراق مقسما بين هذه الدول[١].

سابعاً. يعتمد نجاح الاتفاقية على عامل أساسي وهو نجاح الاستفتاء عليها من قبل الشعب العراقي، وعند قبولها من الشعب يعتبر مكسباً عظيماً للعراق الجديد ومستقبله الزاهر في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن الاستفتاء هو الفيصل بين القبول أو الرفض على أية الاتفاقية أو إنصمام الى تكتل أقتصادي كما حدث في النرويج ١٩٩٩.

ثامناً. تشجيع الكفاءات من العراقيين في دول المهجر بالعودة الى العراق لغرض المساهمة والبناء فيه. والالتزام بالمبادئ حقوق الإنسان ودعم العملية الديمقراطية في العراق هما الأساس لنجاح الاتفاقية الاستراتيجية.

---

(١) باكير، علي حسين، الانسحاب من العراق و التخوف الأمريكي، مجلة البيان، العدد ١٤٠، الرياض في ٣٠،١٠،٢٠٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السابع
مقومات العراق الجديد ومبررات انضمامه الى مجلس التعاون الخليجي

(7- ١) المقدمة
(7- ٢) المبحث الأول : مقومات العراق الجديد
(7-٢-١) مقومات السيادة الوطنية
(7-٢-٢) المقومات الدستورية للنظـام السياسي
(7-٢-3) مقومات المواطنة في المجتمع الديمقراطي
(٧-٣) المبحث الثاني : المقومات الاقتصادية
(٧-٣-١) أوضاع الزراعة في العراق
(٧-٣ -٢) تطور الزراعة في العراق الجديد
(٧-٣ -٣) الثروة الطبيعة(النفط والغاز الطبيعي)
(٧-٣ -٤) الشركات االأجنبية الفائزة بالعقود النفطية
(٧-٤) المبحث الثالث: المقومات السياحية والتاريخية
(٧- ٤ - ١) السياحة الدينية
(٧- ٤ - ٢) السياحة الطبيعية
(٧- ٤ - ٣) السياحة العلاجية
(٧- ٤ - ٤) السياحة الأثرية
(٧- 5): مبررات إنضمام العراق الى السوق الخليجية المشتركة
(٧- ٤-١) المبرر السياسي
(٧- ٤-٢) المبرر الاقتصادي
(٧-٤ -٣) المبرر الأمني
(٧-٤ - ٤) المبرر القومي
(٧-٤ - ٥) المبرر الجغرافي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السابع
مقومات العراق الجديد ومبررات انضمامه

(٧- ١) المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى توضيح أهم مقومات العراق الجديد منها السيادة الوطنية والدستورية والمواطنة في المجتمع الديمقراطي، وكذلك المقومات الاقتصادية والموارد الطبيعية، ثم يلي ذلك عرض موسع وشامل أهم جولات للعقود الاجنبية للاستثمار في قطاع النفط والغاز، ومن ثم ابراز أهم مبررات لإنضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة.

(٧-٢) المبحث الأول: مقومات العراق الجديد

يتمتع العراق الجديد بعدة مقومات، الرئيسة منها هي المقومات السيادية والتي تشمل السيادة الوطنية والنظام الدستوري للنظام السياسي ومقومات المواطنة في مجتمع الديمقراطي. نوضح فيما يلي خصائص كل منها:

(٧-٢ -١)السيادة الوطنية للعراق الجديد

خضع العراق تحت قرارات الوصاية الدولية عقب غزو الكويت في ٢ آب ١٩٩٠ من قبل النظام البائد، كذلك خضع تحت قرارات الوصاية الدولية بعد إحتلاله من القوات المتعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في ٩ نيسان ٢٠٠٣ وأصبح العراق ذا سيادة منقوصة، ويمكن ملاحظة الجدول ٧- ١٥ أناده.

جدول رقم ٧- ١٥

قرارات الوصاية الدولية والسيادة المنقوصة (١)

القرارات	ماهية القرارات
قرار مجلس الامن ٦٦١/آب ١٩٩٠	وضع العراق تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كونه مهددا للامن والسلام العالميين.
القرار ١٤٨٣/ايار ٢٠٠٣	إضفاء الشرعية الدولية على الاحتلال وسلطته وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة
القرار ١٥١١/تشرين الاول ٢٠٠٣	تشكيل القوات متعددة الجنسية تحت قيادة موحدة وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
القرار ٨/١٥٤٦ حزيران ٢٠٠٤	إنهاء الاحتلال رسميا وتولي الحكومة العراقية المؤقتة لمهامها.
القرارات ٢٠٠٥/١٦٣٧و٢٠٠٦/١٧٢٣	تجديد ولاية القوات متعددة الجنسية وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
اعلان المبادئ/٢٥ تشرين الثاني٢٠٠٧	إعلان المبادئ حول علاقة الصداقة والتعاون طويلة الامد بين العراق والولايات المتحدة الاميركية الذي وقعه رئيس الوزراء العراق مع الرئيس الاميركي ٢٠٠٧/١١/٢٥ .

(١) كبة سلام ابراهيم عطوف ، عراق التنمية البشرية المستدامة، ٢٢,٠٦,٢٠٠٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأما إعادة السيادة الكاملة للعراق الجديد تعتمد على عاملين أساسين هما:
أ.نجاح الدبلوماسية العراقية في المحافل الدولية بحصوله على الموافقة بخروج العراق تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كونه مهددا للامن والسلام العالميين، ويتم ذلك بإقناع دولة الكويت.
ب. نجاح عملية انسحاب قوات الامريكية وقوات الدول المتحالفة حسب الجدول الزمني في نهاية ٢٠١١ والمحدد في الاتفاقية الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة.

(٧-٢ -٢)المقومات الدستورية للنظام السياسي

يعتبر الدستور من أهم المقومات للنظام السياسي في العراق الجديد والتي تتضمن انتهاج سبل التداول السلمي للسلطة، وتبني أسلوب التوزيع العادل للثروة، ومنح تكافئ الفرص للجميع، وبذا تسجل ديباجة الدستور العراقي الدائم، الذي أقره الشعب العراقي في الاستفتاء الشعبي الذي جرى في ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٥ بحرية وسرية تامتين، ووفق ما جاء في الدستور، فإن أبرز مقومات النظام السياسي الجديد في العراق وهي :
أ. الإقرار التام برفض العراقيين للظلم والاستبداد والطائفية والعنصرية وكل أشكال التمييز بين العراقيين، و تبني أسلوب التوزيع العادل للثروة.
ب.الاقرار بالوحدة الوطنية، شعباً وأرضاً، وهو اختياري محض لكل العراقيين، والعمل على تعزيزها .
ج. انتهاج أسلوب التداول السلمي للسلطة، وفق هذا الدستور والقوانين المرعية.
هـ. منح تكافئ الفرص للجميع، وإقرار تام بحقوق الإنسان وكفالتها دستوريا وعمليا.
وحددت المادة الأولى من هذا الدستور شكل نظام الحكم، إذ أكدت على: أن جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي اتحادي(١)، وتتكون السلطات الاتحادية، من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على أساس مبدأ، الفصل بين السلطات.

واذا كانت السلطة التشريعية تتكون من المجلس النيابي، الذي يضم ٢٧٥ نائبا (١) لمدة أربع سنوات، يجري انتخابهم على أساس الانتخاب الحر السري المباشر، وفق القوانين المرعية، ومنسجما مع المعايير الدولية في اصول الانتخابات ومبادىء الديمقراطية، فان السلطة التنفيذية، تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء تمارس صلاحياتها وفقا للدستور والقانون.

وأما السلطة القضائية فهي مستقلة تماما عن السلطة التشريعية والتنفيذية، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقا للقانون، وإداريا وقضائيا مرتبطة بمجلس القضاء الأعلى، وليس لوزارة العدل التي لا سلطان لها على القضاء، ولكون نظام الحكم اتحادي فهو يقر باقليم كردستان وسلطاته القائمة، اقليما اتحاديا، ضمن عراق واحد(٢) .

وأما رئيس الجمهورية ليس شخصا فوق الدستور أو القانون، وليس رئيسا مفروضًا

---

(١) موقع مجلس النواب العراقي، قانون تعديل قانون الإنتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ في تشرين الثاني ٢٠٠٩ على أن تضاف إليها نسبة النمو السكاني بمعدل (٢,٨%) لكل محافظة سنويا، وأصبح المخلس النيابي ٣٢٥ نائباً.

(٢)الأنباري،صباح صادق ، دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ، المادة الأولى، ط٢ ، ٢٠٠٦ بغداد، ص٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الشعب، ومدة رئاسته ليست مدى الحياة بل محددة بمدة زمنية أمدها أربع سنوات وفق هذا الدستور، ويجوز إعادة انتخابه لمرة أخرى. فحسب وانتخاب رئيس الجمهورية يتم من خلال مجلس النواب كون النظام نظاما جمهوريا نيابيا (برلمان). ولو كان النظام الجمهوري في العراق رئاسيا لكان انتخاب رئيس الجمهورية يتم عن طريق الانتخاب الشعبي المباشر.

وحيث إن انتخاب مجلس النواب لرئيس الجمهورية يتم من بين المرشحين لهذا المنصب باغلبية ثلثي عدد أعضائه، وإذا لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلوبة، يتم التنافس بين المرشحين الحاصلين على أعلى الاصوات، ويعلن رئيساً من يحصل على أكثرية الأصوات في الاقتراع الثاني. وأما بالنسبة لاختيار رئيس الوزراء، فيكلف رئيس الجمهورية، مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا، بتشكيل مجلس الوزراء، خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية، ويتولى رئيس مجلس الوزراء المكلف تسمية اعضاء وزارته، خلال مدة اقصاها ثلاثون يوما من تاريخ التكليف(١) .

إن المقومات الدستورية للنظام السياسي تعتبر من أهم متطلبات شروط انضمام أية دولة تروم الانضمام إلى تكتل إقتصادي، مما يسهل للعراق الجديد طلب الانضمام. إذ يعتبر الدستور العراق الجديد من الدساتير المتقدمة في الدول الديمقراطية، وكذلك يرعى العراق الجديد مبادئ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الآخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية (٢).

(٧-٢ - 3) مقومات المواطنة في المجتمع الديمقراطي

مر العراق في ظل الحكم الشمولي ونظام الحزب الواحد بمراحل حرجة في حقبة حكم النظام البائد (عهد حزب البعث) منذ ١٩٦٨- ٢٠٠٣، إذ إن حقوق المواطنة لمعظم الشعب العراقي معدومة بحيث إن المواطن العراقي مسيراً وليس مخيراً طبقاً للقوانين والقرارات مجل قيادة الثورة آنذاك، حيث إن الاحتجاج والمظاهرات السلمية أو التعبير عن الرأي محظورة لدى النظام.

عانى الشعب العراقي من النظام البائد من الحرمان من حقوق المواطنة والتفرقة طالت معظم الشعب العراقي ماعدا نسبة قليلة منه كانت تؤيد النظام.

وقد سحبت شهادة الجنسية العراقية من الآف المواطنين وتم تسفيرهم الى إيران بحجة التبعية الايرانية وخصوصاً الأكراد (الفيلية)، وأما بقية عامة الناس من الشمال والجنوب فكانوا يعاملون كمواطنين درجة الثانية. أما في العراق الجديد فقد ثبتت الحقوق والحريات في الدستور الدائم " العراقيون متساون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.

وتعتبر المواطنة في الدستور الدائم الجنسية العراقية حق لكل عراقي وهي أساس مواطنته، ويحذر إسقاط الجسية العراقية عن العراقي بالولادة لأي سبب من الأسباب، ويحق لمن اسقطت عنه طلب استعادتها(٣).

---

(١) الأنباري،صباح صادق ، دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ، المادة ١١٧،ص٤٣.

(٢) ، (٣) الأنباري،صباح صادق ، دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ، المادة ٨،ص٧ ، والمادة ١٤ص١٠، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً. المواطنة: إن مفهوم المواطنة من المفاهيم الحضارية التي أنتجها الفكر الحديث من خلال التطور الطبيعي للتاريخ البشري والنتاج الفكري. والمواطنة هي شعور المواطن بعمق التضامن بين افراد المجتمع في أطار وحدة الوطن، ضمن منظومة من القيم والتقاليد والعلاقات ألإجتماعية التي ينظمها العرف الإجتماعي والقانون العام للمجتمع.

" المواطنة هي صفة الفرد الذي ينتمي الى وطن معين تحكمه نظم سياسية معينة تتشكل على اساسه الدولة ذات السيادة الكاملة على ارض الوطن. وتظهر المواطنة في مفهومها السياسي كعلاقة تعاقدية بين المواطن والدولة. وعلى هذا الاساس تبسط الدولة سطوتها وسيطرتها على المواطن"[١].

ثانياً. مقومات قيام المجتمع الديمقراطي: إن أهم مقومات المجتمع الديمقراطي هي:

١. تعزيز روح المواطنة كمفهوم وسلوك: من أجل تقويم وبناء المجتمع ديمقراطيا من خلال مشاركة الشعب في الممارسات والفعاليات السياسية.

٢. تنمية الشعور الوطني: من خلال البرامج التثقيفية التي تساهم في رفع الوعي الوطني للمواطن وكذلك اعطاء دور لمؤسسات المجتمع المدني .

٣. تعزيز الوعي السياسي: أن أرادة الشعوب تبدأ بالوعي السياسي لصناعة القرار والمشاركة العملية في رسم المستقبل السياسي والاقتصادي للمجتمع الديمقراطي.

٤. التوازن في العمل السياسي: يجب أن يشمل قيم المواطنة والديمقراطية، والعمل الجماعي، ونظام المؤسسات، وتشجيع الإبداع والكفاءة والمساواة بين الرجل والمرأة، في اطار الدولة الديمقراطية.

٥. عدم خرق الدستور والايمان بالتداول السلمي من قبل السلطة الحاكمة وفصل السلطات الثلاثة، وتؤمن للافراد والجماعات ممارسة حقوقهم السياسية من خلال المشاركة السياسية في صناعة القرار. وتكفل الوجود البشري للمجتمع وتحميه من خلال القانون وتشريعاته، وتمنح الحقوق والحريات ولا تعارضها.

٦. نبذ العنف تكريس ثقافة التسامح : وعدم اللجوء إلى العنف والاقصاء، لان النظام الديمقراطي نظام سياسي مبني على أساس الحوار السلمي والقبول بالطرف الاخر بغض النظر عن التباين الفكري والايدلوجي. ولذلك يتطلب النظام الديمقراطي الى وجود ثقافة وطنية اساسها التسامح.

٧. التثقيف والتوجيه لاهم مبادئ حقوق الانسان: لانها تعتبر من اهم مقومات بناء المجتمع الديمقراطي لضمان حق المواطن وحفظ كرامته في حدود الوطن.

٨. المساواة في المشاركة وخصوصاً المرأة سياسياً وتعزيز دورها السياسي والثقافي في المجتمع: يعتبر تأكيداً على عامل الانتماء للوطن وهي من مقومات المجتمع الديمقراطي.

٩. تطبيق مبدأ العدالة في التوزيع للثروة الوطنية: فكلما تم توزيع الثروة الوطنية بشكل عادل ومنصف على عموم الشعب والمناطق من حيث التنمية والخدمات والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، كلما زاد الولاء للوطن وأصبحت الديمقراطية ممكنة لبناء المجتمع.

---

[١] **الغزي ، ناجي المواطنة أهم مقومات قيام المجتمع الديمقراطي في العراق ، الحوار المتمدن ، العدد ٢٦٣٥ ٢٠٠٩/٥/٣ .**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٧- ٣) المبحث الثاني: المقومات الاقتصادية

لقد عانى الاقتصاد العراقي على مدى أكثرعشرين عاما (١٩٨٠- ٢٠٠٣) من الإهمال والتدهور في البنية التحتية للبلاد والبيئة والخدمات الاجتماعية، وقد تدهور اقتصاد البلاد بفعل ما ترتب على وجود حكومة سلطوية فاسدة شديدة المركزية، والعقوبات الاقتصادية إضافة إلى قيام اقتصاد رأسمالية الدولة (مخطط) سلطوي تلعب فيه الأسعار دوراً محدودا في توزيع المصادر، بينما تقوم الدولة (وتحديداً النظام البائد) بالسيطرة على الصناعة والزراعة والمالية والتجارة.

(٧-٣ - ١) الزراعة: إن أهم مقومات الاقتصاد المحلية هي الزراعة، ولكي ننهض بالزراعة نحتاج إلى مقومات أساسية لإنجاحها، منها توفر الأسمدة وتوفر المياه وتوفر الأيدي العاملة وتوفر الأجواء الأمنية المناسبة وسهولة التسويق للمنتج.

ما يمتلكه العراق من مقومات النجاح ليصبح نموذج اقتصادي ناجح كونه مصدر رئيس للطاقة، مقارنة باقتصاديات الدول المنضوية في إطار المراكز الاقتصادية الرئيسة في الاقتصاد العالمي. **وأهم هذه المقومات:-**

أ. الأراضي الخصبة والطاقات الزراعية غير المثمرة.

ب. رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي المتأتي من الإيرادات النفطية.

ج. توفر أعداد كبيرة من الأيدي العاملة في سوق العمل.

د. وجود مصادر المياه العذبة وبالكميات الكافية لتلبية متطلبات القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.

إن أهم مقومات الاقتصاد الزراعي المحليه تشتمل: المنتجات الزراعية الأساسية للاستهلاك اليومي هي الخضراوات تليها الفواكه والتي لا يمكن الاستغناء عنها، واستيراد ما يكفي حاجة البلد يكلف الدولة أموالا هائلة[١].

كما أن استيرادها يسبب تراجعا كبيرا في فرص العمل المحلية، ويسبب بطالة كبيرة للعراقيين، كما أن هذه المحاصيل يومية، ولا يمكن أن تخزن لفترات طويلة، بينما محاصيل الحبوب مثل الحنطة والشعير والشلب فإنها محاصيل يمكن استيرادها وتخزينها وأسعارها عالميا ثابتة تقريبا.

كما أن العراق لا يمكن أن يسد حاجته المحلية منها، وحتى دول الجوار تستورد ما يكفيها من الحبوب أيضا، لذا فإن هذه المحاصيل لا تعد محاصيل استراتيجية لعدم إمكانية إنتاجها بشكل يكفي البلد، وبنفس الوقت فإنها لا توفر فرص عمل كبيرة للمواطن العراقي (كما أنها تحتاج إلى كميات مياه كبيرة جداً). إن هذه المحاصيل يمكن استيرادها من دول عالمية مختلفة ويمكن خزنها وتوفيرها بأسعار معقولة.

فمن المعروف بان الحبوب المنتجة محلياً تكون رديئة النوعية باستثناء الرز العراقي نوع عنبر، فهو يحتل في الموارد الاقتصادية الزراعية ومعطياتها الانتاجية سواء على صعيد الإنتاج النباتي أو الحيواني مكانة مميزة ودوراً بارزاً في اقتصاديات التنمية في العراق.

---

(١) الجبوري، باقر كرجي حبيب، خصخصة القطاع العام في العراق، جامعة القادسية، الناضرية ٢٠٠٧، ص١٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٧-٣ - ٢) أوضاع الزراعة في العراق

لقد دخلت مرحلة وهي مرحلة الحصار الاقتصادي عقب غزو الكويت في ٢اب ١٩٩٠ تمثلت في تنامي الطلب على المنتجات الزراعية والغذائية، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وتقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهيكل الاقتصادي العراقي، وقد نجم عن هذا الموضوع تفاقم العجز الغذائي في العراق.

يتجلى الوضع الزراعي العراقي في تنامي الاعتماد على المصادر الخارجية لإطعام السكان وتدهور نصيب الفرد العراقي من الناتج الزراعي، وكذلك تراجع نسبة مساحة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي، وإن تدهور قيمة الناتج الزراعي أدى الى تراجع نصيب الفرد من هذا الناتج ومن أهم أبعاد الزراعة في العراق التي يمكن إبرازها الأبعاد التالية:

١. **الفجوة الغذائية:** تتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة الى أخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار. ويعاني العراق من فجوة غذائية وهي في تزايد منذ بداية التسعينيات في القرن الماضي، وقد وصلت إلى أوج عظمتها في الوقت الحالي، وأصبح تمويل استيراد الغذاء عبئاً ثقيلاً على الموازنات المالية للدولة ويستنزف جزءاً لا يستهان به من الدخل القومي يتجه نحو الأسواق الخارجية لسد الحاجة المتفاقمة للغذاء.

٢. **الاكتفاء الذاتي:** أصبحت نسبة الاكتفاء الذاتي في العراق في السنوات الأخيرة شديدة التدني وترتب على ذلك أن العراق يعد واحداً من أكثر دول العالم استيراداً للغذاء في الوقت الحاضر، إذ يشكل تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي خطراً على الأمن الغذائي الذي يمثل أحد المكونات الأساسية للأمن الوطني.

٣. **الخيارات التنموية:** على الرغم من قول بعض الاقتصاديين إن أي ثورة صناعية تحدث لابد أن تسبقها بعقود على الأقل ثورة خضراء كما حدث في الصين واليابان.

إلا أن العراق لم يكن أكثر حظاً من باقي دول العالم الثالث ،فقد اتجهت الاستراتيجيات التنموية سابقاً نحو التصنيع على أساس أنه يعني التنمية مما أدى إلى تعبئة الموارد المالية وتكثيف الجهود للنهوض بالاستثمارات في القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى، وأصبح المحصول الزراعي العراقي لايكفي إلا لـ ١٠ % من سكان العراق حسب احصائيات المنظمات الفلاحية في العراق(١).

وتحاول الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالتعاون والتنسيق مع الوزارات العراقية والقطاع الخاص ومعاهد ومؤسسات التعليم العالي لإعادة إحياء الإنتاج الزراعي وتوفير فرص عمل ومصدر للدخل ومبادرات عناية بالمناطق الريفية* واعادة تأهيل المصادر الأساسية الطبيعية *USAID. إذ إن إنعاش الأهوار من ضمن الخطة التي تنفذها هيئة إعمار محافظة ذي قار (الناصرية)، وتم الإتفاق على مجموعة مشاريع مع لجنة إنعاش الأهوار ضمن خطة عام ٢٠٠٩ وستنفذ في العام ٢٠١٠.

---

*USAID الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، والتنسيق مع الوزارات العراقية والقطاع الخاص.

(١)محمود ، بكر ابراهيم ، حلول الاقتصادية :ومقترحات لمعالجة أزمة الزراعة في العراق. الصباح الاقتصادي، ٢٠١٠

*الربيعي حيدر فليح العراق يتجه إلى استغلال أراضيه الزراعية بواسطة الاستثمار الصباح الاقتصادي، ٢٠١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٧-٣ - ٣) تطور القطاع الزراعي في العراق الجديد

بدأت تطورات ملحوظة في القطاع الزراعي في العراق الجديد وذلك بعد إزالة المعوقات التي سادت القطاعات الاقتصادية بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص أثناء الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٣ م. لقد أولت الحكومات العراقية الوطنية المتعاقبة بعد ٢٠٠٣ م اهتماماً بالغاً بالقطاع الزراعي، واستندت إلى الدراسات والبحوث المتطورة بغية النهوض بالواقع الزراعي في العراق، وذلك من خلال الإجراءات التالية(١):

١. مشاريع المبادرة الزراعية للحكومة العراقية لعامي ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ .

أ.مشروع الطائرات الزراعية الذي يهدف إلى شراء ٧ طائرات هليكوبتر وتشرف عليه الهيئة العامة لوقاية المزروعات.

ب . مشروع إنشاء معمل تجفيف وتفريط الذرة الصفراء. يهدف المشروع الى توفير بذور نقية وراثياً ويحافظ على عدم اختلاطها وتدهورها. وكذلك يهدف الى زيادة الانتاجية في وحدة المساحة في محافظة بابل ناحية ابي غرق. ويعتبر هذا المشروع القاعدة الاساسية لتطوير زراعة محصول الذرة الصفراء حيث سيساهم في توفير البذور لمساحة ٩٢٠ ألف دونم تقريباً في مختلف المحافظات، أي يخدم ١٢٠ الف عائلة فلاحية.

ج. مشروع انشاء معمل تنقية بذور الذرة البيضاء. والهدف منه انتاج بذور لمحصول الذرة البيضاء العلفية محافظة ميسان.

د. توفير بذور محصولي الحنطة والشعير للفلاحين والمزارعين بأسعار مدعومة كافة المحافظات.

هـ. توفير مكائن تنقية وتعفير بذور الحنطة والشعير الموفرة ذاتياً من قبل المزارعين والفلاحين، حيث يتم توفير بذور المحاصيل وخاصة بذور الحنطة والشعير بنسبة عالية، حيث أن ٩٠- ٩٥% منها موفرة ذاتياً.

٢. مشاريع المبادرة الزراعية للحكومة العراقية لعام ٢٠٠٩.

أ.مشروع البيوت البلاستيكية للزراعة المحمية (مشروع تعليمي).

ب.مركز التطوير والتأهيل مكافحة التصحر وحفر الآبار.

ت. شراء وصيانة الآليات الثقيلة.

ث .انشاء بساتين نخيل (إنتاج فسائل من الزراعة النسيجية).

ج.دعم خطة الاعمار لأهوار جنوب العراق والتي تعرضت إلى التجفيف أثناء حرب الخليج الأولى في زمن العهد البائد.

ح. تأهيل وتنمية الثروة الحيوانية محطات صغيرة لتربية الابقار الحلوب وهو مشروع تعليمي، وكذلك دعم منضومات تقنيات الري الحديثة. وما يميز العراق عن دول المجلس وفرة المياه العذبة من نهري الدجلة والفرات ومساحات واسعة للزراعة مما يجعل دول المجلس بحاجة الى العراق الجديد.

---

(١) محمود ، بكر ابراهيم ، حلول ومقترحات لمعالجة أزمة الزراعة في العراق. الصباح الاقتصادي، بغداد ٢٠١٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٧-٣ - ٤) الثروة الطبيعة(النفط والغازالطبيعي)

يعتمد الاقتصاد العراقي حوالي ٩٠% بشكل عام على ورادات النفط، الا أن دخل القطاع النفط في العراق في أزمة من جراء الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه من قبل المجتمع الدولي من الفترة ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣ م.

كان الإنتاج النفطي العراقي يبلغ ٣,٥ ملايين برميل يوميًّا قبيل غزو الكويت (آب من عام ١٩٩٠) وقد انخفض بسبب الحرب والحصار الذي فرض على العراق إلى**0.3** ، مليون برميل يوميًّا. وقد رفع الحصار بشكل جزئي على صادرات النفط العراقي بموجب قرار الأمم المتحدة المرقم ٩٨٦ في ١٩٩٦. وينص هذا القرارعلى السماح للعراق ببيع كميات محدودة من نفطه لغرض شراء الحاجات الضرورية للعراقيين وتسمى هذه العملية بالنفط مقابل الغذاء وتكون بإشراف الأمم التحدة مباشرة[١].

وبعد سقوط النظام البائد في ٢٠٠٣/٤/٩، بدأ العراق مرحلة جديدة وذلك برفع القيود المفروضة عليه في السابق وأصبح حراً في تصدير الكميات المقررة من منظمة أوبك. وكذلك سمح للعراق الجديد بتصدير كميات إضافية من نفطه إصافة إلى حصته المقررة .

أعد العراق خطة لتطوير الإنتاج النفطي بمجرد رفع الحصار عنه ليصل إلى ٦,٣ ملايين برميل يوميًّا (نحو ٣ أمثال ما هو عليه خلال الحظر)، وأن ذلك قد يحتاج إلى سنوات بشرط تحديث قطاع الإنتاج، وإتاحة الفرصة لشركات استثمار عالمية المستوى وبرؤوس أموال ضخمة ويمكن ملاحظة هذا من الجدول رقم٧- ١٦ **والشكل البياني ٧- ٥** .

شهد العراق خلال عام ٢٠٠٩ العديد من الاحداث الاقتصادية وكان أهمها جولتي التراخيص النفطية الاولى والثانية ومؤتمري لندن وواشنطن للاستثمار. وكانت جولتا التراخيص النفطية الاولى والثانية عقدتا في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ و١١ كانون الاول ٢٠٠٩ على التوالي وختمت الجولتان بفوز عدد من كبريات الشركات النفطية الأجنبية باستثمار ١٠ حقول من بين ١٦ حقلا نفطيا عرضت للاستثمار خلال الجولتين.

إن "انتاج الحقول العشرة من جولتي التراخيص سيبلغ اكثر من ١١ مليون برميل يوميا بعد ست سنوات، وباضافة انتاج بقية الحقول النفطية الاخرى التي تعمل فيها الشركات النفطية التابعة لوزارة النفط كحقول كركوك وباي حسن وبزركان وغيرها سيصل انتاج العراق في خلال ست سنوات الى ١٢ مليون برميل يوميا".

إن اتجاه العراق الجديد بعد انتهاء جولة تراخيص الجولة الثانية، ستحقق للعراق عوائد سنوية تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار، وإن الشركات ستستثمر في هذه الحقول أكثر من مائة مليار دولار في جولتي التراخيص الأولى والثانية. وتوفر الأمن سيساهم في توافد الشركات العالمية على العراق، الأمر الذي سيؤدي إلى اكتشاف أكبر عدد ممكن من الحقول الغازية، وسيجعل العراق في مصاف الدول الكبرى بإنتاج وتصدير الغاز إلى المنطقة والعالم"[٢]. وتم عقد مع الشركات العالمية في جولتي التراخيص الجولة الثالثة والرابعة للحقول الغازية لغرض الاستثمار فيها في السنوات ٢٠١٠ ، و٢٠١١.

---

(١) طلال أحمد سعيد، إنتاج النفط العراقي، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٢٦٥٨ في ٢٠٠٩/٥/٢٨.

(٢) مجلة الآن النفط ، تصريحات وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني ، ٢٦,١٢,٢٠٠٩، بغداد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم ٧ - ١٦*
معدلات أنتاج النفط العراق للفترة ١٩٥٠- ٢٠٠٩

الفترة الزمنية	متوسط إنتاج النفط(مليون برميل/ يوم	الملاخطات
١٩٥٠ -١٩٦٣	٠,٧١	
١٩٦٤ -١٩٧٦	١,٥	
١٩٧٦-١٩٨١	٣,٢	
١٩٨٢ -١٩٨٧	١,٣٦	
١٩٨٨ -١٩٩٠	٢,٧	
١٩٩١-١٩٩٦	٠,٥٧	
١٩٩٧-٢٠٠٢	٢,٤	
٢٠٠٣ -٢٠٠٦	١,٥	
٢٠٠٦ -٢٠٠٧	٢,٠	
٢٠٠٧ -٢٠٠٨	٢,٣	
٢٠٠٨ -٢٠٠٩	٢,٤ -٢,٧	

الشكل البياني رقم ٧ - ٥
يمثل الإنتاج النفط وكميات الأحتياط(١)

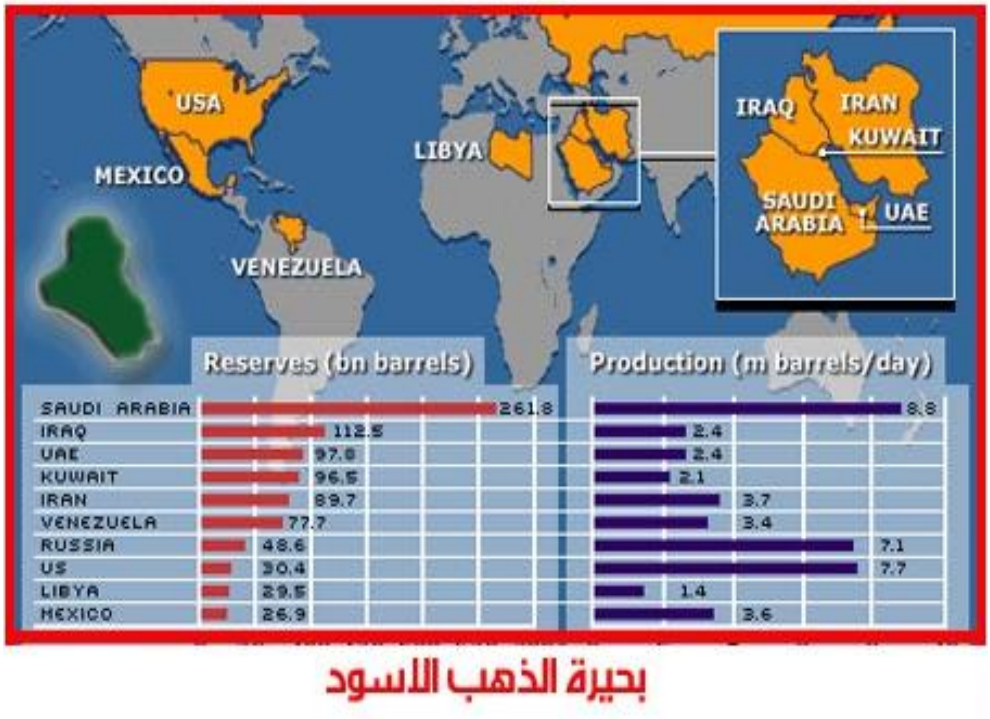

(١)كبة سلام ابراهيم عطوف، نفط عراق التنمية البشرية المستدامة ، موقع الناس ١١/١٢/ ٢٠٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٧-٣ ـ ٥) الشركات االأجنبية الفائزة بالعقود النفطية

أولاً: جولة التراخيص الأولى والثانية بالعقود النفطية

إن جولة التراخيص الأولى والثانية، التي بدأتا في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩، و١١ كانون الاول ٢٠٠٩ على التوالي أثمرت عن فوز الشركات التالية :

أ. ائتلاف شركتي «شل» الهولندية و«بتروناس» الماليزية بعقد تطوير حقل مجنون بمعدل إنتاج ١,٨ مليون برميل في اليوم.

ب. فاز ائتلاف يضم «سي إن بي سي» الصينية و«بتروناس» الماليزية و«توتال» الفرنسية بتطوير حقل الحلفاية في العمارة بطاقة ٥٣٥ ألف برميل في اليوم.

ت. فيما فازت شركة «سنكول» الأنغولية بعقد تطوير حقل القيارة في مدينة الموصل بطاقة ١٢٠ ألف برميل في اليوم، بعد أن وافقت اليوم على السعر الذي عرضته وزارة النفط.

ث. فاز ائتلاف بقيادة (لوك أويل الروسية وشتات أويل النرويجية بعقد تطوير حقل غربي القرنة، المرحلة الثانية، بطاقة إنتاجية تصل إلى ١,٨ مليون برميل في اليوم.

ج. فاز ائتلاف يضم شركتي (بتروناس) الماليزية و(جابكس) اليابانية بعقد تطوير حقل الغراف في مدينة الناصرية بطاقة ٢٣٠ ألف برميل في اليوم.

ح. فاز ائتلاف بزعامة (غاز بروم) الروسية، ويضم شركات (تي بي آي أو) التركية و(كو غاز) الكورية و(بتروناس) الماليزية بعقد تطوير حقل بدرة في مدينة واسط بطاقة ١٧٠ ألف برميل في اليوم.

خ. فيما فازت شركة (سنكول) الأنغولية بعقد تطوير حقل نجمة في مدينة الموصل بطاقة ١١٠ آلاف برميل في اليوم كما مبين في الخريطة رقم ١٣ أدناه.

د. فوز (بي بي) البريطانية و(سي إن بي سي) الصينية بعقد تطوير حقل الرميلة بطاقة ٢,٨٥٠ ألف برميل في اليوم، كما فاز ائتلاف شركة (أكسن موبيل) الأميركية و(شل) الهولندية بعقد تطوير حقل غربي القرنة بطاقة ٢,٣ مليون برميل في اليوم.

ذ. وفاز ائتلاف بقيادة (إيني) الإيطالية بعقد تطوير حقل الزبير بطاقة ١,٢٠٠ ألف برميل في اليوم».

وحيث تمت هاتين الجولتين بشفافية وستحقق للعراق عوائد سنوية تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار، وإن الشركات وستستثمر في هذه الحقول أكثر من مائة مليار دولار في جولتي التراخيص الأولى والثانية»[١].

وحيث وقعت وزارة النفط العراقي عقودا مع شركات أجنبية لتطوير عشرة حقول بحيث يتوقع أن يصل الإنتاج إلى حوالي ١٢ مليون برميل يوميا إلا أن معدلات إنتاج النفط العراقي ستقفز خلال ست سنوات إلى ١٢ مليونا و١٤٠ ألف برميل «بالجهد الوطني وبالتعاون مع الشركات الأجنبية التي فازت بتراخيص استثمار الحقول النفطية في مرحلتيها الأولى والثانية». أما حقل عكاز في محافظة الأنبار بـ"المشروع الهائل" الذي من المتوقع ان "يزود الخط الأوروبي بالغاز يمكن ملاحظة خريطة ٧-٧.

---

(١) مجلة النفط الآن ، تصريحات وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني ، ٢٦,١٢,٢٠٠٩، بغداد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: جولة التراخيص الثالثة والرابعة بالعقود النفطية والغازية

أ. جولة التراخيص الثالثة

بدأت جولة التراخيص الثالثة والخاصة بالحقول الغازية انتهت باحالة حقل عكاز في محافظة الانبار الى ائتلاف شركتي كوكاز الكورية ومونـاي كاز الكازاخستانية مناصفة بينهما، وحقل السيبة في البصرة الى ائتلاف تقوده كويت انيرجي بنسبة ٦٠% و **TPAO** التركية، فيما احيل حقل المنصورية الغازي في ديالى الى ائتلاف تقوده TPAO بنسبة ٥٠% وعضوية كويت انرجي بنسبة ٣٠% وكوكاز الكورية بنسبة ٢٠%، وتحتوي الحقول الثلاثة مجتمعة على اكثر من ١١ تريليون متر مكعب من الغاز(١).

ب. جولة التراخيص الرابعة

ستبدأ وزارة النفط العراقية إطلاق جولة تراخيص رابعة وذلك ضمن خطتها الجديدة، وستشمل عملية استكشاف مواقع لم ينقب فيها في اثني عشر موقعا في العراق.

حيث تقوم وزارة النفط العراقية بإعداد الدراسة الخاصة بإطلاق جولة التراخيص الاستكشافية الرابعة في مواقع لم يسبق ان جرت فيها استكشافات نفطية أو غازية وذلك في المنطقة الغربية من العراق(٢) في ٢٠١١.

خريطة رقم ٧ - ٧

تمثل خطوط امداد أنابيب الغاز الطبيعي

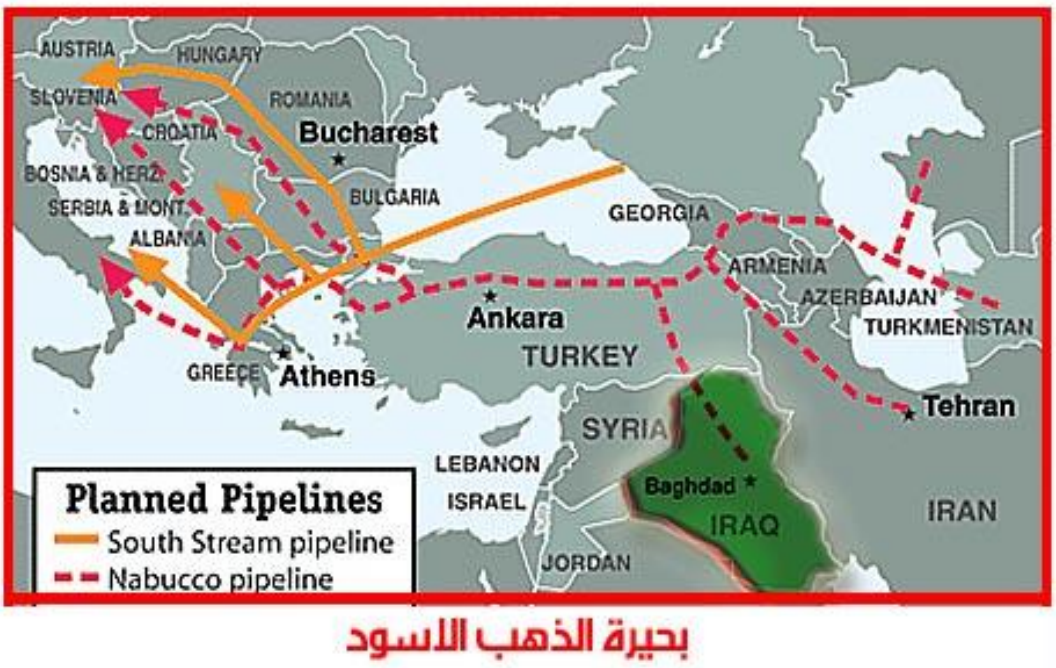

(١) الدستورالنفط: جولات التراخيص اهم المنجزات لعام ٢٠١٠، العراق اصبح احد الدول المهمة المنتجة للغاز بفضل الكوادر الوطني العدد ٢١٢٩ ٢٠١١/١/٣ بغداد ، -

(٢) العدالة، النفط: جولة التراخيص الرابعة العدد ٢٠٥٢ في ٢٠١١/١/٤ بغداد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

(٧- ٤) المقومات السياحية والتاريخية

يمتلك العراق أماكن سياحية متعددة في مقدمتها السياحة الدينية من مراقد الأنبياء والأئمة والأديرة والكنائس، إضافة إلى امتلاكه مناطق أثرية واسعة ابتداء من حضارة السومريين والآشوريين والبابليين والمتجسدة في حضارة وادي الرافدين، والسياحة الطبيعية والعلاجية.

وبمكن تصنيف المقومات السياحية والتأريخية في العراق الى أصناف التالية:

(٧- ٤ - ١) السياحة الدينية

إن التنوع العرقي الديني والطائفي واختلاف الأجواء في العراق بين الشمال والوسط والجنوب منحا هذا البلد ميزة اخرى ينفرد بها عن باقي البلدان في العالم، فهذا التنوع جعل هذا البلد ينصهر ومنذ قديم الزمن في حضارات العالم سريعا باعتبار ان كل الاديان موجودة فيه وكذلك حدوده التي تشرف على بلدان عدة منحته هي الأخرى ميزات سياحية .

أولاً. الديانة الإسلامية

أ. النجف الأشرف: تعتبر محافظة النجف من اهم المحافظات التى تحتوى على كثرة العتبات المقدسة بالعراق وتعتبر عاصمة للطائفة الشيعية للعالم الاسلامي حيث يوجد بها الروضة الحيدرية والتى يوجد بها مرقد الامام على بن ابى طالب عليه السلام وكذلك مرقد ابنته السيدة خديجة بنت الامام على بن ابى طالب عليها السلام ومرقد كل من النبى صالح وهود عليهم السلام ومرقد الصحابى الجليل مسلم بن عقيل بن ابى طالب رضى الله عنه ويوجد بها كذلك بيت الامام على بن ابى طالب عليه السلام.

ب. مدينة كربلاء: تعد المدينة الثانية المقدسة بالعراق لانها تحتضن مرقد الامام الشهيد الحسين ابو عبدالله بن على بن ابى طالب حفيد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى مدينة قديمة حيث ورد ان اسمها يعنى (كور بابل) وهو يعنى مجموعة من القرى البابلية ام بعض الاخباريين اوردوا بان اسمها اتى من الكرب والبلاء للفاجعة التى تمت بها بمقتل الامام الحسين عليه السلام سنة ٦١ هجرية،وتبعد كربلاء عن العاصمة بغداد بمسافة ١٠٨ كم من الجنوب الغربي.

ج. **الكاظمية :** مثل شقيقتها الاعظمية،(حيث يوجد مرقد الإمام أبو حنيفة النعمان قدس الله سره) هي مرقد مقدس اساسا، واحدى المدن المعروفة في التاريخ القديم، تضم تربتها الزكية رفات الإمامين اللذين نسبت إليهما مدينة الكاظمية وهما الإمام موسى الكاظم وحفيده الإمام محمد الجواد عليهما السلام وهي من المراكز الكبيرة التي يقصدها الزوار من كل مكان واليها.

ثانياً. الديانة المسيحية: يعتبر دير الشهيد مار بهنام والذي يقع على مسافة ٣٦ كم الى جنوب شرق الموصل في سهل منبسط بين دجلة والزاب الكبير بجوار قريتي الخضر والبساطليه مركز ناحية النمرود (حالياً) التابعة لقضاء الحمدانية، ان هدف بنائه كان تكريما لرُفات الشهداء، فاصبح مزارا يقصده المرضى وذوو العاهات للاستشفاع والشفاء، أي انه لم يكن كباقي الاديرة يؤمه الرهبان للصلاة والتنسك[١].

---

(١) مجلة الرائد ، واقع وتحديات التنمية السياحية في العراق ، العدد ١٠ في ٢٠٠٦/٩/١٣، بغداد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً. الديانة اليزيدية: يعتبر مزار الالش من أهم أمكان العبادة للديانة اليزيدية في العراق والعالم ويقع هذا المراز في قضاء شيخان في شمال العراق، ويعتبر الالش بالنسبة للديانة اليزيدية مكاناً مقدساً وزيارة الالش بمثابة الحج عند المسلمين، وقد يتم استقبال عدة الآف من الزوار اتباع هذه الديانة من جميع العالم.

(٧- ٤ - ٢) السياحة الطبيعية

ان طبيعة العراق تضاف الى السياحة الترفيهية والتي يمتلك العراق أماكن ومناطق جميلة تمتد من أقصى جبال كردستان وبحيراته انتهاءً بأهوار الجنوب الخلابة التي يندر أن تجد شبيهها في كل العالم.

أ. الجبال في الشمال: تتميز المنطقة الشمالية بتواجدها الجبال الشاهقة والشلالات ومناطق جميلة وخلابة وبيئة نظيفة لذا أعطت للمنطقة ميزة سياحية، وتسقبل عشرات الالآف من السواح، كما يمكن الإستفادة من إحياء كثير من الصناعات التقليدية الشعبية.

ب. الصحاري في الغرب : تتميز المنطقة الغربية من العراق بوجود الصحراء الغربية واسعةمما أعطت لهذه المنطقة ميزة سياحية، وخصوصاً سياحة الصيد في البراري والصحاري التي يعشقها سكان الخليج [١].

ج. الأهوار في الجنوب : تشكل الأهوار مساحات كبيرة من جنوب العراق مما تعد من أجمل مناطق وتعطي ميزة سياحية، ويضاف إلى ذلك سياحة الصيد سواء أكانت المائية على المسطحات المائية الموجودة في الأهوار. وكما يمكن الإستفادة من إحياء كثير من الصناعات التقليدية الشعبية خاصة صناعة الجلود وصناعات البردي في الجنوب وأنواع من السيراميك والخزف.

(٧- ٤ - ٣) السياحة العلاجية

تعد السياحة العلاجية والصحية نوع من أنواع السياحة، فتوجد مناطق السياحة العلاجية في العراق وإن أهم هذه المناطق هي:

أ. حمام العليل

تقع منطقة حمام العليل في محافظة نينوى (لموصل) وتشتهر هذه المنطقة بعيونها الكبيريتية، مما تعد من المناطق التي تستخدم للسياحة العلاجية وذلك بقيام واعداد حمامات خاصة لهذا الغرض.

ب. عين التمر

هي منطقة توجد في محافظة كربلاء شرق بغداد، تحتوي هذه المنطقة على عدة عيون لكنها تختلف من حيث العمق وهذه الصورة هي من احد هذه العيون وتحتوي على اسماك صغيرة وشجيرات في داخلها وحولها يوجد نخيل كثير التمر لهذا سميت بعين التمر، وهذه العيون تصلح ان تكون منطقة سياحية في مجال العلاج لانها تفيد في معالجة الكثير من الامراض الجلدية للأنسان.

ج. عين گراو

هي منطقة توجد في محافظة السليمانية تحتوي هذه المنطقة على عدة عيون تتميز مياهها بنوع من الحموضة تستخدم لتخفيف الآم المعدة.

---

(١) توفيق، مرتضى ، عين التمر في كربلاء.. مدينة سياحية واثرية ، جريدة البينة، العدد ٣٥٥٤٨ ، ٢٩,٠٦,٢٠١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٧- ٤ - ٤) السياحة الأثرية

إن الآثار في كل من مناطق الشمالية والفرات الوسطى ومنطقة جنوب العراق كثيرة ومتنوعة والتي انشئت عليها اولى الحضارات في وادي الرافدين وكونت مناطق لعراق من الناحية الاثرية صورة لواقع الحياة التي عاشها الانسان على تلك الارض.

أ. الحضر: هي مدينة عربية تاريخية تقع على بعد ٨٠ كم جنوب الموصل.يعتقد أن المدينة أسست في بداية القرن الثاني قبل الميلاد. عرفت مملكة الحضر بهندستها المعمارية وفنونها وأسلحتها وصناعاتها،الحضر كانت في مستوى روما من حيث التقدم حيث وجد فيها حمامات ذات نظام تسخين متطور وأبراج مراقبة ومحكمة ونقوش منحوته وفسيفساء وعملات معدنية وتماثيل.

ب. قلعة أربيل: تقع في وسط مدينة أربيل في شمال العراق يعود تاريخها الى عصر الاشوريين والى حوالي الالف الاول قبل الميلاد، بنيت اساسا لاغراض دفاعية حيث كانت تعد حصنا منيعا لمدينة اربيل في تلك الحقبة الزمنية. قلعة اربيل كانت في باديء الامر وعند انشائها تضم المدينة بالكامل.

ج. ملوية سامراء: يعتبر جامع الخليفة المتوكل على الله من أبرز معالم مدينة سامراء ،وما يزال يتبوأ مكان الصدارة من حيث السعة وإتقان البناء وجمال المظهر بين جوامع العالم الإسلامي الأثرية الشاخصة.

د. المدرسة المستنصرية: تعد المدرسة المستنصرية التي أنشئت سنة ٦٢٥ هجرية / (١٢٢٧) ميلادية، على يد الخليفة العباسي المستنصر بالله في وسط مدينة بغداد.

هـ. إيوان كسرى أو (ديوان كسرى: (هو الأثر الباقي من أحد قصور كسرى آنوشروان، يقع جنوب مدينة بغداد في منطقة المدائن وتعرف محليا ولدى العامة ب (سلمان باك) على أسم الصحابي الشهير سلمان الفارسي المدفون هناك

و. جنائن بابل المعلقة: هي اول عجائب الدنيا السبعة التي تعتبر فتنة وعجيبة الدول والعصور القديمة حيث كانت حدائق بابل المعلقة شهادة على قدرة الملك نبوخذنصر إلى خلق واحة نباتية من الجمال وسط كآبة منظر صحراوي، ضدّ كلّ قوانين الطبيعة.

ز. أسد بابل : وهو من المعالم الاثرية في بابل حيث بني اثناء الدولة البابلة ٦٠٠ ق.م للتعبير عن قوة وشجاعة الجيش البابلي.

ح. **حصن الاخيضر** :وهو عبارة عن حصن ربما كان يستخدمه العسكر إذ أن بعض معالمه توحي بذلك وربما كان مخصصا لإقامة الأمراء فيه

ط. مدينة أور: هو موقع أثري لمدينة سومرية بتل المقير جنوب العراق . وكانت عاصمة للسومريين عام ٢١٠٠ق.م.

ي. شناشيل البصرة: تكثر في المناطق القديمة ، مساكن ذات طراز هندسي تأريخي بالبصرة وبطريقة عمرانية تعتمد على ابراز واجهة الدور الثاني أو غرفة من غرفة الى الهواء بشكل نتوء بارز ويبني هذا البروز بالخشب عادة.

---

(١) **مجلة المهجر، السياحة الدينية في العراق ، العدد 51 آذار(مارس / 2009) لندن .**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٧- ٤ - ٥) واقع ومستقبل السياحة في العراق

يعاني القطاع السياح في العراق من الاهمال منذ عقود حيث تعرض البلد للعقوبات والحروب والاهمال جعل من مشاريع كانت واعدة اقليميا تتراجع بعد تعرضها عام ٢٠٠٣ لعلميات السلب والنهب.

أولاً. واقع السياحة في العراق

وبالرغم من اعتبار العراق من اهم مواقع السياحة الدينية فقد ظلت المدن التي تضم مزارات مفضلة للسياحة الدينينة متخلفة من حيث العمران ولم تتمكن حتى اليوم ن توفير بيئة سياحية مناسبة للزائرين. ويحث خبراء اقتصاديون المشتغلين في القطاع السياحي الحالي على الاستفادة من قانون الاستثمار لجلب مستثمرين يساهمون بالنهوض في الواقع السياحي العراقي الذي يصلح لآن يكون في مقدمة الدول السياحية عالميا، خاصة مع وجود هذا الكم الكبير من المواقع الآثارية التي تشكو الاهمال وتلك التي كانت مقرات للقوات الاجنبية منذ عام ٢٠٠٣، وقد تسلمتها مؤخرا الحوكمة العراقية منها.

ان الانتعاش الملموس في القطاع السياحي في العراق يدفع باتجاه توجيه الاستثمارات ورؤوس الاموال العامة والخاصة نحوه لأغراض استغلالها في الاستثمار السياحي ،مع تأسيس غرفة سياحية في كل محافظة تعنى بهذا الجانب وتعمل باتجاه النهوض بالمرافق السياحية من الفنادق والمطاعم والمسارح والمتنزهات والاماكن الترفيهية وغيرها، لاسيما ان العراق يضم الكثير من المواقع السياحية التي تصلح لاغراض السياحة الدينية والثقافية وسياحة الراحة والاستجمام كما ان الصحارى كالصحراء الغربية والجنوبية يمكن استغلالها وتطوير بعض مناطقها لتصبح مناطق جذب للكثير من السياح المعنيين بسياحة البادية خاصة في مناطق الواحات والتي تصلح للصيد والسباقات (الجمال والسيارات والخيل).

ثانياً. مستقبل السياحة في العراق

نشطت السياحة الدينية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ من العراق، مما شكلت أرقاما جيدة في عام ٢٠١٠ من خلال ما أعلنته وزارة السياحة العراقية أن عدد السائحين الأجانب الوافدين لزيارة العتبات الدينية في عام ٢٠١٠ في العراق بلغ ١,٥ مليون سائح، حصل العراق على مليار دولار نتيجة لذلك وهو رقم جيد بالقياس لقطاع واحد من قطاعات السياحة التي من الممكن استثمارها بشكل أكبر في أماكن عدة ان السياحة بامكانها جلب ايرادات سنوية[١] تقدر بأكثر من ٥ مليارات دولار سنويا في حال تم استثمارها بالشكل المطلوب،وهي كذلك لا تقاس بمردوداتها المالية فقط لان دخول آلاف من السياح من شأنه خلق فرص عمل لمئات الآلاف من العاطلين عن العمل، لاسيما في حال نمو القطاع السياحي في العراقي وتوافد آلاف الافواج السياحية لزيارة الاماكن المقدسة وقدوم طلائع افواج سياحية للمواقع الاثرية الموجودة في مختلف المناطق العراقية تزامنا مع التحسن الامني في معظم المناطق الذي يشكل عاملا مهما في تنشيط الحركة السياحية في العراق.

وخير دليل على اهتمام الشعب العراقي بالسياحة لمجرد ان فتحت كردستان العراق أبوابها عبر الشركات السياحية الى المواطنين انهالت أفواج من السائحين من بغداد

---

(١) الانصاري رؤوف محمد علي السياحة في العراق ودورها في التنمية والاعمار مطبعة هادي برس- بيروت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومحافظات الجنوب مفضلين هذه المناطق على السفر إلى دول الجوار ما يدعو الى الفخر والاعتزاز، وفي الوقت نفسه يعمل على تشجيع القطاع السياحي في كردستان العراق.

" ان التقديرات الاخيرة لعدد السواح في النجف في العام الواحد يصل الى (٨) مليون بالامكان تطويره الى (٢٠) مليون يأتون للسياحة الدينية من كل أرجاء المعمورة، ،أضف إلى ذلك وجود الاولياء وأئمة العلم-ابو حنيفه الامام الاعظم- الكيلاني والصحابة الابرار كسلمان المحمدي، فالسياحة الدينيه مورد ثابت وعليه من الواجب على الحكومة أن تعمل على الاهتمام بهذا القطاع وإعطائه الأهمية الخاصة بسبب تخلفه عن دول العالم الأخرى، يمكن تلخيصها بما يلي:

١. إعادة هيكلة هذا القطاع بالشكل الأمثل والاستفادة من الخبرات الدولية المتراكمة التي أصبحا نحن متخلفين عنها بسبب العزلة التي طالت عشرات من سنين ، خاصة أن العراق الجديد قد عاد إلى منظمة السياحة العالمية وتبوأ مركز نائب الرئيس في المنظمة.

٢ . العمل على الاستفادة من قانون الاستثمار الجديد رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ من فسح المجال أمام الاستثمارات السياحية المتخصصة سواء كان للمشاريع القائمة من فنادق او منشآت سياحية أم بناء مرافق سياحية جديدة على أن تأخذ بنظر الحسبان. وبلغت السياحة الدينية خلال ٢٠٠٩ بحدود خمسة ملايين زائر خلال فترة العاشوراء الى العتبات المقدسة في النجف الأشرف وكربلاء المقدسة(١).

٣. ولأجل النهوض بهذه العملية والمساعدة في حل مشكلة البطالة لابد من وجود قاعدة ثقافية فكرية للعاملين بهذا القطاع وفي مقدمتها التعليم وتنمية الموارد البشرية، عبر الاكثار من الكليات والمعاهد السياحية ليس في بغداد وحسب، بل في جميع أنحاء العراق أسوة بالمدارس الصناعية والزراعية.

٤. ومن أجل الترويج للنشاط السياحي لابد من الاهتمام بالاعلام السياحي والترويج لـه، ويبدأ ذلك عن طريق توثيق معالمنا السياحية وطبع الدليل السياحي وتوزيع هذه النشرات بالاستفادة من السفارات والملحقيات الإعلامية والتجارية المنتشرة في جميع أنحاء العالم.

٥. إعادة النظر في وزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار بما ينسجم مع متطلبات الواقع السياحي الجديد في العالم.

٦. تحسين واقع الخدمات السياحية خاصة أنظمة النقل ووسائل الطرق والنقل والاتصال.

٧. أضافت الحرب الأخيرة مواضع جديدة إلى معالم السياحة العراقية، كالقصور الرئاسية التي كانت تمثل أماكن سكن صدام وعائلته و كبار المسؤولين ومراكز الجيش وأجهزة الاستخبارات (2)، إذ أصبحت هذه القصور من المزارات السياحية في الوقت الحاضر.

ان اتساع حركة السياحة وتداخل وظائفها الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية من جانب وضرورة الحاجة الملحة لها من قبل الإنسان كونها النشاط الترويحي الوحيد الذي باستطاعته تخفيف أعباء الإنسان الفكرية والنفس تساهم به السياحة بنسبة (١٠ %) من إجمالي الناتج العالمي، أي ما يعادل (٣,٤) تريلون دولار حتى نهاية القرن، كما وفرت ما يقارب (٧%) من الوظائف المحلية العالمية لتكون مساهمتها حوالي (٧) تريلون دولار في استثمار البنية الأساسية المرتبطة بصناعة السياحة والسفر العالمي.

---

(١) مجلة السياحة ، قصور صدام مزرات سياحية جديدة ، العدد ٢١ في شباط ٢٠١٠ ، دبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع

(٧- ٥) مبررات إنضمام العراق الجديد الى السوق الخليجية المشتركة

هناك عدة مبررات التي تدعو لانضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة وهي:

(٧- ٥ - ١) المبرر السياسي

لعبت الجغرافيا السياسية دوراً مهماً في طبيعية العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دولة الكويت والعراق بحكم الجوار بينهما، فقد شهدت العلاقات الكويتية العراقية تقلبات مختلفة في جميع المجالات، حيث كانت مشوبة بالتهديد والحذر والتناقضات في أغلب الأحيان إلا أنها شهدت اعترافات متفرقة بدولة الكويت المستقلة من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة.

إن سبب إبعاد العراق عن محيطه الخليجي تكمن عن مواقف الحكومات العراقية المتعاقبة ورغم أن الأنظمة العراقية المتعاقبة قد اعترفت من خلال مناهجها الدراسية باستقلالية الكويت ولم تشر إلى أن الكويت جزء من العراق إلا أن الأحداث السياسية كانت على العكس من هذا الاعتراف، وهذا ما حصل من خلال مطالبة الملك غازي بضم الكويت عام ١٩٣٣م ومطالبة عبدالكريم قاسم عام ١٩٦١م، وبعد انتهاء هذه الأزمات يعود العراق إلى الادعاء بالعلاقات الأخوية بين البلدين الجارين واستمر الوضع كذلك حتى عام ١٩٩٠، وما تبعه من حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م، حيث قام النظام الصدامي العراقي باعداد تغيير المناهج التعليمية العراقية في المدارس والجامعات والمعاهد وضمنها مزاعم بأن الكويت محافظة عراقية وأنها جزء من العراق قام الاستعمار باستقطاعها، وإن احتلالها عام ١٩٩٠م، كان خطوة عملية تاريخية لإعادة الجزء إلى الأصل، إضافة إلى سيل الاتهامات لدولة الكويت بأنها متآمرة ضد العراق وما إلى ذلك من الاتهامات الباطلة ضد دولة الكويت [١].

إن انضمام العراق الجديد الى عضوية مجلس التعاون الخليجي، انطلاقاً من واقع ان العراق دولة مطلة على الخليج ولزوال الأسباب التي كانت تمنع ذلك قبل سقوط النظام الدكتاتوري السابق في التاسع من ابريل/نيسان ٢٠٠٣ من جهة، ولكون مثل هذا الانضمام هو في صالح دول مجلس التعاون الخليجي والعراق الجديد من جهة أخرى، ولأن خطوة كهذه تصب في الاتجاه الواقعي للتقريب بين الدول العربية وسعيها نحو تحقيق الكثير من المشاريع التي ظلت لحد الآن ، رغم تبنيها من قبل الجامعة العربية، وفي مقدمتها مشروع التكامل الاقتصادي العربي، إذ أن المبرر السياسي يأخذ حيزاً مهما في العلاقات الدولية وتسهيل عملية الإنضمام في أي تكتل اقتصادي.

فالعراق بعد خلاصه من النظام الدكتاتوي البائد الذي دمّر علاقاته الاخوية بدول الخليج، وروابط التضامن العربي المشترك، بغزوه الغادر للكويت في العام ١٩٩٠ يسعى بشكل حثيث الآن، لاستعادة مكانته كبلد قوي وفعال ليس فقط في منظومة العمل الخليجي، بل وفي الشرق الاوسط والعالم ككل. إذ أن زوال النظام البائد مهد الطريق لتطبيع العلاقات بين العراق والكويت وتبديد هاجس القلق لدى الكويت.

---

(١) العبد القادر محمد عبدالله: "الحدود الكويتية العراقية" مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ ، ص:٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٧- ٥ - ٢) المبرر الاقتصادي

إن تعميق الروابط الاقتصادية بين العراق الجديد ودول المجلس يحافظ على ديمومة النمو وتحقيق التقارب الاقتصادي **Convergence**، ولكن تعميق الروابط الاقتصادية أوالتقارب الاقتصادي بين اقتصاديات دول المجلس يحظى باهتمام كبير في دول المجلس وذلك بإيجاد السياسات المناسبة لتعزيز السوق الخليجية المشتركة وتطويرها في السنوات القادمة، والانتقال إلى تبني الرؤية الجديدة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بتعاظم أهمية إقليمية الإنتاج وما يترتب على ذلك من اكتشاف آفاق جديدة للاقتصاد الخليجي في عصر العولمة، واهم هذه المبررات التالية:

١. امتلاك العراق مقومات الاكتفاء الذاتي في القطاع الزراعي وإمكانية إقامة قاعدة صناعية قائمة على خصائص محلية- وبثروة نفطية هائلة وقطاع خاص نابض بالحياة، يمتلك آفاق مستقبلية واعدة وقوة بشرية لشعب مؤهل بالتعليم نسبة ٢٥% حسب تقارير يونسكو ٢٠٠٦ والمهارة، ويوضع في مرتبة متقدمة بين الشعوب الفتية على الرغم من الاخطاء السياسية التي ارتكبت بحقة وحرفه عن السير في اتجاه التنمية المستدامة.

٢. الرؤيا التي يعلنها الدستور بإمكانية تحويل العراق الى دولة – مسالمة وديمقراطية – وفيدرالية – موحدة مزهرة مترابطة ومتشابكة عضوياً على المستوى الكلي للاقتصاد والمستوى القطاعي والمناطقي او الإقليمي الذي يأخذ سيرتة في قائمة المشروع بين المركزية واللامركزية في التخطيط والتنفيذ والرقابة.

٣. كون العراق يشكل سوق متطور على صعيد الاقتصاد العربي والاقليمي، يمكن أن يحقق تكاملا تجارياً –زراعياً- صناعياً – استثمارياً، وعلى صعيد مجالات عديدة أخرى على مستوى الاقتصاد العالمي. ومن خلال شركاء جدد ظهروا بوضوح كقوة ساندة لتحقيق الاستراتيجية الوطنية مثل: منظمة التجارة العالمية، منظمة الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للانشاء والتعمير، الدول المانحة والمشاركة بشكل فعال في المنظمات الاقليمية أوبك وبنك التنمية الاسلامي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية وبناء علاقات متينة مع دول الخليج ودراسة الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي[١].

٤. لحين الفصل بين قوة النفط الاقتصادية وتاثيرها السياسي ومنجزات جديدة وازاء هذا الواقع الصعب فان ما تم انجازة في السنوات الاولى للعهد الجديد :

أ. تحرير سعر الفائدة وزيادة رؤوس أموال المصارف .

ب. السماح للمصارف الاجنبية للعمل في العراق ومع المصارف الخاصة.

ج. استقلالية البنك المركزية ومفردات تداول السندات .

د.ايقاف تحويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي.

هـ.اتفاقيات اعفاء العراق من ديون نادي باريس.

وعلى الرغم من احتمال تواجد دوافع اخري تتعدي الجوانب الاقتصادية كضرورات الدفاع المشترك والتكامل السياسي والتجانس الاجتماعي الا ان العامل الاقتصادي يبقي احد العوامل المهيمنة علي قرار انجاز التكاملات الاقليمية.

---

(١). مكي محمد ردام، استراتيجية التنمية الوطنية، مرافئ بغداد ،١٧,٠٥,٢٠٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٧- ٥ - ٣) المبرر الأمني

إن دول الخليج العربية التي وجدت نفسها بين نارين، نار الاستفزاز وناراستجابة التحدي، فكلا الطرفين حشد قواته، وأعدَّ عدة لنزال حربي بد أن تطال آثاره المدمرة لدول الخليج، خاصة في ظل تزايد التهديدات من استهداف المصالح الغربية في المنطقة. وأجمع خبراء اقتصاديون وأمنيون أن أي تدخل عسكري في مضيق هرمز الاستراتيجي الواقع عند مدخل الخليج قد يضاعف أسعار النفط خلال ساعات قليلة، ويمجه ضربة للاقتصاد العالمي ولو حدثت هجمات على الملاحة التجارية في الممر المائي الدولي الذي تتقاسم إيران سواحله فسيعطل صادرات النفط من أكبر منتجي منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، ويضرب الاقتصاديات المنتعشة لدول الخليج، وأن أي محاولة لإعاقة تدفق النفط عبر الممر سيكون لها ردود أفعال في جميع أنحاء العالم. لقد تزايدت الأهمية النسبية لمنطقة الخليج العربي بالنسبة إلى الأمن الغربي في الأعوام الأخيرة وسوف تستمر أهمية المنطقة في التزايد خلال الأعوام القادمة، إذ تساهم منطقة الخليج العربي بنسبة ٦٠% تقريبا من احتياطات النفط العالمية المؤكدة، و٣٠ % من إجمالي النفط المتداول في التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك فإنه من المتوقع أن تزداد الواردات الأميركية والأوروبية من نفط المنطقة خلال العقدين القادمين، وخلال هذه الفترة سوف تأتي نسبة ١٤% من إجمالي الاستهلاك النفطي في أميركا الشمالية من منطقة الخليج العربي، وهي نسبة أكبر من نسبة ٨% التي سجلت عام ١٩٩٥.

حاول قادة المجلس من البداية التأكيد على البعد الشامل لعملهم المشترك وعدم استهدافهم إيران بالتحالف الجديد حتى لا تفسر هذه الجارة الكبيرة والحساسة وجود تكتل عربي في جنوبها به عدائي، وأنه بمثابة تحالف عربي ضدها في حربها آنذاك مع العراق، ولكن سرعان ما ظهر وانكشف المستور تقريبا، وخاصة بعد وقوف أكثر دول مجلس التعاون مع العراق في حربه ضد إيران، مما شجع إيران بالفعل على ترسيخ توقعاتها ورؤيتها لما كان يجري في جنوبها، وهو أن المجلس ما هو إلا تكتل عربي خليجي ضدها.

يمكن الحديث عن الصراع الدائر بين جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية حول الملف النووي. وكذلك التوتر السياسي حول الملف النووي الإيراني أهمية تسريع التعاون الاستراتيجي والذي تحتل المسألة الاقتصادية موقع الصدارة فيه بين دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك العمل الدؤوب على تطوير رؤية جديدة للأمن القومي لدول الخليج العربية.

إن العراق الجديد قد بدد الهواجس لدى دول المجلس بشكل عام والكويت بشكل خاص بعد أن اعترف بترسيم الحدود مع الكويت وإيجاد حلول أخوية للملفات العالقة بين الطرفين، إذ لم يعد العراق الجديد يشكل خطراً على الكويت وملتزماً بقرارات مجلس الجامعة العربية بما فيها الدفاع المشترك. وحيث أن أمن الخليج يقع على عاتق دول المجلس والعراق واليمن وإيران، ولغرض الحفاظ على أمن الخليج يجب على الدول أخذ مصالح الاقتصادية لهم بنظر الاعتبار، والابتعاد عن أي توتر في المنطقة[١].

---

(١) ربتشارد سوكولوسكي، أمن الخليج العربي تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية مركز للدراسات أبو ظبي ط١ ٢٠٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الصراع الدائر بين إيران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية حول الملف النووي. وكذلك التوتر السياسي حول الملف النووي الإيراني أهمية تسريع التعاون الاستراتيجي والذي تحتل المسألة الاقتصادية موقع الصدارة فيه، لذا يجب على دول المجلس العمل بمايلي:

أ. حث الأوساط الحكومية الخليجية، صاحبة القرار السياسي، على تذليل العقبات التي تحول دون دخول العراق في عضوية مجلس التعاون الخليجي، وبالإمكان إعادة إدخال العراق في الوقت الحاضر في بعض الهيئات والمؤسسات التي تسهم في بلورة الأسس الواقعية والقواسم المشتركة للتعاون بينه وبين الدول الأعضاء في المجلس، نظراً لما يترتب على دخول العراق في المجلس من عوائد سياسية واقتصادية جمة تفتح أبواباً واسعة لاستثمار رأس المال الخليجي في العراق وكونه يشكل سوقاً واسعة، ويتوافر على خبرات بشرية علمية وعملية.

ب. تنمية مجالات العمل العسكري بين العراق ودول الخليج العربية ضمن برامج مستقبلية في ميادين التدريب المشترك، وإجراء التمارين التعبوية بالقطعات، والتمارين الهيكلية للمقرات، ولعب الحرب، والتبادل المعرفي للعلوم العسكرية، والتعاون في مضمار التصنيع عن طريق استثمار الخبرات العراقية في البحث والتطوير في مجال التصنيع العسكري في هذا القطاع واستثمار الإمكانات المادية لدول الخليج العربية.

ج. بناء مقومات الأمن الوطني لدول الخليج العربية عبر تنمية الاعتماد الإقليمي على الذات في إطار النظام الإقليمي العربي، والانتقال من الاعتماد على الحماية العسكرية الأجنبية إلى بناء قدرات دفاعية لهذه الدول على أن ترتبط هذه القدرات بنظام إقليمي عربي للأمن والاستقرار وعدم الاعتداء، وتوظيف الدبلوماسية، وحسن علاقات الجوار من ناحية، والتفاهم بين الحكومات من ناحية أخرى، لبناء جسور الثقة في الترتيبات الإقليمية وانتفاء الحاجة الى القوات الأجنبية.

في حالة وجود عدم استقرار في منطقة الخليج فان مشروع الشرق الأوسط الجديد(١)* سيدخل حيز التنفيذ بما فيها إستبعاد إيران من الخليج وذلك إنشاء دولة عربية في أحواز، وتصغير دولة السعودية بحيث لم تكن الدولة الرئيسة في المجلس، ولغرض عدم فرض هذا المشروع، لذا يسمح بانضمام العراق اليها، والحل الدبلوماسي مع إيران.

---

(١) موقع مجلة القوة العسكرية، مقال معنون (حدود الدم)، واشنطن تموز ٢٠٠٦ , نشرت خارطة جديدة للشرق الأوسط .

*** حيث حددت ملامح جديدة لخارطة شرق أوسطية جديدة وتقرير لجنة هارت- رودمان*، يفترض إن الحدود بين الدول غير مكتملة وغير نهائية، وخصوصا في قارة إفريقيا التي تكبدت ملايين القتلى وبقيت حدودها الدولية بدون تغيير والشرق الأوسط الملتهب والمتوتر منذ عقود، هذه الحدود التي شكلت أوربيا (الفرنسيون والبريطانيون) في أوائل القرن العشرين، من الدولتين اللتين كانتا تعانيان من هزائمها في القرن التاسع عشر.**

فكان التقسيم عبئا عليها وجاء من عدم الإدراك لخطورة هذا التشكيل الذي قسم قوميات على جانبي الحدود، وأصبحت كتلا قومية كبيرة ومبعثرة على جوانب الحدود لعدة دول.

وقد يضم الكيان السياسي المستقل اثنيات وطوائف متناحرة، حيث إن حدود الشرق الأوسط تسبب خللا وظيفيا داخل الدولة نفسها وبين الدول من خلال أعمال لا أخلاقية تمارس ضد الأقليات القومية والدينية والأثنية، أو بسبب التطرف الديني أو القومي والمذهبي ويمكن ملاحظة الخرائط في ملحق الوثائق ص٢٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٧- ٥ - ٤) المبرر القومي

ما يميز العراق عن دول مجلس التعاون الخليجي هو زيادة عدد سكانه ويقدر حوالي ٣١,٢ مليون نسمة وبتنوع عرقي وطائفي ويشكل العرب الغالبية العظمى فيه (٧٠%)، يليهم كأكبر مجموعة عرقية الأكراد نحو ٢٥% من مجموع السكان، ثم التركمان٢% ومن ثم تليهم مجموعات عرقية أصغر: كالآشوريين والكلدانيين والأرمن(١).

أما عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي يصل إلى حوالي٣٨,٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٧ ويمثل السكان غير الوطنيين حوالي ٤٠% من إجمالي السكان.

ويعتبر ذلك الوضع مشيرا إلى وجود حالة صارخة لاختلال التركيبة السكانية لدى تلك الدول، الأمر الذي من شأنه تحميلها تبعات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية حالية ومستقبلية خاصة في ظل تركز وهيمنة جنسيات محددة (الجنسيات الآسيوية) في بعض الدول الخليجية كما في الجدول رقم (٧ – ١٧).

وعلى الصعيد الاجتماعى والثقافي، وعلى الرغم من وجود أواصر شعبية عديدة بين دول المجلس الست والعراق، إلا أنه لا تزال هناك عوائق كبيرة بشأن إحداث تكامل حقيقي بين الجانبين، فدول المجلس الست تتميز بالتقارب الشديد فى البنية الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالثقافة الخليجية الواحدة والعادات والتقاليد أما المجتمع العراقي فيحتوي
على تركيبة سكانية متعددة تشمل قوميات وطوائف دينية وعرقية عديدة؛ ونسبة السكان الأصليين فيه ٩٨% فيما يفتقد المجتمع بشكل عام قيمة التسامح، ويحتاج بعض الوقت حتى تنتهي الثأرات الشخصية والجماعية، وثمة عدد من الملاحظات الكلية يمكن إبداؤها بشأن رؤية الدول الخليجية الست لعراق ما بعد صدام على النحو التالي:

أ.على الرغم من وجود توجه خليجي عام بشأن طبيعة العلاقات مع العراق الجديد، والتى تتمثل فى أهمية احترام سيادة واستقلال الدول الخليجية كافة، إلا أن أهمية تلك القضية تتباين من دولة لأخرى فتأخذ شكلاً أكثر حدة فى الكويت، الإ أنها على وشك إنتهاء من حل جميع الملفات العالقة بين الطرفين.

ب. وجود موقف خليجي موحد بشأن العراق وذلك رغبة فى استقرار العراق كخطوة أولى يتبعها إقامة علاقات دبلوماسية(١).

ج. هناك تطابق فى الرؤيتين الخليجية والأمريكية بشأن المسألة العراقية، ويفسر هذا موافقة أربع دول خليجية (قطر، الإمارات ، البحرين ، عمان) على شطب ديونها المستحقة لدى العراق.

يتوجب على دول المجلس تطبيع علاقته مع العراق الجديد بمثابة الواجب القومي لتأهيل العراق لانضمامه إلى المجلس، وذلك لتقليص العاملة الأجنبية والدور الإيراني في منطقة الخليج ومنع إقامة الهلال الشيعي" أو "المشروع الإيراني مقابل مشروع الشرق الأوسط الجديد(٢).

---

(١) مرسي مصطفى عبد العزيز المنتدى العربى للتنمية والتشغيل، (الدوحة ، ١٦تشرين الثانى ٢٠٠٨).

(٢) ناضرنواف عبيد ، هلال شيعي وانبعاث الشيعة: الأساطير والحقائق"، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٧ - ١٧)

يمثل عدد السكان ونسبة المواطنين الاصليين وغيرلاصليين في دول الخليج

الدولة	عدد السكان	نسبة المواطنين %	نسبة غير المواطنين %
الإمارات	٤,٩	١٠	٩٠
البحرين	٠,٩	٦٢	٣٨
السعودية	٢٥,٧	٧٣	٢٧
عمان	٢,٨	٧٤,٦	٢٥,٤
قطر	١	١٦	٨٢
الكويت	٣,٤	٣١	٦٩
الإجمالي	٣٨,٧	٦٠	٤٠
العراق	٢٧	٩٨	٢

- عدد السكان في دول الخليج بالمليون لعام ٢٠٠٧

(١) الحيالي عبد الله فاضل مستقبل علاقات العراق ودول الجوار"٢٨ أيار ٢٠٠٩ م لمركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٧- ٥ - ٥) المبرر الجغرافي

إن موقع العراق الجغرافي بجعله حلقة وصل بين شرق آسيا وغرب أوربا ويتطلب ذلك خلق مدن اقتصادية كمناطق حرة للتبادل التجاري بين العالم.

ويحتل العراق موقعا* استراتيجيا وسيطا بين دول العالم، فهو قريب من الأسواق العالمية، ويطل على الخليج العربي من جهة وعلى مشارف أوربا من جهة أخرى، مما يجعله نقطة وصل جغرافي لخطوط التجارة الدولية التي تربط دول غرب آسيا ودول الخليج العربي وجنوب شرق آسيا مع أوربا.

نظراً لكثرة موانئ دول الخليج العربي قد يساعد العراق لاستخدامهما كموانئ بحرية من أجل نهضته الاقتصادية يعيد إلى الأذهان مشكلة العراق الجيوبوليتكية.

فالعراق لا يتمتع بسواحل ممتدة على بحار مهمة، حيث يعد مثلثاً قاعدته فى المنطقة الكردية الشمالية، أما رأسه المقلوب وأضيق نقاطه تقع على الخليج الذى يمثل أهم المنافذ وأكثرها حيوية بالنسبة له، ومن ثم يكاد يكون العراق دولة برية مغلقة أو حبيسة حيث لا يتمتع إلا بإطلاله محدودة للغاية على الخليج، وهو الأمر الذى قد يثير نزاعاً مستقبلياً مع الكويت.

إن ارتباط العراق بشبكة كثيفة من الطرق البرية السريعة وخطوط السكك الحديدية عبر المنافذ الحدودية البرية العديدة والمطارات، مع خطوط الملاحة البحرية، ومن هذا المنطلق نجد أن مواقع المناطق الحرة العاملة بالعراق حاليا" تحتل مكانة متميزة ضمن موقع العراق الاستراتيجي، ومن هذه المنافذ البحرية والبرية للعراق الجديد هي:

أ. فالمنطقة الحرة في خور الزبير تطل على الخليج العربي ومجاورة للموانئ وقريبة من ثلاث دول(السعودية والكويت وإيران).

ب. والمناطق الحرة في نينوى قريبة من (سوريا والأردن) ومنها إلى الأسواق الأوربية.

ت. المناطق الحرة في زاخو (تركيا وإيران وسوريا) ومنها إلى الأسواق الأوربية.

ث. أما المنطقة الحرة في القائم فهي قريبة من الأردن وسوريا والسعودية.

ج. المنطقة الحرة في بامرني فهي قريبة من إيران ، تركيا.

تمت دراسة مرور التجارة من الدمام أو الرياض إلى بغداد عن طريق الكويت أو عن طريق منفذ الرقعي لبغداد مباشرة، فوجد أن فرق المسافة بسيط جداً، ولا يوازي مشاكل المرور من خلال مراكز الحدود الكويتية دخولاً وخروجاً، وما يترتب على ذلك من ضياع للوقت على الحدود وقوافل الترانزيت ودفع رسوم المرور وموضح فوارق المسافات، ويتضح العائد الكبير الذي يعود على المستثمر السعودي من خلال فتح منفذ الرقعي مع العراق ومما يعود بالأثر الكبير على الحياة الاقتصادية في محافظة حفر الباطن خاصة وفي المنطقة الشرقية عامة(١).

***العراق هو يشكل منفرداً الجزء الشرقي للبيئة الجغرافية المسمى الهلال الخصيب، ويقع في جنوب غرب القارة الآسيوية ، وبسبب وجوده حدود برية طويلة مع الدول المجاورة لذا أكتسب موقع العراق أهمية كبيرة في حركة التجارة الخارجية بين الدول المجاورة.**

(١)الظفيري قاسم دغيم ، منفذ الرقعي، الرياض الاقتصادي، العدد ١٣٠٠٣ لسنة ٢٠٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثامن

اختبار الفرضيات ونتائج البحث والاستنتاجات والتوصيات

(٨- ١) المقدمة
(٨- ٢) المبحث الأول : اختبار الفرضيات
(٨-٢-١) اختبار الفرضية الرئيسة الأولى
(٨-٢-٢) اختبار الفرضية الرئيسة الثانية
(٨-٢-٣) اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة
(٨-٢-4) اثبات الفرضيات
(٨-٢- ٥) طرق معالجة المعوقات
(٨-٣) المبحث الثاني : نتائج البحث
(٨-٣-١) المقارنة بين الإمكانيات والمعوقات
(٨-٣ -٢) رسم الشكل البياني
(٨-٣ - ٣) تحليل نتائج المقارنة
(٨- ٤) المبحث الثالث : خلاصة نتائج الدراسة
(٨- ٤ -١) الاستنتاجات
(٨- ٤ - ٢) التوصيات
(٨- ٤ - ٣) المصادر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثامن
اختبار الفرضيات ونتائج البحث

(٨-١) المقدمـة

يتحدد الهدف النهائي للفصل بإبراز اختبار فرضيات البحث ثم يلي ذلك عرض موسع وشامل لنتائج الدراسة ومناقشة الاسئلة التي تضمنتها بالاضافة إلى اختبار الفرضيات الأساسية والفرعية للدراسة. وكذلك تقديم إيجاز لاهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة الحالية، من واقع البيانات التي قام الباحث بجمعها وتحليلها في مجالات وصف الإمكانيات والمعوقات والاسئلة التي طرحتها الدراسة الى جانب بيان النتائج التي تمخضت عن اختبار الفرضيات الاساسية الثلاث التي طرحتها الدراسة، هذا الى جانب تقديم التوصيات والمقترحات المناسبة الى من يقرا هذه الأطروحة ويحاول الاستفادة منها في الواقع العملي.

(٨- ٢) المبحث الأول : اختبار فرضيات البحث

طرحت الدراسة الحالية ثلاثة فرضيات رئيسة كونها الباحث من واقع المتغيرات الأساسية في هذه الدراسة في ضوء المعطيات الميدانية والنظرية التي قدمها في الفصول السابقة، حيث إن تحليل هذه الفرضيات سيؤدي بالنهاية إلى الإجابة أيضاً على بقية الأسئلة التي أثارها الباحث في الفصل الأول وتحديداً السؤال الثالث والرابع والخامس والثامن وهذ الفرضيات كما يلي:

(٨- ٢-١) اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

عند اتخاذ هذه الفرضية في حالة العراق الجديد يقوم على أساس الدستور الدائم الذي صوت عليه الشعب العراقي بنسبة ٨٠% في استفتاء شعبي في العام ٢٠٠٥.

حيث توجد علاقة بين نسبة امكانيات العراق مع إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة التي أخضعت للدراسة بحيث تكون مجموع نسبة عناصر الإمكانيات $\sum A \geq$ **٦٠%** أكبر أو تساوي معدل نسبة من الشروط المطلوبة و**المتوفرة**، وتتفرع عن هذه الفرضية خمسة فرضيات انسجاما مع امكانيات العراق الجديد وكما يلي:

اختبار الفرضية الفرعية الاولى :

توجد علاقة النظام الحكم (النظام الدستوري) للبلاد التي اخضعت للدراسة، لأن نظام الديمقراطي في أية دولة يبنى عليه أساس لانضمام إلى أي تكتل أقتصادي .

ولاختبار الفرضية الأولى، تم استخدام نسبة بين الإنجاز لفقرات الإمكانيات الخمسة، أعطيت لها ١٠٠ علامة؛ أي لكل منها ٢٠ علامة بالتساوي وعلى الشكل التالي: وكانت النتائج كما في الجدول رقم (٨- ١٨) أدناه :

يتميز العراق الجديد بوجوده الدستور الدائم والنظام السياسي برلماني حيث يتم تداول السلطة بشكل سلمي، وتم ذلك في دورتين انتخابتين في عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠ م بنجاح(١).

ويمكن حساب النسبة المنجزة من الدستور والنظام السياسي بإيجاد معدل حسابي أدناه:

٨٠% +` ٩٠% + ٩٣%+ ٩٩% + ٩٨% /5 = ٩٠%

---

(١)الأنباري، صباح صادق، دستور جمهورية العراق، مصدر سابق، ص٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم ((٨- ١٨)

الإمكانيات A	نسبة التصويت عليه	نسبة عدد المشاركة في الإنتخابات	نسبة التداول السلمي للسلطة	الإنتخابات[١] مجالس المحافظات	إعادة العلاقات مع العالم	المعدل
النظام الدستوري	%٨٠	%٩٠	%٩٣	%٩٩	%٩٨	%٩٠

اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

توجد علاقة بين (الإمكانيات الاقتصادية) للبلاد التي اخضعت للدراسة، ومسألة الانضمام إلى السوق الخليجية المشتركة تكون الإمكانيات الاقتصادية مقياساً لها.

من المفترض أن تصل صادرات نفط العراق ٦ مليون **ب/ي** ولكن الآن ٢,٤ مليون **ب/ي**[٢] أي تكون نسبة **٤٥%** بذلك تكون إيجاد معدل النسبة بالشكل النسبة والتناسب الأتي:

(٦) /٢,٧ x ١٠٠ = **٤٥%**

جدول (٨- ١٩)

الإمكانيات الاقتصادية	إنتاج النفط ١٩٩١	إنتاج النفط ١٩٩٧	إنتاج النفط ٢٠٠٤	نتاج النفط ٢٠٠٧	إنتاج النفط ٢٠٠٩	المعدل
معدل الإ نتاج مليون برميل/يوم	٠,٥٧	*٢,٤	١,٥	٢,٣	٢,٧	٤٥%

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

توجد علاقة بين الإمكانيات البشرية للبلاد التي أخضعت للدراسة، لأن القوة البشرية تعتبر مقياساً للأيدي العاملة في البلاد.

الإمكانيات البشرية: بما أن مجموع سكان دول المجلس ٣٦ مليون نسمة[٣]، ومجموع نفوس العراق الجديد ٢٧ مليون نسمة*، لذا نجد إن سكان العراق الجديد يشكل **٧٥%** من سكان دول المجلس تكون عدد السكان العراق الجديد على عدد سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالشكل التالي: ٢٧ /٣٦ x ١٠٠ = ٧٥ %

جدول (٨ - ٢٠)

عدد السكان	عدد السكان	نسبة سكان العراق / مجلس التعاون الخليجي
العراق الجديد	٢٧ مليون	%٧٥
مجلس التعاون الخليجي	٣٦ مليون	---------

* عند تطبيق قرار الأمم المتحدة ٩٨٦ لعام ١٩٩٦ برنامج النفط مقابل الغذاء.

(١)جرت الانتخابات لمجالس المحافظات العراق جميعاً ما عدا محافظة كركوك الى أشعار أخر.

(٢) مجلة النفط الأن ، صادرات النفط ، العدد ٣ في نيسان ٢٠٠٩ ، موقع وزارة النفط .

(٣) موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤشرات الاقتصادية لعام ٢٠٠٧ م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة بين مصادر المياه وبين إمكانية العراق الجديد للانضمام إلى السوق الخليجية المشتركة التي أخضعت للدراسة، وتعتبر مقياساً للإمكانيات المطلوبة. وتوفر الموارد المائية في العراق الجديد بفضل نهري الدجلة والفرات وروافدهما، الإ أن هناك السدود التركية التي تحتجز حوالي ٤٠% من حصة العراق. وتحتجز سوريا ١٥% من حصة العراق أيضاً (١)، وبذلك يتبقى للعراق نسبة لا تتجاوز ٤٥% وهذا ما يوفر للعراق من المياه فقط.

جدول (٨ -٢١)

الموارد المائية الدجلة والفرات	تركيا	سوريا	المجموع	نسبة حصول العراق من المياه
نسبة حجز حصة العراق	%٤٠	%١٥	%٥٥	%٤٥

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة :

توجد علاقة بين الرأي الشعبي وبين إمكانية العراق الجديد للانضمام والتي أخضعت للدراسة، لأن انضمام العراق إلى التكتل الاقتصادي بحاجة إلى الاستفتاء الشعبي.

الفرضية الفرعية الخامسة: الرأي العام للشعب العراقي: في المجتمع الديمقراطي عادة تكون رغبة الشعب تؤخذ بنظر الإعتبار في حالة عقد الاتفاقيات أو انضمام الى تكتل معين، وفي هذه الحالة اجري الاستفتاء في محافظة كركوك التي تسكنها المكونات التالية: العرب والأكراد والتركمان والسريان. وتعتبر هذه المحافظة (عراق مصغر) نظراً لتعددية تركيبتها السكانية (٢)، فلقد صوت ٧٥% منهم الى جانب انضمام العراق إلى السوق الخليجية المشتركة. ففي الاستبيان الذي تم فيه إختيار مدينة كركوك، لأنه تعيش فيها المكونات التالية :العرب، الكورد، التركمان، السريان. إذ تعتبر هذه المدينة عراق مصغر نظراً لتعددية تركيبتها السكانية، فقد تم أخذ عينة منها لغرض التوثيق العلمي في مجال امكانيات العراق الجديد لانضمامه الى السوق الخليجية المشتركة.

تم تحديد شروط للأستبيان وهي عمر المشارك أو المشاركة، عدم ذكر الأسم، وكذلك الأسئلة المطروحة للاستبيان. وهي ثلاثة أسئلة منطقية تعبر عن الغاية منها، من حيث تأييد النظام الديمقراطي والتعددي والتدوال السلمي للحكم في العراق الجديد.

وحيث ان تاييد الشعب العراقي باقامة العلاقات المتوازنة مع دول مجلس التعاون الخليجي والسؤال الأخير حول تأييد انضمام العراق الجديد الى السوق الخليجية المشتركة.

وشمل الاستبيان المواقع التي يمكن ملاحظتها في الخريطة رقم (٨- ٨) وهي:

أ.رئاسة جامعة كركوك، وشمل الاستفتاء معظم المسؤولين والموظفين بتأريخ **2/11/2009**.

ب. كليتي الادارة والاقتصاد والقانون، وشمل الاستفتاء الاساتذة والطلاب والطالبات في هذه الكليات، حيث أن الطلبة من قوميات وطوائف مختلفة مثل الأرمن والصابئة.

ج.كلية العلوم السياسية في جمجمال، وشمل الاستفتاء الاساتذة وطلاب وطالبات الكلية، وذلك لوجود عدد كبير من الطلاب والطالبات من طوائف دينية مختلفة مثل اليزيدية.

---

(١) الجبوري، بدر ، دراسة الموراد المائية في العراق، ص٥، كوبنهاكن ٢٠٠٨م.

(٢) كتاب جامعة كركوك ، نتائج استفتاء ، مدينة كركوك العدد 1054في . 5/11/2009.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د.محلة الشورجة: تم أخذ عينة من سكان هذه المحلة رجالاً ونساءاً ومعظمهم من القومية الكردية.
هـ.محلة العروبة: تم أخذ عينة من سكان هذه المحلة الذي جلهم من القومية العربية[١].
و.محلة المصلى: تم أخذ عينة من سكان هذه المحلة الذي جلهم من القومية التركمانية.
ز.محلة العرفة: أخذت عينة من سكان هذه المحلة الذي جلهم من من القومية السريانية (أشوريين، كلدانيين (أرمن).
ح. الحي العسكري: تم أخذ عينة في هذه المنطقة والتي تختلف عن بقية أحياء كركوك،لأنه يعيش فيها جميع مكونات الشعب العراقي. اضافة الى كونها منطقة تجارية لجميع المكونات الرئيسة في المدينة[٢].و يبلغ عدد المشاركين الذين وزع عليهم نموذج الاستبيان **200** شخصاً من كلا الجنسين، وظهرت نتائج الاستبيان من خلال فرز الأجوبة على الأسئلة المطروحة في نموذج إستمارة الاستبيان أدناه كما يلي:

جدول (٨ - ٢٢)

المصوتين	عدد المصوتين	نسبة المصوتين
عدد المصوتين بـ نعم	١٥٧	%٧٥
عدد المصوتين بـ لا	٠٢٣	%١٥
عدد المصوتين بـ لا أعرف	٠٢٠	%١٠
المجموع	200	%١٠٠

الشكل البياني رقم (٨- ٦)
نسبة المصوتين في الاستفتاء في دمينة كركوك

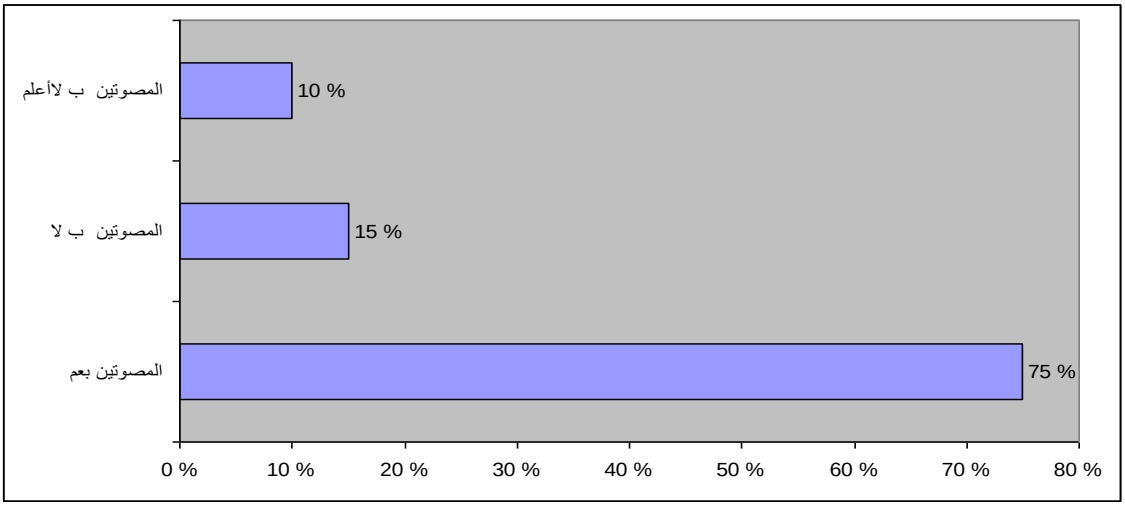

(1) كتاب جامعة كركوك ، العدد 1054في 5/11/2009 . مصدر سابق.
(٢) كتاب شركة سرهنك ، االعدد 205في كركوك 5/11/2009 ص١٨٥، انظر ملحق الوثائق ص١٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خريطة رقم (٨- ٨)*

الخريطة توضح الأحياء السكنية في محافظة كركوك

المصدر :

*الجباري، سركوت عبدالله ، **اللغات و اللجهات في كركوك** ،٢٠٠٩ ، جامعة صرح الدين أربيل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٨-٢-٢) اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

توجد علاقة بين نسبة معوقات لدى العراق مع إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة التي أخضعت للدراسة بحيث تكون مجموع نسبة عناصر المعوقات M $\sum \geq$ **٣٩%** أصغر أو تساوي من الشروط، وتتفرع عن هذه الفرضية خمسة فرضيات انسجاما مع وجود المعوقات لدى العراق الجديد وكما يلي:

اختبار الفرضية الفرعية الاولى :

توجد علاقة بين الأستقرار السياسي والأمني مع سرعة قبول العراق الجديد في المجلس، الإ أن **(عدم الاستقرار السياسي والأمني)** يعتبر معوقاً لذلك. إن عدم استقرار الوضع الأمني يشمل عمليات القتل والتفجيرات في المناطق الساخنة*. وقد تم خفض نسبة **٧٠%** إلى **٧٥%** منها ،بقيت **٣٠%** إلى **٢٥%** منها التي تشمل العمليات الانتحارية.

حسب مايوضحه منحني مقارنة شهر تموزعام ٢٠٠٧ وبشهر تموز ٢٠٠٨ لمجمل العمليات الأرهابية لمدينة بغداد والمحافظات. ويمكن ملاحظة ذلك من الشكل البياني رقم ٨-٧ أدناه(١).

الشكل البياني رقم ٨- ٧

منحني يوضح مقارنة بين شهر تموز عام ٢٠٠٧ وبين شهر تموز ٢٠٠٨ لمجمل العمليات الارهابية لمدينة بغداد والمحافظات

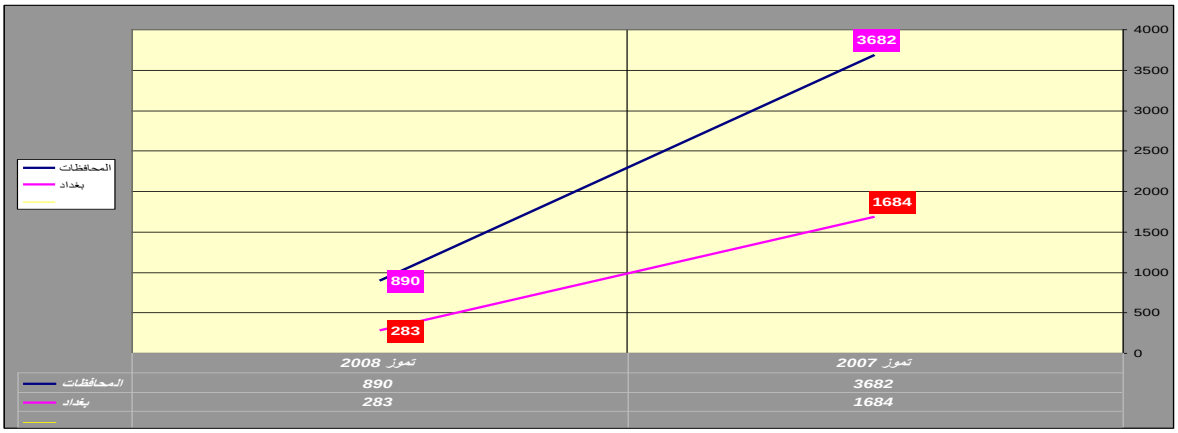

***المصدر: مجلة الأمان، العدد ٤ بغداد، ٢٠٠٩م، موقع وزارة الداخلية .**

*** إنخفاض العمليات الأرهابية في بغداد بنسبة ٨٥%**

- **إنخفاض العمليات الأرهابية في عموم العراق ٧٥%**

بما أن انخفاض العمليات الأرهابية في المناطق الساخنة في العراق حوالي ٧٠% إذن بقيت ٣٠% وتكون كما يلي : ١٠٠% - ٧٠% = ٣٠% وتشكل هذه النسبة معوقاً رئيساً لايمكن قبول أية دولة الإنضمام والتي تعاني من عدم الإستقرار الأمني فيها .

*** تشمل المناطق الساخنة في العراق والتي تجري فيها العمليات الأرهابية والتفجيرات مدن بغداد والرمادي والمنطقة الغربية تجاه الحدود السورية العراقية والسعودية و محافظة ديالى والمناطق المحيطة بسلسلة جبل حمرين ومحافظة صلاح الدين ومناطق الجزيرة تجاه حدود السورية و الموصل والمناطق المتاخمة للحدود السورية.**

(١) احمود رائد فوزي، الوضع الأمني في العراق دراسة إعداد المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية٢٠٠٩ في عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

توجد علاقة بين القوانين والتشريعات مع انضمام العراق إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية (السوق الخليجية المشتركة)، لأن توحيد القوانين والتشريعات تسهلان عملية الانضمام الإ أن إختلافها تعتبر معوقاً لها.

بالرغم من عدم جدية عمل مجلس النواب العراقي خلال أربعة سنوات من عمره فقد تمكن من تشريع ١٩٨ قانوناً؛ وبقي ١٠٨ قانوناً لمجلس النواب القادم(١). لذا فإن نسبة الانجاز هي حوالي ٦٠%، في حين بقي ٤٠%. وهذا يعتبر معوقاً لانضمام العراق الى السوق الخليجية المشتركة، وأن تكون نسبة الغير منجزة : ١٠٠ – ٦٠ /١٠٠= ٤٠%

جدول رقم ٨- ٢٣

القوانين والتشريعات	المنجزة	الغير منجزة
المجموع	**١٩٨**	**١٠٨**
نسبة الإنجاز	**٦٠%**	**٤٠%**

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

توجد علاقة بين **الديون الخارجية** مع مسألة انضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليجي (السوق الخليجية المشتركة)، لأن الديون الخارجية تعتبر عبئاً ثقيلاً على الدولة وإيفائها ترهق الدولة وتعتبرمعوقاً للانضمام.

إن العراق مدين بـ ١٢٠ مليار دولار حسب معلومات صندوق النقد الدولي لدول أجنبية عديدة اضافة الى المبالغ التي تطالب بها الكويت كتعويضات عن الغزو العراقي لها عام ١٩٩٠. إن المبالغ التي يدين بها العراق لدول نادي باريس تتضمن ٢١ مليار دولار فقط، اما الباقي فعبارة عن فوائد لديون متأخرة منذ العام ١٩٩٠ حينما عزل العراق عن المجتمع الدولي نتيجة غزوه للكويت. وحسب بيانات نادي باريس*، فإن العراق مدين لكل من: اليابان ٤,١١ مليار دولار، روسيا ٣,٤٥ مليار دولار، فرنسا ٢,٩٩ مليار دولار، المانيا ٢,٤ مليار دولار، الولايات المتحدة ٢,٢ مليار دولار وايطاليا ١,٧٣ مليار دولار.

والعراق مدين كذلك لدول أخرى على رأسها دول الخليج العربية والدول الاشتراكية السابقة كرومانيا وبلغاريا بمبالغ تناهز ال ٦٠ مليار دولار(٢). وتم إطفاء ديوان بنسبة ٨٠% وبقيت فقط ٢٠%. أي ١٠٠ – ٨٠ / ١٠٠ = ٢٠% الديون المتبقية على العراق الجديد.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة :

توجد علاقة بين نسبة **البطالة والفقر** مع مسألة انضمام العراق إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية (السوق الخليجية المشتركة)، وتعتبر مقياساً للانضمام وتكون أقل

---

(١) جريدة الصباح، إنتهاء مدة البرلمان وولايته التشريعية، العدد ١٩٤٩ في ٢٩ نيسان ٢٠١٠ م بغداد.

"* دول نادي باريس: لقد تم التوقيع مع جميع دول نادي باريس البالغ عددها (١٨) دولة التي بلغت ديونها على العراق ٥٠,٨ مليار دولار اتفاقيات ثنائية حصل العراق بموجبها على تخفيض بنسبة 80% من نسبة ديونها على العراق.العدد ١٩٤٩.

(٢) شاكر موسى عيسى ، الديون العراقية ، اوتاوا / كندا في ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة تؤخذ بنظر الإعتبار لأنها مشكل معوقاً في هذه المرحلة. إذ أن عدد سكان العراق الجديد هو بحدود ٢٧ مليون نسمة ومعدل البطالة في العراق يصل إلى نسبة ٥٠%[١] ، في حين أن عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي هو ٣٦ مليون نسمة ونسبة البطالة فيه ٣٢% وكما موضح في الجدول أناده.

جدول رقم ٨- ٢٤

السكان/ الدول	عدد السكان	نسبة البطالة
العراق الجديد	٢٧ مليون	%٥٠
مجلس التعاون الخليجي	٣٦ مليون	%٣٢

الفرضية الفرعية الخامسة :

توجد علاقة بين **آثار ومخلفات غزو الكويت** مع مسألة انضمام العراق إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية (السوق الخليجية المشتركة)، لأن بقاء هذه الآثار ومخلفات غزو الكويت تعرقل انضمام العراق الجديد لهذا التكتل الاقتصادي (السوق الخليجية المشتركة).

خلفت أثار عملية غزو الكويت برنامج النفط مقابل الغذاء بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ٩٨٦ لعام ١٩٩٥، وًتدير لجنة الأمم المتحدة للتعويضات صندوق خاص بذلك، حيث تم تخصيص ٧٠% من عائدات صادرات النفط العراقي لتمويل برنامج النفط مقابل الغذاء. حيث يتم اقتطاع التعويضات من إيرادات بيع النفط العراقي لصالح هذا الصندوق نسبة ٣٠% إلى الكويت.

(٨-٢-٣) الفرضية الرئيسة الثالثة:

توجد علاقة بين انضمام العراق الجديد إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية (السوق الخليجية المشتركة) والتطورات الإقليمية والدولية التي أخضعت للدراسة، وتتفرع عن هذه الفرضية ثلاث فرضيات انسجاماً مع عوامل المشجعة للانضمام وكما يلي:

الفرضية الفرعية الاولى :

توجد علاقة بين انضمام العراق الجديد إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية (السوق الخليجية المشتركة) مع تنفيذ بنود الإتفاقية الإستراتيجية بين العراق الجديد والولايات المتحدة الأمريكية، لأن يصبح حليفاً لدول المجلس. إن قرار إنسحاب القوات الأمريكية من العراق أكثر من ٧٥% في نهاية آب ٢٠١٠، وتم إكمال انسحابها في الموعد المحدد، وسيتم إكمال ٥٠ الف من القوات الباقية في نهاية ٢٠١١.

الفرضية الفرعية الثانية :

توجد علاقة بين انضمام العراق الجديد إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية (السوق الخليجية المشتركة) مع قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، لأن حال خروج

---

(١) جريدة الشرق الأوسط ، تقرير الأمم المتحدة بالاشتراك مع البنك الدولي، العدد ٩١١٤ ، تشرين الثاني ٢٠٠٣ لندن.

أصبح برنامج النفط مقابل الغذاء أكبر برنامج في تاريخ الأمم المتحدة يتناول الاحتياجات البشرية الأساسية في بلد واحد، وتخصيص ٥٧% منها لاقتناء الحكومة العراقية معدات للمحافظات الوسطى والجنوبية الخمس عشرة، وتخصيص ١٣% منها للمحافظات الشمالية الثلاث، حيث تنفذ الأمم المتحدة البرنامج باسم حكومة العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراق من طائلة البند السابع يصبح العراق الدولة التي لم تهدد الأمن والسلم الدوليين.
حيث أثمرت محاولات العراق الدبلوماسية لغرض اقناع الكويت* والأمم المتحدة انهاء المشاكل العالقة مع العراق بضمنها موافقتها على خروج بغداد من طائلة البند السابع(١).
أصدر مجلس الأمن يوم ٢٠١٠/١٢/١٥ ثلاثة قرارات بإنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء وإنهاء صندوق تنمية العراق والسماح للعراق بالإستخدام السلمي للتقنيات النووية(٢).

الفرضية الفرعية الثالثة :

توجد علاقة بين انضمام العراق الجديد إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية (السوق الخليجية المشتركة) مع تطورات منطقة الخليج بشكل عام وتطورات أزمة إيران النووية بشكل خاص، وكذلك موقف المتجمع الدولي من جهة وموقف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة أخرى وتهديد إيران في حال تعرض منشاتها النووية سيرد بقوة ويقوم بغلق مضيق هرمز.
ولغرض اختبار هذه الفرضية بتطورات الأزمة النووية لايران من خلال استطلاع الرأي في موقع مفكرة الإسلام حول أزمة إيران النووية، فالسؤال الموجه هو هل يستخدم الغرب الخيار العسكري ضد إيران؟ **فان النتيجة ٨٦% أن الغرب لا يستخدم الخيار العسكري ضد إيران(٣).**
من خلال استطلاع الرأي في موقع مفكرة الإسلام* حول أزمة إيران النووية، فالسؤال الموجه هو هل يستخدم الغرب الخيار العسكري ضد إيران؟

استطلاع للرأي

عدد الأصوات	٤٣٠:
أول صوت	الأربعاء، ٠٧ نيسان ٢٠١٠ ١٦:٤٧ :
أخر صوت	الجمعة، ٠٧ مايس ٢٠١٠ ١٣:٥:

جدول رقم ٨ - ٢٥
اختيار استطلاع للرأي

نعم	٠٤٠	08.3 %
بدون رأي	٠٢٠	05.7 %
لا	٣٧٠	%٨٦,٠
المجموع	٤٣٠	%١٠٠

(١) باب نيوز، العدد٦٢٥ في ٢٠١٠/٠٩/٢٢ بغداد .
*اعلنت الكويت، من مقر الأمم المتحدة في نيويورك، انهاء المشاكل العالقة مع العراق بضمنها موافقتها على خروج بغداد من طائلة البند السابع، بعد ان تبينت استكمال العراق تطبيق القرارات والالتزامات الدولية ذات الصلة بها.
(٢) كاشف الغطاء بدر الدين (القرارات ١٩٥٦ و١٩٥٧ و١٩٥٨). 20/12/2010 موقع البحيرة.
(٣) موقع مفكرة الإسلام، شبكة الإنترنيت ، ٢٠١٠م – الرياض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل البياني رقم (٨ - ٨)
استطلاع للرأي حول أزمة إيران النووية

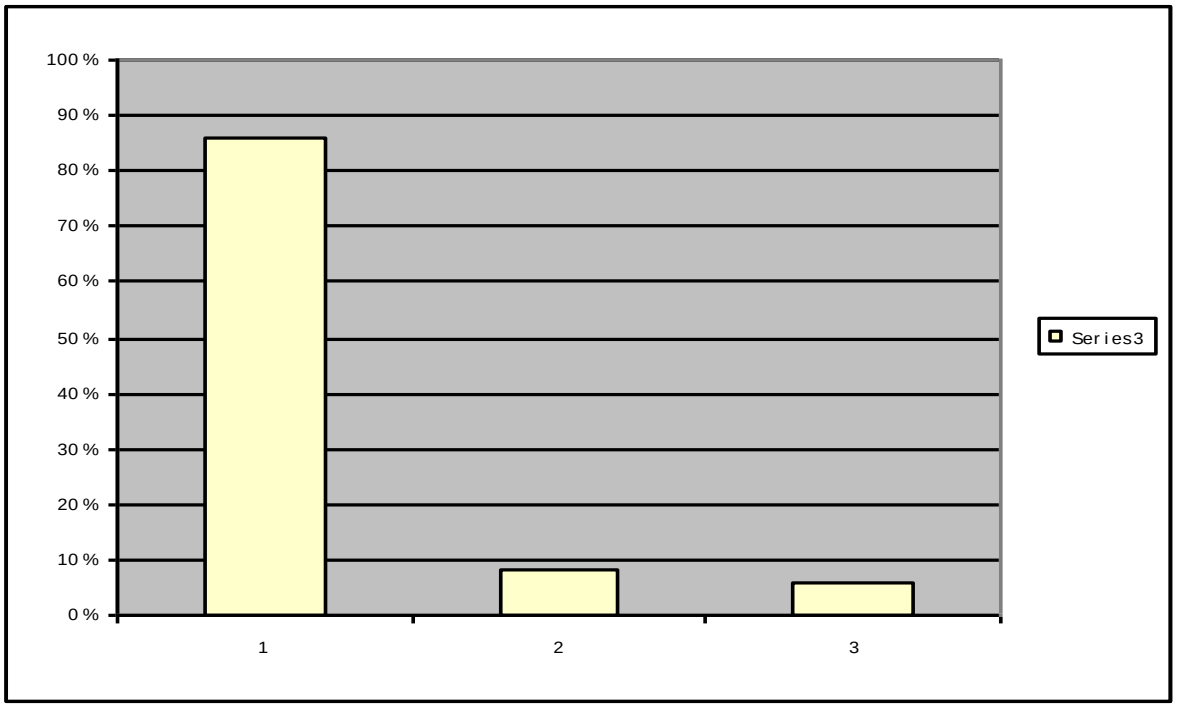

لا	نعم	بدون رأي
(١)	(٢)	(٣)

* موقع مفكرة الإسلام، شبكة الإنترنيت ، ٢٠١٠م – الرياض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٨-٢-٤) إثبات الفرضيات

تم اجراء اختبار الفرضيات الرئيسة والفرعية للإمكانيات والمعوقات والعوامل المساعدة لإنضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة وكما يلي:

أولاً.إثبات الفرضية الأولى

تم اثبات الفرضية الرئيسة الأولى بأن مجموع نسبة الفرضيات الثانوية لعناصر إمكانيات العراق الجديد تكون مطابقة للشروط المطلوبة **A ≥ ٦٠%** تساوي أو أكبر وأن النيتجة ٦٦% كما موضح في الجدول أناه.

جدول رقم (٨- ٢٦)

الإمكانيات A	الدستورية	الاقتصادية	البشرية	المراد المائية	الرأي العام	المعدل
بيان النسبة	٩٠%	٤٥%	٧٥%	٤٥%	٧٥%	٦٦%
الملاحظات	تم جمع نسب الإمكانيات ومن ثم القسمة على خمسة وتساوي					٦٦%

ثانياً.إثبات الفرضية الثانية الرئيسة :

تم إثبات هذه الفرضية من خلال جمع عناصر الفرضية الرئيسة للمعوقات وثم إيجاد المعدل لهذه **النسب للمعوقات** M ≥ **٣٩%** تساوي **أقل وظهرت النتيجة ٣٤%.**

جدول رقم ٨- ٢٧

المعوقات M	عدم استقرار الوضع الأمني	القوانين والتشريعات	الديون الخارجية	البطالة والفقر	آثار ومخلفات غزو الكويت	المعدل
النسبة	٣٠%	٤٠%	٢٠%	٥٠%	٣٠%	٣٤%
الملاحظات	تم جمع نسب المعوقات ومن ثم القسمة على خمسة وتساوي					١٧٠/ ٥/ ١٠٠

ثالثاً.إثبات الفرضية الثالثة الرئيسة

تم اثبات هذه الفرضية من خلال التطورات التي حصلت للعلاقات الدولية في منطقة الخليج والعالم وكما يلي:

أ. أنسحاب الجيش الأمريكي من المدن العراقي وكذلك انسحاب ٧٥% من افراد الجيش الأمريكي من العراق في ٢٠١٠ وسيتم الإنسحاب الكامل في نهاية٢٠١١.

ب. رفع العقوبات الدولية عن العراق في ٢٠١٠/١٢/١٥ تمهيداً لخروج العراق تحت طائلة البند السابع وإنهاء الملفات العالقة بين العراق والكويت.

ج. المحاولات الدبلوماسية الرامية لإنهاء أزمة الملف النووي الإيراني، إذ أن المعطيات تشير أن الأزمة أخذت مسارها نحو الحل السلمية. حيث إن اثبات الفرضية الثالثة ليست خاضعة لقياس النسة، ولكن عامل مساعد في تحقيقها أو مانع في عدم تحقيق الفرضية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٨-٢- ٥) طرق معالجة المعوقات

مع تشكيل حكومة عراقية بعد سقوط النظام البائد في ٢٠٠٣/٤/٩ تم ترحيب دول مجلس التعاون الخليجى الست سواء فرادى أو جماعات، إذ بإمكان العراق الانضمام لبعض هيئات المجلس على غرار اليمن؛ إلا أن هناك عدة معوقات تعرقل انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة، منها:

أولاً.عدم الاستقرار السياسي والأمني: بالرغم من التقدم الحاصل في العملية السياسية والتداول السلمي للسلطة في العراق الجديد، إلا أنه لايزال ليس بالشكل المنشود، إضافة إلى ذلك أن الوضع الأمني لايزال هشا على الرغم من إنخفاض العنف والتفجيرات بشكل ملحوظ. وأما طرق معالجتها فهي: إكمال مشروع المصالحة الوطنية وسرعة إكمال المؤسسات الأمنية الوطنية والجيش لغرض عدم تأخير إنسحاب قوات متعددة الجنسيات من العراق حسب الاتفاقية الاستراتيجية.

ثانياً. القوانين والتشريعات: إن معظم مواد الدستور بحاجة إلى تشريع قوانين من قبل مجلس النواب العراقي. ولغرض معالجة هذا المعوق ينبغي قيام مجلس النواب بتشريع القوانين المهمة في البلاد والغاء بعض القوانين وقرارات مجلس قيادة الثورة المنحل.

ثالثاً. البطالة والفقر : وفقاً لتقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمى فى **23/9/2003**، فإن نصف شعب العراق أصبح فى مصاف الفقراء، كما أن **٦٠%** من هذا الشعب يعانى من البطالة.

ولكن بجهود حكومة العراق الجديد بدأ العد التنازلي في المستويين البطالة والفقر وذلك بزيادة إنتاج النفط، وجلب شركات الاستثمارالىالعراق وإيجاد فرص العمل، وتحسين مفردات الحصة التموينية، وأن نسبة البطالة تراجعت من **٣٢%** الى **٢٤%*** في العام **2009 م.**

رابعاً.الديون والتعويضات :انخفض الدين العراقي بشكل كبير بعد عام واحد من الاحتلال وحتى الآن إلى ما يتراوح **80** مليار دولار. وتعود الحصة الكبرى التي يدان بها العراق الى دول الخليج العربي. كما ينص مشروع القرار على تخفيض قيمة النسبة التي يتم اقتطاعها من إيرادات بيع النفط العراقي لصالح صندوق التعويضات من **٢٥%** إلى نسبة أقل من ذلك بكثير وهي **٥%**. ولذلك فإن لهذا القرار تأثير كبير على دخل الكويت من التعويضات. وكمبادرة لحسن النية بين العراق والكويت جعل المبالغ من الديون استثمارات داخل العراق، وتخفيض نسبة التعويضات الى **١%، أو** تحويل التعويضات الى استثمارات اقتصادية.

خامساً.آثار ومخلفات غزو الكويت- أزمة عدم الثقة التى سببها الغزو العراقى لإحدى دول المجلس سنة ١٩٩٠. فعلى الرغم من أن انتهاء النظام البعثي فى العراق قد أنهى هاجساً أمنياً ظل يؤرق دولة الكويت طيلة أكثر من عقد، إلا أن إعادة رأب الصدع بين الجانبين الكويتي والعراقي ربما يحتاج لسنوات عديدة(١).

*** موقع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء ،انخفاض مستوى البطالة في العراق خلال عام ٢٠٠٨.**

(١) الديحاني، ماجد العلاقات الكويتية العراقية باحث اقتصادي دراسات وبحوث ، الكويت 2003".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

(٨- ٣) نتائج البحث

إن هذا الجزء خاص بتحليل العلاقة بين إمكانيات العراق الجديد والمعوقات التي تعرقل انضمامه إلى السوق الخليجية المشتركة. ويعبر أيضاً عن العلاقة الاحصائية الخاصة بالمتغيرين في النموذج التي هي الإمكانيات والمعوقات. وحيث يتم إيجاد نسب المئوية التي تخص عناصر الإمكانات والمعوقات للبحث الموسوم عن إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة، ويضم العمليات الحسابية بالنسب والمقارنة بين الإمكانات والمعوقات، وأخذ العوامل المشجعة بنظر الإعتبار.

(٨-٢ -١) المقارنة بين الإمكانيات والمعوقات

لغرض مقارنة إمكانيات العراق الجديد والمعوقات التي تواجهه، لابد من القيام بعمل جدول لمكونات الإمكانيات والمعوقات ومن ثم عمل هذه المكونات على شكل نسب مئوية ومقارنة مجموع الإمكانيات مع المعوقات للوصول إلى استنتاج منطقي.

إن العراق الجديد لديه مبررات ومقومات لانضمامه إلى السوق الخليجية المشتركة، كونه يتمتع بنظام سياسي تعددي وصاحب دستور دائم، وكذلك لديه القوى البشرية ويبلغ عدد سكانه حوالي ٢٧ مليون نسمة*.

وحيث يملك موارد اقتصادية في منطقة الخليج منها النفط والغاز والزراعة والصناعة، والموارد المائية بطول العراق من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب وذلك بفضل النهري دجلة والفرات، وفي نفس الوقت يواجه العراق الجديد معوقات منها الديون والتعويضات، وعدم الاستقرار السياسي والأمني والبطالة، وكذلك أثار ومخلفات غزو الكويت، وهنا لابد من إجراء المقارنة بين الإمكانيات والمقومات على شكل النسب المئوية وحينئذٍ يمكن التوصل إلى النتيجة حول إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة أم لا في هذه المرحلة.

ومن خلال المقارنة بين الإمكانيات والمعوقات للعراق الجديد حول إمكانية انضمامه إلى السوق الخليجية المشتركة حسب الجدول رقم (٨- ٢٤) والشكل البياني رقم (٨- ٩) أدناه ، يتبيّن أن مجموع نسبة الإمكانيات بلغت ٦٦%، وأما مجموع نسبة المعوقات بلغت ٣٤%، حيث أن نسبة الإمكانيات تكون عكسياً مع نسبة المعوقات أي تناقص نسبة المعوقات تؤدي إلى زيادة نسبة الإمكانيات في أي مكون من مكوناتها، وهي تؤدي بالتالي إلى فسح فرصة إمكانية الانضمام إلى أي تكتل إقصادي إقليمي أو الدولي.

وحيث نجد أن المقارنة بين الإمكانيات والمعوقات للعراق الجديد حول إمكانية انضمامه إلى السوق الخليجية المشتركة حسب الجدول رقم (٨- ١٦) والشكل البياني رقم (٨- ٩) أدناه، قد تشير إلى أن نسبة تناقص نسبة المعوقات تؤدي إلى زيادة نسبة الإمكانيات في أي مكون من مكوناتها، وهي تؤدي بالتالي إلى السير باتجاه الصحيح نحو امكانية الإنضمام الى السوق الخليجية المشتركة.

---

*حسب البطاقة التموينية لوزارة التجارة العراقية . لعام ٢٠٠٩ موقع وزارة التجارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٨- ٢٨)

الإمكانيات		المعوقات	
عناصر الإمكانيات	النسبة المئوية	عناصر المعوقات	النسبة المئوية
١. الإمكانات الدستورية	%٩٠	١. عدم الاستقرار السياسي	%٣٠
٢. الإمكانات الاقتصادية	%٤٥	٢. القوانين والتشريعات	%٤٠
٣. الإمكانات البشرية	%٧٥	٣. الديون الخارجية	%٢٠
٤. الإمكانات الموارد المائية	%٤٥	٤. البطالة والفقر	%٥٠
٥. الإمكانات للرأي الشعبي	%٧٥	٥.أثار ومخلفات غزو الكويت	%٣٠
المجموع/٥	%٣٣٠ / ٥	ا لمجموع/٥	١٧٠ / ٥
المعدل	%٦6	المعدل	%٣٤

(٨- ٣- ٢) **رسم الشكل البياني**

أ. **الإمكانيات:** لغرض رسم الشكل البياني الإمكانيات والتي تضم خمسة عناصر من الفرضية الرئيسة التي أعطيت لها ١٠٠ علامة؛ أي لكل منها ٢٠ علامة بالتساوي وعلى الشكل التالي:

% ÷ ٥ = ؟% من أصل ٢٠% .

١. الإمكانات الدستورية:	**%٩٠ ÷ ٥ = %١٨**	**من أصل ٢٠% .**
٢. الإمكانات الاقتصادية:	**%٤٥ ÷ ٥ = %٩**	**من أصل ٢٠% .**
٣. الإمكانات البشرية:	**%٧٥ ÷ ٥ = %١٥**	**من أصل ٢٠% .**
٤. الإمكانات الموارد المائية:	**%٤٥ ÷ ٥ = %٩**	**من أصل ٢٠% .**
٥. الإمكانات للرأي الشعبي:	**%٧٥ ÷ ٥ = %١٥**	**من أصل ٢٠% .**
المجموع	**%٦٦ ***	**من أصل %١٠٠**

ب.المعوقات: لغرض رسم الشكل البياني المعوقات والتي تضم خمسة عناصر من الفرضية الرئيسة التي أعطيت لها ١٠٠ علامة؛ أي لكل عنصر منها ٢٠ علامة بالتساوي وعلى الشكل التالي: /١٠٠

١.عدم الاسقرار الأمني والسياسي:	**%٣٠ ÷ ٥ = %٦**	**من أصل ٢٠% .**
٢. القوانين والتشريعات	**: %٤٠ ÷ ٥ = %٨**	**من أصل ٢٠% .**
٣.الديون الخارجية	**: %٢٠ ÷ ٥ = % ٤**	**من أصل ٢٠% .**
٤.البطالة والفقر	**: %٥٠ ÷ ٥ = %١٠**	**من أصل ٢٠% .**
٥.آثار ومخلفات غزو الكويت	**: %30 ÷ ٥ = %٦**	**من أصل ٢٠% .**
المجموع	**%٣٤* من**	**%١٠٠**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل البياني رقم (٨- ٩)
الإمكانيات والمعـوقات

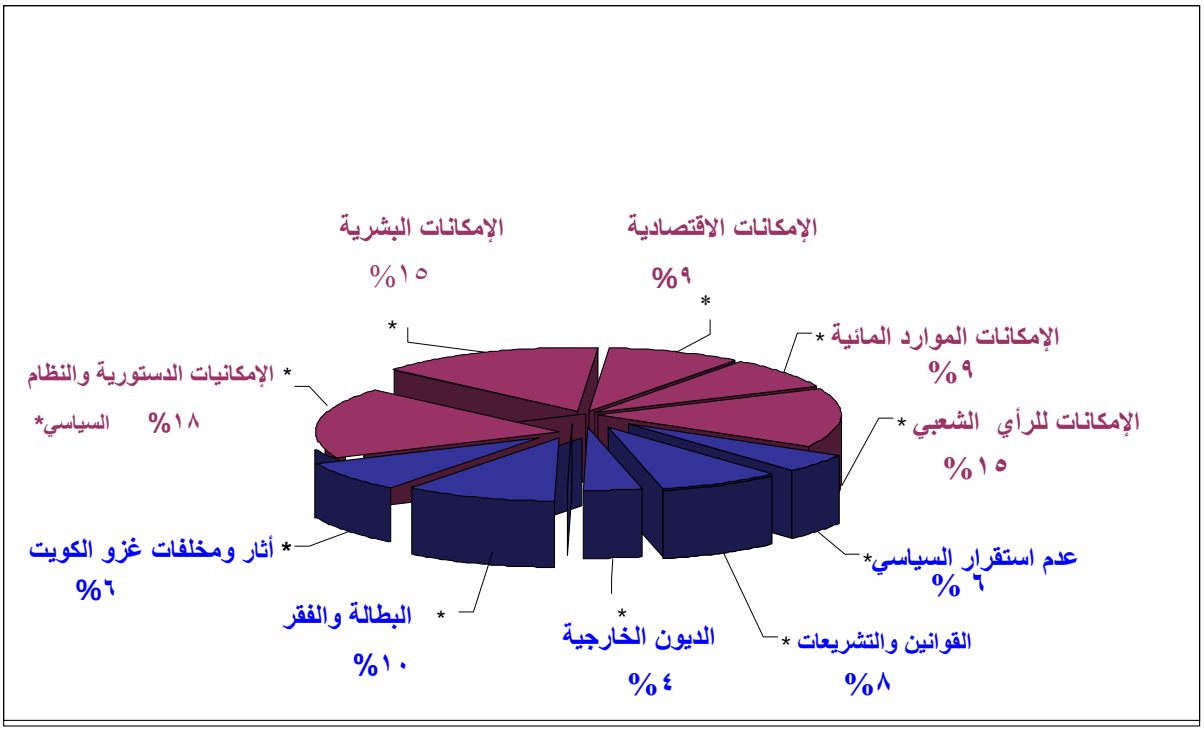

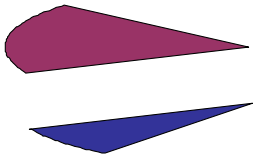

الإمكانيات---------

المعو قات ---------

من المعلوم أن كل عنصر من عناصر الإمكانيات له علاقة مع العنصر المقابل من المعوقات وتكون علاقة عكسية وكما يلي:

أولاً. زيادة الإمكانيات الدستورية وثبات النظام السياسي ستؤدي إلى الأستقرار السياسي والأمني وبذلك تؤدي إلى تسوية آثار ومخلفات غزو الكويت واكتمال سن القوانين والتشريعات بالتالي تنقص نسبة المعوقات.

ثانياً. زيادة الإمكانيات الاقتصادية وإستثمار الموارد المائية بشكل أفضل بالتالي تؤدي إلى خفض أعداد البطالة وذلك بوضع خطة للقوى العاملة وإيجاد موازنة بين مدخلات التعليم ومخرجاته والاهتمام بالكليات والمعاهد العملية.

ثالثاً. الدعم الشعبي بإعادة العلاقات مع دول مجلس التعاون ستسهم في المستقبل القريب إلى تطبيع العلاقات وإعادة علاقات العراق إلى محيطيه الخليجي والعربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٨- ٣ - ٣) تحليل نتائج المقارنة

من خلال المقارنة بين الإمكانيات والمعوقات نجد أن كفة الإمكانيات راجحة ومشجعة لتأهيل العراق الجديد للانضمام إلى السوق الخليجية المشتركة، خصوصاً أنّ الظروف الدولية تتجه نحو التكتلات الاقتصادية وأسواق مشتركة أيضاً. وبناءاً على المعطيات والإمكانيات لدى العراق الجديد، لذا نرى أن تحقيق هذا المشروع ممكن.

وهنا توصل الباحث إلى النتيجة النهائية من البحث وهي أن مشروع تأهيل العراق الجديد لانضمامه إلى السوق الخليجية المشتركة ممكن على ضوء نسبة الإمكانيات تبلغ حوالي **٦٦%** مقابل نسبة المعوقات **٣٤%** التي تبلغ العراق الجديد منها والتي تعرقل انضمامه وكما موضح في الشكل رقم **(٨ - ٩)** أعلاه.

يكون موضع البحث مطابقاً تماماً مع رؤية المسؤولين*والباحثين المختصين في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهذا الشأن الذي قد يحتاج إلى اكتمال وشروط معينة منها التماثل المشترك في القيم العظمى، والمنفعة المشتركة من الانضمام والتقارب الجغرافي ونمو حركة الاتصال الجماهيري وحرية الحركة والانتقال بين الشرائح الاجتماعية المختلفة أيضاً. غيرأن بلوغ هذا الهدف يقتضي تحقيق تحوّل على أربعة مستويات:

(١) .الانتقال من حالة النزاع إلى إعادة التأهيل؛ أي الأهتمام بالواقع الأمني والاستقرار السياسي منذ سقوط النظام البائد في **9/4/2003** ويمكن ملاحظة الشكل البياني ٨ - ١٠ أدناه.

(٢) الانتقال من اقتصاد مغلق تسيطر عليه الدولة إلى اقتصاد حر موجّه نحو التطور والتقدم.

(٣) . الانتقال من اعتماد مفرط على النفط إلى تنويع اقتصادي كزيادة الأهتمام بالزراعة والأستثمار والسياحة بنوعيها الترفيهية والدينية.

(٤) .الانتقال من التأهيل إلى مرحلة التطبيع مع دول المجلس وخصوصاً مع الكويت لحل جميع الملفات العالقة لغرض الخروج من البند السابع من قرار مجلس الأمن ٦٦١.

***ولي عهد البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل ان العراق مهيأ لدخول منظومة مجلس التعاون الخليجي ولديه امكانيات كبيرة»، مشيرا الى ان العراق «كان عضوا في عدد من المنظمات الاقليمية الخليجية قبل عام1990 » . المصدر: الجزيرة نوك في 2008-29-10.**

*** عبد الرحمن العطية/ الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي: العراق في وضع لا يمكن في نظري أن يكون مستعدا لمثل هذه العضوية في هذه الظروف. المصدر: الجزيرة : حلقة نقاشية دعوة ضم العراق إلى مجلس التعاون الخليجي في ٢٠٠٨/١٢/١٥ م**

***علي صالح الصالح وزير التجارة البحريني: اعتبر ان انضمام العراق الى عضوية مجلس التعاون الخليجي امر وارد. وقال الصالح انه «اذا رأى قادة الدول الخليجية جدوى هذه الخطوة، فإن الشروط تنطبق على العراق لينضم الى المجلس وبامكانه ان يكون عضوا فاعلا ويؤدي دوره في هذه المنظومة الناجحة. المصدر: مجلة اليمامة العدد ١٨٤٠ في ٢٠٠٥/٠١/١٥ ، الرياض.**

***الرأي العام الكويتي نحو مجلس التعاون الخليجي. وهي دراسة علمية تم اختيار العينة بطريقة عشوائية من المواطنين الكويتيين وحول أهمية تكوين مجلس التعاون نجد أن نسبة لا بأس بها تؤكد أهمية بل وضرورة إنشاء المجلس ولكنها في نفس الوقت تؤيد انضمام العراق واليمن الشمالي إلى عضوية المجلس رغم اختلاف النظم السياسية لدول المجلس مع أنظمة الدولتين الأخريين.**

المصدر: مجلة التعاون، العد ٤٦ في ٢٣-١٠-٢٠٠٧ م الرياض.http://www.news.gov.kw/a/36513

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل البياني رقم (٨- ١٠)

مخطط منحني يوضح مقارنة
بين شهر تموز ٢٠٠٧ وبين شهر تموز ٢٠٠٨
لمجمل العمليات الإرهابية لمينة بغداد والمحافظات

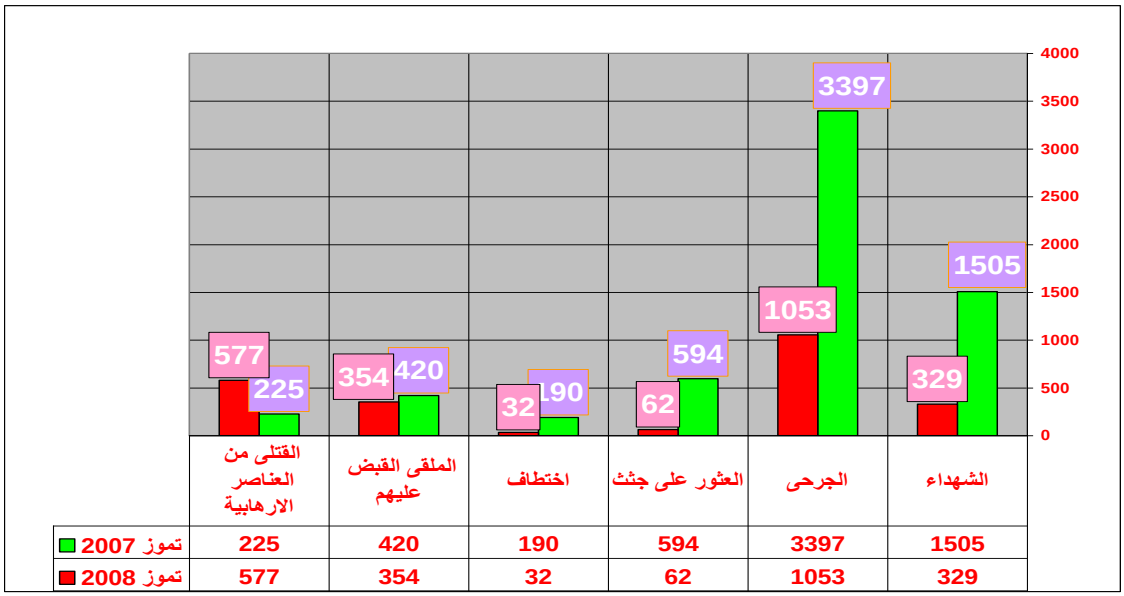

أ- انخفاض نسبة (الحوادث) لمدينة بغداد بنسبة ٨٥%
ب- انخفاض نسبة(الحوادث) لعموم العراق بنسبة ٧٥%

المصدر: مجلة الأمان، العدد ٤ بغداد، ٢٠٠٩م، موقع وزارة الداخلية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥). **الانتقال من التطبيع إلى مرحلة الانضمام** إلى بعض من المنظمات الدولية كما كان العراق عضواً فيها كالرياضة والشباب والتربية والتعليم وبرنامج الأطفال وبعض المؤسسات الاقتصادية والسياحية.

أما السؤال الذي بات يتكرر في السنوات الأخيرة فهو عن مدى إمكانية توسيع المجلس ليستوعب اليمن والعراق[١] ، وهو سؤال مهم لأسباب كثيرة بدليل أن قادة المجلس اهتموا بدراسة هذا الموضوع وناقشوه كثيرا، حتى تم السماح بدخول اليمن في بعض المنظمات كالرياضة والشباب والتربية والتعليم ربما كخطوة تمهيدية للدخول في هذه الفكرة التي يمكن أن يختلف المواطنون في دول المجلس بشأنها.

وإن العراق يقع على الخليج العربي وبالتالي هو من دولة وليس صعبا إدخاله في النسيج العام للمجلس ولكنه يعاني من مشكلات كثيرة ما يعني أن مستقبل النظام السياسي فيه لم يحسم بعد وغير معروف إلى ما سيؤول، فهو في محنة وعليه أن ينجح أولا في تجاوزها ويتعافى قبل أن ينظر في أمره. أما اليمن فهو عدا أنه لا يقع على الخليج إلا أنه يعاني من العديد من المشكلات الكبيرة مثل ضعف الأمن و الاقتصاد ما يعني أنه يمكن أن يحمل المجلس أعباء إضافي.

إن دور مجلس التعاون هو تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها (كما جاء في أدبياتها)، ولهذا نرى أن سعي دول المجلس والأمانة العامة منصب على وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والتعليم والصحة وغيرها. إذ إن انضمام دول أخرى إلى مجلس التعاون ربما يرضينا جميعا من باب الوحدة العربية التي ظلت تفكر بها الشعرب العربية طويلا لكن هل الدخول في هذه الخطوة مسألة عملية وواقعية؟.

ولكن التمني شئ والواقع شئ آخر، ترى كيف يمكن القبول بالعراق عضوا في مجلس التعاون وهو لا يزال بعيدا عن حالة الاستقرار ومستقبله غامض؟ وكيف يمكن القبول باليمن عضوا وهو لايزال يعاني من مشكلات اقتصادية وأمنية داخلية؟ إن المتابع لحالة العراق واليمن لن يجد صعوبة بالتأكيد في تبني الرأي الرافض أو المتحفظ على فكرة توسيع إطار مجلس التعاون ليستوعب دولاأخرى كالعراق واليمن[٢] .

---

(١) هل يمكن ضم دول جديدة لمجلس التعاون مثل العراق واليمن؟

أكد السيد عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن مسيرة مجلس التعاون الخليجي تعيش عصرها الذهبي لما تشهده من انجازات.

العطية:العراق كانت جزءاً من منظمات عديدة ضمن منظمات المجلس حتي غزو الكويت واليمن تم ضمها للكثير من المنظمات والمكاتب ونحن في دول التعاون نعمل معها لادماج اقتصادها مع اقتصاديات المنطقة وقد تعهدت الدول في مؤتمر المانحين لتمويل مشاريع البنية التحتية لها وتعهدت دول التعاون بتدبير وتخصيص مبلغ ٢,٧ مليار دولار أوفت بها دول المجلس وقدمتها لتطوير البنية التحتية.

العطية: هم إخوتنا وكلنا نحبهم ولكن المعطيات المتوفرة لا تشجع على اتخاذ قرار يرضي حلما قديما من حق الجميع أن يتمسك به فالأماني شيء والتعامل مع معطيات الواقع شيء آخر.

(٢)حسن، فريد أحمد ، صحيفة الوقت البحرينية العدد ١١٩١، ٢٦ مايس ٢٠٠٩ الدوحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى الباحث أن دعوة العراق الجديد للانضمام إلى مجلس التعاون قد يحتاج إلى مدة زمنية حوالي خمسة سنوات قادمة، على شرط بقاء العراق الجديد كدولة ديمقراطية واتحادية والعمل بالدستور الدائم. إذ إن الانضمام في الوقت الحالي قد يكون ليس من صالح العراق والعراقيين معا بالرغم وجود الشكل أدناه وذلك للأسباب التالية(١):

أولاً. عدم وجود التماثل المشترك، أي أن المواطن العراقي غير متكافئ مع مواطني الخليج الآن، وغير محمي بأي قوانين تحمي كفاءاته العلمية وقواه البشرية العاملة من قدوم مستثمر خليجي له حقوق المواطن العراقي فيما لو انضم العراق الى مجلس التعاون الخليجي؛ فمن الصعب الجواب بنعم في الوقت الحاضر. لأن **المواطن العراقي بسيط من حيث الإمكانيات المادية وعالي من حيث الإمكانيات البشرية سيتحول وبسهولة لعامل وشغيل "صانع " تحت أيدي كل من يملك نقود ليستثمرها في العراق.**

الشكل رقم (٨- ١١)

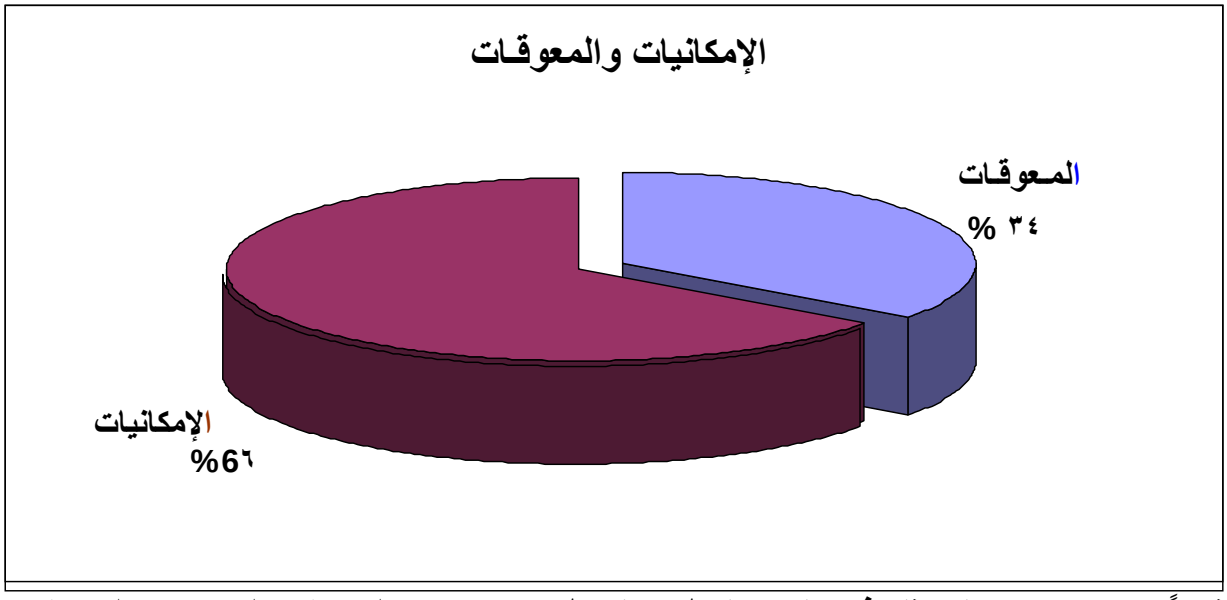

ثانياً. عدم وجود التماثل في القيم العظمى لنمط حياتي بين المواطن العراقي والمواطن الخليجي، إذ إن المواطن الخليجي في بلده درجة أولى إذا كان متعلما أو غيره، حيث تتصدر همومه على الدولة، فهو مشمول بعلاج طبي مجاني، وتعليم أولي وعالي مجاني وبعثات دراسية ورواتب مجزية ودعم للشباب والراغبين بالزواج وتوفير سكن لكل مواطن وقروض مصرفية وتسهيلات طويلة الأجل، إضافة الى ميزة مشاركة وأشراف المواطن الخليجي من خلال نظام الكفالة على أي مشروع لأي أجنبي على أرض دول المجلس والاستفادة من مردوده المالي للمواطن بقدر المستطاع.

ثالثاً. عدم وجود المنفعة المشتركة من الانضمام إذ يجب أن تكون هناك دراسة واعية وشاملة وحقيقية لفائدة كهذه، انضمام في هذه الظروف وفي هذه المرحلة، لأنه قد يتضرر المواطن والعراق بشكل عام. وعلينا أن نستفيد من تجارب دول العالم في هذا المجال مثل بريطانيا التي لم تنضم لمنطقة اليورو لحد الان لان مصلحة بريطانيا تدعو هكذا.

---

(١).الحمداني،أكرم **هل من مصلحة العراق الانضمام لمجلس ا لتعاون الخليجي الآن** الحوار المتمدن العدد ٦٦٦ في ٢٨,١١,٢٠٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

(٨-٤) خلاصة نتائج الدراسة

لقد توصلت الدراسة الحالية والتي هدفت الى تحليل إمكانيات ومعوقات العراق الجديد ومبررات والعوامل المشجعة لانضمام إلى السوق الخليجية المشتركة، وكذلك اختيار محافظة كركوك لغرض الاستبيان الرأي لأنها تمثل هذه المدينة عراق المصغر وظهور النتائج التي يجد الباحث ضرورة الاشارة اليها هنا نظرا لاهميتها بالنسبة للعراق الجديد.

(٨-٤ -١) الاستنتاجات

أظهرت هذه الدراسة الدور الهام والبارز لإمكانات العراق الجديد الذي يؤهله لغرض انضمامه إلى السوق الخليجية المشتركة في المستقبل القريب، أسوة بدولة اليمن التي هي **على طريق الانضمام الكامل الى السوق الخليجية المشتركة، وكذلك أظهرت الدراسة النتائج التالية :**

١. إن النظام السياسي للعراق الجديد ملائم لتنفيذ هذا المشروع" بدليل وجود رغبة أمريكية وأوربية وعربية لأن النظام السياسي للعراق الجديد يعتمد على الأسس التالية:-

أ. الدستور الدائم : حيث يوجد لدى العراق الجديد دستور دائم الذي صوت له ٨٠% من الشعب العراق، ويعتبر صمام الأمان للدولة العصرية.

ب.: الديمقراطية: نمت الديمقراطية بشكل ملحوظ في العراق، حيث يتم تداول السلطة بشكل سلمي.

ج. الاتفاق الاستراتيجي تم توقيع الاتفاقية الاستراتيجية بين العراق الجديد والولايات المتحدة ٢٠٠٨، بما يسمح خروج القوات المتعددة الجنسيات من العراق وعودة السيادة الكاملة للعراق الجديد، وكذلك خروجه من البند السابع من قرار مجلس الأمن ٦٦١ سنة ١٩٩٠ .

٢ – أظهرت الدراسة أن الموقع الجغرافي للعراق الجديد يحتلّ موقعاً استراتيجياً في الخليج العربي من الناحية العسكرية والاقتصادية. ويعتبر العراق البوابة الشرقية للوطن العربي وكذلك حلقة الوصل بين دول الخليج العربية والدول الإسلامية في آسيا الوسطى.

٣. وقد أظهرت الدراسة من خلال جدول المقارنة أن نسبة إمكانات العراق الجديد والمعوقات التي تواجهه، والتي هي جوهر ولب الدراسة قد بلغت نسبة **٦٦%** مقابل نسبة المعوقات **٣٤%**. وكانت الكفة الراجحة للإمكانات بنسبة تشجع على انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة في المستقبل القريب.

٤. أظهرت الدراسة أن الهاجس الأمني لا يزال موجوداً لدى دول المجلس، وخاصة إصرار إيران على برنامجها النووي وإطماعه التوسعية، وكذلك محاولة تحقيق مشروع الهلال الشيعي بتدخله في لبنان وفلسطين والعراق، وكل هذه العوامل جديرة بإعادة تأهيل العراق ولبنان إلى محيطه العربي.

٥. أظهرت الدراسة أن الخليج العربي منطقة حيوية للاقتصاد العالمي، وإن استقرار هذه المنطقة مطلب دولي وعالمي قبل ما أن يكون مطلب دول المنطقة بما فيها إيران، والسياسة الجديدة لاحتواء الأزمة ستتم بطرق سلمية.

٦. أثبتت بأن العراق الجديد سيصبح أكبر مصدراً للنفط عالمياً خلال عشرة القادمة، كذلك سيحل محل السعودية كأكبر مصدر للطاقة في العالم الأمر الذي يمنح العراق تأثيراً على أسعار للنفط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧ . إن متغيرات الواقع الراهن تدفع نحو تبني دول الخليج إلى دعوة العراق للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي ولو على مستوى بعض الهيئات تمهيدا إلى اكتساب العضوية الكاملة التي تتيح لرأس المال العراقي الضخم أن يعزز قدرات المجلس الاستثمارية في وقت كشفت فيه التنقيبات النفطية العراقية عن وجود احتياطي نفطي جديد. ومع أن العراق يمثل سوقا واسعة لدول المجلس حاليا إلا أنه يسهم مستقبلا في اعتماد سياسة التكامل الشامل الذي يدخل بلدان دول الخليج إلى منظومة الانتاج الواسع للصناعات الاستراتيجية **(Massproduction).**

٨.إن العراق يقع ضمن منظومة التشابه بين بلدان المجلس من حيث الجغرافية والثروة النفطية والمناخ والمنظومة الثقافية المحلية لدول الخليج، إلا أنه يختلف عنها بالثروة البشرية من حيث الكم والنوع وهذا ما يحتاجه مجلس التعاون الخليجي في النمط التكاملي، فالعراق يوفر لأشقائه في المجلس قوة عمل تكفي لسد حاجته وهي القوة التي تنسجم مع المنظومة الثقافية السائدة في دول المجلس الذي عانى معاناة خطرة من العمالة الاجنبية.

٩.إن قدرات دول مجلس التعاون الخليجي البشرية مجتمعة لا تلبي متطلبات أمن دولهم دون الاستفادة من القدرات البشرية العراقية مع أن العراق قد يحتاج هو نفسه إلى عمالة عند تشغيل ورشته الإعمارية، وكذلك يوفر لدول المجلس سلة الخبز والمياه العذبة والمراعي الخضراء الشاسعة وفرص الاستثمار الضخمة جدا والتي يتوقع لها أن تستمر لعدة عقود قادمة، كما يوفر العراق لأشقائه في المجلس العمق البري الصالح للتجمعات الحضرية على فرض إنجاح خطط الري والاستصلاح الزراعي في العراق بالتعاون مع دول المجلس.

١٠.إن انضمام العراق للمجلس سيكون بحلة جديدة إذ لم يعد العراق تلك الدولة التي تدس أنفها في شؤون الآخرين كما كان عليه الأمر سابقا وليس لدى العراق الجديد تطلعات شرطوية أوعسكرية ولاتوجد رغبة لديه لبناء ماكنة حربية هجومية يبتز بها أشقاءه وجيرانه. وإن أحد المستويات التفاهمية التي يجب أن ينظر لها باهتمام خاص هي نمط جديد من الخطط التكاملية بين دول الخليج المنتظمة في مجلس التعاون الخليجي على افتراض أن العراق عضو فعال من أعضاء .

١١ - إذا انضم العراق الجديد كعضو إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فسوف يشكل منافساً قوياً للمملكة العربية السعودية بالدرجة الأولى من غزو الأسواق الخليجية بمنتجاته المختلفة سواءً أكانت زراعية أم صناعية.

س. انضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليجي يعيد له الفاعلية بعد أن أتت عليه كوارث النظام العراقي السابق، وحدوث تحولات جديدة لم يتمكن المجلس من التعاطي بإيجابية معها مثل الثورة الإسلامية في إيران.

١٢. اعتبارالعراق همزة وصل ضمن معادلة التوازن الدولي والإقليمي بين مجلس التعاون الخليجي وحلف الناتو وكلاهما حلفاء استراتيجيين للولايات المتحدة ويرتبطون بشبكة مصالح سياسية واقتصادية ذات منحى عسكري، مما يستوجب على المخطط الاستراتيجي الحفاظ على وحدة العراق وعدم تركه منطقة رخوة وأهداف لينة تقود إلى انفلات امني عسكري ينعكس سلبا على المصالح الدولية والأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣.ان من المتوقع ان يستفيد الاقتصاد العراقي فائدة كبيرة من قنوات التبادل والتعاون القائمة بين الوحدات الاقتصادية لدول المجلس مع الاقتصاد العالمي مما سيختصر للاقتصاد العراقي سنوات طويلة من التأهيل لانجاز مثل هذا الهدف فضلا علي ان احتكاك الوحدات الانتاجية العراقية بنظيراتها الخليجية سيضطر الاولى الى التطور باتجاه تحسين ادائها وخاصة علي المديين المتوسط والطويل لتستطيع التعايش ضمن هيكل اقتصادي اقليمي سليم ناهيك عن ان اتساع التشابك الاقتصادي لعدد من الدول المجاورة وتحقق ترابط اقتصادي واجتماعي علي اساس المنافع المتبادلة يمثل قاعدة استقرار سياسي واقتصادي واضح لاية منطقة في العالم.

١٤. انضمام العراق الى مجلس التعاون اظهر امكانية زيادة نسبة الوفورات في قيم استيرادات السلع المصنعة ككل من قبل دول الخليج من (١٥,٢%) الى (١٦,٧%) كما ان من المتوقع ان ينجم عن انضمام العراق الى المجلس زيادة نسبة التوفير في قيم استيرادات ٢٦ منتجا صناعيا احد عشر منتجا منها تتجاوز فيها نسبة الفوائد ٥% (وهي منتجات التبوغ والملابس الجاهزة ومنتجات الجلود والاحذية والورق والاسمدة الكيمياوية والادوية والمنتجات الكيمياوية الاخرى والمنتجات البلاستيكية ومنتجا المعادن اللافلزية واجهزة الراديو والتلفزيون) وخمسة عشر منتجاً صناعيا تتجاوز نسب الزيادة في المنافع المتوقع تحقيقها بسبب انضمام العراق على ٣% وتقل عن **٥%**.

١٥. بأن اي تكامل اقتصادي سيحقق منافع ذات جدوي للدول الاعضاء اذ ان الامر يستوجب حسابات كمية لهذه المنافع وانماط توزيعها بالاسلوب الذي تختاره الدول الاعضاء وفي ضوء متغيراتها ومواردها الاقتصادية والمحددات التي تعانيها.

١٦. ان استقرار الهيكل الاقتصادي والانتاجي لدول مجلس التعاون وتنوعه سيوفر للعراق خلال الحقبة الزمنية الراهنة والقادمة مصدرا من مصادر التجهيز للسلع النهائية والوسيطة المنتجة في هذه الدول والتي بدأت بوادرها في الظهور منذ الان في الاسواق العراقية بشكل واضح.

١٧. سيقوي انضمام العراق الى مجلس التعاون ولن يضعفه، فالعراق عندما ينضم، لن يكون طامعا في مال الدول الأعضاء. كما أنه لن يهدف إلى فك ضائقته المالية أو فتح أسواق الخليج للعمالة العراقية، بل سيحصل العكس؛ فلربما تستفيد الدول الأعضاء اقتصاديا من هذا الانضمام أكثر، إذ ستجد رؤوس الأموال الخليجية سوقا كبيرة كسوق العراق تستثمر فيها.

١٨. سيصبح مجلس التعاون قوة اقتصادية هائلة تتجلى في أن اثنتين من دول أعضائه (السعودية والعراق) تملكان أكبر احتياطيات النفط في العالم. وهذا من شأنه أن يمثل ثقلا اقتصاديا هائلا، وقوة مالية كبيرة تستطيع دول المجلس أن توظفها في أغراض سياسية كثيرة، ومنها حل الصراع العربي - الإسرائيلي، ومحاربة الإرهاب.

١٩. سيستفيد المجلس من انضمام العراق تحقيق مزيد من الانفتاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فيما لا شك فيه إن العراق بملايينه السبعة والعشرين وبعلمائه ومثقفيه وسياسييه سيكون دسماً جيداً لمجلس التعاون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٨- ٤ -٢) التوصيات

إن فكرة انضمام العراق الجديد إلى السوق االخليجية المشتركة فكرة وقضية بالغة الأهمية ولابد من أن تلقى اهتماماً رئيساً من قبل الأمانة مجلس التعاون الخليجي، وتتلخص التوصيات فيما يلي:

١- تنبغي دعوة العراق إلى اجتماعات مجلس التعاون الخليجي عند انعقاده، ووضع الخطط والبرامج الاقتصادية التي تدعم تأهيل العراق بما يضمن لها التقدم والنجاح.

٢- إعادة النظر في العلاقات مع العراق الجديد ووضع العراق بأنه دولة عربية وثم خليجية مساندة لدول مجلس التعاون الخليجي.

٣- تشجيع الاستثمار الخليجي في البنية التحتية والخدمية لامتصاص البطالة وتوسيع المجالات الاقتصادية والاستثمار في العراق .

٤- الحد من هيمنة منظمة التجارة العالمية والتأكد من أن اللوائح عادلة ومناسبة لكل الدول الأعضاء، ووضع توجيهات لكبح جموح الشركات العابرة للقارات والحد من سيطرتها.

٥- العمل على تعزيز التكامل الاقتصادي، وتجاوز مرحلة التنظير والأمنيات لمرحلة التخطيط الجاد والتطبيق العاجل لكل مشروعات التعاون الاقتصادي بين الدول، والدخول في التمويل المشترك لمشروعات التنمية الكبرى التي قد تفوق قدرات الدولة الواحدة، كاستصلاح الأراضي وزراعتها والصناعات الثقيلة والمعلومات الألكترونية(انترنيت) والاتصالات.

٦- تشجيع انتقال رؤوس الأموال والعمالة المدربة والخبرات والتكنولوجيا بين العراق والدول مجلس التعاون الخليجي.

٧- محاولة تناسي جراحات الماضي، وتجاوز الخلافات، وتغليب المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية وهذا ما أخذت به الدول الغربية فنجحت في إقامة سوق أوربية مشتركة.

٨- التريث والتأكد من اكتمال جميع الخطوات التنفيذية لتأهيل وتطبيع العراق الجديد، وذلك لضمان انضمامه إلى السوق الخليجية المشتركة.

٩- تدعو الحاجة الملحة اليوم أن ينظر الإخوة الخليجيون إلى عراق ما بعد سقوط النظام السابق على أنه واقع حال مفروغ منه اكتسب شرعيته من الخيار الطوعي للشعب العراقي ومن صناديق الاقتراع التي تمثل في عصرنا هذا قمة الشرعية والقانونية.

١٠- إيجاد معالجة جدية لما يعانيه الاقتصاد، وذلك بالاستفادة من كل الخبرات العلمية والأكاديمية العراقية وغيرها من الخبرات المهنية والاستفادة أيضاً من الخبرات الأخرى العربية والأجنبية في مجال الصناعات الأساسية ذات القيمة المضافة العالية.

١١. الاستفادة من توفر المواد الخام في العراق بنسبه عالية التي تجذب الاستثمارات وتوظفها في مشاريع ذات جدوى اقتصادية، وما يحتاجه الاقتصاد العراقي وبخاصةً في المجالين الصناعي والزراعي، وبالخصائص العراقية، حيث وفرة الموارد النفطية والغاز الطبيعي والكبريت والفوسفات وباستغلال الإمكانيات الزراعية لغرض استثمار المساحات الكبيرة الغير المستغلة ومعالجة التصحر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢. ان المشاركة الخليجية في اعمار العراق وبناء مشاريع صناعية مشتركة، وتطوير البنى التحتية، ومشاريع تنمية الثروة الحيوانية، وصولا الى بناء قدرات دفاعية مشتركة وتأسيس الجيش الموحد، وبناء السوق الخليجية الموحدة تعد من اهم مرتكزات التعاون والتقارب في العلاقات العراقية الخليجية.

١٣. ان التعاون بين العراق ومجلس التعاون الخليجي في هذا المجال يوفر فرصة لكلا الطرفين لمعالجة مشكلاتهما، حيث يمكن ان تعالج دول الخليج العربي اختلالها السكاني من خلال الاستفادة من القدرات البشرية العراقية، وفي هذه الحالة يمكن للعراق ان يتخلص من مشكلة البطالة التي يعاني منها في الوقت الحالي، فضلا عن الاستفادة من العملة الصعبة الوافدة، من خلال استغلال قدرات ابنائه للعمل في منطقة الخليج العربي(مرحليا) وبما يشابه التجربة المصرية.

١٤. تواصل جسر المحبة، وسكة التواصل، التي يراد لها ان تربط دول الخليج من عمان حتى الكويت، والتي من المؤمل ان تظهر للوجود في العام ٢٠١٧، إذ اقترحتُ يومها دراسة الجدوى الاقتصادية لتمديد هذه السكة ودمجها بخطوط السكك الحديد في العراق لربط دول الخليج بالبحر الابيض المتوسط عبر العراق وسوريا، وبأوروبا عبر العراق واسطنبول في تركيا، في ما سمّي بالقناة الجافة.

١٥. الإستفادة من دعوة سموه أمير دولة الإمارات إذ دعا سموه الى عودة العراق كبلد قوي وفعّال في منظومة العمل الخليجي وأكّد بصواب:»ان عودة العراق القوي الى منظومة العمل الخليجي والعربي سيزيدها قوة ومنعة». ذلك ان هذا التأكيد يعكس تقديراً واقعياً لحاجة دول الخليج، بما فيها العراق، الى مزيد من الترابط والتعاون في مجالات الاقتصاد والنقل والسياحة والتبادل التجاري والثقافي والفني وغيرها من المجالات التي تصب في صالح جميع دول الخليج.

١٦.سيكون انضمام العراق إلى مجلس التعاون مستقبلا تجارة كلها رابحة، لا خسارة فيها؟ أم أن هذا الانضمام سيكون كأي تجارة فيها أرباح وخسائر؟

أن هناك خسارة محتملة تتمثل في حرية العراق الاقتصادية، فهو لن يستفيد من الانضمام لأن التغيرات الاقتصادية بطيئة في بدايته الأولى في التحول من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر.

١٧.استفادة من دعوة المسؤولين في دول الخليج الشقيقة لانضمام العراق الي مجلس التعاون الخليجي وبقدر ما يسعد كل عراقي ان يلمس عودة شعور الانتماء للاقتصاد العراقي الى اقتصاديات اشقائه في دول الخليج وظهور بوادر القضاء على عزلة الاقتصاد العراقي التي عاناها خلال فترة الحصار الاقتصادي فأن من المنطقي ان يصار الى حساب ما يستطيع الاقتصاد العراقي تقديمه الى اقتصاديات دول الخليج الشقيقة وما تستطيع الاخيرة ان تقدمه له في حالة انضمامه الي مجلس التعاون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصـــأدروالمراجـــــع

أ. المصـادر والمراجع العربية
ب. المصـادر الأجنبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. المصـــادر والمـراجــع العربية

1 . آيات قرآنية (القرآن الكريم).
٢ . إبراهيم، مروان عبد المجيد، أسس البحث العلمي، مؤسسة الوراق ، ط١ ٢٠٠٠ م، عمان.
٣ . أبو ستيت، فؤاد، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة- الناشر: مؤسسة الأهرام بالقاهرة- الطبعة ٢٠٠٧.
٤. آل محمود، سعد زيد، مشروع الشرق الأوسط الكبير، ٠٩,٠٣,٢٠٠٨ .الرياض، صفحة البحوث.
٥.آل غوش، علي شيعة الخليج بين الماضي والواقع والمستقبل. منتدى القرآن الكريم، موقع الإنترنيت.
٦.احمود رائد فوزي، الوضع الأمني في العراق دراسة إعداد المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية٢٠٠٩ في عمان.
٧.اسكندر جوستين، ديون صدام، صندوق النقد الدولي وخصخصة الاقتصاد العراقي، ورقة مقدمة لمؤتمر الإتحاد العام للموظفين العاملين في مجال النفط، البصرة: ٢٦ أيار، ٢٠٠٥ .
٨.اتفاقية الإطار الاستراتيجي، لعلاقة الصداقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٨ م.
٩. الأنباري،صباح صادق، دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، المادة الأولى، ط٢، بغداد٢٠٠٦.
١٠.أحمد، إيمان رجب مجلة السياسة الدولية، استقرار العراق علاقة إشكالية بين الأمن والسياسة،العدد 178، كانون الثاني 2010.
11. الآلوسي، تيسير عبدالجبار، العراق ومجلس التعاون الخليجي، بيروت، ٢٠٠٣/١٢/٢٣.
١٢. باقر، طه ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ط٢ سنة ١٩٥٥ بغداد.
١٣.باكير، علي حسين، الانسحاب من العراق والتخوف الأمريكي، مجلة البيان، العدد ١٤٠، الرياض في٣٠,١٠,٢٠٠٧.
١٤.بيار سالنجر وإريك لوران، حرب الخليج، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، ١٩٩١م.
١٥.براودي، جوزيف، ترجمة مظفر، نمير عباس، العراق الجديد، ط١، المجلد١، ٢٠٠٤، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
١٦. بريمر، بول، عام قضيته في العراق، ترجمة الأيوبي، عمر، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٦.
١٧. البرواري راشد، ترجمة، بيلابلاسا نظرية التكامل الاقتصادي ، دار النهضة العربية، ط١، ١٩٦٤، بيروت،
١٨. بكري كامل، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث، بيروت،١٩٨٤.
١٩. بلبع، أحمد فؤاد، ترجمة، البيريسترويكا والجلاسنوست من وثائق جورباتشوف، دار المستقبل العربي، الطبعةالأولى، القاهرة ١٩٨٨ م.
٢٠. البستكي ، نصرة عبد الله، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق: دراسة للأداء الأمني لمجلس التعاون ، الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ٢٠٠٣.
٢١.بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية- المعهد العربي للتخطيط – الكويت ، ٢٠٠٤ م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٢. تشومسكي نعوم: مداخلات أراء السياسات الأمريكية المعاصرة، ترجمة محمد عناني، القاهرة ٢٠٠٧م.
٢٣. التنير، سمير الاقتصاد العربى فى القرن الحادي والعشرين، صحيفة البديل العراقي، العدد ٢٣٥ في ١٠,١٠,٢٠٠٧,
24. التوم ،عبد الله عثمان ، وآدم عبد الرؤوف، العولمة، دار الوراق، ط١ ، لندن سنة ١٩٩٩.
25. توفيق، مرتضى ، عين التمر فى كربلاء.. مدينة سياحية واثرية ، جريدة البينة، العدد ٣٥٥٤٨، ٢٩,٠٦,٢٠١٠,
26. الجباري، سركوت عبدالله ، الهجات المستخدمة في كركوك، ٢٠٠٩ جامعة صلاح الدين أربيل.
27. الحجازي مرسي السيد، تقويم لتجربة السوق العربية، أبحاث اقتصادية،طرابلس ٢٠٠٢.
28. حاتم ، لطفي، التغيرات الدولية والنزاعات الوطنية / الإقليمية ، الحوار المتمدن، العدد ٢٢٩٥ في ٢٨,٠٥,٢٠٠٨.
29.الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزرات العراقية، ج١بغداد ١٩٨٣.
30.الحمداني،أكرم هل من مصلحة العراق الانضمام لمجلس ا لتعاون الخليجي الآن الحوار المتمدن العدد ٦٦٦ سدني، في ٢٨,١١,٢٠٠٣.
31. خلف، فليح حسن، العلاقات الاقتصادي الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، ط١،عمان ٢٠٠٤.الجبوري، باقر كرجي حبيب، خصخصة القطاع العام في العراق، جامعة القادسية، ٢٠٠٧.
الحاوري محمد، استيعاب العمالة اليمنية مصلحة مشتركة، الأهاليالعدد ١٢٦، دبي في ٢٦,٠١,٢٠١٠.
32.الحيالي، عبد الله فاضل مستقبل علاقات العراق ودول الجوار"٢٨ أيار ٢٠٠٩ م لمركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل.
33.الحسن عمر، العلاقات الينية – الخليجية ، رؤية عن القرب، مجلة شوؤن العصر العدد ٣٦ ، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، صنعاء ٢٠١٠.
34. الحلو ، صلاح مهدي ، هل العراق دولة خليجية ؟؟ موقع ابن الخليج . شبكة الإنترنيت.
35. دان، أوريل، ترجمة، فتح الله جرجيس، العراق في عهد قاسم ، السويد، دار نيز للطباعة والنشر ١٩٨٩.
36. دلي ، خورشيد حسين - تركيا وقضايا السياسة الخارجية - دراسة - من منشورات اتحاد الكتاب العرب 1999 -
37. الدستور النفط: جولات التراخيص اهم المنجزات لعام ٢٠١٠، العراق اصبح احد الدول المهمة المنتجة للغاز بفضل الكوادر الوطني العدد ٢١٢٩ ٢٠١١/١/٣ بغداد.
38.الربيعي، فلاح خلف، التكتلات الاقتصادية ، الحوار المتمدن – العدد ٢٣١٠ في ١٢,٠٦,٢٠٠٨، سدني استراليا.
39.الربيعي، كريم، قرار مجلس الحكم بإلغاء قانون الأحوال الشخصية، مجلة الحوار المتمدن، العدد٧١٤، سدني، في ١٥,٠١,٢٠٠.
٤٠.الربيعي حيدر فليح العراق يتجه إلى استغلال أراضيه الزراعية بواسطة الاستثمار، الصباح الاقتصادي، بغداد ٢٠١٠.
٤١.ربتشي ارد سوكولوسكي أمن الخليج العربي تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية مركز الإمارات للدراسات أبو ظبي ط١ ٢٠٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٢.الرفاعي، أحمد حسين، أثر السوق الأوربية المشتركة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، الأمارات ، ١٩٩٧.
٤٣.رشيد، عبدا لوهاب حميد، عرض لندوة "مستقبل العراق" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٥-٢٠٠٥/٧/٢٨.
٤٤.رشيد، عبدا لوهاب حميد، العراق المعاصر، ط١ ، دار المدى الثقافة والنشر، دمشق ٢٠٠٢.
45.الزيدي مفيد ، دول مجلس التعاون الخليجي وعراق مابعد انتخابات ٢٠١٠ ، دراسات 4/14/2010 موقع التجديد العربي.
46. السيد، رضوان، مستقبل العراق والمنطقة، جريدة الاتحاد، العدد، ١٢٥١٠ الإمارات ٠٥,١٠,٢٠٠٩.
٤٧. سيمونز، جيف، عراق المستقبل، ترجمة،العظم ، سعيد، دار الساقي،ط١، ٢٠٠٤ بيروت،
48.السلحوت، جميل، الشرق الاوسط الكبير، القدس، تاريخ النشر : ٢٠٠٥-١١-١٢،
49.سلامة رمزي، العلاقات الكويتية العراقية، (الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية) دراسات وبحوث ت٢ ,٢٠٠٣
٥٠.السقا، محمد إبراهيم، هل يتوسع امجلس التعاون الخليجي شمالاً نحو العراق، جامعة الكويت، ٢٠١٠,/٨/١٠
51. السوق الخليجية المشتركة : حقائق وأرقام الأمانة العامة : العدد٢الرياض مركز المعلومات، 2009م. شلاش، آمال، نحو برامج وطنية لتطبيق عناصر إدارة الجودة الشاملة، مجلة بيت الحكمة بغداد، العدد (١٦)، سنة٢٠٠٢.
52. السعدي،علي العراق الجديد قلق التاريخ وعقدة القوة،العارف للمطبوعات، بغداد ٢٠١٠/٦/٥.
53.شلبي مغاوري ، الموجب والسالب في التجارة البينية بين الدول الإسلامية – بحث منشور بتأريخ ٢٠٠٠/١١/٨ المؤشرات في التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية ١٩٩٩ .
54.الصاوي، عبد الحافظ، موضوع مجموعة الدول الثمانية الإسلامية، الاقتصاد والأعمال إسلام أون لاين .نت.
55.طلال أحمد سعيد، إنتاج النفط العراقي، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٢٦٥٨ في ٢٠٠٩/٥/٢٨.
56.الطرابيلي عباس، أزمة الخليج واستراتيجية الأمن العربي، ط١، الزهراء للإعلام، ١٩٩١، القاهرة.
57. الظفيري قاسم دغيم ، منفذ الرقعي، الرياض الاقتصادي، العدد ١٣٠٠٣ الرياض ,٢٠٠٤
58.العاني، أسامة عبد المجيد، اثر برامج التصحيح الاقتصادي على قطاع الصناعة التحويلية في أقطار عربية مختارة، مجلة بيت الحكمة، العدد الرابع، ٢٠٠٢.
59.عبدا لحميد، عبدا لمطلب، السوق العربية المشتركة، مجموعة النيل العربية،٢٠٠٣ ، القاهرة.
٦٠.العظم سعيد، عراق المستقبل، دار الساقي ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م .
٦١. عيسى، شاكر موسى، العراق وتخفيف الديون، الجمعية العراقية- الكندية دراسة لشطب الديون، أوتاو- كندا٢٧,٠٣,٢٠٠٤ .
٦٢. العامري، سعود جايد، الإدارة المالية في الشركات متعددة الجنسيات، الطبعةالأولى، دار المناهج للنشر، دبي والتوزيع تاريخ النشر٢٠٠٧م.
٦٣. العبد القادر محمد عبدالله: "الحدود الكويتية العراقية" مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦٤. عبد العزيز، عمر ، السياحة الدينية فى العراق، مجلة الرائد العدد الثامن والاربعين في ٠٢,٠١,٢٠١٠ بغداد.
٦٥ . علي،وليد، مستقبل العراق في ظل تغيرات الاستراتيجية الأمريكية، مجلة الرائد، العدد ٢٨، بغداد في ٠٤,٠٣,٢٠٠٨ .
٦٦.العلاف، ابراهيم خليل، مشروع الشرق الأوسط الكبير، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل العراق.
67.عزيز، محمد، فصول في التكامل الاقتصادي، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٧٨.
68.غوزاتسكي يوئيل، تطبيع علاقات إسرائيل مع دول مجلس التعاون، معهد دراسات الأمن بجامعة تل أبيب ٢٠٠٩/١٠/١٩.
69.الغزي، ناجي المواطنة أهم مقومات قيام المجتمع الديمقراطي فى العراق ، الحوار المتمدن، العدد ٢٦٣٥ ٢٠٠٩/٥/٣ .
٧٠.الفكري، عبدا لنبي، مشكلة المياه فى دول الخليج العربية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحث، سنة بيروت . لبنان ،١٩٩٤م.
٧١.القيسي، هادي، مشروع التوسع الاسرائيلي بين الحرب والسلم، مركز باحث للدراسات لبنان ٢٠٠٥.
٧٢. قرار الأمم المتحدة رقم ٩٨٦ سنة ١٩٩٧، النفط مقابل الغذاء، موقع الأمم المتحدة.
٧٣.كبة، سلام إبراهيم، عراق التنمية المستدامة، القسم الخامس، موقع الناس، ٢٠٠٧م.
٧٤.الكيلاني هيثم، احتمالات الحرب في الشرق الأوسط"، مجلة كلية الملك خالد،العدد ٦٧، ٢٠٠١م.
٧٥. الكيالي ماجد، مشروع الشرق الأوسط الكبير دلالته وإشكالاته، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الطبعة: الأولى/ ٢٠٠٧.
٧٦. مركز الإمارات للدراسات والبحوث، العراق الجديد، دراسات في السياسة والاقتصاد تاريخ النشر 01/03/2006 .
٧٧.مكميلان جوزيف المملكة السعودية والعراق النفط والدين وتناحر طويل ومستمر ص٧ التقرير الخاص١٥٧ بقلم :كانون الثاني ٢٠٠٦ معهد السلام الامريكي، www.usip.org
٧٨.المحروقي، زاهر حارث، العلاقات العمانية الإيرانية وسياسة الأمر الواقع في 2009 سبلة عمان.
٧٩.المرهون، عبدا لجليل زيد، العلاقات العراقية الخليجية، جريدة الرياض،العدد ١٤٨٩٣ في ٣ نيسان ٢٠٠٩.
٨٠.المانع، صالح عبد الرحمن، المصالحة الوطنية فى العراق، الاتحاد ،العدد 12506 في 1ت١ ٢٠٠٩م دبي.
٨١. مؤيد، سامر، لأبعاد السياسية لاتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٩.
٨٢. ملكاني،عبد الحميد، دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة، الحوار المتمدن، سدني،العدد: ١٠٧٦ في ٢٠٠٥ م.
٨٣. المركز الفلسطيني للأعلام، القضية الفلسطينية، موقع القضية الفلسطينية، للدراسات الاستراتيجية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨٤. المخادمي، عبد القادر رزيق، مشروع الشرق الأوسط الجديد،الدار العربية للعلوم٢٠٠٥، لبنان.
٨٥. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في عقده الثالث التكامل والوحدة، مركز العلومات، الرياض ٢٠٠٩.
٨٦. مركز الخليج للدراسات، التقرير الاقتصادي الخليجي ٢٠٠٦/،٢٠٠٧، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، أبو ظبي مارس ٢٠٠٧.
٨٧. محمود ، بكر ابراهيم ، حلول الاقتصادية ومقترحات لمعالجة أزمة الزراعة في العراق. الصباح الاقتصادي، بغداد ٢٠١٠.
٨٨. مكي محمد ردام، استراتيجية التنمية الوطنية، مرافئ بغداد ،١٧,٠٥,٢٠٠٩,
٨٩. مرسي مصطفى عبد العزيز المنتدى العربى للتنمية والتشغيل، الدوحة، ١٦تشرين١ ٢٠٠٨.
٩٠. محمد شحات عبدالغني، التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز: قراءة في الواقع والتداعيات، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد (٥٥)، ٢٠٠٨م،
٩١. النجفي، حسن، القاموس الاقتصادي، بغداد، ١٩٧٧م.
٩٢. مظلوم جمال ، أزمة الملف النووي الإيراني، محاضرة ملقاة في وكالة أنباء شينجواه الصين في القاهرة -١٥-٩-٢٠٠٨م.
٩٣.نعمان، فكري أحمد، النظرية الاقتصادية في الإسلام – الطبعة الأولى - ونشر دار القلم – دبي – ص . ب . ١١٨١٧ دولة الإمارات العربية المتحدة ، م ١٩٨٥
٩٤. ناصر، نسرين ترجمة، نواف عبيد مدير "مشروع تقويم الأمن الوطني، هلال شيعي وانبعاث الشيعة: الأساطير والحقائق" الرياض ،٢٠٠٦ م.
٩٥. النصراوي، صلاح، معوقات المصالحة الوطنية، أيار. ٢٣، ٢٠٠٩.إسلام أون لاين.نت.
٩٦. النابلسي محمد أحمد أوهام مشروع الشرق الأوسط الكبير، النشر: دار الفكر/ دمشق ٢٠٠٧.
٩٧. النفيسي، عبد الله، مستقبل التغيير الكبير في الجغرافيا السياسية لدول المنطقة، المعرفة. الجزيرة. نت، ٢٠٠٩/٩/٢٧ م.
٩٨. همام الشماع، الدولرة الظاهرة وواقعها في الاقتصاد العراقي، مجلة بيت الحكمة،العدد (١)،بغداد ٢٠٠١.
٩٩. هيل، عجمي جميل، إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – ٢٠٠٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصحف والمجلات والمواقع

١. جريدة الرياض الاقتصادي ،ا لعدد ١٤٧٥٩ ، ٢٠,١٢,٢٠٠٨.

٢. جريدة الوسط، الكويت، ٢٠١٠/٣/٢٤؛ أيضا WWW.SROMAX.COM

٣. جريدة الاتحاد، العدد، ١٢٥١٠ الإمارات مستقبل العراق والمنطقة، ٠٥,١٠,٢٠٠٩.

٤. صحيفة ٢٦سبتمبر اليمنية رسمية العدد ١١٨٢ في ٢٥,١١,٢٠٠٨.

٥. صحيفة أخبار البغدادية، الاتفاقية الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية،١١,٠٨,٢٠٠٨.

٦. صحيفة "فورين بوليسي "الأمريكية ،أهمية مضيق هرمز، العدد ، ١٢٥ في ٢٠٠٨ م.

٧. صحيفة الوقت البحرينية العدد ١١٩١ ٢٦، مايس ٢٠٠٩ الدوحة.

٨ . مجلة ميدل ايست ،حدود العراق "مشكلة سياسية أكثر منها مشكلة أمنية'٢٦,٠٧,٢٠٠٩ .

٩ . مجلة المهجر، السياحة الدينية في العراق ، العدد٥١ (آذار 2009) لندن .

١٠. مجلة السياحة، قصور صدام مزارات سياحية جديدة، العدد ٢١ في شباط ٢٠١٠، دبي.

١١. مجلة الآن النفط، تصريحات وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني٢٦,١٢,٢٠٠٩، بغداد

١٢.مجلة الرائد، واقع وتحديات التنمية السياحية في العراق، العدد ١٠ في ٢٠٠٦/٩/١٣، بغداد.

١٣. مجلة كلية الملك خالد ،عملية السلام في الشرق الأوسط، العدد ٦٩ في الرياض ٦/١/ ٢٠٠٢.

١٤.مجلة بيت الحكمة نحو برامج وطنية لتطبيق عناصر إدارة الجودة الشاملة، بغداد، العدد (١٦)، سنة٢٠٠٢.

١٥. مجلة ميزبوتاميا، العراق القديم ، العدد 5 مركز الدراسات الأمة العراقية، بغداد، ٢٠٠٩.

١٦. مجلة الوطن السعودية، ٨,٦,٢٠٠٦.الرياض.

١٧. مجلة الحوار المتمدن، سدني، شبكة الإنترنيت.

١٨. موقع مجلة القوة العسكرية، مقال معنون (حدود الدم)، واشنطن تموز ٢٠٠٦، نشرت خارطة جديدة للشرق الأوسط.

١٩. موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية – الأمانة العامة.

٢٠. موقع الجامعة العربية،دراسة حديثة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

٢١. موسوعة الوطن العربي، جمهورية العراق، شبكة الانترنيت.

٢٢. موقع الجامعة العربية ، ميثاق جامعة الدول العربية ، شبكة الإنترنيت.

٢٣. الموقع الرسمي، لمشروع المصالحة الوطنية، مشروع المصالحة والحوار الوطني، ٢٥ حزيران ٢٠٠٦ .

٢٤. موقع الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية العربية، ٢٠٠٢ .

٢٥. موقع المعرفة، معلومات أساسية عن مجلس الحكم، الجزيرة.نت. مركز الرعاية التقنية، قسم الدراسات والبحوث.

٢٦. موسوعة ويكيبديا، موقع جمهورية العراق، تاريخ بلاد الرافدين، شبكة الانترنيت

٢٧. موقع منظمة الدول المصدرة للنفط.

٢٨. موقع ابن الخليج ، شبكة الانترنيت.

٢٩. موقع البحيرة ، شبكة الانترنيت.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

B.The foreign Sources

1. Abdul- Reda Assini ,"Kuwait's foreign policy" :city state in word policies (London: westview press, 1990.
٢. Club of official creditors ٢٠٠٥*/11/٢٠ Paris.
3. Chif Semond, The Map of the "New Middle East, Beirut 2004.
4. - Derived From OAPEC –Secretary General, Annual Report-Kuwait.
5. - Dr.Leo Drollar. Give Iraqi oil to the Iraqis MEES-Sept-2003.
6. Economic Magazine, Aseasonal Scientific – Academical Journal, Nr.17, Issued by Iraqi Kurdistan Accountans § Economists Union Sulimanyia, 2005.
7.. . Economic Magazine, Aseasonal Scientific – Academical Journal, Nr.15, Issued by Iraqi Kurdistan Accountans § Economists UnionSulimanyia, 2003.
8. Liora, Lulcitz, IRAQ the Search for National Identity, Aras, Erbil 2004.
9. Marr,Phebe, The Modern History of Iraq, Beirot 1995.
10. . Manuel Hinds, "Issues in the Introduction of Market forces in Eastern European Socialist Economies", in (Managing Inflation in Socialist Economies in Transition) by Simon. Commander, World Bank Washington, 1993.
11. OPEC Secretarial Research Division, Data Service Department, Energy and Oil Statisctics, Second Quarter 1998
12. . Pierre Salinger, The Hidden Agende Behind Gulf War, P1, Beirot, 1991.
13. . Paul Bremer, MY Year in IRAQ, Copy Right, Beirot 2006
١٤. The Kurds – a peoples struggle for peace and justice, Baghdad,1975.
١٥. Ralph Peters Blood borders how look a better Middle Eas t would 2005.
١٦. Ralph Peters Never Quit the Fight ١٠.٦. ٢٠٠٦
17. Unctal The International Monetary Situation, Impact on
18. World Report Indicators, 1999 CD – Rom
١٩. World Trade and Development ,1972.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

تتضمن الملاحق ما يلي:

- **ملحق رقم ١ الوثائق الرسمية**
- **ملحق رقم ٢ الجداول**
- **ملحق رقم ٣ نماذج إستفتاء مدينة كركوك**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم ١

الوثائق الرسمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Arab Open Academy in Denmark
Member of World Association of Universities WAUC / Member of Association of Arab universities

الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك
عضو اتحاد الجامعات العربية \ عضو اتحاد الجامعات العالمي
Meterbuen 6-12 bygning 6E ,2740 Skovlunde,Denmark,Tel:+4546369591/+4527337919
E-mail: walidnaji2007@hotmail.com Website : www.ao-academy.org

التاريخ : 2009/07/07
الرقم : 01009/ص/ك/2009

قرار

بناءً على توصيات مجلس كلية الإدارة والاقتصاد المحالة بمذكرة عميد الكلية ذات الرقم بلا بتاريخ 2009/07/07 وتأشيرة رئيس مجلس الأكاديمية الأستاذ الدكتور وليد الحيالي على وفق الصلاحيات المخولة باللوائح المعمول بها، وبعد التداول فقد قرر مجلس الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك الآتي:

1. اقرار موضوع الأطروحة للطالب اكرم عمر محمد الدين الحباني والموسومة – امكانية انضمام العراق الحدود الى السوق الخليجية المشتركة (الامكانيات والتحديات) -
2. تكليف د. سناء مصطفى مشرفاً على الطالب اكرم عمر محمد الدين الحباني.
3. تُنفذ هذا القرار من تاريخ صدوره على وفق اللوائح والقوانين المرعية في الأكاديمية العربية في الدنمارك.

أ. د. وليد ناجي الحيالي
رئيس الأكاديمية العربية
في الدانمارك

عميد كلية الإدارة والاقتصاد
د. سناء مصطفى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Arab Academy in Denmark
Member of World Association of Universities WAUC / Member of Association of Arab universities
الأكاديمية العربية في الدانمارك
عضو اتحاد الجامعات العربية \ عضو اتحاد الجامعات العالمي
Meterbuen 6-12 bygning 6E ,2740 Skovlunde.Denmark,Tel:+4546369591/+4527337919
E-mail: Website : E-mail :

التاريخ : 2009/09/23
الرقم : 01100 ص ك 2009

الى سعادة الدكتور حسين خائفا رئيس جامعة كركوك الموقر
الموضوع: تسهيل مهمـة طالب دكتوراه

تحية طيبة

نويد لكم بان الطالب اكبر عصر الجباري هو احد طلاب الدكتوراه - قسم الاقتصاد – كلية الإدارة والاقتصاد في اكاديميتنا. لذا نرجوا من سيادتكم تسهيل مهمة الطالب العلمية وذلك باخذ عينه من طلاب جامعتكم الموقرة حول العراق الجديد. ونظرا لكون مدينة كركوك بمثابة عراق مصغر نتيجة لتعايش المكونات الرئيسية للشعب العراقي بمذاهبة وقومياته المتعددة فقد تم اختيارها من قبل الطالب لكونها نموذج مصغر عن العراق كمادة لكتابة اطروحته. وبناءا على طلبه فقد زودناه بهذا التاييد. وتقبلوا فائق التقدير والاحترام.

ا.د. وليد ناجي الحيالي
رئيس الاكاديمية العربية
في الدانمارك

نسخة/
المسجل العام
عمادة كلية الإدارة والاقتصاد / للاطلاع
ملف الطالب / للحفظ
الصادرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كركوك
الشؤون العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
University Of Kirkuk
Scientific Affairs

العدد :
التاريخ : / / ١٤٣٠هـ
/ ١١ / ٢٠٠٩م

"إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم"

إلى/ عمادة كليتي (القانون و الإدارة والاقتصاد)

م/ تسهيل مهمة طالب دكتوراه

تحية طيبة ...

إشارة إلى كتاب الأكاديمية العربية في الدانمارك ذي العدد ٠١١٠٠ / ص ك في ٢٠٠٩/٩/٢٣ والخاص بالموضوع أعلاه ، يرجى تسهيل مهمة الطالب **اكبر عمر الجباري** / احد طلاب الدكتوراه – قسم الاقتصاد – كلية الإدارة والاقتصاد في الأكاديمية العربية في الدانمارك وإبداء التسهيلات اللازمة لإجراء بحثه عن طريق الاستبيان وفي الحدود الأكاديمية.

.... مـــع التقديـــر

رئاسة جامعة كركوك / الشؤون العلمية
الصادرة
العدد/
التاريخ/ / / ٢٠

د. نجدت كاظم موسى
مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية
٢٠٠٩ / ١١ / ٢

نسخة منه الى /-
- مكتب السيد رئيس الجامعة / للتفضل بالإطلاع .... مع التقدير .
- مكتب السيد المساعد العلمي / للتفضل بالاطلاع .... مع التقدير .
- الصادرة

العراق – كركوك ، ص.ب (٢٢٨١) الرمز البريدي (٥٢٠٠١)
هاتف : ٤١٨٥٣١
IRAQ – KIRKUK , P.O.BOX (2281)
Telfax : 418531 E-mail : kirkuk_univ@yahoo.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

SARHANG CO.
FOR JENERAL TRADING
& CONTRACTION L.T.D
TEL : 4618954
MOB : 07701315466 ABAS
07701331989 SAMAN
KIRKUK 4 th bridge crossing
E-mail : saman kakil @ yahoo.cu.uk

شركة سرهنك
لتجارة العامة
والمقاولات المحدودة
هاتف : ٤٦١٨٩٥ مسكن
موبايل : ٠٧٧٠١٣١٥٤٦٦ عباس
٠٧٧٠١٣٣١٩٨٩ سامان
كركوك - تقاطع جسر الرابع

إلى/ الأكاديمية العربية في الدنمارك
الموضوع/ تسهيل مهمة طالب دكتوراه

تحية طيبة ....
إشارة إلى كتابكم ذي العدد ٠١١٠ ، ص ك في ٢٣,٠٩,٢٠٠٩ والخاص بتسهيل مهمة السيد أكبر عمر الجباري أحد طلاب الدكتوراه في أكاديميتكم، نود إعلامكم بأن الطالب المذكور قد زار المنطقة التجارية الكائنة في كركوك / تقاطع جسر الرابع في حي القادسية، وقد أجرى بأخذ عينة من العاملين في هذه المنطقة حول علاقات العراق الجديد .

للتفضل بالاطلاع .... مع التقدير

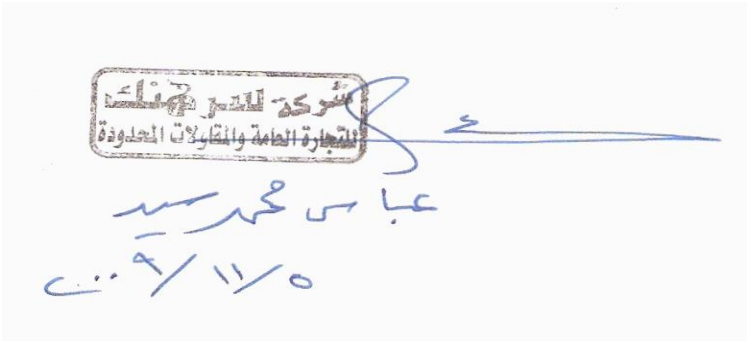

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كركوك
الشؤون العلمية

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
University Of Kirkuk
Scientific Affairs

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد: ١٠٥٢
التاريخ: / / ١٤٣٠هـ
٥ / ١١ / ٢٠٠٩م

(إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم)

إلى / الأكاديمية العربية في الدنمارك

م/ تسهيل مهمة طالب دكتوراه

تحية طيبة .....

إشارة إلى كتابكم ذي العدد ٠١١٠٠ ص ك في ٢٠٠٩/٩/٢٣ والخاص بتسهيل مهمة السيد (**اكبر عمر الجباري**) احد طلاب الدكتوراه في أكاديميتكم ، نود إعلامكم بان الطالب المذكور قد زار جامعتنا وقد أجرى اللازم بأخذ عينة من طلاب جامعتنا في كليتي القانون والإدارة والاقتصاد حول العراق الجديد .

للتفضل بالاطلاع.. مع التقديـــــر

رئاسة جامعة كركوك / الشؤون العلمية
الصادرة
العدد/
التاريخ/ / ٢٠

د. نجدت كاظم موسى
مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية
٥ / ١١ / ٢٠٠٩

نسخة منه إلى/ -
- مكتب السيد رئيس الجامعة / للتفضل بالاطلاع مع التقدير
- مكتب السيد المساعد العلمي / للتفضل بالاطلاع مع التقدير
- الصادرة

محمد**

العراق - كركوك ، ص.ب (٢٢٨١) الرمز البريدي (٥٢٠٠١)
هاتف: ٤١٨٥٣١
IRAQ – KIRKUK , P.O.BOX (2281)
Telfax : 418531 E-mail : kirkuk_univ@yahoo.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

KURDISTAN REGIONAL GOVERNMENT
Ministry of Higher Education & Scientific Research
University of Sulaimani
College of Political & Social Sciences
Administration Unit

حكومة إقليم كوردستان - العراق
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة السليمانية
كلية العلوم السياسية و الاجتماعية
الشؤون الإدارية

No :
Date : / /

الرقم ١٢٩٦
التاريخ ٨ / ١١ / 2009 ز

٢٧٠٩ كوردى

جامعة السليمانية
الصادرة
الرقم ١٢٩٦
التاريخ ٨/١١/
كلية العلوم السياسية و الاجتماعية

الى / الاكاديمية العربية في الدنيمارك المحترم
م/ تسهيل مهمة طالب دكتوراه

بعد التحية ...

اشارة الى كتابكم ذي العدد (٠١١٠٠ ص ك) في (٢٠٠٩/٩/٢٣) والخاص بتسهيل مهمة السيد (اكبر عمر الجباري) احد طلاب الدكتوراه في اكاديميتكم . نود اعلامكم بان الطالب المذكور قد زار كليتنا وقد اجرى اللازم باخذ عينة من طلاب كليتنا حول العراق الجديد

للتفضل بالاطلاع مع التقدير

جامعة السليمانية
مكتب العميد
د. واحد عمر محي الدين
العميد

نسخه منه الى //
- مكتب السيد العميد
- مكتب السيد معاون العميد
- الوحدة الادارية
- الملف الدوار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ألأكاديمية العربية في الدنمارك
The Arab Academy in Denmark
Member of World Association of Univenities WAUC / Member of Association of Arab univenitis

نموذج استمارة الاستبيان

لقد تم اختيار محافظة كركوك، لأنها تعيش فيها المكونات الرئيسة: العرب، الكورد، التركمان، السريان، وتعتبر هذه المحافظة عراق مصغر نظراً لتعددية تركيبتها الديموغرافية، فقدأراد الباحث أخذ عينة منها لغرض بحثه العلمي في مجال العلاقات الاقتصادية في العراق الجديد.

الأخت العزيزة / الأخ العزيز
تحية طيبة
أضع بين يديك الاستبيان الذي يتضمن مجموعة من أسئلة تتعلق بنظرتك تجاه مستقبلِ العلاقات الاقتصادية في العراق الجديد مع دول مجلس التعاون الخليجي، لذا يرجى قراءة الأسئلة بعناية وتحديد جواب واحد فقط لكل سؤال بوضع علامة ✓ ☐ داخل المربع الذي يعكس موقفك الحقيقي.

كما و يرجى بيان المعلومات التالية:

الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐ العمر: _____

القومية: عربي ☐ كوردي ☐ تركماني ☐ سرياني ☐

المهنة : _____ المحافظة: _____ الحي (المحلة) :_____

الأسئلة المراد الأجوبة عليها

١. هل تؤيد التعددية والديمقراطية في العراق الجديد (أي مشاركة جميع مكونات الشعب العراقي دون تهميش وفق الدستور الدائم) يتم تداول السلطة فيه بشكل سلمي ؟

نعم ☐ لا ☐ لا أعرف ☐

٢. هل تؤيد علاقات متوازنة للعراق الجديد مع دول مجلس التعاون الخليجي؟

نعم ☐ لا ☐ لا أعرف ☐

٣. هل تؤيد انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة؟

نعم ☐ لا ☐ لا أعرف ☐

ليس هناك أجوبة "صحيحة" أَو "خاطئة". فالأجوبة مهما تكون لها قيمتها ويؤخذ بها كونها صادقة، إن الهدف من الاستبيان لا يتطلب ذكر الاسم و إنما الغرض الرئيس منه هو البحث الأكاديمي الجامعي الصرف.

وفي الختام يقدر الباحث تعاونكم ويقدم خالص الشكر والامتنان الأخوية لمساهمتكم القيمة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ألأكاديمية العربية في الدنمارك
The Arab Academy in Denmark
Member of World Association of Univenities WAUC / Member of Association of Arab univenitis

الاختيار

لقد تم اختيار محافظة كركوك، لأنها تعيش فيها المكونات الرئيسة: العرب، الكورد، التركمان، السريان، وتعتبر هذه المحافظة عراق مصغر نظراً لتعددية تركيبتها الديموغرافية، فقدأراد الباحث أخذ عينة منها لغرض بحثه العلمي في مجال العلاقات الاقتصادية في العراق الجديد.

شروط الاستفتاء

- **يجب أن يكون عمر المشارك/ المشاركة ١٨ سنة فما فوق.**
- **عدم ذكر الاسم.**

مواقع الاستفتاء

أولاً . رئاسة جامعة كركوك

- **كلية الإدارة والاقتصاد**
- **كلية القانون**
- **كلية العلوم السياسية / جمجمال**

ثانياً. الأحياء الرئيسة في كركوك

- **الشورجة ، حيث تقطن أغلبية سكان هذه المنطقة من الكورد.**
- **العروبة ، حيث تقطن أغلبية سكان هذه المنطقة من العرب.**
- **المصلى ، حيث تقطن أغلبية سكان هذه المنطقة من التركمان.**
- **العرفة ، حيث تقطن أغلبية سكان هذه المنطقة من السريان.**
- **حي العسكري، حيث تزوال في هذه المنطقة جميع المكونات الرئيسة أعمال التجارية .**

عدد المشاركين

تم آخذ عينة من من مواقع الأستفتاء أعلاه ، حيث بلغ عدد المصوتين ٢٠٠ شخصاً من كلا الجنسين.

النتائج ظهرت نتائج الاستفتاء من خلال فرز الأجوبة بمايلي :

- **عدد المصوتين ب نعم ١٥٧**
- **عدد المصوتين ب لا ٢٣**
- **عدد المصوتين ب لا أعرف ٢٠**

المجموع ٢٠٠

طريق إيجاد حجم ومسافة العينة

لقد تم اختيار حجم المجتمع في مناطق أعلاه في كركوك يقدر حوال ٤٠٠٠ شخص ونسبة العينة ٥%
فإن : حجم العينة = حجم المجتمع . نسبة عينة / ١٠٠= ٥,٢٠٠/١٠٠ = ٢٠٠ *
وأما طول مسافة العينة= ٥,٢٠٠٠ /٢٠٠ = ٢٠ فيكون الاختيار مفردة واحدة من كل ٢٠ مفردة.

الشكل البياني

تم معالجة البيانات الورادة في النتائج النائية للاستفتاء على شكل رسم بياني لغرض التوضيح في ص147.

* إبراهيم ، مروان عبد المجيد، أسس البحث العلمي، مؤسسة الوراق ، ط١ ٢٠٠٠ م ، عمان الأردن، ص١٦١ وص١٦٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتفاق الإطار الإستراتيجي
لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق و الولايات المتحدة الأميركية

الديباجة

إن جمهورية العراق و الولايات المتحدة الأميركية:

١. إذ تؤكدان الرغبة الصادقة لبلديهما في إقامة علاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد استنادا إلى مبدأ المساواة في السيادة والحقوق والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والمصالح المشتركة لكليهما،
٢. وإدراكا منهما للتطورات الكبيرة والإيجابية التي حدثت في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، وشجاعة الشعب العراقي في إقامة حكومة منتخبة ديمقراطيا بمقتضى دستور جديد، وترحيبا بإنهاء الولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسية بموجب القرار رقم (١٧٩٠) الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة استنادا إلى الفصل السابع في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ ، و تذكيراً بأن الوضع في العراق يختلف اختلافاً أساسياً عن الوضع الذي كان قائماً عندما تبنى مجلس الأمن الدولي القرار (٦٦١) عام ١٩٩٠ و لاسيما أن الخطر الذي كانت تشكله حكومة العراق على السلام و الأمن الدوليين قد زال، وتأكيداً في هذا السياق على أن العراق ينبغي أن يعود بحلول ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ إلى مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل صدور قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم (٦٦١).
.
٣. وتماشياً مع إعلان مبادئ علاقة التعاون والصداقة طويلة الأمد بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأميركية الذي تم توقيعه في ٢٦ تشرين الثاني ,٢٠٠٧
٤. وإدراكاً منهما لرغبة كلا البلدين في إقامة علاقةٍ طويلة الأمد، والحاجة لدعم إنجاح العملية السياسية، وتعزيز المصالحة الوطنية في إطار العراق الموحد الفيدرالي، وبناء اقتصادٍ متنوعٍ ومتطورٍ
يضمن اندماج العراق في المجتمع الدولي.
٥. وإذ تؤكدان مجدداً على أن مثل هذه العلاقة طويلة الأمد في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية والأمنية من شأنها أن تساهم في تعزيز وتنمية الديمقراطية في العراق، ومن شأنها كذلك تأمين قيام العراق بتحمل كامل المسؤولية عن أمنه، وعن سلامة شعبه والمحافظة على السلام داخل العراق وبين بلدان المنطقة، قد اتفقتا على ما يلي:

القسم الأول: مبادئ التعاون

تقوم هذه الاتفاقية على عدد من المبادئ العامة لرسم مسار العلاقة المستقبلية بين الدولتين وفق ما يلي:
١.تستند علاقة الصداقة والتعاون إلى الاحترام المتبادل، والمبادئ والمعايير المعترف بها للقانون الدولي وإلى تلبية الالتزامات الدولية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ورفض استخدام العنف لتسوية الخلافات.
٢.إن وجود عراق قوي قادر على الدفاع عن نفسه أمر ضروري لتحقيق الاستقرار في المنطقة.
٣.إن الوجود المؤقت لقوات الولايات المتحدة في العراق هو بطلب من حكومة العراق ذات السيادة، وبالاحترام الكامل لسيادة العراق.
٤.على الولايات المتحدة أن لا تستخدم أراضي ومياه وأجواء العراق منطلقاً أو ممراً لشن هجمات على بلدان أخرى وأن لا تطلب أو تسعى لأن يكون لها قواعد دائمة أو وجود عسكري دائم في العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثاني: التعاون السياسي والدبلوماسي

ينطلق الطرفان من فهم مشترك مفاده أن جهودهما وتعاونهما المشترك في المسائل السياسية والدبلوماسية من شأنه تحسين وتعزيز الأمن والاستقرار في العراق وفي المنطقة. في هذا الصدد على الولايات المتحدة أن تبذل أقصى جهودها للعمل ومن خلال حكومة العراق المنتخبة ديمقراطياً من أجل:

١. دعم وتعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية في العراق التي تم تحديدها وتأسيسها في الدستور العراقي، ومن خلال ذلك، تعزيز قدرة العراق على حماية تلك المؤسسات من كل الأخطار الداخلية والخارجية.

٢. دعم وتعزيز مكانة العراق في المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية حتى يلعب دوراً إيجابياً وبناءً في المجتمع الدولي.

٣. دعم جهود حكومة العراق في إقامتها علاقاتٍ إيجابيةٍ مع دول المنطقة قائمة على أساس الاحترام المتبادل ومبادئ عدم التدخل، والحوار الإيجابي بين الدول، والحل السلمي للخلافات، بما في ذلك المسائل المترتبة على ممارسات النظام السابق التي لازالت تلحق الضرر بالعراق ، بدون استخدام القوة أو العنف، بما يعزز أمن واستقرار المنطقة ورفاهية شعوبها.

القسم الثالث : التعاون الدفاعي والأمني

تعزيزاً للأمن والاستقرار في العراق، وبذلك المساهمة في حفظ السلم والاستقرار الدوليين، وتعزيزا لقدرة جمهورية العراق على ردع كافة التهديدات الموجهة ضد سيادتها وأمنها وسلامة أراضيها، يواصل الطرفان العمل على تنمية علاقات التعاون الوثيق بينهما فيما يتعلق بالترتيبات الدفاعية والأمنية دون الإجحاف بسيادة العراق على أراضيه ومياهه وأجوائه. ويتم هذا التعاون في مجالي الأمن والدفاع وفقاً للاتفاق بين الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية العراق بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه.

القسم الرابع : التعاون الثقافي

ينطلق الطرفان من القناعة بأن الصلات بين مواطنيهما التي تقام من خلال التبادل الثقافي،والعلاقات التعليمية، واستكشاف تراثهما الأثري المشترك سوف يؤدي إلى إقامة روابط متينة وطويلة الأمد من الصداقة والاحترام المتبادل. وتحقيقا لهذه الغاية يتفق الطرفان على التعاون من أجل:

١. تشجيع التبادل الثقافي والاجتماعي وتسهيل النشاطات الثقافية، مثل برامج تبادل زيارات المواطنين، وبرنامج التبادل الشبابي والدراسة، والبرنامج الدولي لإقامة الصلات والتبادل (GCE)، وبرنامج تعليم وتعلم اللغة الإنجليزية.

٢. تشجيع وتسهيل التعاون والتنسيق في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وتشجيع الاستثمار في مجال التعليم، بما في ذلك عبر إنشاء الجامعات وعلاقات التوأمة بين المؤسسات الاجتماعية والأكاديمية العراقية والأميركية، مثل برنامج الإرشاد الزراعي التابع لوزارة الزراعة الأميركية.

٣. تعزيز تنمية قادة المستقبل في العراق من خلال برامج التبادل والتدريب والزمالات الدراسية، مثل برنامج فولبرايت، وبرنامج الزائر الدولي للشخصيات القيادية (IVLP)، في مجالات من بينها العلوم والهندسة والطب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدارة العامة والتخطيط الاستراتيجي.

٤. تعزيز وتسهيل عملية تقديم الطلبات للحصول على التأشيرات الأميركية بما يتلاءم مع القوانين والإجراءات الأميركية، من أجل تفعيل مشاركة الأفراد المؤهلين العراقيين في النشاطات العلمية والتعليمية والثقافية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشروع الشرق الأوسط الجديد

إن الدول المستهدفة بالتقسيم والاستقطاع هي إيران، تركيا، العراق، السعودية وباكستان وسوريا والأمارات، و دول ستوسع لأغراض سياسية بحتة، اليمن، الأردن وأفغانستان، أما الدول الجديدة التي ستنشأ على ضوء المشروع فهي(١):

أولاً. تنشأ نتيجة تقسيم العراق ثلاث دويلات هي:كردستان وسنيستان وشيعستان كما يلي:

أ. دولة كردستان الكبرى، وستشمل على كردستان العراق وبضمنها طبعا كركوك النفطية وأجزاء من الموصل وخانقين وديالى، وأجزاء من تركيا، إيران وسوريا، أرمينيا، وأذربيجان، وستكون أكثر دولة موالية للغرب ولأمريكا.

ب. دولة شيعستان، وستشمل على جنوب العراق والجزء الشرقي من السعودية والأجزاء الجنوبية الغربية من إيران.

ج. (دولة سنيستان) ستنشأ على ما تبقى من أرض العراق وربما تدمج مع سوريا.

ثانياً. تقسيم دولة إيران إلى أربعة دولايات وكما يلي:

أ. دولة عربستان (الأحواز*) وستكون بشكل حزام يحيط بالخليج العربي.

ب. دولة بلوشستان الجديدة، والتي ستقطع أراضيها من الجزء الجنوبي الغربي لباكستان والجزء الجنوبي الشرقي من إيران.

ت. دولة أذربيجان، وستقطع من أراضي إيران لصالح أذربيجان الموحدة.

ث. دولة فارسية ما تبقى من إراضي الإيرانية، وستحصل على أجزاء من أفغانستان المتاخمة لها لتكون دولة فارسية، وكما تحصل على أجزاء من باكستان وستعاد إليها منطقة القبائل. ستفقد إيران لهذا السبب أجزاء منها لصالح الدولة الكردية وأجزاء منها لصالح دولة شيعية عربية وأجزاء لصالح أذربيجان الموحدة.

ثالثاً. السعودية ستعاني أكبر قدر من التقسيم كالباكستان وستقسم السعودية إلى دولتين:

أ. دولة دينية (الدولة الإسلامية المقدسة) على غرار الفاتيكان ، تشمل على كل المواقع الدينية المهمة لمسلمي العالم.

ب. دولة سياسية (السعودية) وسيقتطع منها أجزاء لتمنح إلى دول أخرى كاليمن والأردن.

رابعاً. الباكستان وسيتم اقتطاع جزء آخر ايضا من الباكستان حيث يقيم البلوش لمنحه لدولة بلوشستان الحرة وبذلك يتبقى مساحة ثلث أو اقل من حجم الباكستان الحالية التي ستشكّل الدولة الجديدة المنتظرة، سيتم قطع جزء من أراضيها لصالح أفغانستان وستعاد إليها منطقة القبائل، بينما ستفقد أفغانستان جزءا من أراضيها الغربية إلى بلاد فارس.

خامساً. الأردن: ستنشأ دولة جديدة على الأردن القديم بعد أن تقطع أراضي لها من السعودية، وربما من فلسطين المحتلة لتشمل على كل فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الشتات، وتسمى الأردن الكبير.

سادساً. اليمن سيتم توسعه من اقتطاع أجزاء من جنوب السعودية وتبقى الكويت وعمان، قطر، الإمارات بدون تغيير.

---

(١)*Ralph Peters " Never Quit The Fight" ٢٠٠٦ .٦. ١٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشروع الشرق الأوسط الجديد
الخارطة الحالية

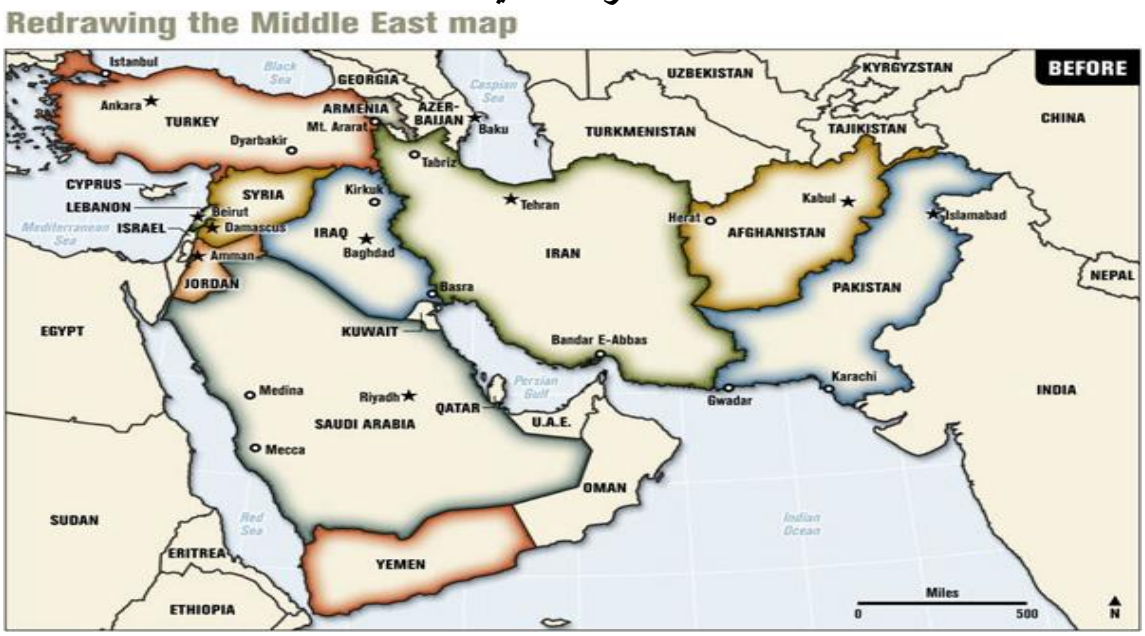

موقع مجلة القوة العسكرية، مقال معنون (حدود الدم)، واشنطن تموز ٢٠٠٦ , نشرت خارطة جديدة للشرق الأوسط .

*لجنة هارت- رودمان تحظى برعاية مباشرة من الرئيس الأميركي بوش نفسه والكونغرس من وضع تقرير بعنوان:"البيئة الأمنية الكونية الجديدة من القرن الحادي والعشرين" وقد تضمن التقرير الوثيقة "الشرق الأوسط الكبير" والجديد.

*وجاء في المشروع إن لم الشمل على أساس الدين والقومية في دولة واحدة لن يجعل الأقليات سعيدة ومتوافقة، إن القومية الخالصة أو الطائفة وحدها يمكن أن تجد مبررا لتغير الحدود ولتشكيل كيان سياسي لها.وكما حدث في جنوب السودان في ٢٠١١.

خريطة الشرق الأوسط القادم الجديد

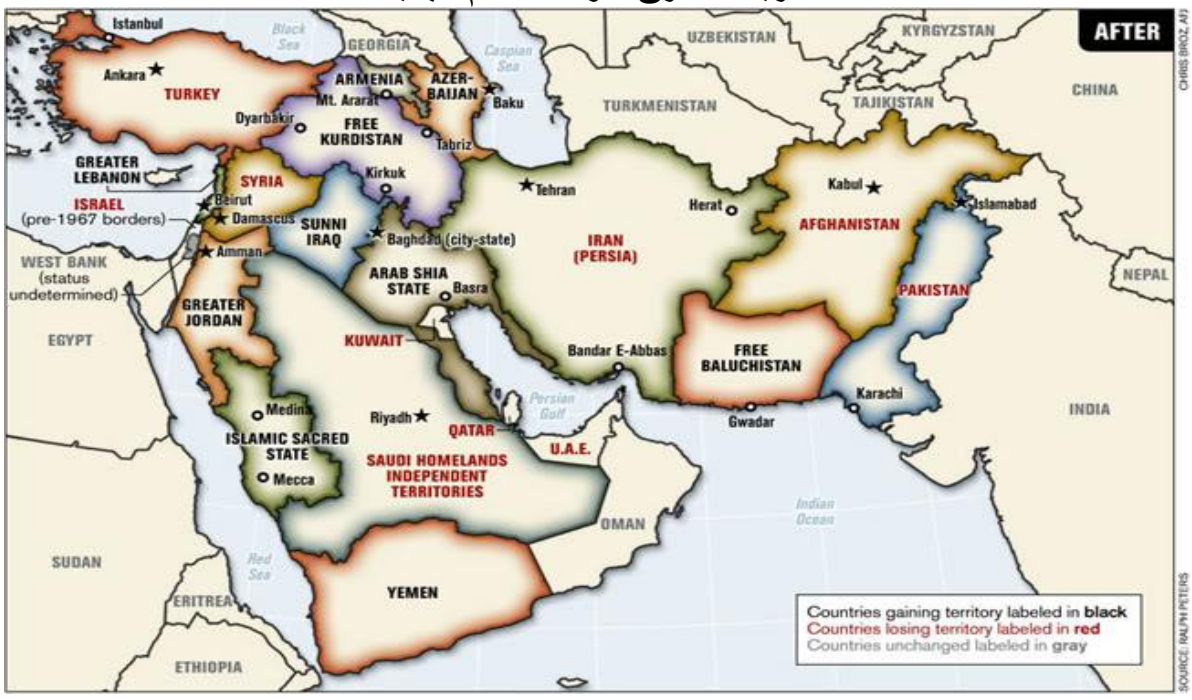

The Map of the "New Middle Eas t

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق

رقم ٢

الجداول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١)
معلومات إحصائية عن العراق الجديد

المساحة نسبة المياه	٤٣٨,٣١٧كم٢ ١,١
السكان	٢٧ مليون نسمة
الكثافة السكانية	٦٢ لكل كم٢
الناتج المحلي الإجمالي	١١٤,١٥١ مليار دولار
معدل الدخل الوطني سنويا	٨٩,٩ مليار دولار
ترتيب العراق من حيث معدل الدخل الوطني:	٦٠
معدل دخل الفرد سنويا:	٣,٥٠٠ سنويا
نسبة التضخم:	٢٥,٤%
القوة العاملة:	٦,٧ مليون شخص
نسبة البطالة:	٢٥% إلى ٣٠%
قيمة الصادرات العراقية سنويا:	١٠,١ مليار دولار
الدول المستوردة من العراق: الولايات المتحدة كندا إيطاليا تايوان الأردن	(٥٤,٧%) (٩,٨%) ، (٨,٨%) (٤,٢%) ، (٤,٢%)
الديون المتبقية: بسبب مغامرات صدام حسين وغزوه لدوله الكويت أضافه إلى التعويضات إلا إن النسبة الأكبر من هذه الديون أطفئت .من قبل نادي باريس	١٢٥ مليار دولار
إنتاج الكهرباء:	٣٢,٦٠٠ GWh
استهلاك الكهرباء:	٣٣,٧٠٠ GWh
إنتاج النفط:	٢,٥ مليون برميل في اليوم
استهلاك النفط:	٣٨٣،٠٠٠ برميل يوميا
التصدير: النفط	(٨٣,٩%) ،
مواد خام غير النفط	(٨%) ،
منتجات حيوانية و مواد غذائية	(٥%)

المصدر:
أرقام عن اقتصاد العراق حسب إحصاءات ٢٠٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٢)

مجلس التعاون لدول الخليج العربية المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٠٧	
المساحةالإجمالية	2672.7 ألف كم مربع
عدد السكان	٣٦,٢ مليون دولار
الكثافةالسكانية	14نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	823.3 مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	22.8الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية	282.8 مليار دولار
الصادرات	116.4مليار دولار
الواردات	166.4 مليار دولار
الاحتياطي النفطي	484.2مليار برميل
احتياطي الغاز	1438.1ألف مليار قدم مكعب

المصدر :
مجلس التعاون لدول الخليج العربي / الأمانة العامة ، ص٢٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٣)
معد ل التطور السنوي للعراق ودول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	معدل التطور السنوي للقوة العاملة/٢٠٠٤	معدل البطالة
العراق	٣,٦	25
الإمارات	٣,٩	٢,٣
البحرين	٣,٦	٣,١
قطر	٢,٣	٢,٣
عمان	٧,٧	١٧,٢
الكويت	٣,٨	١,١
السعودية	٦,٣	٤,٦
الإجمالي	٣٠,٢	٥٦,٦

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (ألف دولار)	
الدول	٢٠٠٥
الإمارات	٣٢,٥
البحرين	١٨,٥
السعودية	١٣,٦
عمان	١٢,٣
قطر	٥٣,٣
الكويت	٢٩,٢
متوسط الدول العربية	٣,٦

المصدر:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد٢٠٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٥)

السكان في دول مجلس التعاون

الدولة	السكان ٢٠٠٥ مليون نسمة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بليون دولار
الإمارات	٤,١	١٣٣,٦
البحرين	٠,٧	١٣,٥
السعودية	٢٣,١	٣١٥,٣
عمان	٢,٥	٣٠,٨
قطر	٠,٨	٤٢,٥
الكويت	٢,٩	٨٣,٨
مجلس التعاون	٣٤,١	٦١٩,٥
الدول العربية	٣١١,٥	١,٠٩١,٦

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٦)
يمثل صادرات دول مجلس التعاون الخليجي البينية

صادرات دول المجلس البينية INTRA-GCC TRADE (EXPORTS)							
Particulars	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
U.A.E.	١٠٧٩,٨	٩٤٥,١	١٩٩٢,٠	١٢٧٧,٧	١٠٢٦,٢	١٠٦٩,٨	الإمارات العربية المتحدة
BAHRAIN	٤٢٦,٢	٣٦٨,٧	٣٥٢,٠	٢٥٠,٦	٢٢٠,٠	٢٢١,٠	مملكة البحرين
K.S.A.	٣٥٨٦,١	٢٨٦٤,٩	٢٧٦٤,٦	٣٠٣٠,٢	٣٢٠٥,٣	٢٩٥١,٠	المملكة العربية السعودية
OMAN	٦٦٠,٤	٦٣٢,٣	٥٧١,٨	٥١٩,٥	٢٠٥,٦	١٧٩,٠	سلطنة عمان
QATAR	٢٧٠,٤	٢٨٧,٣	٢٧٦,١	٢٧٠,٩	٢٣١,٤	٢٧٥,٤	دولة قطر
KUWAIT	٢٣٢,١	٢٤٥,١	٢٥٤,١	٢٠٨,٢	٤٠,١	١٣٨,٣	دولة الكويت
TOTAL	٦٢٥٥,٠	٥٣٤٣,٤	٦٢١٠,٦	٥٥٥٧,١	٤٩٢٨,٦	٤٨٣٤,٥	المجموع

المصدر :
مجلس التعاون لدول الخليج العربية / الأمانة العامة، إنجازات العمل المسترك في أرقام .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٧)
يمثل واردات دول المجلس البينية

Particulars	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	البيان
U.A.E.	١٠٧٠,١	٩٤٣,٨	٨٠٩,٨	٦٤٠,٣	١١٩٢,٧	٨٣٢,٢	الإمارات العربية المتحدة
BAHRAIN	*٣١٦,٥	*٢٨٧,٢	*٢٧٩,٤	*٢٥٠,٠	*٢٤١,٠	*١٨٣,١	مملكة البحرين
K.S.A.	٧٥٢,٦	٦٥٦,١	٦٣١,٧	٥٦٧,٦	٤٠٧,٢	٤٣٦,٤	المملكة العربية السعودية
OMAN	١٢١٧,٦	١٢٦٤,٦	١٣٢٨,٨	١١٦٩,٨	٩٢٥,٩	٧٢٢,٣	سلطنة عمان
QATAR	٣٤٦,٧	٢٧٧,٨	٢٧٢,١	٢١٤,٤	١٧٢,٨	١٤٦,٢	دولة قطر
KUWAIT	٧٥٣,٧	٦٠٧,٢	٥٦٩,٩	٦٣٦,٧	٧٩٦,٠	٣٨٣,٦	دولة الكويت
TOTAL	٤٤٥٧,٢	٤٠٣٦,٧	٣٨٩١,٧	٣٤٧٨,٨	٣٧٣٥,٦	٢٧٠٣,٨	المجموع

أرقام لا تشمل النفط

المصدر : مجلس التعاون لدول الخليج العربية / الأمانة العامة إنجازات العمل المشترك في أرقام .

جدول رقم (٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة سنوية لصادرات النفط العراقي

السنة	الشهر	نفط البصرة		نفط كركوك		المجموع		معدل السعر
		الكمية مليون برميل	المبلغ مليون دولار	الكمية مليون برميل	المبلغ مليون دولار	الكمية مليون برميل	المبلغ مليون دولار	($/للبرميل)
2009	كانون الثاني	٤٢,٨	١,٥٧٨	١٥,٨	٥٧٢	٥٨,٦	٢,١٥٠	٣٦,٦٩
	شباط	٣٥,٩	١,٣٥٥	١٢,٦	٤٧٨	٤٨,٥	١,٨٣٣	٣٧,٧٩
	اذار	٤٣,٢	١,٨٩٥	١٣,١	٥٩٤	٥٦,٣	٢,٤٨٩	٤٤,٢١
	نيسان	٤٢,٤	٢,٠٧٩	١٢,٣	٦١٣	٥٤,٧	٢,٦٩٢	٤٩,٢١
	ايار	٤٢,٩	٢,٤٥٦	١٦,٢	٩٢٢	٥٩,١	٣,٣٧٨	٥٧,١٦
	حزيران	٤١,٩	٢,٦٨٠	١٥,٨	١,٠٣٤	٥٧,٧	٣,٧١٤	٦٤,٣٧
	تموز	٤٦,٢	٢,٩٩٨	١٦,٩	١,٠٦٧	٦٣,١	٤,٠٦٥	٦٤,٤٢
	اب	٤٦,٢	٣,١٤٠	١٦,١	١,١٠٠	٦٢,٣	٤,٢٤٠	٦٨,٠٦
	ايلول	٤٣,٨	٢,٨٩٢	١٤,٩	٩٨٥	٥٨,٧	٣,٨٧٧	٦٦,٠٥
	تشرين الاول	٤٦,٣	٣,٣١٣	١١,٩	٨٧٤	٥٨,٢	٤,١٨٧	٧١,٩٤
	تشرين الثاني	٤٤,٩	٣,٢٩٤	١٢,١	٩١١	٥٧	٤,٢٠٥	٧٣,٧٧
	كانون الاول	٤٧,٦	٣,٥٠٦	١٣,٧	٩٩٣	٦١,٣	٤,٤٩٩	٧٣,٣٩

المصدر: موقع وزارة النفط العراقي. شبكة الإنترنيت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٩)
المنح والقروض التي قدمتها الكويت للعراق

السنـــــــة	القيمـــة بالمليون دولار
١٩٨٠	٢
١٩٨١	٢
١٩٨٢	٢
١٩٨٣	١,٢
١٩٨٤	١,٢
١٩٨٥	١,٢
١٩٨٦	١,٢
١٩٨٧	١,٢
١٩٨٨	١,٢
الجملـــــــة	١٣,٢

المصدر :

policy" :city state in word policies (London: Abdul- Reda Assini ,"Kuwait's foreign" westview press, 1990) pp: 147 -153,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١٠)
أنواع الواردات الكويتية من العراق عام ١٩٨٩م*

أنواع البضائع	القيمة بالمليون دينار كويتي	النسبة %
الغاز الطبيعي	١٤,٠	%٤٠,١
مواد البناء	٩,٠	%٢٥,٨
مواشي	٥,٣	%١٥,٢
أعلاف حيوانية	٢,٧	%٧,٧
مواد غذائية	٢,٤	%٦,٩
أخـــــرى	١,٥	%٤,٣
الإجمالـــــي	٣٤,٩	%١٠٠

المصدر :
غرفة تجارة وصناعة الكويت، النشرة السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية لدولة الكويت.

***سلامة رمزي ، العلاقات الكويتية العراقية. (الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية) دراسات وبحوث ت٢ ٢٠٠٣.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١١)
الميزان التجاري مع العراق الفترة من ١٩٨٤-١٩٩٠م (القيمة بالمليون د.ك)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري (الفائض التجاري)
١٩٨٤	٩٠,١	١٢,٣	(+) ٧٧,٨
١٩٨٥	٧٦,٧	١٨,٠	(+) ٥٨,٧
١٩٨٦	٥٣,١	١٣,٠	(+) ٤٣,١
١٩٨٧	٣٦,٩	٢٦,٨	(+) ١٠,٩
١٩٨٨	٨٧,٩	٤١,٧	(+) ٤٦,٢
١٩٨٩	١٠١,٩	٣٤,٩	(+) ٦٦,٨

المصدر : غرفة تجارة وصناعة الكويت، النشرة السنوية الإحصاءات التجارة الخارجية لدولة الكويت قيمة الصادرات لا تتضمن الصادرات من النفط الخام ومشتقاته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١٢)
إنتاج واستهلاك المياه في دول مجلس التعاون الخليجي

جدول ١٢٩ Table — (بليون جالون .BILLION GALLON)

واستهلاك المياه إنتاج WATER PRODUCTION AND CONSUMPTION										
2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	البيـــــــان PARTICULARS	
** 229.1	229.1	204.9	182.4	165.1	162.3	144.6	133.9	130.5	إنتاج PRODUCED	دولة الإمارات العربية المتحدة U.A.E.
** 212.5	212.5	196.9	149.4	142.8	135.0	-	-	-	استهلاك CONSUMED	
33.87	32.1	30.4	29.8	27.9	25.7	25.2	24.58	24.07	إنتاج PRODUCED	البحرين مملكة BAHRAIN
33.82	32.2	30.4	29.8	27.9	25.7	25.2	24.56	24.07	استهلاك CONSUMED	
* 275.14	*270.46	*233.99	*214.98	293.14	*200.24	*193.8	*193.90	*194.17	إنتاج PRODUCED	المملكة العربية السعودية K.S.A.
207.28	318.24	279.52	252.70	-	248.06	244.8	244.89	386.48	استهلاك CONSUMED	
26.19	23.98	22.72	21.54	20.79	20.31	19.54	18.17	17.65	إنتاج PRODUCED	عمان سلطنة OMAN
26.14	23.95	22.85	21.53	20.69	20.20	19.18	18.10	17.51	استهلاك CONSUMED	
34.9	35.6	34.8	33.5	32.3	29.4	29.51	24.61	22.76	إنتاج PRODUCED	دولة قطر QATAR
** 35.6	35.6	34.8	33.5	-	35.3	26.99	24.22	22.35	استهلاك CONSUMED	
97.87	95.17	90.894	107.27	82.134	110.33	104.44	97.28	89.68	إنتاج PRODUCED	الكويت دولة KUWAIT
97.88	94.99	91.055	102.06	82.111	110.15	104.55	92.47	85.34	استهلاك CONSUMED	
197.07	**686.41**	**617.704**	**589.49**	-	-	-	-	-	إنتاج PRODUCED	المجموع TOTAL
613.22	**717.48**	**655.525**	**588.99**	-	-	-	-	-	استهلاك CONSUMED	

* محطات التحلية فقط. — *** Desalination plant only.**

السياسة المائية الإسترشادية المشتركة
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١٣)

واردات دول المجلس البينية

واردات دول المجلس البينية INTRA-GCC TRADE (IMPORTS)							
Particulars	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	البيان
U.A.E.	٢٩٠٦,٨	٢٥٤٦,٨	2023.8	١٨١٧,٢	١٤٧٨,٩	1236.6	الإمارات العربية المتحدة
BAHRAIN*	*٧٣٧,٩٥	* ٦٩٦,٥	٥٧٨,٧ *	* ٤٩٧,٣	* ٣٩٨,٩	* ٣٧٧,٧	مملكة البحرين
K.S.A.	٢٧٢٨,٨	٢٢٧٦,٥	١٦٨٨	١٤٨٣,٠	١٢١٤,١	١٠٧٨,٦	المملكة العربية السعودية
OMAN	٢٧٨٨,٨	٣٠١٠,٨	1826.0	١٩٩٣,١	1924.6	١٦٧٣,٠	سلطنة عمان
QATAR	١٤٠٨,٠	١١٠٢,٦	٧٣٠,٩	٦٢٣,٧	٤٥٧,٢	٤٨٣,٤	دولة قطر
KUWAIT	**1743.0	1685.5	١٢٥٧,٨	٩٨٨,٤	٨٧٧,٩	٨٥١,٤	دولة الكويت
TOTAL	١٢٣١٣,٣	11318.7	8105.3	7402.7	6351.6	=SUM(ABOVE) 5700.7	المجموع
* Excluding oil.. **IMF figures.				*لاتشمل النفط . ** بيانات صندوق النقد الدولي			

المصدر :

موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية / الأمانة العامة، إنجازات العمل المشترك في أرقام .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١٤)
صادرات دول المجلس البينية

	صادرات دول المجلس البينية INTRA- GCC TRADE (EXPORTS)						
Particulars	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	البيان
U.A.E.	4763.7	2397.1	2633.7	٤٩٠,٣	٣١٤,٧	١١٨٩,٩	الإمارات العربية المتحدة
BAHRAIN	١٠٤٥,٧	٧٧٤,٧٤	٧٣١,٦	٥٤٢,٠	٥٢٣,٠	٤٢٨,٧	مملكة البحرين
K.S.A.	12057	8203.7	6215.7	٤٤٦٣,٤	٣٩٣٧,١	٤٢٧٠,٢	المملكة العربية السعودية
OMAN	1718.6	1257.4	1062.1	١٢٧٢,٠	١٠٣١,١	١٠٠٣,٢	سلطنة عمان
QATAR	1526.9	983.13	648.09	٥٧٣,٢	٣٣٤,١	٥٧٨,٤	دولة قطر
KUWAIT	٥١٨,٤٩	489.31	488.84	٣٩٣,٥	٢٥٤,٦	٣٠٦,٥	دولة الكويت
TOTAL	21630.5	14105.4	11780.0	٧٧٣٤,٤	٦٣٩٤,٧	7776.9	المجموع

المصدر :

موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية / الأمانة العامة إنجازات العمل المشترك في أرقام .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١٥)
نصيب الفرد من الناتج المحلي

جدول (27) TABLE

(Dollar) (دولار)

COUNTRY	2006	2005	2004	الدولة
U.A.E	38583	32194	27985	الامارات
BAHRAIN	21315	18574	15813	البحرين
K.S.A	14725	13640	11095	السعودية
OMAN	13864	12326	10255	عمان
QATAR	62909	53333	41949	قطر
KUWAIT	31009	27014	21628	الكويت
GCC	20796	18381	14810	مجلس التعاون

نصيب الفرد من الناتج المحلي

GROSS DOMESTIC PRODUCT PER CAPITA

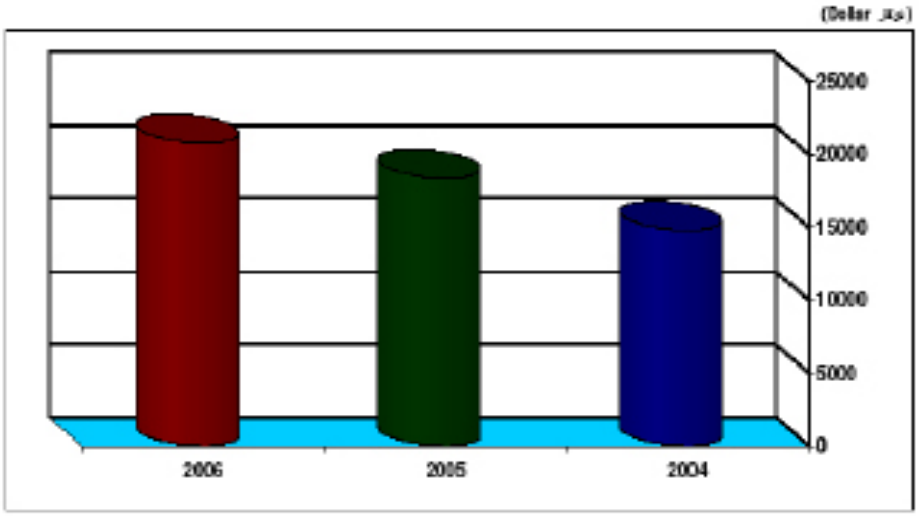

موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأحصاء ، الأمانة العامة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ABSTRACT

The possibility of joining the new Iraq to the Gulf Common Market

This study addressed the issue of possible membership of the new Iraq to the Gulf Common Market is the focus of attention and the attention of economists and policy alike, because we live in an era of economic blocs, and the main element of the composition of these clusters is the economy, this market is a kind of economic bloc by the Gulf States six, and be open to other Arab countries overlooking the Arabian Gulf, which meets the requirements of accession, such as Yemen and Iraq, and for the purpose of economic integration among them, and achieving
the comprehensive unity among Gulf states, the goal of eventually achieving political unity, We have formed the first civilization in Mesopotamia, by inhabitants of ancient Mesopotamia after 6000 years BC. M. and appeared settlements that have become cities in the fourth millennium BC. M.
Have classified Iraq geography as one of the Arab Gulf states, as a result of its oversight of the Arabian Gulf through the perpetrator of the only sea "port of Faw," but all the economic criteria and conduct economic and political, it has experienced the governments of Iraq successive post-independence from the British Mandate, shows very clearly the extent of economic and social disparities between Iraq and the rest of the Gulf Cooperation Council.

The subject of research in the Gulf Common Market and the role of the new Iraq * of the most important issues, many of the specialized studies in economic areas, especially in these circumstances that there has been economic transformations are enormous, and the conflicts in the Gulf region, Iranian threat to close the Strait of Hormuz.

Iraq is the Arab country most distinguished in the Gulf region, given their economic potential, natural, such as climate, agricultural land, mineral resources important in the world is subject to the second-largest reserves of crude oil in the world, is ranked third in the world in the production of sulfur, in addition to the wealth of phosphates and mercury red.

The new Iraq, is Iraq after 9/4/2003, which has been the devolution of power through elections and the participation of all components of Iraq without marginalizing any component in it, as well as Iraq, which has a permanent constitution.

Iraq's more than a seaport on the Arabian Gulf the most important port of Umm Algosrvi Basra, therefore, Iraq is one of the Arab Gulf states, but not a member of the Gulf Cooperation Council, where the sea along the coast of Iraq, more than 63 km. While characterized by the GCC all the movement towards free markets based on the standards of the capitalist economy, which was formed based mainly towards

****

www.manaraa.com

structures investment is growing among all global markets, despite the possibility of Iraq's economic and human than all the GCC countries combined, but it was the minimum investment and development and less together for the per capita income of the Gulf despite the adoption of the standards of socialist economy.

But the least investment between the countries of the Arabian Gulf, this results from a way of dealing investment, employed by their governments, culminated in the resources of the state treasury to the development of infrastructure during the seventies, to be followed by a move towards military spending, which led to fighting wars in the Gulf region.

A new Iraq has the justification and the foundations to join the GCC common market, as the new Iraq has a political system, pluralistic, and the constitution permanently, and also has the manpower and a population of more than 27 million people *, and Iraq has a new economic power prominent in the Gulf region, including oil and gas agriculture and industry, water resources along the Iraq from the far north to the south, thanks to the river Tigris and the Euphrates. At the same time, Iraq faces new challenges, including debt and compensation, and political instability, unemployment, as well as to the impact of the invasion of Kuwait .

Here, come to the final outcome of the research is that a project to prepare the new Iraq's accession to the GCC common market as possible to the light of the data, in terms of available resources, in spite of the obstacles facing the new Iraq, which impede the accession.

Have been adopted in this research to study the case of Iraq's new, as well as the Gulf common market to put the draft to join the new Iraq, the GCC common market, according to data the next stage and take advantage of its objectives.

Because of the potential of the new Iraq for most of the elements and the elements of power - not for Iraq's entry into the three wars between 1980 and 2003, which led to Iraq's designation of the axis of evil and make it the focus of attention of others and coveted it - I developed this research for the purpose of contributing to open new horizons for scientific discussion the Pacific and the official about the importance of joining the new Iraq to the Gulf common market, and try to draw conclusions about the objective of this project to achieve the aspirations of the peoples of the Arabian Gulf region of present and future.

Despite the lack of clarity of a vision on the horizon on this project, but that developments in the Gulf region, especially the Iranian nuclear crisis and its threat to the Gulf states, as well as the intervention in Iraq, therefore calls for Gulf states take the initiative to rehabilitate and return it to the Arab and Gulf.

****

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Arab Academy
In Denmark

The possibility for joining The New Iraq To the Gulf common market ((The possibilities & Constraints))

This Dissertation was Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Doctor of Philosophy Degree in Economics Sciences.

Prepared by

Akbar Omer Muhyadin AL.Jebary

Supervised by

Dr. Sanaa Abdel Kader Mustafa

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com